

# نهایة الافکار

تقریر بحث اساتذ الفقہاء والمجتہدین  
الشیخ ضیاء الدین عراقی قدس سرہ

لحضرة تَحْتِ الأَسْلَامِ والمُسْلِمِينَ  
الشیخ محمد تقی البروجردی قدس سرہ

القسم الثاني من الجزء الثالث



Princeton University Library



32101 060848270

---

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

---

*This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.*

---

--	--









الجزء الثالث  
من كتاب نهاية الافكار  
في مبحث القطع والظن وبعض الاصول العملية

لمضرة

Burūjirdī

حجة الاسلام والمسلمين آية الله في العالمين الورع التقي

السيد محمد تقي البروجردی

دامت افاضاته بالنبي وآله

تقديم

بمحة استاذ الفقهاء والمجتهدين آية الله العظمى

السيد ضياء الدين المرآقي  
قدس سره

المصححة بيد المؤلف قدس سره الشريف

انتشارات اسلامي

وابسته بجامعه مدرسین حوزه علمیه قم

(Arab)

RECAP

KBL

B878

3 qism 2

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ



## المقصود اننا في اعظام السكوك

( وقبل الشروع في المقصود ) ينبغي تقديم امور الاول انه لاشبهة في ان المراد من الشك المبحوث عنه في المقام ليس خصوص تساوي الطرفين المقابل للظن والوهم كما ربما يوهمه ظاهر العنوان ( بل ) المراد منه هو مطلق خلاف اليقين ومطلق استتار الواقع وعدم انكشافه بعلم او علمي فان الاحكام المذكورة فيها بعد مترتبة على الجهل بالواقع وعدم انكشافه علماً او علمياً كما هو الشأن في الوظائف العرفية عند الجهل بالواقع ( فانه ) كما ان لهم في ظرف عدم القطع الوجداني بالواقع طرقاً عقلائية يعتمدون عليها في امور معاشهم ونظامهم وامتنال احكام مواليهم في الاستطراق بها الى الواقع كالجبر الموثق وباب ظواهر الانفاذ ونحوها كذلك كان لهم اصول تعديدية ووظائف عملية في ظرف الجهل بالواقع وعدم انكشافه لهم بالعلم به وجداناً او بما هو بمنزلة جعلاً وتزيلاً ( بل ) ان تامات ترى انه ليس للشارع في هذين الجهلين تاسيس جديد وطريقة خاصة وراء ما هو العمود عند العرف والعقلاء في موارد طرقهم واصولهم من حيث اعتبارهم مكشوفية الواقع في موارد قيام الطرق ، واعتبارهم مستورته في موارد الاصول وان الحكم المجهول في مورد الاصل انما كان في ظرف الشك بالحكم الواقعي (ومن) هذه الجهة يكون مفاد الاصول دائماً في الرتبة المتأخرة عن مفاد الامارات ( ان ) مفاد الامارات عبارة عن نفس الحكم الواقعي ( بخلاف ) الاصول فان مفادها عبارة عن الحكم الثابت في ظرف الشك بالحكم الواقعي وبهذه الجهة يصير مفادها متأخراً رتبة قهراً عن مفاد الامارة ويكون للدليل رافعاً لموضوع الاصل حقيقة ان كان علماً وحكومة ان كان غير علمي لانه بمقتضى تنميط الكشف والغناء احتمال الخلاف يثبت

العلم التعبدى بالواقع وبه يرتفع الشك الماخوذ في الاصول ولو تعبداً وتزيلاً فلا مجال لجريانها في قبال الامارة كي يقع بينهما التنافي ( وهذا ) هو الذي افاده الشيخ قده سره في فرائده بقوله ان دليل الامارة وان لم يكن رافعاً لموضوع الاصل كالدليل العلمى الا انه نزل شرعاً منزلة الرافع فهو حاكم على الاصل لا مخصص له الخ ، اذ لانعنى من الحكومة الا ما يكون رافعاً لموضوع الاخر تعبداً وتزيلاً قبال الورد الذي عبارة عن رافعية احد الدليلين بعناية التعبد به لموضوع الاخر وجدانا ، في قبال التخصص الرجوع الى خروج فرد عن موضوع الاخر تكويننا بلا عناية تعبد في البين نظير خروج الجاهل عن موضوع العالم المحكوم بوجوب اكرامه ( بل ) لا اختصاص للحاكم بان يكون ناظراً الى رفع موضوع الاخر وتضييق دائرته وانه ربما يكون شأنه التوسعة في دائرة موضوع الاخر كما لو ورد دليل على وجوب اكرام العالم وورد دليل اخر على ان زياد المشكوك عالميته عالم حيث ان الدليل الثاني بمدلوله اللفظى ناظر الى توسعة موضوع وجوب الاكرام بما يشمل زياد « ومن » ذلك باب الامارات بالقياس الى الادلة الماخوذة فيها العلم موضوعاً للحكم تماماً او جزءاً او شرطاً كقوله مقطوع الخمرية يحرم شربه او ان شربه موجب للحد فان قيام الامارة على خمرية مايع مثلاً يوجب بدليل اعتبارها المقتضى لتتميم كشفها توسعة في دائرة الموضوع المزبور ويثبت العلم التعبدى غير ان الحكومة فى المثال الاول ظاهرية وفي الثاني واقعية « ومن » هذه الجهة قلنا فى اول الكتاب بقيام الامارات مقام القطع الماخوذ فى الموضوع طريقاً بنحو التمامية او الجزئية او الشرطية « كما » انه لذلك نلتزم ايضاً بكفاية مجرد قيام الامارة على الحكم فى جريان الاستصحاب بلا احتياج الى اليقين الوجداني بالحكم السابق ، فان الامارة بدليل اعتبارها يوسع دائرة اليقين الذي اخذ ركنا فى الاستصحاب بما يعم اليقين التعبدى بلحاظ اثر حرمة النقص كما كانت الامارة المخالفة للحالة السابقة موجبة لكون النقص بها نقضاً باليقين لا بالشك ( ثم ) ان هذا كله بناء على المختار فيمفاد ادلة حجية الامارات من كونها بنحو تتميم الكشف واثبات الاحراز التعبدى « واما » على القول بكونها فيمقام تنزيل المؤدى منزلة الواقع محضاً بلا نظر الى حيث تتميم الكشف واثبات الاحراز فيشكل حينئذ نقديهما

على الاصول بمنط الحكومة نظراً الى بقاء الشك الماخوذ في موضوع الاصل على حاله وعدم ارتفاعه بقيام الامارة لا وجدانا ولا تعبداً و تنزيلاً فيلزمه وقوع التناقض بينهما لان كلا منهما يثبت حكماً ظاهرياً على خلاف الاخر ( ولكن ) يمكن تقريب حكومتها بدعوى ان المعتبر في الحكومة ان يكون احد الدليلين ناظراً الى دليل الاخر بوجه ما ولو الى حكمه ولا يلزم كونه ناظراً الى موضوعه بتوسعة او تضيق فيكفي في حكومتها مجرد تكفل دليل اعتبارها لتنزيل المؤدى اذ باثبات كون المؤدى هو الواقع تعبداً و تنزيلاً يوجب تضيق دائرة الحكم الذي يتكفله الاصل و تخصيصه بغير مورد ثبوت الواقع ولو تنزيلاً ( نعم ) لو انحصر عن ذلك فلا يحصر من كون تقديمها بمنط التخصص لا غير كما قيل بتقريب ان النسبة بين الامارة وبين كل واحد من الاصول وان كانت من وجه الا ان الامارة لما لا يخلو موردها عن وجود احد الاصول الثلاثة اى البرائة والاستصحاب والتخيير دون العكس وقام الاجماع على عدم الفرق بين الاصول في انه لو قدم احدها على الامارة في مورد يقدم الجميع عليها في سائر الموارد وبالعكس فلا بد من تقديم الامارة على الاصول لان تقديم الامارة عليها لا يستلزم محذور لغوية في جعل الاصول لبقاء موارد كثيرة لها غير الجارية فيها الامارة ( بخلاف ) العكس فانه يلزم من تقديم الاصول عليها بعد قيام الاجماع المزبور على عدم الفصل بينها محذور لغوية جعل الامارة من جهة اعمية موارد الاصول وعدم خلو موارد جريان الامارة عن وجود احد هذه الاصول هذا ( وقد ) يقرب تقديمها على الاصول حينئذ بمنط الورد بدعوى ان المراد من المعرفة واليقين في نحو دليل الحلية والطهارة وكذا الاستصحاب هو ما يعم المعرفة بالحكم الواقعي الحقيقي او التنزيلى الظاهري وان بقيام الامارة على الحرمة او النجاسة وان لم يحصل اليقين الوجداني بالحكم الواقعي ، الا انه يحصل اليقين الوجداني بالحكم الواقعي التعبدى وبحصوله يتحقق الغاية في دليلي الحلية والطهارة وجداناً فيرتفع موضوع الحلية والطهارة في قاعدتها حقيقة ويصير النقض في الاستصحاب من نقض اليقين باليقين لا بالشك هذا ( ولكنك ) خبير بما فيه فانه خلاف ما تقتضيه ظواهر تلك الادلة بداهة ظهور دليل الحلية ونحوها في ان الغاية هي المعرفة بخصوص ما تعلق به الشك وهو الحكم الواقعي

النفس الامرى لا بما يعم الحكم الظاهري كما هو الشأن في اليقين والشك الماخوذين في حرمة النقض ايضا ، وعليه فلا يفيد مجرد المعرفة بالحكم الظاهري في حصول الغاية في دليلي الحلية والطهارة وفي صدق كون النقض بها من نقض اليقين باليقين لا بالشك وحينئذ فلا محيص في تقديم الامارات عليها على هذا المسلك اما من جهة مناط الحكومة بالتقريب الذي اشرنا اليه او من جهة التخصيص بنحو ما اسلفناه ( ثم ) انه بما ذكرنا في وجه تقديم الامارات على الاصول يظهر وجه تقديم الاصول بعضها على بعضها الاخر كالاصول التزيلية بالنسبة الى غيرها وانه على نحو الحكومة ( فانه ) من جهة اقتضاء الاصول التزيلية لثبوت الواقع في مواردنا توجب خروجها عن موضوع ما عداها من الاصول المحضمة مثل حديث الرفع ودليل الحجب ونحوها مما ليس له نظر الى ثبوت الواقع ( نعم ) قد يقع الاشكال في تقديم بعض الاصول التزيلية على البعض الاخر كالاتصحاب بالنسبة الى قاعدة الطهارة بل الحلية ايضا في وجه قوى ، فانها على ما يظهر من الاصحاب تكون من الاصول التزيلية المثبتة للطهارة الواقعية للمشكوك ولذلك يرتبون عليها اثار الطهارة الواقعية في ظرف الشك من جواز التوضي به وجواز الدخول معه في الصلوة ونحو ذلك ( وعمدة ) الاشكال انما هو على مبنى رجوع التزيل في لاتنقض الى بقاء المتيقن لابقاء اليقين والافعلى الثاني كما هو المختار على ماسيجي . الاشكال في تقديم الاتصحاب على القاعدة المزبورة بمناط الحكومة كالامارات ( حيث ) انه من جهة تكفله لبقاء اليقين السابق مثبت لحصول ما هو الغاية وهي المعرفة في قاعدتي الحلية والطهارة كما في الامارات ، غير ان الفرق بينهما هو تكفل دليل الامارة لنفي الشك والغاء احتمال الخلاف ايضا بخلاف دليل حرمة النقض حيث انه ناظر الى ابقاء اليقين السابق مع حفظ اصل الشك والاحتمال ، ومن هذه الجهة يكون الاتصحاب برزخاً بين الاصول وبين الامارات ( فانه ) من جهة انحفاظ الشك والاحتمال في موضوعه كان شبيهاً بالاصول ويقدم عليه الامارات بنحو الحكومة ومن جهة اقتضائه لبقاء اليقين السابق كان شبيهاً بالامارات ويقدم على سائر الاصول الشرعية والعقلية ويقوم ايضا مقام القطع الماخوذ في الموضوع طريقياً الى متعلقه كما في باب الشهادة ومن ( ذلك ) نقول انه يجوز

لشاهد ان يشهد بالملكية الفعلية بمقتضى الاستصحاب وان لم يجز ذلك لنفس الحاكم في حكمه لعدم كون مثله من الموازين المجعولة لفصل الخصومات وانحصار ميزانه عند الشك بالبينات والايمان والاقرار ( فتدبر )

( الامر الثاني ) لا يخفى ان الخلاف في البرائة والاشتغال في المقام غير مبتنى على الخلاف في ان الاصل في الاشياء الحظر او الاباحة ، بداهة وضوح الفرق بين المقامين فان النزاع هناك انما هو فيما يستقل به العقل في حكم الاشياء مع قطع النظر عن ورود حكم من الشارع للاشياء ( بخلاف ) المقام فان الخلاف فيه برائة او احتياطاً انما هو بعد ملاحظة ورود حكم الاشياء من قبل الشرع وبين الامرين بون بعيد بل ان تأملت ترى عدم التلازم بين المسئلتين في الحكم ايضا ، حيث انه امكن اختيار الاحتياط في فرض اختيار الاباحة في تلك المسئلة كما كان العكس ، وحينئذ فتوهم اتحاد المسئلتين وكفاية البحث في احديهما عن البحث في الاخرى ساقط من اصله لما عرفت من عدم التلازم بين المسئلتين فضلاً عن اتحادهما وعليه فلا مجال لتكثير الادلة في المقام بايراد ما استدل به هناك على البرائة والاشتغال في المقام

( الامر الثالث ) لاشبهة في ان اصالة البرائة المبحوث عنها في المقام اصل برأسه غير مرتبط بالاستصحاب ولا بمسئلة عدم الدليل دليل العدم اما الاول فظاهر ( واما عدم ) ارتباطها بمسئلة عدم الدليل دليل العدم ، فلان المهم في تلك المسئلة انما هو نفي الحكم الواقعي في نفس الامر ولو مع القطع بعدم كونه فعلياً بنحو يستتبع العقوبة على مخالفته ، بخلاف المقام فان المهم فيه لدى القائل بالبرائة انما هو نفي الحكم الفعلي ظاهراً ونفي المؤاخذة على مخالف ما لا طريق للمكلف الى العلم به لانقيته بحسب الواقع ونفس الامر كما هو ظاهر

الامر الرابع لا ريب في ان من القضايا المسلمة بين الاخباريين والاصوليين بل بين قاطبة العدلية هي قاعدة قبح العقاب بلا بيان وانه لانزاع بينهم في اصل هذا الكبرى ، اذ لا يتوهم انكارها ممن له ادنى مسكة ودراية فضلاً عن مثل هؤلاء الاجلاء ( كما ان ) من القضايا المسلمة بين الفريقين قاعدة دفع الضرر المحتمل الاخرى بل هذه القاعدة ايضا كسابقتها مما اطبق عليه العقلاء ومن ذلك ترى

استدلال المتكلمين بهذه القاعدة على وجوب النظر في معجزة مدعى النبوة لما في تركه من احتمال الضرر والعقوبة ( كما ) لا اشكال ايضاً في ورود القاعدة الاولى على القاعدة الثانية وانه في فرض جريانها في مورد يقطع فيه بعدم العقوبة فلا يحتمل فيه الضرر والعقوبة كي تجرى فيه القاعدة الثانية ويقع بينهما التعارض وحينئذ فتمام النزاع ( بين الاخباريين ) والاصوليين في اصل الصغرى ، وفي كون مورد الشبهة مندرجا تحت كبرى قاعدة القبح او تحت قاعدة وجوب دفع الضرر المحتمل ( فكان ) هم الاخبارى اثبات اندراج مورد الشبهة تحت القاعدة الثانية بدعوى وجود البيان على التكليف المشتبه من جهة العلم الاجمالي او من جهة اخبار الاحتياط بزعم صلاحيتها للبيانية على التكليف الواقعي ( كما ) ان هم الاصولي انكار هذه الجهة واثبات عدم صلاحية اخبار الاحتياط للبيانية وللمنجزية للتكليف المشكوك اما بنفسها او من جهة معارضتها بما دل على الترخيص في ارتكاب المشتبه الموجب لحملها على الاستحباب او الارشاد فعليه لا مجال لتكثير الادلة من الطرفين بايراد القاعدتين المزبورتين والتثبت بها او بما يرجع اليهما من الادلة السمعية لاثبات المطلوب في محل النزاع

اذا عرفت ذلك فلنشرع في بيان المقصود من ذكر احكام الشكوك وبيان اقسامها ( فنقول ) اما اقسامها فهي حسب الحصر العقلي اربعة ( لانه ) اما ان يلاحظ فيه الحالة السابقة ( اولا ) وعلى ( الثاني ) ( فاما ) ان لا يكون هناك حجة على التكليف المشكوك من علم اجمالي او غيره ( واما ) ان يكون في البين ذلك ( وعلى الثاني ) فاما ان يتمكن المكلف من الاحتياط تماما او بعضاً ( واما لا ) فالاول مجرى الاستصحاب ( والثاني ) مجرى البرائة ( والثالث ) مجرى الاحتياط ( والرابع ) مجرى التخير ولا يخفى انه على هذا التقسيم لا يتوجه اشكال تداخل الاقسام في الحكم بتوهم جريان البرائة والاباحة الظاهرية في الفرض الاخير ايضاً كصورة دوران الامر بين المحذورين لوضوح ان الترخيص الظاهري بمناط اللابيان انما يكون في الرتبة المتاخرة عن سقوط العلم الاجمالي عن التاثير والمسقط له عن التاثير في المقام انما هو حكم العقل بالتخيص بمناط اللاحرجية في الفعل والترك بضميمة بطلان الترجيح بلا مرجح ومع حصول الترخيص العقلي بمناط عدم

القدرة وعدم المرجح في الرتبة السابقة لاجمال للترخيص الظاهري في الرتبة المتأخرة  
بمناط اللابيان كما هو ظاهر ( ثم ان تنقيح الكلام في هذه الاقسام يكون في  
مقامين ( الاول ) في حكم الشك في الحكم الواقعي من دون ملاحظة الحالة  
السابقة ( الثاني ) في حكمه بملاحظة الحالة السابقة ومقتضى الطبع وان كان  
تقديم المقام الثاني لكونه من الاصول المحرزة الناظرة الى الواقع ولكن  
تبعاً للشيخ قدس سره نقدم الكلام في المقام الاول وفي هذا المقام يقع البحث  
في موضعين ( الاول ) في حكم الشك في التكليف مع عدم قيام حجة عليه ( الثاني )  
في حكم الشك في المكلف به بعد العلم باصل الازام ( اما الموضع الاول ) ففيه  
مبحثان ( الاول ) في الشبهة التحريمية ( الثاني ) في الشبهة الوجوبية ومنشاء  
الشك فيها ، تارة يكون فقدان النص ، واخرى اجماله ، وثالثة تعارض النصين  
ورابعة الامور الخارجية فنقول وعليه التكلان

## المبحث الاول

في الشبهة التحريمية وفيها مسائل ( المسئلة الاولى ) في الشبهة الحكمية  
التحريمية لاجل فقدان النص ، وقد وقع فيها خلاف عظيم ، فذهب جمهور  
المجتهد بن الى البرائة ، واصحابنا الاخباريون الى الاحتياط وقد استدل على  
البرائة بالادلة الاربعة ، ( اما الكتاب ) فبايات ( منها ) قوله عز من قائل لا يكلف  
الله نفسا الا ما آتاها ، بتقريب ان المراد من الموصول هو الحكم والتكليف ومن  
الاياء الاعلام ( لان ) الاياء عبارة عن الاعطاء وهو في الامور المعنوية والمطالب  
العالمية عبارة عن الاعلام بها حيث ان اعطاء كل شيء بحسبه فكان ايتاء التكليف  
عبارة عن الاعلام بها بخطابه ويقابله الاخذ بهذا المعنى كقولك اخذت من فلان  
علم كذا ومنه ما في النص خذ معالم دينك من كل مسن في ديننا ( فتدل ) الاية  
المباركة على نفي التكليف عند الشك فيه اذ كان مفادها انه سبحانه لا يكلف عباده  
بشيء من احكامه الا بما اوصله اليهم بخطابه واعلمهم اياه ( واورد عليه ) بانه كما  
يحتمل ان يراد من الموصول الحكم ومن الاياء الاعلام ( كذلك ) يحتمل ان  
يراد منه خصوص المال ومن الاياء الملكية بقريئة المورد ، او يراد من الموصول

مطلق فعل الشيء وتركه ومن الايتاء الاقدار عليه ( ولا ظهور ) في الآية في الاول لولا دعوى ظهورها بقريضة المورد في الثاني او الثالث ( ولا مجال ) لاحتمال ارادة الاعم من التكليف والمال والفعل من الموصول ( لعدم ) تصور جامع قريب بينها كي به يصح اضافة الفعل اى التكليف اليه ( لان ) الموصول على الاول عبارة عن المفعول المطلق وعلى الاخيرين عبارة عن لمفعول به واطافة الفعل الى الموصول بكل تقدير تبائن اضافته اليه بتقدير آخر ( فانه ) على المفعول المطلق يحتاج في اضافة الفعل الى الموصول الى لحاظ كونه من شئون الفعل وكيقياته على نحو يكون وجوده بعين وجود الفعل ، بخلافه على المفعول به فانه يحتاج في اضافة الفعل اليه الى لحاظ كونه موجوداً في الخارج قبل الفعل ليكون الفعل موجباً لايجاد وصف عليه بعد وجوده ومفروغية ثبوته ( وبعد ) عدم تصور جامع قريب بينهما بنحو يوجب رجوع النسبتين الى نسبة واحدة ، لا يمكن ارادة الجميع من الموصول الا بنحو استعمال اللفظ في اكثر من معنى واحد ، ومثله من المستحيل ( مع ) ما يلزمه من ان يكون للفعل الواحد في الكلام في تعلقه بالموصول نسبتان مختلفتان الى المفعول به تارة والمفعول المطلق اخرى المستلزم ذلك لاجتماع اللحاظين المتناهيين في كلام واحد باعتبار قوام تعدد النسبة بتعدد اللحاظ ( اقول ) وانت خبير بما في هذا الاشكال ( اما اولاً ) فلانه يرد ذلك في فرض ارادة الخصوصيات المزبورة من شخص الموصول ( والا ) فبناء على استعمال الموصول في معناه الكلى العام و ارادة الخصوصيات المزبورة من دوال اخر خارجية فلا يتوجه محذور ، لامن طرف الموصول ، ولا في لفظ الايتاء ، ولا من جهة تعلق الفعل بالموصول وذلك ( اما من ) جهة الموصول فظاهر فانه لم يستعمل الا في معناه الكلى العام وان افادة الخصوصيات انما كان بتوسيط دال آخر خارجي ( وكذلك ) الامر في لفظ الايتاء فانه ايضاً مستعمل في معناه وهو الاعطاء غير انه يختلف مصاديقه من كونه تارة هو الاعلام عند اضافته الى الحكم ، واخرى الملكية او الاقدار عند اضافته الى المال او الفعل ( وهكذا ) في تعلق الفعل بالموصول حيث لا يكون له الا نحو تعلق واحد به ومجرد تعدده بالتحليل الى نحو التعلق بالمفعول به والتعلق بالمفعول المطلق لا يقتضى تعدده بالنسبة الى الجامع الذي



هو مفاد الموصول كما هو ظاهر غاية الامر انه يحتاج الى تعدد الدال والمدلول كما اشرنا اليه ( واما ثانياً ) فلان ارادة الحكم من الموصول انما يقتضى كونه المفعول المطلق لو كان المراد من التكليف في الاية ايضاً هو الحكم ( والا ) ففي فرض كونه بمعناه اللغوي اعنى الكلفة والمشقة ، فلا يتعين ذلك ( فانه ) من الممكن حينئذ جعل الموصول عبارة عن المفعول به او المفعول النشوي المعبر عنه في كلام بعض بالمفعول منه وارجاع النسبتين الى نسبة واحدة ( اذ بذلك ) يتم الاستدلال بالاية على المطلوب ، فان معنى الاية على الاول انه سبحانه لا يوقع عباده في كلفة حكم الا الحكم الذي اوصله اليهم بخطابه ، وعلى الثاني انه لا يوقع عباده في كلفة الامن قبل حكم اعلمه اياهم واصله اليهم بخطابه وحينئذ لو اريد من الموصول معناه الكلي العام مع افادة الخصوصيات المزبورة بتوسيط دال آخر خارجي لا يتوجه على الاستدلال المزبور محذور من جهة كيفية تعلق الفعل بالموصول ، لما عرفت من ان نحو تعلقه به حينئذ تعلق واحد وهو تعلق الفعل بالمفعول به او المفعول منه ( بل ) وان تأملت ترى انه لا مجال لجعل الموصول عبارة عن المفعول المطلق ولو على تقدير كون التكليف في الاية بمعناه الاصطلاحي فضلاً عن كونه بمعناه اللغوي اعنى الكلفة والمشقة ( وذلك ) لما يلزمه على الاول من محذور اختصاص التكليف الواقعية بالعالمين بها ، لان مفاد الآية حينئذ هو عدم تكليف الجاهل بالاحكام الواقعية ( وعلى الثاني ) من لزوم اخذ المشقة التي هو معلول العلم في متعلقه فان مفاد الاية على ذلك انه سبحانه لا يجعل عباده في مشقة الا مشقة اعلمهم بها وهو من المستحيل ( فلا محيص ) حينئذ من جعل التكليف في الاية عبارة عن المشقة والموصول عبارة عن الحكم والتكليف المبرز بالانشاء ، فيكون الموصول حينئذ محضاً بالمفعول به او المفعول منه ولا يتصور فيه كونه المفعول المطلق لعدم كونه من جنس الفعل المذكور في الكلام ( وحينئذ ) بعد امكان ارادة الاعم من الحكم والفعل والمال ولو بنحو تعدد الدال والمدلول ، امكن التمسك باطلاق الاية على مطلوب القائل بالبرائة من عدم وجوب الاحتياط عند الشك وعدم العلم بالتكليف هذا ويمكن المناقشة فيه ( اولاً ) بعدم تمامية اطلاق الاية مع وجود القدر المتيقن في مقام التخاطب ( حيث ) ان القدر المتيقن منه بقريضة السياق انما

هو خصوص المال ، ومثله يمنع عن الاخذ باطلاق الموصول لما يعم المال والتكليف ( وثانياً ) ان غاية ما يستفاد من الاية انما هو نفي الكلفة والمشقة من قبل التكليف المجهولة غير الواصلة الى المكلف لان نفي الكلفة مطلقاً ولو من قبل جعل ايجاب الاحتياط ففاد الاية حينئذ مساوق لكبرى قبح العقاب بلا بيان ( ومن ) المعلوم عدم كون مثله مضراً بالاخبارى القائل بالاحتياط ، اذ هو انما يدعى اثبات الكلفة والمشقة على المكلف من جهة جعل ايجاب الاحتياط الواصل الى المكلف بدعوى دلالة الاخبار على وجوب الاحتياط عند الشك وعدم العلم بالتحريم ( لا يقال ) ان ذلك يتم بناء على كون ايجاب الاحتياط عند الشك ايجاباً تفسياً مستتبعا للعقوبة على مخالفة نفسه ( والا ) فبناء على كون ايجابه طريقياً فما هو الموجب للكلفة لا يكون الا نفس التكليف المجهولة ( وبعد ) دلالة الاية على نفيها من ناحية التكليف المجهولة فلا جرم يتم المطلوب ويصح التمسك بها في قبال الاخباريين ( فانه يقال ) نعم وان كان ايجابه حينئذ طريقياً ، ولكنه باعتبار كونه منجزاً للتكليف على تقدير وجوده كان هو الموجب للضيق والرافع للبرائة العقلية كما هو الشأن في جميع الطرق الشرعية والعقلية الموجبة لتنجز الواقع ( وعليه ) لا تصلح مثل هذه الاية لرد مقالة الاخبارى القائل بوجوب الاحتياط واستحقاق العقوبة على الواقع اذ الكلفة والضيق ليس الا من قبل ما اوتى وهو جعل ايجاب الاحتياط الواصل الى المكلف ( وثالثاً ) ان الايتاء في الاية المباركة لما كان منسوباً اليه سبحانه كان عبارة عن اعلامه سبحانه بالتكليف بالاسباب العادية المتعارفة بين المولى والعبيد والحكام والرعية لا الاعلام بقول مطلق ولو بغير الاسباب العادية ( وحيث ) كان اعلامه سبحانه بالتكليف بتوسيط الوحي الى سفرائه وامرهم ببلاغ ما وحي اليهم الى العباد ( كان ) عدم اعلامه عبارة عن عدم الوحي الى سفرائه او عدم الامر ببلاغ ما وحي اليهم الى العباد فيكون مفاد الاية المباركة اجنبياً عن المقام لان مساقها حينئذ مساق قوله ( ع ) ان الله سكت عن اشياء لم يسكت عنها نسياناً فكانت دلالتها محضه في نفي الكلفة عما لم يوصل علمه الى العباد لمكان سكوته وعدم بيانه واظهاره لان نفي الكلفة مطلقاً عما لم يصل علمه الى العباد ولو كما من جهة ظلم الظالمين واخفائهم للاحكام الصادرة عن النبي ( ص ) والوصى بامرهم سبحانه فان مثل ذلك

مما لا دلالة للآية المباركة عليه فتأمل

( ومن الآيات ) قوله سبحانه وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ، فان فيها دلالة على نفي العقوبة قبل بعث الرسل الذي هو كناية عن بيان التكليف ( وورد ) عليه بان ظاهر الآية الشريفه انما هو الاخبار بعدم وقوع التعذيب على الامم السابقة فيما مضى الا بعد بعث الرسل واتمام الحججة ، فيختص بالعذاب الدينوى الواقع فى الامم السابقة ، فلا تدل على نفي العقوبة على ارتكاب مشكوك الحرمة ( وفيه ) انه مبنى على جعل المضى فى وما كنا معذبين بلحاظ حال الخطاب وهو خلاف ظاهر الآية ( بداهة ) ظهورها فى كونه بلحاظ زمان البعث واتمام الحججة لا بلحاظ زمان الحال والخطاب كما كان الاستقبال فى بعث الرسول ايضا بلحاظ العذاب المنفى لا بلحاظ زمان الخطاب ، ( ومثله ) لا يختص بالعذاب الدينوى ( بل الظاهر منها ) هو كونها بصدد اظهار العدل ببيان انه سبحانه لم يكن من شأنه عز وجل ان يعذب قوما الا بعد البيان واتمام الحججة نظير قوله وما كنا ظالمين ( ومن الواضح ) عدم اختصاص ذلك بقوم دون قوم ولا بعذاب دون عذاب ( كوضوح ) ملازمة ذلك لكون المنفى فيها هو الاستحقاق والمعرضية للعذاب الفعلى ، لا الفعلية المحضه مع ثبوت الاستحقاق ( لعدم ) مناسبة ذلك مع البيان المزبور ( لان ) مع الاستحقاق وان كان من شأنه سبحانه العفو رأفة ورحمة على العباد ، الا انه كان من شأنه العذاب ايضا ، ومثله ينافى ظهورها فى انه ليس من شأنه ذلك ( وعليه ) تكون للآية المباركة دلالة على مطلوب القائل بالبرائة لظهور المنطوق فيها فى كون المنفى قبل البعث الذى هو عبارة عن اتمام الحججة ، هو اصل الاستحقاق والمعرضية للعذاب الفعلى ، لا انه مجرد الفعلية المحضه كي ( يحتاج ) فى اثبات المدعى الى دعوى الاجماع وعدم الفصل فى خصوص المقام اعنى الشبهات بين نفي الفعلية ونفي الاستحقاق ( او دعوى ) كفاية عدم الفعلية ايضا للقائل بالبرائة من جهة اعتراف الخصم بالملازمة بين الفعلية والاستحقاق بمقتضى ما دل على الوقوع فى الهلكة فى الشبهات ، والتزامه بعدم المقتضى للاستحقاق على تقدير عدم الفعلية ( مع ما فى الدعوى ) الاخيرة من لزوم كون الاستدلال بالآية جدد لاحضا والزاماً للخصم بما التزم به من الملازمة بين الفعلية والاستحقاق

( لا برهاناً ) موجباً للتصديق والاذعان المطلوب ، ( ولذلك ) نقول بصحة ما أورده المحقق القمي قدس سره من اشكال المناقضة على من جمع بين الاستدلال بالآية على البراهنة بان المنفي فيها هو الاستحقاق ، وبين رد من استدل بها على عدم الملازمة ، بان المنفي في الآية هو التعذيب الفعلي ونفي الفعلية أعم من نفي الاستحقاق لعدم الملازمة بينهما كما في الظاهر ( حيث ) أنه مع تسليم دلالة الآية على نفي الاستحقاق لا مجال للثاني ، ومع عدم تسليم ذلك لا يصح الاستدلال بها على البراهنة الا جديلاً والزاماً للخصم ، ( نعم ) لا مجال لمنكر الملازمة ايضاً الاستدلال بها على عدمها الا باثبات ظهور مفهوم الغاية في الآية الشريفة في حصر الاستحقاق ببعث الرسول الظاهري والبيان النقلي ( والافناء ) على منع ظهور المفهوم في ذلك من جهة دعوى ان بعث الرسول كناية عن مطلق بيان التكليف وان التعبير به لكون البيان به غالباً لا احتياج الاحكام الا ما شد وندر في اعلامها الى بعث الرسول ( لا يبقى ) مجال التمسك بالآية على نفي الملازمة كما هو ظاهر ، ( نعم ) يتوجه على الاستدلال بالآية للبراهنة انها لا تصلح للمقاومة مع ادلة الاخباريين لكونها موروداً بالنسبة اليها ( لان ) مفادها مساوق كبرى قبح العقاب بلا بيان .

( ومن الآيات ) قوله سبحانه ( وما كان الله ليضل قوماً بعد اذ هداهم حتي يبين لهم ما يتقون ) اي ما يجتنبونه من الافعال والتروك ( وتقريب ) الاستدلال بها كما في آية نفي التعذيب ( ويتوجه ) عليه ايضاً الاشكال السابق بانه مساوق كبرى قبح العقاب بلا بيان ، فلا ينفع التشبث بها في قبال الخصم المدعي لوجوب الاحتياط بمقتضى رواية التثليث ونحوها ( فان ) الخذلان على زعمه لا يكون الا عن بيان ( نعم ) لو كان المراد من البيان في الآية خصوص الاعلام بحكم الشيء واقعاً بعنوانه الاولي لا الاعلام بمطلق حكمه ولو بعنوان كونه مشكوك الحكم وان الغرض من نفي الخذلان هو نفي جعل ما هو السبب لذلك من ايجاب احتياط أو غيره ( لكان ) للاستدلال بها على المطلوب مجال لصلاحياتها حينئذ للمقاومة مع اخبار الاحتياط ( ولكن ) دون اثباته خرط الفتاد ( ثم ) انه اورد على الاستدلال بالآية بوجهين آخرين ( أحدهما ) بما في آية

نفي التعذيب من دعوى ظهورها في الاخبار عن حال الامم السابقة بالنسبة الى العذاب  
الديني النازل بهم ، فلا تشمل العذاب الأخرى ( وثانيتها ) ان اضلاله  
سبحانه عبارة عن خذلانه الموجب لاستحقاق العذاب الدائم والخلود في النار ،  
وتوقف هذه المرتبة على البيان لا يستلزم توقف غيرها من المراتب النازلة عليه  
« ولكنهما » مردودان « اما الاول » فيما تقدم في آية نفي التعذيب من أن  
الآية انما تكون بصدد اظهار العدل بنفي ديدنه على التعذيب قبل البيان لكونه  
ظاهرا ، وفي ذلك لا فرق بين العذاب الديني والاخرى « وبذلك » يظهر  
الجواب عن الاشكال الثاني « اذ نقول » ان المانع عن العذاب الدائم عند الجهل  
ليس الاعداء البيان الموجب لحكم العقل بقبحه على الحكيم تعالى « وفيه » لا يفرق  
بين مراتب العذاب لوجود المناسط المزبور في جميع مراتب العقوبة .

« ومن الآيات » : قوله سبحانه ( قل لا اجد فيما اوحى الي محرماً على  
طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة أو دماً مسفوحاً ) الآية « وتقريب » الاستدلال  
بها انه سبحانه لقن نبيه صلى الله عليه وآله طريق الرد على اليهود ، حيث حرموا  
على انفسهم بعض ما رزقهم الله بقوله قل لا اجد الخ فرد عليهم بان ما حرمتوه  
على انفسكم مما لم يعلم حرمة فالتزامكم بتحريمه افتراء عليه سبحانه ، فدلّت الآية  
المباركة على الترخيص في ارتكاب كل ما لم يعلم حرمة « فان » عدم وجدانه  
صلى الله عليه وآله وان كان دليلاً قطعياً على عدم وجوده فيما اوحى اليه « الا ان »  
في العدول عنه الى هذا العنوان دلالة على كفاية ذلك في الترخيص في الارتكاب  
وابطال الحكم بالحرمة بملاحظة كونه من الاصول المسلمة عند العقلاء ويلزمه عدم  
وجوب الاحتياط عند الشك لكونه لازم ترخيصه في ارتكاب المشكوك  
« واورد عليه الشيخ قدس سره » بان غاية ما تقتضيه الآية انما هو مجرد الاشعار  
بالمطلوب واما الدلالة فلا « وتأمل » المحقق الخراساني قدس سره في الاشعار  
ايضا بانه من المحتمل كون النكتة في التعبير بذلك هو تلقين ان يجادلهم بالنبي هي  
أحسن لما في التعبير بعدم الوجدان من مراعات الأدب ما ليس في التعبير بعدم  
الوجود « وفيه » ان هذا الاحتمال لا يمنع عن ظهور سوق الآية في التوبيخ  
على اليهود والزمامهم بما هو من الاصول المسلمة العقلانية بان ما لا يعلم حرمة

لا يجوز الالتزام بتركه وترتيب آثار الحرام عليه وانه يكفي في الترخيص وجواز الارتكاب مجرد عدم العلم بحرمته واقعا « وتوهم » ان التوبيخ على اليهود انما هو من جهة ما يقتضيه التزامهم بالترك من التشريع المحرم ، لا من جهة مجرد الترك من باب الاحتياط « مدفوع » بان الآية كما تنفي ذلك تنفي ايحاج الاحتياط بنفس تكفلها لتجوز الاقتحام عند عدم وجدان خطاب على حرمة واقعا « فانه » بذلك تكون الآية معارضة مع ما دل على وجوب التوقف والاحتياط ، وصالحه للقرينية على تلك الأدلة على الاستحباب .

« ومن الآيات » : قوله عز من قائل « وما لكم ان لا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم » « وتقريب » الاستدلال بها كفاية الآية السابقة ، لورودها في التوبيخ على اليهود في التزامهم بترك الفعل مع خلو ما فصل عن ذكر ما يجنبونه ، بل لعل هذه اظهر من سابقتها « لأن » السابقة تدل على انه لا يجوز الحكم بحرمة ما لم يوجد تحريره فيما أوحى الى النبي ، وهذه تدل على انه لا يجوز التزام ترك الفعل مع عدم وجوده فيما فصل « ولكن » الدلالة موهونة بما أفاده الشيخ قدس سره من ان ظاهر الموصول العموم « فالتوبيخ » على الالتزام بترك شيء مع تفصيل جميع المحرمات الواقعية وعدم كون المتروك منها في محله « لأن » لازم تفصيل المحرمات الواقعية هو العلم بعدم كون المتروك محرما واقعا ، فلا ترتبط الآية حينئذ بما نحن بصدد من جواز الاقتحام فيما شك في حرمة واقعا « هذا كله » فيما استدل به من الآيات على البرائة ، وقد عرفت دلالة بعضها على المطلوب ونهوضه لا بطلان ما يدعيه الأخباري من لزوم التوقف ووجوب الاحتياط .

## واما الاخبار الدالة على البرائة

« منها » : النبوي المعروف المروي في الحاصل بسند صحيح كما في التوحيد عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار عن سعد بن عبد الله عن يعقوب بن يزيد عن حماد بن عيسى عن حريز بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله : رفع عن امتي تسعة : الخطاء والنسيان وما اكرهوا

عليه وما لا يطيقون وما لا يعلمون وما اضطروا اليه والحسد والطيرة والتفكر في الوسوسة في الخلق ما لم ينطق بشبهه ( فيقال ) ان حرمة شرب التن مثلاً مما لا يعلم حرمة فتكون مرفوعة عن الامة ( اقول ) ولما كان هذا الحديث الشريف محل اعتماد الاصحاب رضوان الله عليهم في ابواب الفقه من العبادات والمعاملات في العقود والايقاعات وغيرها ( كان الحرى ) هو بسط الكلام في بيان فقه الحديث وما يستفاد من الفقرات المذكورة فيه ( وتنقيح ) ذلك يستدعى تقديم امور ( الامر الاول ) لاشبهه في انه يعتبر في صدق الرفع وروده على امر ثابت ومن ذلك لا بد في صحة استعماله من فرض وجود المرفوع في الزمان السابق او المرتبة السابقه عن ورود الرفع بحيث لو لا الرفع لكان موجوداً ( بخلاف الدفع ) فانه لا يعتبر في صدقه وصحة استعماله حقيقة الا كونه بعد ثبوت المقتضى لوجود الشيء ( لان ) شأن الدفع انما هي الممانعة عن تأثير مقتضى الشيء في تحققه وحينئذ فالرفع والدفع وان اشتركا في اعتبار ورودهما بعد فرض المقتضى للشيء ( الا ) انهما يفترقان من حيث الاحتياج الى فرض وجود الاثر سابقاً وعدمه ( فان ) العناية المصححة لصدق الرفع وصحة اطلاقه حقيقة انما هو فرض تأثير المقتضى في الشيء في الزمان السابق او المرتبة السابقة عن وروده ( بخلاف ) الدفع ، فان المعتبر في صدقه انما هي الممانعة عن تأثير المقتضى في الوجود المقارن ( نعم ) لا يعتبر في صدق الرفع وصحة استعماله حقيقة وجود المرفوع حقيقة ( بل ) يكفي في العناية المصححة لذلك وجوده عناية وادعاء ولو باعتبار وجود مقتضيه ، ( فان ) مع وجود المقتضى للشيء يعتبر العقلاء وجود الشيء وبرونه كانه موجود فيرتبون عليه احكاماً كثيرة ، كما في اطلاق السقوط في اشتراط سقوط الخيار في متن عقده مع انه في الحقيقة عبارة عن عدم الثبوت ، حيث كان المصحح لاطلاق السقوط عليه وجوده الادعائي بلحاظ وجود مقتضيه وهو العقد ( وبذلك ) يظهر انه لا مانع من ابقاء الرفع في الحديث الشريف على ظهوره في الرفع الحقيقي في جميع الامور التسعة حيث انه يكفي في صحة اطلاق الرفع فيها مجرد اعتبار وجود الشيء سابقاً على الرفع عند وجود مقتضيه ، بلا حاجة الى جعل الرفع في الحديث بمعنى الدفع ، بالمصير الى التجوز في الكامة او الاسناد ،

او المصير الى ما افيد من ان حقيقة الرفع هي الدفع وان عنايه المصححة لذلك هو كون الرفع فى مرتبة وروده دفعا ايضا حقيقة باعتبار ممانعته عن تاثير مقتضى الشئ فى بقاء ذلك الشئ فى الآن المتاخر عن حدوثه ( فان ) ذلك كله كما ترى اتعاب للنفس بلا موجب يقتضيه ، مع وضوح فساد الاخير بما بيناه فى الفرق بين الرفع والدفع ، من احتياج الرفع فى مرحلة صدقه الى وروده على امر مفروغ الثبوت والتحقق الملازم لفرض تاثير المقتضى فى الزمان السابق او المرتبة السابقة عن وروده ( قبال ) الدفع المعتبر فى صدقه فرض عدم تاثير المقتضى فى زمان سابق عن وروده ( ان ) فى مثله لا يكاد يوجب مجرد احتياج الموجود السابق فى بقاءه الى علة البقاء وافاضة الفيض عليه فى كل آن ( انقلاب ) الرفع فى مرحلة وروده الى كونه دفعا حقيقة كما هو ظاهر

( الامر الثانى ) ان مقتضى ظهور الحديث الشريف فى الفقرات الاربع ، وهي ما لا يعلمون ، وما لا يطيقون ، وما اكرهوا عليه ، وما اضطروا اليه من حيث اضافة الرفع فيها الى الموصول ( هو كون ) العناوين المزبورة من الجهات التعليمية للرفع والممانعة عن تاثير ما يقتضى انشاء الحكم ( بخلاف ) مثل الطيرة ، والحسد ، والوسوسة ( فانها ) لاتكون مانعة عن تاثير المقتضى كما فى الاربع المتقدمة بل المقتضى للحرمة فيها هو نفس تلك العناوين الثلاثة والا فلا يكون ورائها مقتضى آخر تمنع هذه العناوين عن تأثيره ، ولذلك اضيف الرفع فى الحديث الى نفس الامور الثلاثة على خلاف الاربع المتقدمة حيث انه من جهة اقتضاءها للحرمة كان الشارع رفعها لما منع خارجى من امتنان او غيره ( واما المنع ) عن اقتضاء مثل هذه الامور لتشريع الحكم التحريمى من جهة عدم اختياريتها (مدفوع) بانها بمبادئها تكون اختيارية حيث يمكن التحرر عنها وعدم الوقوع فيها بالرياضات والمجاهدات ولذا كانت من الواجبات الاخلاقية ( واما الخطاء والنسيان ) فمقتضى الجود على ظاهر الحديث هو كونها كالثلاثة المتقدمة فى تعلق الرفع بنفس الخطاء والنسيان بلحاظ اثارها لا بما اخطا وما نسى ( ولكن ) الذى يظهر منهم هو خلافه وان المرفوع فىهما هو المخطى والمنسى كما يظهر ذلك من استدلالهم بهذا الحديث على صحة الصلوة المنسية فيها السجدة او التشهد بتطبيق الرفع على السجدة



المنسية والتشهد المنسى ( وعليه ) يشكل الجمع بين ما يقتضيه ظهور الحديث في تعاقب الرفع بنفس الخطأ والنسيان ، وبين ما تسالموا عليه من كون المرفوع هو الخطى والمنسى ( واما الالتزام ) بكون المصدر حينئذ بمعنى المفعول وان المراد من الخطأ والنسيان هو الخطى والمنسى ( فبعيد ) عن ظاهر الرواية ( وبعده ) منه توهم ان ذلك مقتضى السياق الظاهر في كون الرفع فيهما على حدو الرفع فيما لا يعلمون وما استكرهوا عليه ( ان نقول ) انه كذلك لولا الطيرة والحسد والوسوسة في التفكير في الخلق المقتضية لاختلاف سياق الرواية في الاشياء التسعة ( نعم ) لا بأس بارتكاب خلاف الظاهر في الرواية بجعل الخطأ والنسيان فيها كناية عن الخطى والمنسى كما يؤيده خير البرنطى الوارد فيمن حلف بالطلاق والعناق المتضمن لحكمه ( ع ) بعدم تاتير الحلف بالطلاق واستشهاده بقول رسول الله « ص » رفع عن امتي ما اكرهوا عليه وما لا يطيقون وما اخطاؤا ، حيث انه من جهة تضمنه للتصريح بما اخطاؤا يستفاد ان المراد من الخطأ والنسيان في حديث الرفع ايضاً ذلك لان الاخبار يفسر بعضها بعضها ( وهذا ) لو لم نقل بظهوره في كون ما استشهد به هو ذاك الحديث المتضمن للاشياء التسعة ، لا كونه خير آخر عنه ( ص ) ، والافلامر أوضح وسياتي مزيد بيان لذلك انشاء الله تعالى ( الامر الثالث ) لاشبهة في ان الرفع بالنسبة الى جميع المذكورات لا يكون الرفعاً تنزيهياً لاجتماعها فلا يحتاج حينئذ الى تقدير امر في شيء من الاشياء التسعة ( لان ) الاحتياج المزبور انما هو فيما لو كان الرفع حقيقياً حيث انه صوتنا لكلام الحكيم عن اللغوية يحتاج الى تقدير شيء في البين فيقال انه خصوص المؤاخذه او غيرها والافبناء على كونه في جميع المذكورات من باب العناية والتنزيل لا يحتاج الى شيء فيصح اضافة الرفع اليها تشريعاً كما يصح اخباراً ولا يلزم منه ايضاً مجاز في الاسناد او الكلمة ( نعم ) حيث ان التنزيل لا بد من كونه بلحاظ الاثار المترتبة على الشيء ، ففي فرض تعدد الاثر ربما يقع الكلام في ان التنزيل هل هو بلحاظ جميع الاثار او بلحاظ بعضها ، ولكن ذلك غير مرتبط بالتقدير وحينئذ فما في كلام شيخنا العلامة الانصاري قده من التعبير بالتقدير لا يخلو عن مسامحة واضحة ( نعم ) لا بد وان يكون الاثر المرفوع من الاثار الشرعية التي

كان امر رفعها ووضعها بيد الشارع فما لا يكون كذلك كان خارجا عن مصب الرفع  
فى الحديث الشريف

( الامر الرابع ) الظاهر من حديث الرفع بملاحظة وروده فى مقام الامتنان  
على الامة هو الاختصاص برفع الاثار التى يكون وضعها خلاف المنة ، فما لا يكون  
كذلك كان خارجا عن مصب الرفع ولا مجال للتمسك بالحديث لرفعه وان فرض  
الامتنان فى رفعه ( ولا اقل ) من الشك فى شمول حديث الرفع لمثله فىؤخذ بالقدر  
المتيقن ولا يكون ذلك الا الاثار التى كان وضعها خلاف المنة على المكلف لامطلق ما  
يكون فى رفعه الامتنان والتوسعة على المكلف وان لم يكن فى وضعه ضيق عليه  
( ومن ذلك ) نقول انه لا يشمل الحديث فيما لا يعلمون الحكم الواقعى الثابت للذات  
فى الرتبة السابقة على الشك لعدم كونه بوجوده الواقعى مما فيه الضيق على المكلف  
حتى يقتضى الامتنان رفعه ( كما انه ) لا يشمل الجهل بالحكم وكذلك الخطاء والنسيان  
عن تقصير من المكلف وكذلك الاضطراب ونحوه اذ لا يأتى العقل حينئذ عن فعلىة  
التكليف واستحقاق العقوبة على المخالفة ( نعم ) لو بلغ التحفظ عن الوقوع  
فى الامور المزبورة الى حد الحرج ( يشمله ) حديث الرفع لان وضع التكليف  
حينئذ خلاف الامتنان على المكلف ( فكان ) حديث الرفع من هذه الجهة نظير  
حديث نفي الضرر الوارد فى مقام الارفاق بالامنة الغير الشامل للمقدم على الضرر  
( ولذلك ) تربهم يفرقون فى ابواب المعاملات ، بين المقدم على الضرر كمورد  
الاقدام على المعاملة مع العلم بالغبن ، وبين غيره ، حيث يتمسكون بنفي الضرر على  
نفي لزوم المعاملة الغبنية فى الثانى دون الاول ، مع ان فى نفي اللزوم كمال المنة على  
المقدم فى الاول ايضا ( ومما ذكرنا ) من ورود الحديث فى مقام الامتنان على الامة  
يظهر اختصاص المرفوع ايضا بالاثار التى لا يلزم من رفعها خلاف الارفاق على  
المكلف ( فما ) لا يكون كذلك لا يشمله حديث الرفع ، كما فى الشرائط الراجعة  
الى اصل التكليف كالاستطاعة بالنسبة الى الحج ونحوها ( حيث ) لا يجرى فيها  
حديث الرفع لاقتضاء رفع الشرطية فيها لوضع التكليف على المكلف وهو خلاف  
الارفاق فى حقه ( بخلاف ) شرائط الواجب فانه يجرى فيها حديث الرفع كما  
سنشير اليها ( كما انه ) لو كان رفع التكليف عن شخص موجبا لضيق على الاخر

لا يجرى فيه حديث الرفع ( لان ) رفعه وان كان منة على الاول ولكن من جهة استلزامه لوضع التكليف على الاخر يكون خلاف الارقاق عليه فمن ذلك لا يشمل الحديث لكونه منافياً لما يقتضيه من الامتنان على الامة الظاهر فى الارقاق على جميع الامة لا على بعض دون بعض ( ونظيره ) حديث نفي الضرر حيث نقول فيه بعدم جريانه فى موارد استلزامه للضرر على شخص آخر

( الامر الخامس ) يعتبر فى الاثر الذي يراد رفعه ان يكون من الاثار المترتبة على عناوين موضوعاتها لا بشرط عن طرو العناوين المذكورة فى الحديث بمعنى انه لم يعتبر فى موضوع الاثر عنوان العمد او الخطأ والنسيان ونحو ذلك ( والا ) لم يكن مرفوعاً بالحديث ( فلو فرض ) انه اعتبر فى موضوع الاثر عنوان العمد كالفصاح فى القتل والكفارة فى الافطار بالاكل ونحوه فمع الخطأ او النسيان لا يجرى فيه حديث الرفع من جهة ارتفاعه بنفسه بانتفاء موضوعه وهو العمد ( كما انه ) لو اعتبر فى موضوعه عنوان الخطأ والنسيان كالدية فى قتل الخطأ وسجدة السهو لا يكون مرفوعاً بحديث الرفع ، بل لا يمكن ذلك ( لان ) عنوان الموضوع يقتضى وضع تلك الاثار لرفعها وهكذا الكلام فى الاكراه والاضطرار ونحوها

( واذا عرفت ) هذه الامور فلنرجع الى ذكر العناوين المذكورة فى الحديث وبيان ما يصلح ان يكون مرفوعاً فيها من الاثار التكليفية والوضعية ( فنقول ) وعليه التكلان من العناوين المذكورة فى الحديث عنوان مالا يعلم، والظاهر انحصار المرفوع فيه بايجاب الاحتياط ( لانه الذي ) يكون امر رفعه ووضعه بيد الشارع وهو الذي يكون المكلف من قبل وضعه فى الضيق ويقتضى الامتنان رفعة فيكون هو المرفوع حقيقة من بين الاثار ، دون المؤاخذة واستحقاق العقوبة ، ودون الحكم الواقعي ولو بمرتبته الفعلية ( اذ ) المؤاخذة والاستحقاق انما هي من المدرجات العقلية التي لاتناولها يد الجعل التشريعي بلا توسط منشئها الذي هو ايجاب الاحتياط ( واما العقوبة ) الفعلية فرفعها وان كان بيد الشارع حيث كان له العفو تفضلاً مع ثبوت الاستحقاق ( الا ) ان رفعها ليس من تمام المنة على المكلف ، فان تمام المنة انما هو رفع اصل الاستحقاق بحيث يرى المكلف نفسه غير مستوجب

لشيء ( مضافاً ) الى انه لا يجدى فيها هو المهم في المقام من نفي استحقاق العقوبة على ارتكاب المشتبه ( واما الحكم الواقعي ) فهو وان كان مجعولاً شرعياً ، الا انه لا يمكن ان يتعلق به الرفع الحقيقي لوجوه ( منها ) ما عرفت في الامر الرابع من ان حديث الرفع ناظر الى رفع الاثار التي وضعها خلاف الامتنان بحيث لولا الرفع كان المكلف من قبل وضعها في الضيق ، فان من الواضح ان ذلك لا يتصور في التكليف الواقعي ولو بمرتبة فعليته ، اذ لا يكون المكلف من جهة مجرد ثبوته في الواقع ونفس الامر في الكلفة والضيق حتى يجرى فيه دليل الرفع فيكون هو المرفوع حقيقة ( وهذا ) بخلاف ايجاب الاحتياط فانه لولا الرفع كان المكلف من قبله في الكلفة ، فيتعين كونه هو المرفوع حقيقة ( نعم ) لما كان ايجاب الاحتياط منشاء لاستحقاق العقوبة على الواقع باعتبار كونه بياناً ومنجزاً للواقع ورافعاً لموضوع حكم العقل بقبح المؤاخذة كان رفعه رفعاً للاستحقاق وبهذه العناية يصدق ان المرفوع هي المؤاخذة والاستحقاق ( كما ان ) مرجع رفع ايجاب الاحتياط لما كان الى دفع مقتضيات الاحكام في تاثيرها في جعل ايجاب الاحتياط في ظرف الجهل بالواقع لاقتضاء الاهتمام بالواقع حينئذ عدم القناعة في حفظ المرام الواقعي بصرف الخطاب الواقعي المتعلق بعنوان الذات ولزوم كونه بصدد حفظه في المرتبة المتأخرة عن الجهل بخطابه بانشاء آخر متعلق بعنوان الاحتياط ( كان ) رفع ايجابه يعد بهذه العناية رفعاً للحكم الواقعي ومصححاً لاضافة الرفع الى عنوان مالا يعلم ( ومنها ) كونه خلاف مقتضى ظهور سياق الحديث في سائر الفقرات الاخر كما لخطأ والنسيان والاكرام والاضطرار ونحوها فانه بعد ان كان الرفع فيها رفعاً بالعناية لارفعاً حقيقياً ، يقتضى السياق كونه كذلك فيما لا يعلم ايضاً ( ومنها ) ظهور الحديث الشريف في كون الجهل من الجهات التعليلية للرفع ، حيث ان مقتضى علمية الجهل وسببته للرفع هو كونه في المرتبة المتأخرة عن الجهل بالواقع ( ولازمه ) بعد عدم شمول اطلاق الواقع لمرتبة الجهل بنفسه هو امتناع تعلقه بالحكم الواقعي ، لاستحالة ورود الرفع في ظرف الجهل بشيء على الشيء الملحوظ في الرتبة السابقة عن الجهل بنفسه ( كيف ) ورفع كل شيء عبارة عن نقيضه وبديله ونقيض الشيء لا بد وان يكون في مرتبته، ولا

يكون الحكم الواقعي بما هو ملحوظ في المرتبة السابقة على الجهل تقيضاً لهذا الرفع المتأخر عن الشك حتى يمكن تعلق الرفع الحقيقي بالحكم الواقعي ولو بمرتبة فعليته وحينئذ لا يحيص من تعلق الرفع الحقيقي بايجاب الاحتياط بلا توجيهه الى مالا يعلمون الا بنحو العناية ( وذلك ) ايضاً لا من جهة كونه اثرأ للحكم الواقعي كما توهم ، بل من جهة كونه بنفسه هو المرفوع بدوياً ( كيف ) وان انشاء ايجاب الاحتياط في ظرف الشك بالواقع انشاء مستقل مبرز عن الارادة الواقعية في قبال الانشاء الواقعي المتعلق بعنوان الذات في الرتبة السابقة كما او ضحناه في مبحث جعل الطرق ، اذ حينئذ لا يرتبط مثل ايجاب الاحتياط بالحكم الواقعي ولا كان من لوازمه واثاره ( نعم ) مرجع رفع ايجاب الاحتياط كما ذكرناه لما كان الى دفع مقتضيات الاحكام في تأثيرها في جعل ايجاب الاحتياط في ظرف الشك بالخطاب الواقعي كان رفعه بهذه العناية رفعاً للحكم الواقعي اذ يصدق بهذا الاعتبار ان المرفوع هو الحكم الواقعي ولو بمرتبة من الفعلية المقتضية لايجاب الاحتياط في ظرف الشك بالواقع ( كما انه ) بعناية كون ايجاب الاحتياط منشاء لصحة المؤاخذة والاستحقاق يكون رفعه رفعاً لها ، والا فالرفع الحقيقي لا يكون الامتوجها بايجاب الاحتياط ( وبهذا البيان ) يمكن الجمع بين الكلمات بارجاعها الى معنى واحد لبا وهو رفع الاثر المجعول الذي لولا الرفع كان المكلف من قبله في الكلفة والمشقة ، لوضوح عدم كون مراد القائل برفع جميع الاثار او الاثر المناسب الظاهر هو مطلق الاثر المترتب على الشيء ولو لم يكن في وجوده ضيق على المكلف ، وعدم كون مراد القائل برفع خصوص المؤاخذة من بين الاثار رفعها بلا توسيط رفع منشئها الذي هو ايجاب الاحتياط ( اذ على جميع ) التقارير لا ينطبق المرفوع الا على ايجاب الاحتياط قيل بان المرفوع هو جميع الاثار او الاثر المناسب او المؤاخذة واستحقاق العقوبة

( بقى ) الكلام عموم الرفع للشبهات الحكمية والموضوعية وعدم عمومه ( حيث ) انه قد يقال باختصاصه بالشبهات الموضوعية ( تارة ) من جهة اقتضاء وحدة السياق في ارادة الموضوع المشتبه من الموصول فيما لا يعلمون ( بتقريب ) ان المراد من الموصول فيما اكرهه ومالا يطيقون وما اضطر واوما اخطأوا بعد

انكان هو الفعل الذي اكره عليه او اضطر اليه او لا يطيقونه ، فوحدة السياق تقتضى ان يكون المراد من الموصول فيما لا يعلمون هو الفعل الذي اشتبه عنوانه كالشرب الذي لم يعلم كونه شرب خمر او شرب خل ( واخرى ) من جهة عدم تصور الجامع بين الشبهات الحكيمية و الموضوعية حتى يمكن ارادة مايعمها من الموصول ، بدعوى ان المرفوع في الشبهات الحكيمية بعد ما كان عبارة عن نفس متعلق الجهل اعنى الحكم الواقعي المجهول ، كان استناد الرفع فيه الى الموصول من قبيل الاسناد الي ما هو له ( بخلاف ) الشبهات الموضوعية فان متعلق الجهل فيها اولاً وبالذات هو الموضوع الخارجي ، وبالتبع يتعلق بالحكم الشرعي والموضوع الخارجي لما كان بنفسه غير قابل للرفع ( كان ) اسناد الرفع اليه من قبيل الاسناد الى غير ما هو له ، وحيث انه لا يمكن الجمع بينهما في استعمال واحد واسناد واحد يدور الامر بين ان يراد من الموصول الحكم المشتبه او الموضوع ، فع قطع النظر عن السياق وانكان الاولى هو الاول حفظاً لظهور الاسناد في كونه اسناداً الى ما هو له ( الا ) ان وحدة السياق تقتضى تخصيص الموصول بالشبهات الموضوعية لاقوائية ظهور السياق من الظهور المزبور ( ولكن ) لا يخفى ما فيه اما ( الوجه الاول ) فلنعم وحدة السياق ( كيف ) وان من الفقرات في الحديث الطيرة والحسد والوسوسة ولا يكون المراد منها الفعل ، ومع هذا الاختلاف كيف يمكن دعوى ظهور السياق في ارادة الموضوع المشتبه ( مع ان ) ذلك يقتضي ارتكاب خلاف ظاهر السياق من جهة اخرى فان الظاهر من الموصول فيما لا يعلمون هو ما كان بنفسه معروض الوصف وهو عدم العلم كما في غيره من العناوين الاخر كالاضطراب والاكراه ونحوها حيث كان الموصول فيها معروضاً للاوصاف المزبورة فتتخصص الموصول بالشبهات الموضوعية يتنافي هذا الظهور اذ لا يكون الفعل فيها بنفسه معروضاً للجهل وانما المعروض له هو عنوانه ، وحينئذ يدور الامر بين حفظ السياق من هذه الجهة بحمل الموصول فيما لا يعلم على الحكم المشتبه وبين حفظه من جهة اخرى بحمله على ارادة الفعل ولا ريب في ان العرف يرجح الاول فيتعين الحمل فيما لا يعلمون على ارادة الحكم ( واما الوجه الثاني ) ففيه ان المراد من الموصول فيما لا يعلم هو مطلق الحكم الشرعي المجهول الجامع بين الشبهات

الحكمية والموضوعية ، حيث لا فرق بينهما الا ان مذمنا الشك في الشبهات الحكمية فقد النص او اجماله وفي الشبهات الموضوعية الامور الخارجية ولا يوجب ذلك فرقا بينهما في اضافة الرفع واسناده الى الموصول كما هو ظاهر ( وعليه ) يتم الاستدلال بهذا الحديث على البرائة في قبال القائل بوجوب التوقف والاحتياط عند الشك في التحريم ، لان مقتضاه كما عرفت انما هو نفي وجوب الاحتياط عند الشبهة والترخيص في الارتكاب فيعارض ما دل على وجوب التوقف والاحتياط ( ثم انه ) بعد ان ظهر عموم الرفع للشبهات الحكمية والموضوعية ، نقول انه لافرق ، بين التكاليف الاستقلالية ، او الضمنية ، فتجربى في الثاني ايضا عند الشك في جزئية شيء او شرطيته او مانعيته للامور به كما سنحققه في مبحث الاقل والاكثر انشاء الله تعالى ( هذا ) بناء على جريان البرائة العقلية في تلك المسئلة واما على القول بالاشتغال العقلي فيها ، ففي جريان دليل الرفع اشكال كما سياتي بيانه انشاء الله تعالى

ومن العناوين المذكورة في الحديث ، عنوان الخطاء ، والنسيان والمراد بهما كما قربناه سابقاً هو المنسي وما اخطأ لانفس عنوان الخطأ والنسيان فكل ما كان مخطئاً او منسياً فعلا كان او تركاً جزء كان او شرطاً او مانعاً يكون مرفوعاً بهذا الحديث ( ومرجع ) الرفع فيهما بعد كونه رفعاً تنزيلاً لاحقيقياً الى رفع ما يترتب عليهما من الاثر المجعول الذي كان المكلف من قبله في الكلفة ويناسب الامتنان رفعه « ومرجعه » فيهما الى رفع ايجاب التحفظ المستتبع لرفع التكليف الفعلي عن المنسي وما اخطأ حال النسيان ( فان ) الناسي وكذلك المخطيء وان سقط عنه التكليف حال النسيان « الا » انه لما كان متمكناً قبل النسيان من امتثال التكليف بالتحفظ وعدم الوقوع في مخالفة الواقع بالنسيان « كان » هذا المقدر كافياً في فعلية التكليف في حقه قبل النسيان بنحو يستتبع وجوب حفظ الالتفات مقدمة لعدم الوقوع في خلاف الواقع ويوجب استحقاق العقوبة على المخالفة ( الا ) ان الشارع من باب الامتنان رفع عن الناسي والمخطيء وجوب التحفظ يرفع منشئه الذي هو التكليف الفعلي « وعلى » ذلك فلو شرب خمراً او ترك واجباً مثلاً خطاءً او نسياناً كان هذا الشرب وهذا الترك كالعدم في عدم ترتب حكم عليهما

« فلا يستحق » العقوبة والمؤاخذة على مثل هذا الشرب وذلك الترك الناشئين عن الخطاء والنسيان « نعم » لابد من تقييد ذلك بما اذا لم يكن ترك التحفظ ناشئاً عن سوء اختيار المكلف « والا » فلا يشمل حديث الرفع كما اشرنا اليه سابقاً « ثم انه بما ذكرنا » يظهر الحال في نسيان الجزء والشرط والمانع « حيث » ان مقتضى رفع النسيان في هذه الامور انما هو رفع التكليف الفعلي عن الجزء والشرط المنسيين ويلزمه بمقتضى الارتباطية سقوط التكليف عن البقية ايضاً مادام النسيان « الا انه » بعد النسيان تقتضى المصلحة القائمة بالمركب احداث التكليف بالانيمان اعادة في الوقت وقضاء في خارجه كافتنائها في اصل التكليف به قبل النسيان « وبذلك » يظهر انه لا مجال للتمسك بهذا الحديث لاثبات اجزاء الماتى به في حال النسيان ، بتقريب انه بعد الزام العقل في حال النسيان باتيان البقية يستكشف من رفع جزئية المنسي او شرطية عن رفع وجوب الاعادة « اذ نقول » انه كذلك اذا كان نظر الحديث الى رفع جزئية المنسي مطلقاً حتى بعد التذكر والالتفات الملازم لتحديد دائرة الطبيعة المأمور بها حال النسيان بما عدا الجزء المنسي « والا فبناء » على ما هو الظاهر منه من كونه ناظراً الى رفع المنسي مادام النسيان بلا نظر منه الى تحديد دائرة المأمور به واثبات كونه في حال النسيان هو ما عدا الجزء المنسي « فلا يتم » ذلك « لان » غاية ما تقتضيه حينئذ انما هو رفع ابقاء الامر والتكليف مادام النسيان « واما » بعده فالمصلحة الداعية الى الامر بالمركب اولاً لما بقيت غير مستوفاة تقتضى احداث التكليف بالاعادة بعد الالتفات « نعم لو انقض » عن هذه الجهة لا يتوجه عليه الاشكال ، تارة من جهة المثبتية « بتوهم » ان وجوب الاعادة وان كان من الاثار الشرعية ، الا ان ترتبه على نسيان الجزء او الشرط انما يكون بتوسيط امر عقلي وهي مخالفة الماتى به للمأمور به « فلا يجرى » فيه حديث الرفع لان دليل الرفع كغيره من التنزيلات ناظر الى خصوص الاثار الشرعية المترتبة عليه بلا واسطة « واخرى » بما افاده بعض الاعاظم قده من ان شأن حديث الرفع انما هو تنزيل الموجود منزلة المعدوم لانزيل المعدوم منزلة الموجود لان تنزيل المعدوم منزلة الموجود انما يكون وضماً وحديث الرفع لا يتكفل الوضع لان مفاده انما هو مجرد الرفع وعليه فلا يمكن تصحيح



العبادة الفارقة لبعض الاجزاء والشرائط لنسيان او غيره بحديث الرفع « وهذا » بخلاف الفعل الصادر عن المكلف نسياناً او اضطراراً فانه يشمل حديث الرفع لاقتضاء رفعه جعله بمنزلة المعدوم في عدم ترتيب اثر الوجود عليه « اقول » ولا يخفى ما في هذين الاشكالين « اما الاول » فبمنع كون ترتب وجوب الاعادة على عنوان مخالفة الماتى به للمامور به « بل هو » انه مسترتب على بقاء الامر الاول كترتب عدم وجوب الاعادة على عدم بقاءه ، غاية الامر يلزم بقاء الامر وعدم بقاءه مع مخالفة الماتى به للمامور به وموافقته معه ، ومجرد هذا التلازم لا يقتضي ترتب وجوب الاعادة على هذا الامر العقلي حتى يتوجه عليه الاشكال المزبور « وحينئذ » فاذا كان بقاء الامر كحدوثه امراً شرعياً تناله يد الجعل والرفع فلا محذور في التمسك بالحديث من هذه الجهة لنفي وجوب الاعادة « فتأمل » « واما الثاني » ففيه ان مرجع رفع الشيء بعد ان كان الى الرفع بالعناية الراجع الى خلو صفحة التشريع عن حكمه وعدم اخذه موضوعاً لاحكامه « لا يكاد » يفرق بين رفع الفعل او الترك « اذ » كما ان معنى رفع الوجود في عالم التشريع عبارة عن رفع الاثر المترتب عليه وخلوه عن الحكم في عالم التشريع ( كذلك في رفع العدم ) حيث ان مرجع رفعه الى رفع الاثر المترتب على هذا العدم الراجع الى عدم اخذه موضوعاً للحكم بالفساد ووجوب الاعادة مثلاً بملاحظة دخل نقيضه وهو الوجود في الصحة ( لان ) مرجع رفعه الى قلب العدم بالوجود وتنزيله منزلة الموجود ، او تنزيل الموجود منزلة المعدوم كي يشكل بان رفع المعدوم لا يكون الا بالوضع وحديث الرفع لا يتكفل الوضع ( اذ فرق ) ووضح بين قلب الوجود بعدم ذاته وتنزيله منزلته وبالعكس وبين قلب اخذه موضوعاً للحكم بعدم اخذه في مرحلة تشريع الحكم وخلو خطاباته عنه (والاشكال) المزبور انما يرد على الاول دون الثاني ، وما يقتضيه بحديث الرفع انما هو الثاني دون الاول « وعلى ذلك » نقول انه لا بأس بالتمسك بحديث الرفع لصحة العبادة الفارقة لبعض الاجزاء والشرائط لنسيان او غيره « فان » رفع ترك الجزء عن نسيان ، انما هو بلحاظ الاثر المترتب عليه وهو الفساد الذي هو نقيض الصحة المترتبة على وجوده ومرجهه الى خلو صفحة تشريع الحكم بالفساد عن مثل هذا

الترك الراجع الى رفع جزئية المنسئ وعدم دخله في الصلحة ( لان ) الرفع بلحاظ الالثر المترتب على الوجود كئ ىل محتاج الى تنزيل المعدوم منزلة الوجود فيشكل بان رفع المعدوم لا يمكن الا بالوضع ( ولا ) بان يجرئ حديث الرفع بلحاظ رفع ذلك حتى يقال بانه خلاف الامتنان ( وحينئذ ) فلا قصور في شمول الرفع للجزء والشرط المنسئين واقتضائه لصلحة العبارة الفارقة لها باخراج مثل هذا الترك عن حيز تشريع الفساد ( كما كان ذلك ) هو الشأن ايضا في المانع اذا آتى به نسياناً او اضطراراً ، حيث ان الالثر المترتب على المانع لا يكون الا الفساد وعدم الصلحة ( والا ) فليس له اثر مستقل حتى يكون هو المصحح لجرئان حديث الرفع فيه ، فولاً كفاية ذلك في شمول دليل الرفع يلزم عدم محل للرفع فيه ايضا ، مع انه معترف بجرئان حديث الرفع في المانع ( ومن ذلك ) يظهر عدم تمامية ما افاده من الاشكال على رفع جزئية المنسئ ، بان المنسئ ليس هي الجزئية حتى ترتفع بهذا الحديث وانما هو وجود الجزء ، ومع العلم بالجزئية والائنفات اليها ليس في البين ما يرد الرفع التشريعي عليه من حيث الموضوع والالثر حتى يمكن تصحيح العبادة الفارقة للجزء والشرط ( اذ فيه ) ان هذا الاشكال بعينه جارئ في صورة ايجاد المانع نسياناً حيث لا يكون المنسئ فيه ايضا هي المانعية ( فكما انه ) يجرئ دليل الرفع في نسيان المانع ويكون رفعه راجعا الى رفع مانعته ( كذلك ) يجرئ في نسيان الجزء والشرط ( وحينئذ فاعلمة ) هو الاشكال عليه بما ذكرناه من ان غاية ما يقتضيه رفع النسيان انما هو رفع التكليف الذي هو منشاء انتراع الجزئية مادام النسيان ( لارفع ) دخل المنسئ في المصلحة ، لان مثل هذا الدخل امر تكويبي لا يتعلق به الرفع التشريعي ( اذ حينئذ ) بعد النسيان تكون المصلحة الداعية الى الى التكليف بالركب مؤثرة في التكليف بالاعادة بعد زوال النسيان ( نعم ) لو كان مفاد رفع النسيان هو تحديد دائرة المامور به في حال النسيان بما عدا المنسئ بان كان ناظراً الى الاطلاقات الاولية المثبتة للاجزاء والشرائط بتخصيص الجزئية والشرطية فيها بغير حال نسيان الجزء والشرط كما في دليل نفي الحرج بالنسبة الى الاطلاقات الاولية المثبتة للجزئية والشرطية ( لسكان ) لاستفادة الاجزاء وعدم وجوب الاعادة مجال واسع ( ولكن ذلك ) خارج عن عمدة حديث الرفع ، حيث

انه لم يكن من شأنه اثبات التكليف بالفاقد للجزء المنسي وانما شأنه مجرد رفع التكليف عن المنسي مادام النسيان ( وعليه ) لا بد من الالتزام بعدم الاجتزاء بالفاقد للجزء او الشرط المنسي ولزوم الاعادة بعد زوال النسيان ، لخروج البقية بمقتضى الارتباطية عن حيز الامر والتكليف وعن تحت المصلحة الضمنية ( من غير ) فرقي في ذلك بين نسيان المستوعب للوقت وغيره ، ولا بين ترك الجزء والشرط وبين فعل المانع ( فلا بد ) للحكم بالصحة من التماس دليل آخر يقتضي الاجتزاء بالفاقد للجزء او الشرط المنسي كما في الصلوة من قوله ( ع ) لانعاد الصلوة الا من خمس حيث دل على عدم بطلان الصلوة بالا خلال السهوي بما عدا الاركان ( هذا كله ) في الاحكام التكليفية ( واما الاحكام الوضعية ) كالعقود والايقاعات ، فلا مجال لرفع الخطأ والنسيان فيهما ، ووجهه ما عرفت سابقا من اختصاص الرفع بالامور التي لم يعتبر في قوام تحققها القصد والعمد ، والمعاملات لما كانت متقومة بالقصد والعمد كانت خارجة عن مصب الرفع في الحديث ( لان ) في فرض الخطأ والنسيان لا يتحقق عنوان العقد ولا عنوان المعاملة حتى يجري فيها الرفع ( هذا ) بالنسبة الى عنوان المعاملة ( واما بالنسبة ) الى الشرائط الراجعة اليها كالعربية والماضوية وتقدم الايجاب على القبول لو قلنا باعتبارها في العقد ، فعدم جريان الرفع فيها انما هو من جهة اقتضائه للوضع الذي هو التكليف بالوفاء بالفاقد ( ومثله ) خلاف الامتنان في حق المكلف ولذا فرقنا بين شرائط الوجوب وشرائط الواجب وقلنا باختصاص الحديث بالثاني دون الاول بلحاظ اقتضائه نفي الشرطية لاثبات الوجوب على المكلف

( ومن العناوين ) المذكورة في الحديث قوله ( ع ) ما اضطرروا اليه وحكمه حكم الخطأ والنسيان في الاختصاص بالتكليفات وعدم شموله للوضعيات من العقود والايقاعات الا ان عدم شمولها انما هو من جهة اقتضائه للضييق على المكلف ( فان ) رفع الصحة عن المعاملة التي اضطر اليها المكلف لقوت نفسه وعياله موجب لتاكيد اضطراره وهو خلاف ما يقتضيه الارقاق والامتنان ( وهذا ) بخلاف التكليفات فان في رفعها كمال الامتنان على المكلف ( نعم ) ينبغي تقييده بما اذا لم يكن الاضطرار الى ترك الواجب او فعل الحرام ناشئاً عن سوء اختيار

المكلف ، والا فلا يكون مرفوعاً لما تقدم من عدم شمول الحديث للمقدم على المخالفة بسوء اختياره ( ولذا ) لاشبهة في استحقاق مثله للعقوبة على التفويت ( ثم ان ) المرفوع فيه هو نفس التكليف الوجودي او التحريمي لانه بنفسه قابل للثبوت في حقه عند الاضطرار ولا يباه العقل ايضاً ، فيكون رفعه منة عليه بلا احتياج الى ارجاع الرفع فيه الى ايجاب التحفظ ( نعم ) انما يحتاج الى ذلك اذا كان الاضطرار بمرتبة لا يقدر معه على التجنب عن الوقوع في مخالفة التكليف ، فانه من جهة اياه العقل حينئذ عن فعلية التكليف في مورده يحتاج الى ارجاع الرفع فيه الى ايجاب التحفظ ( كما انه ) في فرض عدم تمكنه من التحفظ ايضاً يخرج عن مصب الرفع رأساً لاستقلال العقل حينئذ بانتفاء التكليف وكذا المؤاخذه في مورده ، فلا يكون في البين شيء يقتضي الامتنان رفعه عنه ( وكيف كان ) فلا فرق في رفع التكليف في الاضطرار بين كونه متعلقاً بالوجود او العدم ( ولا بين ) كون الاضطرار متعلقاً بالوجود او العدم ( فانه ) على كل تقدير يجري فيه الرفع ، ومرجه في الجميع على ما عرفت في الخطأ والنسيان الى خلو ما اضطر اليه فعلاً او تركاً عن الحكم في عالم التشريع لا الى جعل الموجود بمنزلة المعدم وبالعكس كما توهم ، كي يشكل في الاضطرار الى الترك بان تنزيل المعدم منزلة الموجود يكون وضعاً وحديث الرفع لا يتكفل الوضع ( كيف ) ولازم عدم شمول حديث الرفع للترك هو الالتزام بوجود الايمان بكلا طرفي العلم الاجمالي بالتكليف عند الاضطرار الى ترك احدهما معيناً او غير معين مع انه كما ترى ( فتأمل ) « ثم انه » بما ذكرنا من اختصاص الرفع في الاضطرار بالتكليفيات يظهر عدم شموله لرفع الحكم الوضعي كالجزية والشرطية بالنسبة الى الجزء او الشرط الذي اضطر الى تركه ( وذلك ) لما يلزمه حينئذ من اقتضائه لاثبات التكليف بالبقية وهو خارج عن عهدة حديث الرفع ( اذ لو لا ) الرفع كان المكلف من جهة ارتباطه بالتكليف بالمركب باضطراره الى ترك الجزء في فسحة عن التكليف بالبقية ، حيث لا يكون له ملزم عقلي او شرعي باتيان البقية ، وبذلك يمتاز المقام عن فرض نسيان الجزء ( فان ) الناسي من جهة غفلته عن نسيانه يكون له ملزم عقلي باتيان البقية ( بخلاف ) الاضطرار ( فانه ) من جهة التفاته الى اضطراره بترك الجزء

والتفاته الى ارتباطية التكليف واقتضائه اسقوط التكليف عن المركب بتعذر بعض اجزائه ( لا يكون ) له ملزم باتيان البقية « وعلى ذلك » يحتاج في اثبات التكليف بها الى ملزم خارجي من قاعدة ميسور ونحوه « والا » فلا مجال لاثباته بحديث الرفع بتطبيقه على الجزء او الشرط المتعذر لما عرفت من كون ذلك خارجا عن عهدة حديث الرفع « فلا يحيص » حينئذ من تطبيقه على نفس المركب « ونتيجة » ذلك هو رفع التكليف الفعلي عن المركب مادام الاضطرار بالبيان المتقدم سابقا « ولازمه » وجوب الاعادة بعد ارتفاع الاضطرار لاقتضاء المصلحة الداعية الى التكليف بالمركب حينئذ الامر بالاعادة في الوقت والقضاء في خارجه ( الا ) اذا قام دليل بالخصوص او بالعموم على وجوب الاتيان بالتفاد للجزء المتعذر من قاعدة ميسور ونحوه فيستفاد منه بضميمة الاجتماع على انه لا يكون عليه الا تكليف واحد الاجزاء وعدم وجوب الاعادة

( ومن العناوين ) قوله ( ص ) ، وما لا يطبقون ويجرى فيه جميع ما ذكرناه في الاضطرار ( فيختص ) ذلك ايضا بالتكليفيات ولا يشمل المعاملات ، ويكون المرفوع فيه هي المؤاخذة الناشئة من عدم حفظ الطاقة بمقدماته الاختيارية بناء على كون المراد به معناه الحقيقي ( نعم ) لو كان المراد به المشقة الشديدة التي لا يتحمل عادة ( او كان ) المراد هو ما لا يطاق العرفي اي التكليف الشاق الناشئ عن اختيار المكلف البالغ الى حد الحرج كما لعله هو الظاهر من الحديث ( كان ) المرفوع هو نفس التكليف الفعلي ، اذ لا يحتاج في مثله الى ارجاع الرفع فيه الى رفع اجاب تحفظه بعد كونه بنفسه قابلا لتعلق التكليف به فيكون رفعه حينئذ منة عليه ، بل واهل ذلك ايضا هو المراد في الاية المباركة الحاكية عما استوهبه النبي ( ص ) من ربه جل ذكره ليلة المعراج لا ان المراد هو ما لا يتحمل عادة او العذاب والعقوبة ، فكان مفاد الاية حينئذ مساوقا لما نفاه الله عز وجل في آية اخرى بقوله عز من قائل وما جعل عليكم في الدين من حرج ( ثم ) ان في شمول الحديث الشريف لرفع الجزئية عن الجزء الذي لا يطاق فعله ( الاشكال ) المتقدم من حيث استلزامه لوضع التكليف بالبقية الذي هو خلاف الامتنان عليه نظراً الى ماهو المقروض من عدم اطلاق دليلها بنحو يشمل حال فقد جزء آخر

( ومن العناوين ) قوله ( ص ) ، وما اكرهوا عليه ( والظاهر ) اختصاص مجرى الرفع في هذا العنوان بباب المعاملات بالمعنى الاخص بعكس الرفع في عنوان الاضطرار فلا يجرى في التكليفيات من الواجبات والمحرمات ( لان ) الاكراه على الشيء بصدق بمجرد عدم الرضا وعدم طيب النفس باجماده ولذا يصدق عنوان الاكراه على المعاملة بمجرد التوعيد على تركها ولو باخذ مال يسير لا يكون تحمله حرجياً عليه حتى مع امكان التقصى بالتورية ونحوها كما هو ظاهر النصوص والاصحاب ( ومن المعلوم ) بداهة عدم كفاية ذلك في تسويغ ترك الواجبات ما لم ينته الى المشقة الشديدة الموجبة للعسر والحرج فضلاً عن الاقتحام في ارتكاب المحرمات التي لا يسوغها الا الاضطرار ( ومن هنا ) لم يلتزم احد بجواز ترك الواجب بمطلق الاكراه عليه ولو لم يبلغ الى حد الحرج نعم لو بلغ الاكراه الى حد الحرج جار ذلك ولكنه حينئذ من جهة الحرج لا الاكراه ( بخلاف ) باب المعاملات ، حيث ان بنائهم فيها على كفاية مطلق الاكراه على المعاملة ولو بايعاد ضرر يسير على تركها في فساد المعاملة ( ثم ) ان الوجه في اختصاص مجرى الرفع في الاكراه بباب المعاملات بالمعنى الاخص انما هو بملاحظة ما اعتبر فيها من الرضا وطيب النفس في مرتب الاثر عليها بمقتضى قوله سبحانه تجارة عن تراض وقوله لا يحل مال امرء الا بطيب نفسه ( فان ) الاكراه لما كان منافياً لطيب النفس بالمعاملة اقتضى الامتنان رفعها ، وهذا المناط وان كان جارياً في الاضطرار بالمعاملة ايضاً ، الا ان عدم جريان الرفع فيها انما هو من جهة كونه خلاف الارفاق والامتنان في حق المضطر ، لاقتضاء رفع الصحة عن المعاملة المضطر اليها القوت نفسه وعياله تاكداً في اضطراره ( بخلاف ) باب الاكراه فان في رفع الصحة عن المعاملة المسكوه عليها كمال الارفاق في حق المسكوه « ثم ان » الاثر المرفوع في ذلك انما هي الصحة الفعلية لانها هي التي يقتضى الامتنان رفعها ( لا اصل ) صحتها بنحو لا يصححها الاجازة المتأخرة ( فان ) ذلك خلاف الامتنان على المكروه بالفتح لانه قد يتعلق غرضه بامضاء تلك المعاملة والرضا بها لما يرى فيها من الصلاح ( ولا الاحكام ) التكليفية المترتبة على الصحة كوجوب القبض والتسليم فان ترتب هذه الاثار انما يكون في فرض صحة المعاملة وتأثيرها في النقل والانتقال ( وفي )

فرض صحة المعاملة وان كان رفعها منة على المكره بالفتح ( ولكنه ) خلاف الامتنان في حق المشتري لرجوعه الى سلب سلطنة المشتري على المبيع مع فرض كونه مالكا له

« ومن العناوين » المذكورة في الحديث ، الحسد ، والطيرة ، والوسوسة في التفكير في الخلق « والظاهر » ان المرفوع في الجميع بقريئة اضافة الرفع الى نفس المذكورات هي المؤاخذة عليها بملاحظة ما فيها من الاقتضاء لتشريع الحكم التحريمي ، فالشارع من باب الامتنان دفع المقتضى فيها عن تأثيره في تشريع الحكم التحريمي ( واما الاشكال ) في ذلك بان هذه الامور لكونها غير اختيارية خصوصا الحسد لكونه عبارة عن الملكة الرذيلة الخاصة او المخاطر القلبية الناشئة منها ، لا يصح تعلق الرفع بها ولو باعتبار حكمها حيث لا يمكن اقتضاء مثلها لتشريع الحكم التحريمي ( فمدفوع ) بانها وان كانت بنفسها غير اختياريه ولكنها بمبادئها كانت اختيارية حيث امكن التحرز عنها وعدم الوقوع فيها ويكفي هذا المقدار في اقتضاؤها للتحريم ( ويمكن ) ان يكون المرفوع فيها غير ذلك ، بان يقال ان المرفوع ( في الحسد ) انما هو وجوب رفعه بالرياضات والمجاهدات التي منها التحفظ وعدم التفريط في امور الناس والاطلاع على ما عطاوا من الاموال والاولاد ونحو ذلك مما هو منشاء حصول هذه الصفة الرذيلة ، فان الانسان اذا صرف نفسه الى احوال نفسه وامر آخرته ولم يتعرض للناس وما وهب لهم من النعيم كالرياسة والاموال والاولاد والسعة في العيش ونحو ذلك مما هو فاقد له لا يحصل له هذه الملكة الرذيلة ولو كانت حاصلة تزول عنه تلك الملكة وتنقطع عنه مادة الحسد على التدريج ( فكان ) الشارع امتناناً رفع هذا الوجوب مع كون رفعه مستحسنا في نفسه في مقام تحسين الاخلاق كرفع سائر الاخلاق الرذيلة والصفات الذميمة ( نعم ) لا يجوز ترتب الاثر الخارجي عليه لكونه حراماً بلا اشكال وعليه ايضا يحمل ما دل من الاخبار على النهي عنه واثبات العقوبة عليه ( واما الطيرة ) فالمرفوع فيه هو الصد عن المقاصد عند التطير والتشأم لكونه امرآ قابلاً للجعل ولو امضاء لما عليه بناء العرف من الالتزام بالصد عن المقاصد عند التطير والتشأم فنفاه الشرع امتناناً على الامة كما يشهد

لذلك قوله « ع » اذا تطيرت فامض ( واما الوسوسة ) فى التفكير فى الخلق فالرفوع فيها هو وجوب التحفظ وصرف الذهن الى امور اخر غير مرتبطة بمقام امر الخلقه ولكن ارادة رفع الحرمة فيها اظهر بقريفة ظهور استناد الرفع الى نفسها وقد استفاضت النصوص ايضا على انه لاشئ فيها وانه تقول لا اله الا الله ( ومنها ) اى من الاخبار التى استدلت بها للبرائة قوله « ع » ، ما حجب الله علمه عن العباد فهو موضوع عنهم ( فانه ) يدل على نفي الكلفة ووجوب الاحتياط فيما حجب علمه من الاحكام المجهولة كحرمة شرب التتن ونحوه فيما رضى مادل على وجوب الاحتياط عند الشك ( ولعل ) هذا الخبر اظهر فى الدلالة على المطلوب من حديث الرفع ، اذ لا يتوجه عليه اشكال الاختصاص بالشبهات الموضوعية ، بل يمكن فيه دعوى العكس ( فان ) الموصول وان كان عاما لكن بقريفة استناد الحجب اليه سبحانه يختص بالاحكام التى كان رفع الجهل عنها من وظائفه سبحانه بايصال البيان الى العباد ولو بتوسيط رسوله . ص ، وهى لا تكون الا الاحكام الكلية دون الجزئية لان رفع الجهل عنها لا يكون من وظائف الفقيه فضلا عن الشارع ( وقد اورد ) على الرواية كما عن الشيخ قده بانها بقريفة استناد الحجب اليه سبحانه ظاهرة فى الاختصاص بالاحكام التى ما بينها الشارع للعباد رأساً فلا تشمل الاحكام التى بينها الشارع للعباد واختفيت عليهم بعد ذلك لاجل معصية من عصى الله سبحانه بكمثال الحق ( فتكون ) الرواية مساوقة لما ورد عن علي « ع » ، بان الله سبحانه حدد حدودا فلا تعتدوها وفرض فرائض فلا تعصوها وسكت عن اشياء لم يسكت عنها نسياناً فلا تتكلفوها رحمة لكم ( فلا ) تصلح للاستدلال بها فى المقام ( لان ) محل الكلام بين الاخباريين والمجتهدين انما هو فى الاحكام الميمنة من قبله سبحانه التى لم يصل الى المكلفين ولم يقم عليها طريق معتبر وان كان سبب ذلك اخفاء الظالمين ودش الداسين ( وبعبارة اخرى ) مورد النزاع انما هي الاحكام المجهولة التى يقطع بفعاليتها على تقدير ثبوتها واقعاً لا الاحكام الشأنية المحضة ( والرواية ) بقريفة استناد الحجب اليه سبحانه مختصة بالثاني ( لان ) ما لم يبيته الشارع وسكت عن اظهاره يقطع بعدم فعاليتها ولو مع القطع بثبوتها فى نفس الامر كما فى الضد المبتلى بالاهم ( ولكن ) فيه ان ما افيد



من عدم فعلية الاحكام مع السكوت عنها انما يتم في فرض السكوت عنها بقول مطلق حتى من جهة الوحي الى النبي ( ص ) ( واما ) في فرض اظهاره للنبي ص بتوسيط خطابه ووحيه ( فيمكن ) دعوى كونها من الاحكام الفعلية ( اذ ) لانعنى من الحكم الفعلي الاماتعلقت الارادة الازلية بحفظه من قبل خطابه ( حيث ) انه يستكشف من تعلق الارادة بايجاد الخطاب عن فعلية الارادة بالنسبة الى مضمون الخطاب ولو مع القطع بعدم ابلاغ النبي ص اياه الى العباد ، اما لعدم كونه مأموراً بابلاغه ، او من جهة اقتضاء بعض المصالح لاخفائه ( وتوهم ) مناقات ذلك مع فعلية الارادة المضمومية ( ممنوع ) جداً حيث ان المنافي له انما هي الفعلية المطلقة لا الفعلية ولو من جهة الخطاب ( والا ) ينافيها الترخيصات الشرعية الظاهرية في جعل الامارات والاصول المخالفة للواقع ، فلا بد من الالتزام فيها ايضاً بعدم فعلية التكليف الواقعي ، مع انه كما ترى ( وحينئذ ) بعد كفاية هذا المقدار في فعلية التكليف ( نقول ) ان رواية الحجب وان لم تشمل التكاليف المجهولة التي كان السبب في خفائها معصية من عصى الله ( ولكن ) بعد شمول اطلاقها للاحكام الواصلة الى النبي ص بتوسيط خطابه اليه التي لم يؤمر من قبله سبحانه بابلاغها الى العباد بملاحظة صدق استناد الحجب فيها اليه سبحانه يمكن التعمد الى غيرها من الاحكام المجهولة التي كانت سبب خفائها الامور الخارجية بمقتضى عدم الفصل بينهما بعد صدق التكليف الفعلي على مضامين الخطابات المنزلة الى النبي ولو مع عدم الامر بابلاغها الى العباد وبذلك تصالح الرواية لمعارضة ما دل على وجوب الاحتياط هذا كله ( مع امكان ) دعوى شمول الموصول فيما حجب للاحكام المبينة عن النبي ص او الوصى ع المجهولة بسبب الامور الخارجية وان نسبة حجب علمها اليه سبحانه كنسبة سائر الاشياء اليه تعالى نظير قوله ع ماغلب الله على العباد فهو اولى بالعدر فكان المراد من حجب الله سبحانه هو الحجب في مقام التكوين الراجع الى عدم توفيقه سبحانه لمعرفةها مع فعليتها في الواقع كما يؤيده لفظة موضوع عنهم الظاهرة في وضع الاحكام الفعلية عند الجهل بها عن العباد بعدم اجابته للاحتياط في ظرف الجهل خصوصاً بعد ملاحظة ظهور الحجب في كون العلة للوضع هو الجهل بالواقع الملازم لسكون الرفع في المرتبة المتأخرة

عنه اذ حينئذ يكون المرفوع منحصرآ بايجاب الاحتياط فتصلح الرد على الاخبارى القائل بوجوب الاحتياط

( ومنها ) قوله ع ، الناس في سعة مالا يعلمون ( ودلالاتها ) على المطلوب ظاهرة كانت كلمة ماصدرية ظرفية ، او موصولة اضيف اليه السعة ( اذ ) المعنى على الاول انهم في سعة ماداموا غير عالين بالواقع ( وعلى الثاني ) انهم في سعة مالا يعلمونه من الاحكام الراجع الى عدم كونهم في كلفة ايجاب الاحتياط فيعارض مادل على وجوب التوقف والاحتياط ( واورد ) على الاستدلال المزبور بان الخصم غير منكر للسعة على من لم يعلم بوجوب الاحتياط من العقل والنقل بعد التامل والتدبر وانما يدعى الضيق والكلفة من جهة العلم بوجوب الاحتياط بزعم قيام الدليل العقلى والنقل على وجوبه فتكون ادلة الاحتياط على تقدير تماميتها وارده على هذه الرواية ( ولكن فيه ) ان ذلك يتم اذا كانت دعوى الاخبارى اثبات العقوبة على مخالفة نفس ايجاب الاحتياط في قبال الواقع وليس كذلك ( بل مقصودهم ) انما هو اثبات العقوبة على مخالفة التكليف المجهول بمقتضى مادل على وجوب التوقف والاحتياط في قبال الاصولى ( فان ) هذا هو الذي يساعد ادلتهم من نحو رواية التثليث من نحو قوله ع وهلك من حيث لا يعلم ( وعليه ) فلا وجه لتوهم ورود ادلة الاحتياط على الرواية ولا حكومتها عليها ( نعم ) لو كان ادلة الاحتياط متكفلة لاثبات العلم بالواقع كالامارات كان لدعوى الحكومة كمال مجال ( ولكنه ) ليس كذلك ، بداهة ان مفاد تلك الادلة لا يكون الا مجرد اثبات وجوب التوقف والاحتياط عند الجهل بالواقع ( ومجرد ) صلاحيتها لتنجيز الواقع عند الموافقة لا يقتضى الطريقية والكاشفية ايضا كما هو ظاهر ( نعم ) لو كان العلم في الرواية كناية عن مطلق قيام الحجة على الواقع ، او كان المراد من عدم العلم الذي عليه مدار السعة هو عدم العلم بمطلق الوظيفة الفعلية لامكان دعوى ورود ادلة ايجاب الاحتياط عليها ( ولكن ) ذلك خلاف ما يقتضيه ظهور الرواية في كون العلم الذي عليه مدار الضيق هو العلم بالواقع كما هو ظاهر

( ومنها ) رواية عبد الاعلى عن الصادق ع قال سئلته عنم لا يعرف شيئاً هل عليه شيء قال ع لا ( بتقریب ) ان الظاهر من الشيء الاول في كلام السائل

هو مطلق ما لا يعرفه من الاحكام ، ومن الشيء الثاني الكلفة والعقوبة من قبل الحكم الذي لا يعرفه ، فيستفاد من نفي العقوبة عليه في جواب الامام ع بقوله لا عدم وجوب الاحتياط عليه ، فتعارض ما دل على وجوب الاحتياط عند الشك وعدم العلم بالحكم الواقعي ( ويمكن المناقشة ) فيه بظهور الشيء الاول في ارادة عموم الاحكام فيختص بالجاهل القاصر الغافل عن الاحكام كما في اهل البوادي والسودان ويخرج عن مفروض البحث ( اللهم ) الا ان يمنع اختصاصه بالغافل بدعوى شموله ايضا للجاهل بمجموع الاحكام الملتفت اليها مع كونه غير قادر على الفحص عنها لكونه ممن يصدق عليه انه لا يعرف شيئاً فاذا استفيد من قوله ع في الجواب لان نفي العقوبة بنفي منشئها الذي هو وجوب الاحتياط يتعدى الى الجاهل ببعض الاحكام بعد الفحص لعدم الفصل بينهما ( ومنها ) قوله ع ، ايماء امره ركب امرأ بجهالة فلا شيء عليه ( حيث ) ان فيه الدلالة على نفي الباس وعدم العقوبة على ارتكاب ما لا يعلم حرمة ( واورد ) عليه الشيخ قده بان الباء في قوله ( ع ) بجهالة ظاهر في السببية للارتكاب فيختص بالغافل والجاهل المركب ولا يشمل الجاهل البسيط المحتمل لكون فعله صواباً او خطأ ، ثم ايده باحتياجه الى التخصيص بالنسبة الى الجاهل المقصر بناء على التعميم بخلافه على التخصيص بالغافل محضاً والجاهل المركب المعتقد لكون فعله صواباً لاغيره ( وفيه ) ان الالتزام بالتخصيص مما لا بد منه على اي حال لزوم خراج الجاهل المقصر وان كان معتقداً بالخلاف ولعل امره بالتأمل اشارة الى ذلك ( واما ما افاده ) في وجه التخصيص بالجاهل المركب والغافل بكونه مقتضى ظهور الباء في السببية ( فقيه ) انه كذلك في الجهل البسيط ايضا لكونه هو السبب في الارتكاب بمقتضى حكم عقله بقبح العقاب بلا بيان ( ودعوى ) ان الباء ظاهر في السببية بلا واسطة فلا يشمل الجهل البسيط ( لان ) سببته للارتكاب انما هو بتوسيط حكم العقل بقبح العقاب بلا بيان كما ترى ( نعم ) لو كان المراد بالجهالة هو الجهل بمطلق الوظيفة الفعلية ، يشكل التمسك بد على المطلوب لورود ادلة الاحتياط حينئذ عليه ( ومنها ) قوله ع ان الله يحتج على العباد بما آتاهم وعرفهم اي آتاهم من الاحكام واوصلها اليهم ( حيث ) يدل على نفي العقوبة على مخالفة الاحكام المجهولة غير الواصلة الى المكلف

ولومن جهة اخفاء الظالمين وفيه انه لا يقاوم ادلة الاحتياط لانها على تقدير تماميتها تكون واردة عليه حيث يكون الاحتجاج والمؤاخذة على الواقع من قبل ما اوتى وهو جعل ايجاب الاحتياط ( الا ) ان يدعى ظهوره في ايتاء الاحكام الواقعية بعناوينها الاولى ومعرفتها كذلك فيعارض حينئذ ما دل على وجوب الاحتياط ( ومنها ) قوله ع ، كل شيء مطلق حتى يرد فيه نهى ( وقد ) جعل الشيخ قده هذه الرواية اظهر ما في الباب في الدلالة على المطلوب ( وهو ) كما افاده بناء على كون المراد من النهى النهى الواقعي المتعلق بالشيء بعنوانه الاولى كما هو ظاهر ، ومن الورود وصوله الى المكلف لا بمجرد صدوره واقعاً فانه على ذلك يدل على المطلوب بلحاظ ظهور اطلاق الشيء في الترخيص وعدم وجوب الاحتياط عند الجهل بالحرمة ( واما ) بناء على كون المراد من النهى الذي جعل غاية للاطلاق هو مطلق النهى المتعلق بالشيء ولو من حيث كونه مجهول الحكم فلا يتم الاستدلال به للمطلوب من جهة كونه حينئذ مورداً بآبادة الاحتياط ( كما ) لا يتم الاستدلال به ايضاً لو كان المراد من الورود هو مجرد صدور النهى واقعاً ولو لم يعلم به المكلف ( ان ) عليه يصير مفاد الرواية خارجاً عن مفروض البحث بين الفريقيين ، لان ما لا نهى فيه واقعاً لا كلام في انه لا عقوبة على ارتكابه ولا يجب فيه الاحتياط عند الاخباري ( ولعل ) الى مثل هذا البيان نظر من استدل بهذه الرواية على كون الاصل في الاشياء الاباحة لا الحظر ( ولكن ) احتمال كون المراد من النهى هو مطلق النهى المتعلق بالشيء ولو بعنوان كونه مجهول الحرمة بعيد جداً عن ظاهر الرواية ( واما احتمال ) كون المراد من الورود هو مجرد ورود النهى واقعاً لا وصوله الى المكلف فغير بعيد عن ظاهر الرواية ( وعليه ) لا بد في صحة الاستدلال بها للمطلوب من سد هذا الاحتمال ( والا ) فبدونه لا يستقيم الاستدلال بها في قبال الاخباريين ( واما ) توهم بعد الاحتمال المزبور في نفسه لاوله الى توضيح الواضح لسكون مفاده حينئذ ان ما لم يرد فيه نهى لانهى فيه ومثله مما يبعد جداً عن مساق الرواية الظاهرة فيمقام التوسعة على العباد ( فيتعين ) الاحتمال الاول ويتم معه الاستدلال بها على المطلوب ( فمدفوع ) يمنع اوله الى توضيح الواضح فان مفادها حينئذ انما هو نفي الحرمة الفعلية في الشيء قبل ورود النهى

عنه ولو مع وجدانه لمقتضيات الحرمة من المفسد ، ومن المعلوم ان بيان هذه الجهة لا يكون من قبيل بيان البديهيات ( والنمرة ) المترتبة عليه انما هو نفي ما يدعيه القائل بالملازمة ، ويترتب عليه عدم جواز الاتيان بالشيء الذي ادرك العقل حسنه بداعي الامر به شرعاً وعدم جواز ترك ما ادرك العقل قبجه عن داعي النهي الشرعي لكونه من التشريع المحرم فتدبر

( ومنها ) صحیحة عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي ابراهيم ع قال سئلته عن الرجل يتزوج المرأة في عدتها بجهالة اهي ممن لا تحمل له ابدا فقال ع اما اذا كان بجهالة فليتزوجها بعد ما تنقضى عدتها فقد يعذر الناس بما هو اعظم من ذلك قلت باي الجهالتين اعذر بجهالة ان ذلك تحرم عليه ام بجهالة انها في العدة قال ع احدى الجهالتين اهون من الاخرى الجهالة بان الله تعالى حرم عليه ذلك وذلك لانه لا يقدر معه على الاحتياط قلت فهو في الاخرى معذور قائم ع نعم اذا انقضت عدتها فهو معذور في ان يزوجها (وتقريب) الدلالة انما هو من جهة قوله ع فقد يعذر الناس بما هو اعظم حيث دل على معذورية الجاهل من جهة العقوبة عند الجهل وعدم العلم بالواقع الشامل باطلاقه للمعذورية عن العقوبة والنكاح الاخروي « ولكن » فيه ان الظاهر من الجهالة فى هذه الفقرة بقريئة التعليل بعدم القدرة على الاحتياط انما هي الغفلة عن ان الله تعالى حرم عليه ذلك دون الشك المتلفت ( فانه ) مضافا الى بعد ذلك في نفسه مع اشتهاار الحكم بين المسلمين وعدم خفائه على احد ممن كان نشوه فى الاسلام ( لا يستقيم ) تعليله بعدم القدرة على الاحتياط ، لو صوح قدرة الجاهل المتلفت بالحرمة على الاحتياط ( وهذا بخلاف ) الغافل عن الحكم الشرعي فانه فى ظرف غفلته لا يقدر على الاحتياط ، فيصح فيه التعليل المزبور ( بل لو فرض ) ظهور لفظ الجهالة فى الشك والترديد لا بد من صرفه عن ظهوره وجماله بقريئة التعليل المزبور على الغفلة « وعليه » يخرج مفروض الرواية عن مورد البحث فى المقام فلا يستقيم الاستدلال بها المطلوب لا فى الشبهات الحكمية ولا فى الشبهات الموضوعية من غير فرق بين صور الشك وانحائه « وتوضيحه » ان الشك فى الحرمة فى مفروض المسئلة يكون من جهات « تارة » من جهة الشك فى اصل تشريع العدة على المرئة المطلقة او المتوفى

عنها زوجها في الشريعة ، واخرى من جهة الشك في مقدارها مع العلم بتشريع  
العدة عليها في الجملة ، وثالثة من جهة الشك في انقضائها بعد العلم بتشريع العدة  
ومقدارها ، ورابعة من جهة الشك في كونه عدة وفاة او طلاق ، وخامسة من  
جهة الشك في اصل تكليفها بضرب العدة من جهة جهله بكونها معقوده للغير (وعلى  
جميع التقادير ) لا ينتهى الامر فيها الى البرائة او الاشتغال ، لاصالة عدم حل  
النكاح وعدم تاتير العقد كما في الصورة الاولى والاستصحاب المثبت لبقاء العدة  
في الصورة الثانية والثالثة والرابعة ( او الاستصحاب ) النافي لوجوب العدة عليها  
بفني كونها معقودة للغير كما في الصورة الاخيرة ثم انه على ما ذكرنا يبقى اشكال  
في الرواية من حيث التفكيك فيها بين الجهالتين من جهة القدرة على الاحتياط وعدمها  
ان يقال ان المراد من الجهالة في قوله ع فقد يعذر الناس في الجهالة بما هو اعظم  
من ذلك ان كان هي الغفلة فلا وجه لتخصيص التعليل بعدم القدرة على الاحتياط  
بالجاهل بالحكم لان الجاهل بالعدة ايضا اذا كان غافلا لا يقدر على الاحتياط (وان كان)  
المراد الجهل البسيط ( فلا ) يستقيم التعليل المزبور ( لان ) الجاهل بالحكم كالجاهل  
بالعدة يكون قادراً على الاحتياط ( وبالجملة ) لافرق بين الجهل بالحرمة وبين الجهل  
بالعدة ( فانه ) بمعنى الشك والترديد كان قادراً على الاحتياط في الصورتين ،  
وبمعنى الغفلة لا يكون قادراً على الاحتياط في الصورتين ( ويمكن ) دفع ذلك بان  
المراد بالجهالة في الموضوعين انما هو مطلق الجهل الشامل للغافل والشاك في قبال  
العالم ( ولكن ) تخصيص الاولى بالغفلة انما هو لبعده تصور الجهل بالحرمة مع  
الالتفات اليها ممن كان نشوه في الاسلام بعد اشتها حرمته تزويج المعتدة بين  
المسلمين وصيرورتها من الضروريات غير الخفية على الملتفت اليها والى موضوعها  
( اذ حينئذ ) لا يتصور الجهل بالحرمة الا من جهة الغفلة عنها ( بخلاف ) الجهل  
بكونها في العدة ( فانه ) بعكس ذلك لان الغالب هو التفت المكلف اليها عند  
ارادة التزويج بحيث قلما ينفك ارادة التزويج عن الالتفات الى كونها في العدة  
( وبذلك ) يستقيم تخصيص الاولى بعدم القدرة على الاحتياط دون الثانية حيث  
كان النظر الى ما هو الغالب في الجهل المتصور في الموردين ( من غير ) ان يلزم  
منه تفكيكا بين الجهالتين بارادة الغافل من احديهما والملتفت من الاخرى فان

الاختلاف المزبور انما نشاء من جهة اقتضاء خصوصية الموردين والا فما اريد من الجهالة في الموردين الا المعنى العام الشامل للغفلة والشك ( ومنها ) قوله ( ع ) في صحيحة عبد الله بن سنان ، كل شيء فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام منه بعينه فتدعه ( بتقريب ) دلالتها على ان كل فعل قابل لان يتصف بالحلية والحرمة فهو حلال حتى تعرف حرمة ( وفيه ) ان ظاهر قوله ( ع ) كل شيء فيه انما هو كون الشيء منقسما اليها فعلا بمعنى وجود القسمين فيه بالفعل لانترده بين كونه حلالا او حراماً ( وهذا ) لا يتصور في الشبهات الحكمية فان القسمة فيها ليست فعلية وانما هي فرضية محضة حيث انه ليس فيها الا احتمال الحل والحرمة كما في شرب التبن المشكوك حليته وحرمة وكذا لحم الخمر ونحوه ( فيختص ) بالشبهات الموضوعية التي كان الشك فيها في الحل والحرمة من جهة الشك في انطباق ماهو الحرام على المشتبه كما يؤيده ظاهر كلمة منه وبعينه ايضا ( اذ ) فيها يصح الانقسام الفعلي كما في اللحم المطروح المشكوك كونه من المذكى او الميتة ، فان اللحم قسم منه حرام بالفعل وهو الميتة وقسم منه حلال وهو المذكى فاذا اشتبه الحال ولا يعلم ان المشكوك من اي القسمين يحكم عليه بالحلية الى ان يعلم كونه من القسم الحرام ( فتكون ) هذه الرواية مساوقة لرواية عبدالله بن سنان عن ابي جعفر ( ع ) الواردة في السؤال عن حكم الجبن قال سئلت ابا جعفر ( ع ) عن الجبن فقال ( ع ) سئلتني عن طعام يعجبني ثم اعطى الغلام درها فقال يا غلام ابتع لنا جبناً ثم دعى بالغذاء فتغدينا واتى الجبن فاكلنا فلما فرغنا قلت ما تقول في الجبن قال او لم ترني آكله قلت احب ان اسمعه منك فقال ( ع ) ساخبرك عن الجبن وغيره كل ما كان فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه ( فان ) المنساق منها ايضا بقريضة المورد هو الاختصاص بالشبهات الموضوعية هذا ( ولكن يمكن ) ان يقال بشمول الرواية للشبهات الحكمية نظراً الى امكان فرض الانقسام الفعلي فيها ايضا كما في كلي اللحم ( فان ) فيه قسمان معلومان حلال وهو لحم الغنم وحرام وهو لحم الارنب وقسم ثالث مشتبه وهو لحم الخمر لا يدرى بانه محكوم بالحلية او الحرمة ومنشأ الاستثاب فيه هو وجود القسمين المعلومين فيقال بمقتضى عموم الرواية انه حلال حتى تعلم حرمة

( بل يمكن ) فرضه في لحم الغنم ايضا بالاضافة الى اجزائه ، فانه مما يوجد فيه قسمان معلومان ( وقسم ثالث ) مشتبها كالقلب مثلا فلا يدري انه داخل في الحلال منه او الحرام فيقال انه حلال حتى يعلم كونه من القسم الحرام ويخرج بذلك عن دائرة المشتبهات المحكوم فيها بالحلية ، وبعد شمول العموم المزبور لمثل هذا المشتبه الذي يوجد في نوعه القسمان المعلومان ، يتعدى الى غيره بعدم القول بالفصل ( ومنها ) قوله ( ع ) كل شيء لك حلال حتى تعرف انه حرام ( ودلائلها ) على المطلوب ظاهرة لو كانت هي غير رواية مسعدة بن صدقة لخلوها عن الاشكالات المتقدمة في الرواية السابقة ( والا ) فملى تقدير كونها هي تلك الرواية ، فيشكل الاستدلال بها للمطلوب في الشبهات الحكيمة ( حيث ) انها بملاحظة تطبيقها على ما في ذيلها من الامثلة بقوله ( ع ) وذلك مثل الثوب يكون عليك ولعله سرقة او العبد يكون عندك ولعله قد باع نفسه الخ تكون ( ظاهرة ) في الاختصاص بالشبهات الموضوعية ولا اقل من كون مثلها هو المتيقن فيمقام التخاطب المانع عن ظهور الصدر في العموم للشبهات الحكيمة ( وعليه ) تكون هذه الرواية نظير الرواية المتقدمة بل اسوء حالا منها في الدلالة على المطلوب ( ولكن ) الذي يقتضيه ظاهر كلام شيخنا العلامة الانصاري قده في المقام بل وصرحته في الشبهة الموضوعية التحريمية هو ان هذه الرواية غير رواية مسعدة المذيلة بالامثلة المذكورة ( نعم ) نحن لم نظفر بها فيما تفحصنا عنه في كتب الاخبار الموجودة عندنا، وظنى والله العالم انها مضمون ما رواه في الكافي بسنده عن ابان بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سليمان عن ابي عبد الله ( ع ) في الجنب قال « ع » كل شيء لك حلال حتى يجيئك شاهدان يشهدان ان فيه ميتة ( وكيف كان ) قد يورد على رواية مسعدة اشكال آخر من جهة تطبيق كبرى الحلية على الامثلة المذكورة في الذيل الجارية فيها الاصول الموضوعية واليد والسوق الحاكمة كلها على الكبرى المزبورة ( ولكن ) يمكن دفعه بأنه يتجه ذلك اذا كان الصدر انشاء للحلية في الامثلة المزبورة بعنوان كونها مشكوك الحرمة ( والا فبناء ) على كونه حاكيا عن انشاءات الحلية في الموارد المزبورة بعنوانات مختلفة من نحو اليد والسوق والاستصحاب ونحوها من العناوين التي منها عنوان مشكوك الحل والحرمة ( فلا )



يرد اشكال ، اذ المقصود حينئذ بيان عدم الاعتناء بالشك في الحرمة في هذه الموارد لمكان جعل الحلية الظاهرية فيها بعنوانات مختلفة غير انه جمع الكل ببيان واحد ( لان ) ، المقصود هو انشاء الحلية في الموارد المزبورة بعنوان قاعدة الحلية فتدبر هذه جملة ما استدل به من الاخبار على البرائة وعدم وجوب الاحتياط فيما لانص فيه في الشبهات ولقد عرفت ظهور بعضها في الدلالة على ذلك بحيث لو فرض تمامية الاخبار الاتية للقول بالاحتياط وقعت المعارضة بينهما

( واما الاجماع ) فتقريره ، تارة بجماع العلماء كافة على ان الحكم فيما لم يرد فيه دليل عقلي او نقلي على تحريمه من حيث انه مجهول الحكم هي البرائة ، واخرى باجماعهم على عدم وجوب الاحتياط فيما لم يرد دليل معتبر على حرمة من حيث هو ( ولا يخفى مافي كلا التقريرين ، فان الاول غير نافع لكونه مساوقا لحكم العقل بقبح العقاب بلا بيان المسلم عند الاخباري ايضا ( واما الثاني ) فهو ايضا غير تام مع مخالفة الاخباريين وذهابهم الى وجوب الاحتياط في الشبهة التحريمية الحكمية ( مضافا ) الى عدم كشف مثله في المقام عن رأى المعصوم «ع» ولا عن وجود دليل معتبر غير واصل اليينا ، فانه من المحتمل كون منشاء اتفاقهم سائر الأدلة كما يظهر من كلماتهم ( نعم ) لو فرض مفروغية اصل الحكم عند المجمعين بان كان تمسكهم ببعض الادلة من قبيل بيان نكته الشيء بعد وقوعه بحيث لو لم تتم تلك الادلة لزالوا باقين على حكمهم بالبرائة « كان » للاستدلال به مجال واسع ، ولكن الشأن في ثبوت ذلك ولا اقل من الشك فلا يتم الاستدلال به للمطلوب ( واما العقل ) فخبره بالبرائة لقبح العقاب بلا بيان واصل الى المكلف مما

لا يكاد لا يخفى ( الا ) انك عرفت عدم الجدوى للشك بهذه الكبرى في محل النزاع لان اصل الكبرى مسلمة عند الفريقين ولا نزاع فيها بينهم وانما النزاع بين المجتهدين والاخباريين في صغرها حيث يدعى الاخباريين منع الصغرى باثبات بيانية ادلة الاحتياط من العلم الاجمالي والاخبار ( نعم ) لو انخفض عن ذلك لا يرد عليها ماتوهم من معارضتها مع قاعدة وجوب دفع الضرر المحتمل بل ورود القاعدة الثانية على الاولى ، بدعوى انها بيان عقلي فيرتفع بها موضوع حكم العقل بالقبح ( لوضوح ) انه مع جريان القاعدة الاولى يقطع بعدم العقوبة والضرر في المشتبه

فلا يحتمل الضرر فيها حتى تجرى القاعدة الثانية ( ولا مجال ) لدعوى العكس بتوهم ان حكم العقل بوجوب دفع الضرر المحتمل بيان عقلي فلا موضوع لقاعدة القبح مع جريان قاعدة دفع الضرر ( اذ نقول ) ان حكم العقل بالوجوب انما هو فرع وجود موضوعه وهو احتمال الضرر في الرتبة السابقة ، والا فن المستحيل تحقق الموضوع من قبل حكمه ، وتحقق احتمال الضرر فرع ابطال قاعدة القبح في الرتبة السابقة عن الوجوب المزبور ( فلواريد ) حينئذ ابطال قاعدة قبح العقاب بمثل هذا الوجوب المتفرع على احتمال الضرر يلزم الدور ( وببيان ) اوضح ان البيان الذي ينشأ منه احتمال الضرر لا بد من كونه في الرتبة السابقة على الاحتمال المزبور كما هو شأن كل علة بالقياس الى معلوله ، وبعد عدم امكان نشو الاحتمال المزبور عن مثل هذا الوجوب المتفرع على الاحتمال المزبور ، لا بد في تحقق هذا الاحتمال من فرض وجود بيان آخر غير هذا الوجوب حتى ينشأ منه احتمال الضرر على المخالفة فيرتب عليه هذا الوجوب العقلي ، والا فبدونه تجرى قاعدة القبح ويقطع معها بعدم العقوبة والضرر ( ولما ) كان المفروض عدم وجود بيان آخر غير هذا الوجوب العقلي ، ففي الرتبة السابقة عنه التي هي ظرف اللابيان تجرى قاعدة قبح العقاب بلا بيان فيقطع بعدم العقاب على ارتكاب المشتبه ومعه لا يبقى موضوع لقاعدة دفع الضرر المحتمل ( الا ) بانكار حكم العقل بقبح العقاب بلا بيان بادعاء ان مجرد احتمال التكليف حتى في ظرف اللابيان ملازم لاحتمال العقاب على المخالفة ( وهذا ) كما ترى فانه مضافا الى بطلانه في نفسه ينافي دعوى ورود قاعدة وجوب دفع الضرر المحتمل على تلك الكبرى العقلية ، فانها تقتضى تسليم كبرى قبح العقاب بلا بيان في نفسها ، ولازمه الاعتراف بعدم العقوبة والضرر في ظرف اللابيان على التكليف الواقعي لا المنع عن حكم العقل بالقبح ( هذا كله ) لو اريد بالضرر العقوبة ( واما لو اريد ) به المصالح والمفاسد التي تكون مناطات الاحكام فعلية وان كان احتمال التكليف مستتبعا لاحتمال المفسدة في مخالفته بناء على ماهو التحقيق من تبعية الاحكام للملاكات في متعلقاتها ولا يرتفع الاحتمال بقاعدة قبح العقاب بلا بيان ( ولكنه ) تمنع كون مجرد فوات المصلحة او الوقوع في المفسدة ضرراً يحكم العقل بوجوب دفعه ، فان الضرر عند العقلاء عبارة عن النقصان الوارد على النفس والبدن والمال ، ومطلق

المفسدة لا يكون نقصاناً في العمر او البدن والمال ( وعلى فرض ) تسليم حكم العقل بوجوب التحرز عن مثله يمنع كونه حكماً مولوياً يستتبع القبح واللوم ، بل هو ارشاد محض للتخلص عن الوقوع في المفسدة المحتملة نظير اوامر الطبيب ونواهيهِ ( ومع تسليم ) مولويته نفسياً او طريقياً يمنع استتباعه للحكم الشرعي في صورة القطع بالمفسدة فضلاً عن فرض احتمالها ، فان ذلك مبني على تمامية الملازمة بين حكم العقل بالحسن والقبح وحكم الشرع بالوجوب والحرمه وهو في محل المنع لعدم كون مجرد تحقق المناط في الشيء علة تامه للتكليف به شرعاً لاحتياجه الى امور اخر من فقد الموانع والمزاحمات الواقعية التي لاسبيل للعقل الى دركها ( ومع الغرض ) عن ذلك نقول انه يتم اذا لم تكن المفسدة متداركة ، والا فلا حكم للعقل في مطلق الضرر والمفسدة ، كيف ولازمه هو عدم جريان البرائة في الشبهات الموضوعية ايضاً لتحقق المناط المزبور فيها وهو كما ترى لا يلتزم به القائل المزبور ، فلا بد فيها من الالتزام ، اما بعدم وجوب دفع المفسدة المحتملة ، او الالتزام بتخصيص الوجوب بالضرر غير المتدارك فبكلها يوجه ذلك يقال بمثله في الشبهات الحكمية ايضاً ( حيث ) امكن فيها دعوى الجزم بتدارك المفسدة على تقدير تحققها بمقتضى الأدلة المرخصة ، ان يستكشف من اطلاقها جبران المفسدة المحتملة وتداركها على تقدير تحققها واقعاً ، وبذلك لا يبقى موضوع القاعدة المزبورة

( ثم ان السيد ابو المكارم قده ) استدل في الغنية للبرائة بان التكليف بما لا طريق الى العلم به تكليف بما لا يطاق ( والظاهر ) ان المراد به كما استظهره الشيخ قده هو الاتيان بالعمل على وجه الاطاعة والامثال بحيث كان الامر هو الداعي الى اتيان العمل ، لا مجرد صدور العمل في الخارج كيفما اتفق ، والا فلا يكون ذلك مما لا يطاق بمجرد عدم العلم بالتكليف به ( ويبان ذلك ) ان الغرض من الامر المولوى لما كان هو داعوية الامر ومحركيته لايجاد العمل ولو بتوسيط حكم العقل بلزوم الاطاعة ، فلا جرم فيمقام توجيه التكليف يحتاج الى ايصال الخطاب الى المكلف ليتمكن من اتيان المأمور به على وجه الاطاعة والامثال ، والا فبدونه يستحيل توجيه التكليف الفعلي الى المكلف بايجاد العمل لعدم تمكنه حينئذ من الايجاد عن دعوة الامر وعدم ترتب ما هو الغرض من الامر والخطاب

وهي الدعوة ( وتوهم ) كفاية مطلق ايجاد الفعل ولو عن دعوة شهوة المكلف في الغرض من التكليف به ، مندفع بانه من المستحيل كون الغرض من التكليف بشيء مطلق وجوده ولو عن غير دعوته حتى في التوصليات وان سقط التكليف فيها بمجرد الفعل او الترك كيفما اتفق « كاندفاع » توهم كفاية مجرد الاتيان بالعمل عند الشك انقيادا بداعي احتمال المطلوبة في التكليف به « اذ نقول » ان مجرد احتمال المطلوبة انكان كافيا بحكم العقل في لزوم العمل اغنى ذلك عن التكليف بايجاده وان لم يكن ذلك كافياً بحكم العقل فمضافاً الى انه لا ينفع التكليف بالمشكوك حينئذ في حصول الغرض المزبور « يتوجه عليه » بانه تكليف بما لا يطاق هذا غاية ما قيل او يمكن ان يقال في توجيه كلامه قده ( ولكن نقول ) ان ذلك انما يتم اذا كان الغرض من الامر والتكليف في الخطابات هي الداعوية والمحركة الفعلية « وليس كذلك » بل نقول ان الغرض من الامر انما هي الداعوية الشائنية والمحركة الاقتضائية على نحو تكون فعليتها في ظرف قابلية المكلف للانبعاث الملازم لعلمه بالامر والخطاب ، وبعد وضوح اجماع هذا المرتبة من الدعوة مع جهل المأمور بالخطاب امكن الالتزام بفعلية التكليف في حق الجاهل من غير ان يلزم منه محذور التكليف بما لا يطاق ولا نغني من التكليف الفعلي المشترك بين العالم والجاهل الا الفعلي من قبل الخطاب بالمعنى الذي عرفت لا الفعلي على الاطلاق « نعم » لا يكفي هذا المقدار في تنجيز الواقع على المكلف وصحة المؤاخذة على المخالفة ، بل يحتاج الى ايبصال البيان الى المكلف ليتم عليه الحجة ولو كان ذلك يجعليجاب الاحتياط

( وقد يستدل ) للبرائة ايضا بالاستصحاب « وتقريبه » من وجوه تارة باستصحاب عدم التكليف بالمشكوك وعدم المنع الواقعي الثابت قبل البلوغ واخرى باستصحاب البرائة وعدم الاشتغال بالتكليف به ، وثالثة باستصحاب عدم استحقاق العقوبة والمؤاخذه على ارتكاب المشتبه قبل البلوغ « اما التقريب الثاني والثالث » فالظاهر انه لا سبيل الى دعواه من جهة احتمال احد ركنيه وهو الشك على كل تقدير ، لوضوح انه لا يتخلو اما ان يكون في البين بيان على التكليف المشكوك ، واما لا وعلى التقديرين لاشك في الاشتغال وفي استحقاق العقوبة ( فانه على الاول ) يقطع بالاشتغال وباستحقاق العقوبة ( وعلى الثاني ) يقطع بالعدم فلا شك على

التقديرين حتى ينتهى الامر الى الاستصحاب ( وعلى فرض ) وجود الشك لا مجال ايضا للاستصحاب ( اذ ) بعد ما لم يكن شأن الاستصحاب رفع الشك عن المتيقن السابق كان الشك فى العقوبة وبرائة الذمة على حاله حتى فى ظرف جريان الاستصحاب فيلزمه بمقتضى قاعدة دفع الضرر المحتمل التوقف والاحتياط ( وبيان ) آخر ان كانت نتيجة الاستصحاب المزبور هو القطع بالترخيص والامن من العقوبة فى ظرف الشك بها يلزمه بمقتضى المضادة بين القطع بالامن والشك فى العقوبة ارتفاع الشك المزبور بنفس جريان الاستصحاب ، وهو كما ترى من المستحيل ، لاستحالة كون الحكم رافعاً لموضوعه وان لم يقتض الاستصحاب القطع بالترخيص والامن من العقوبة بان كان الشك فى العقوبة وبرائة الذمة على حاله فى ظرف جريانه ، فلا فائدة فى الاستصحاب المزبور ، لانه مع الشك فى العقوبة وعدم بقاء المستصحب يحكم العقل بلزوم تحصيل القطع ببرائة الذمة والقطع بالمؤمن وبدونه لا بد بمقتضى قاعدة وجوب دفع الضرر المحتمل من التوقف والاحتياط بتلك ما يحتمل الحرمة وفعل ما يحتمل الوجوب فتأمل ( نعم لو اغمض ) عما ذكرنا لا يريد عليه اشكال كون المستصحب من الاحكام العقلية ( اذ يمكن ) دفعه بما تقدم فى حديث الرفع من كفاية كونه بمنشئه شرعياً فى شمول دليل التعبد لمثله ( فان للشارع ) حينئذ رفع الاستحقاق المزبور بتوسيط منشئه وهو الاذن والترخيص فى الارتكاب وعدم ايجابه للاحتياط ( واما التقريب الاول ) فالظاهر انه لا قصور فى استصحابه حيث لا يريد عليه اشكال حتى الاشكال الوارد على الوجهين الاخيرين ، اذ لم يؤخذ فى موضوعه على هذا التقريب احتمال العقوبة حتى ينافى الترخيص الظاهرى من قبل الاستصحاب وانما الماخوذ فيه هو مجرد احتمال التكليف والمنع الواقعي وهو بلائم القطع بالترخيص الظاهرى ( واما الاشكال ) عليه بان عدم المنع عن الفعل لا يكون من الامور المجعولة حتى يجرى فيه استصحابه ( فمندفع ) بما مر من اراء من كفاية مجرد كون الشيء مما امر رفعه ووضعه بيد الشارع فى مجعوليته « ولا ريب » فى ان للشارع ابقاء عدم المنع السابق على حاله كما كان له رفعه باحداث المنع عنه فاذا حكم الشارع بمقتضى الاستصحاب ببقاء عدم المنع السابق ظاهراً يترتب عليه جميع لوازمه التى منها الاذن فى الارتكاب وعدم استحقاق العقوبة ، لانها من اللوازم العقلية المترتبة على الاعم من الواقع

والظاهر ، نظير وجوب الاطاعة وحرمة المعصية المتربتين على مطلق التكليف الشرعى ولو ظاهرياً ، من غير فرق في ذلك بين القول باعتبار الاستصحاب من باب الظن ، او من باب التعبد بمقتضى الاخبار الناهية عن نقض اليقين بالشك ( واما ما افيد ) من الاشكال عليه بعدم الفائدة للاستصحاب المزبور بعد حكم العقل بالبرائة لقبح العقاب بلا بيان واستتباعه للقطع بعدم استحقاق العقوبة الذي هو المطلوب من الاستصحاب وملاحظة الحالة السابقة ( فمدفوع ) بما حققناه في محله من ورود الاستصحاب على قاعدة قبح العقاب بلا بيان ، فانه من جهة كونه مثبتاً لنفي الواقع يكون يباناً على النفي فيرتفع به عدم البيان الذي هو موضوع القاعدة ( نعم ) لو كان المراد من عدم البيان هو خصوص البيان على التكليف او ما يحكمه لامطلق البيان ولو على عدم لاتبج الاشكال المزبور في جريان الاستصحاب لبقاء موضوع القاعدة حينئذ على حاله وعدم ارتفاعه بالاستصحاب ، فنجري القاعدة حينئذ وبجربانها لا يحتاج الى استصحاب عدم المنع السابق لعدم ترتب فائدة عليه « ولكن » الالتزام بذلك مشكل ، فان لازمه هو المنع عن جريان الامارات النافية ايضاً لعدم ترتب فائدة عليها مع حكم العقل بالبرائة وهو كما ترى « مضافاً الى انه » يكفي في فائدته معارضته مع ما دل على وجوب التوقف والاحتياط كرواية التمثيل ونحوها « فانه » لولا الاستصحاب لكانت تلك الاخبار واردة على القاعدة لصلاحياتها للبيانية والمنجزية للواقع المجهول بخلاف ما لو قلنا بجريان الاستصحاب المزبور فانه موجب لسقوط ما دل على وجوب التوقف والاحتياط اما بالحكومة كما هو التحقيق او بالمعارضة فيرجع بعد سقوط الطرفين الى قاعدة قبح العقاب بلا بيان من دون احتياج في هذا المقدار الى تعميم عدم البيان الذي هو موضوع قاعدة القبح بمطلق البيان ولو على عدم التكليف « نعم » انما يشمر **فلك في الشبهات الموضوعية البدوية التي لا تجب الاحتياط فيها عند الجميع** ( فانه ) بناء على التخصيص بالبيان على وجود التكليف يمكن المنع عن جريان الاستصحاب النافي بمقتضى البيان المزبور ، ولكن ذلك ايضاً اذا كان الاثر محضاً بالترخيص في الارتكاب « واما » اذا كان هناك اثر آخر مترتب على الحلية الواقعية او عدم المنع الواقعي كجواز الصلوة في محلل الاكل ونحوه فيجربى الاستصحاب ايضاً « هذا كله » فيما استدل به للبرائة

القسم الثاني  
الجزء الثالث

# من كتاب نهاية الافكار

في مبحث القطع والظن وبعض الاصول العملية  
بسم الله الرحمن الرحيم

## واستدل بالاحتياط بالادلة الثمينة

« اما الكتاب » فبايات ( منها ) ما دل على النهي عن القول بغير علم لكونه افتراء عليه سبحانه كقوله عز وجل لم تقولون على الله ما لا تعلمون ، وقوله سبحانه قل الله اذن لكم ام على الله تفترون ( بتقريب ) ان الحكم بالترخيص في محتمل الحرمة قول بغير علم وافتراء عليه سبحانه ( ومنها ) ما دل على لزوم الورع والانتقاء ولزوم المجاهدة في الله كقوله سبحانه واتقوا الله حق تقاته ، واجهدوا في الله حق جهاده ، بتقريب دلالتها على لزوم الانتقاء عما يحتمل الحرمة والمجاهدة بعدم ارتكابه لكونه حق التقوى وحق الجهاد الذي امر به في الآية « ومنها » ما دل على حرمة القاء النفس في التهلكة كقوله عز من قائل ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ، بتقريب ان في ارتكاب المشتبه القاء للنفس في التهلكة فيجب التوقف والاحتياط ( ومنها ) ما دل على المنع عن متابعة ما لا يعلم الظاهر في وجوب التوقف وعدم المضي كقوله سبحانه ولا تقف ما ليس لك به علم ( ومنها ) ما دل على التوقف ورد ما لا يعلم حكمه الى الله سبحانه ورسوله كقوله عز وجل فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله ورسوله ( والجواب ) اما عن الطائفة الاولى فبمنع كون الحكم بالترخيص الظاهري بمقتضى الادلة المتقدمة قولاً بغير علم « واما الحكم » بالترخيص الواقعي فهو وان كان قولاً بغير علم ولكنه لا يدعيه القائل بالبرائة ( لان ) تمام همه انما هو اثبات الترخيص الظاهري في ارتكاب المشتبه وعدم وجوب الاحتياط كما ان هم القائل بالاحتياط انما هو اثبات المنع الظاهري بمقتضى ما دل على وجوب التوقف والاحتياط « واما عن الطائفة الثانية » فبمنع كون ارتكاب المشتبه بمقتضى الادلة المرخصة منافياً مع المجاهدة والتقوى ، بل المنافي لها هو ترك

الواجبات وفعل المحرمات كما تدل عليه النصوص الكثيرة ، على ان غاية ما تقتضيه انما هي الدلالة على رجحان هذه المرتبة من التقوى التي ينافيها ارتكاب المشتبه ، فان حق التقوى لا يكون الا باتيان المندوبات وترك التعرض للمكروهات والمشتبهات فتكون هذه المرتبة هي حق التقوى التي لا تكون فوقها مرتبة ، وهي مما لا اشكال في رجحانها عقلا ونقلا فكان الامر بتقوى الله سبحانه حق تقانه في هذه الاية مساوقا لما في الاية الاخرى من قوله عز من قائل ان اكرمكم عند الله اتقيكم في كونه الاستحباب لا للوجوب « واما عن الطائفة الثالثة » فاهلاك بمعنى العقوبة مقطوع بعدم بمقتضى ادلة البرائة وبمعنى آخر غيرها تقدم الجواب عنه سابقاً « واما الطائفة الرابعة » فيعلم الجواب عنها بما يأتي في الجواب عما دل على وجوب التوقف والاحتياط من الاخبار الاتية انشاء الله « واما الطائفة الخامسة » الامرة برد ما لا يعلم الى الله سبحانه ورسوله « ص » ، فبعد الغض عن دعوى ظهورها في عدم الحكم بالترخيص الواقعي عند الشك ، انها محمولة على صورة التمكن من ازالة الشبهة بالرد اليهم صلوات الله عليهم ، فلا تعم الشبهات البدوية بعد الفحص والياس عن الظفر بما يوجب ازالة الشبهة

« واما السنة » فباخبار كثيرة وهي ايضاً على طوائف « الاولى » ما دل على حرمة الافشاء بغير علم كقوله « ع » في خبر زرارة ، على العباد ان يقولوا ما يعلمون ويقفوا عندما لا يعلمون « وقد » ظهر الجواب عنها بما ذكرناه في الايات « الثانية » ما دل على وجوب التوقف فيما لا يعلم ورد حكمه اليهم « ع » وهي كثيرة « منها » قوله « ع » في رواية المسمعي الواردة في اختلاف الحديثين ، وما لم تجدوا في شيء من هذه الوجوه فردوا الينا علمه فنحن اولى بذلك ولا تقولوا فيه باآرائكم وعليكم الكف والتثبت والتوقف وانتم طالبون باحثون حتى ياتيكم البيان من عندنا « ومنها » قوله « ع » ، اذا اشتبه الامر عليكم فقفوا عنده وردوه الينا حتى نشرح لكم ما شرح الله لنا الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة الواردة بهذا المضمون « والجواب » عنها قد تقدم في الايات باختصاصها بصورة التمكن من ازالة الشبهة فلا تعم مفروض البحث الذي هو فرض عدم التمكن من ازالتها « الثالثة » ما دل على ان الوقوف عند الشبهة من الورع كقوله « ع » اورع



الناس من وقف عند الشبهة وقوله « ع » ، لاورع كالوقوف عند الشبهة وقوله « ع » ، من ترك ما اشتبه عليه من الاثم فهو لما استبان له اتركه » وقد تقدم « الجواب عنها ايضا بانها ظاهرة في الاستحباب فلا تصلح للمقاومة مع ما دل على الترخيص في ارتكاب المشتبه « الرابعة » ما دل على الامر بالوقوف عند الشبهة معللا بالافتحام في الهلكة وهي ايضا كثيرة « منها » قوله « ع » قفوا عند الشبهة فان الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الهلكة « ومنها » قوله « ع » في وثيقة سعد بن زياد عن النبي « ص » ، انه قال لا تجامعوا في النكاح على الشبهة وقفوا عند الشبهة الى ان قال فان الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الهلكة ونحوها رواية التثليث « وفيه » انها بقريئة ما في ذيلها من التعليل مخصصه بموارد تمامية البيان من الخارج كالمشبهات المقرونة بالعلم الاجمالي فلا بد من حملها على الارشاد وتخصيص الشبهة فيها بغير المشبهات البدوية المحضة بعد الفحص ( حيث ان ) ظاهر التعليل هو كون الهلكة المترتبة على الاقتحام مفروضة الوجود والتحقق مع قطع النظر عن الامر بالتوقف وانها هي العلة للامر بالوقوف عند الشبهة ( ومن ) الواضح انه لا يمكن فرض وجود الهلكة الا بفرض منشاء آخر لها في الرتبة السابقة عن الامر بالتوقف من علم اجمالي ونحوه يكون هو المنجز للتكليف والرافع لقبح العقاب بلا بيان ، والا فيستحيل ترتب الهلكة المفروضة على نفس هذه الاوامر المتأخرة عنها ، فلا محيص حينئذ من حمل الامر بالتوقف في هذه الاخبار على الارشاد المحض وتخصيص الشبهة فيها بالمشبهات المقرونة بالعلم الاجمالي والمشبهات البدوية قبل الفحص ، اذ لا يمكن شمول اطلاقها للمشبهات البدوية المحضة بعد الفحص ، لانها بمقتضى قبح العقاب بلا بيان مما يقطع بعدم الهلكة فيها ، كما لا يمكن ان يكون الامر بالتوقف فيها امرا مولوياً وبيانياً على الواقع المجهول ، لان شأن البيان ان يكون منشاء لترتب الهلكة على المخالفة ، وبعد كون الهلكة المحتملة مفروضة في رتبة سابقة عن الامر بالتوقف يستحيل صلاحية مثله للبيانية على التكليف المحتمل ( نعم ) هنا تقريب آخر للاستدلال بهذه الاخبار ( وحاصله ) انه بعد شمول اطلاق الشبهة للمشبهات البدوية بعد الفحص وظهور الهلكة في العقوبة

يستكشف من اطلاقها بنحو الان بضميمة حكم العقل بقبح العقاب بلا بيان عن  
 ايجاب الشارع الاحتياط في الرتبة السابقة عن الامر بالتوقف والسكون ، وبعد  
 صلاحية ايجاب الاحتياط المستكشف لليمانية والمنجزية للتكليف المجهول تخرج  
 الشبهات البدوية عن مورد حكم العقل بقبح العقاب بلا بيان ( واجاب عنه ) الشيخ  
 قده بان ايجاب الاحتياط المزبور ، انكان مقدمة للتحرز عن العقوبة المحتملة فهو  
 مستلزم لترتب العقوبة على التكليف المجهول وهو قبيح ، وانكان حكما ظاهريا  
 نفسيا لامقدميا فالهلكة وانكانت معلومة لكنها مترتبة حينئذ على مخالفة نفس هذا  
 التكليف لاعلى مخالفة الواقع انتهى ( اقول ) وكان ذلك منه قده مبنى على تخصيص  
 البيان الرافع لحكم العقل بالقبح بخصوص العلم الوجداني او التعبدى كما تقدمت  
 الاشارة اليه في مبحث الانسداد وعند البحث عن وجه منجزية اوامر الطرق ،  
 فانه على هذا المسلك صح المنع عن صلوح ايجاب الاحتياط لليمانية لعدم كون  
 شأن مثله تتميم الكشف كما في الامارات ( ولكن فيه ) مضافا الى منافاته لما  
 افاده في حديث الرفع في دفع اشكال عدم كون استحقاق العقوبة اثرا شرعيا ،  
 من ان رفعه انما هو برفع منشه وهو ايجاب الاحتياط ولما افاده غير مرة من  
 ورود ادلة الاحتياط على اغلب ادلة البرائة ( انه لا ينحصر ) البيان المصحح  
 للعقوبة على الواقع بخصوص العلم الوجداني او التعبدى ، بل هو يعم ذلك ويجاب  
 الاحتياط ايضا كما يشهد به الوجدان والارتكاز من العرف والعقلاء فان البيان  
 الرافع لحكم العقل بقبح العقاب بلا بيان عبارة عن مطلق ما انشاء بداعي حفظ  
 المرام الواقعي عند الشك به كان ذلك بلسان تتميم الكشف او بلسان ايجاب  
 الاحتياط او غير ذلك ، وعليه نقول انه لا ينحصر الامر في ايجاب الاحتياط  
 المستكشف مما افيد من الشقين النفسي والمقدمي ، فانه يتصور فيه شق ثالث وهو  
 كونه ايجابا طريقيا انشأ بداعي حفظ المرام الواقعي في مرتبة الشك به بملاحظة  
 بلوغ الاهتمام به بمرتبة لم يكتف الشارع في حفظه بخطابه الواقعي ( كما ان )  
 وجوب التعلم في قوله هلا تعلمت على بعض الوجوه يكون من هذا القبيل حيث يكون ايجابه  
 ايجابا طريقيا لانفسيا ولا مقدميا كي يشكل عليه بلزوم انفكاكه في بعض الموارد  
 عن وجوب ذيها ( وعليه ) فبهذه صلاحية مثل ايجاب الاحتياط للمنجزية يتوجه

الاشكال المزبور ، فان للقائل بالاحتياط حينئذ اثبات العقوبة على مخالفة الواقع المشكوك بنفس ايجاب الاحتياط المستكشف من اطلاق الشبهة في هذه الاخبار ولا يكاد اندفاعه بما افيد من جعل ايجاب الاحتياط مردداً بين النفسي والغيرى كما هو ظاهر ( وحينئذ ) فالاولى هو الاشكال على الاستدلال المزبور من جهة لزوم الدور ( بتقريب ) توقف جريان اصالة الاطلاق لاحراز ان كل شبهة فيها الهلكة حتى الشبهة البدوية على العلم بوجود البيان في الرتبة السابقة على ذلك ، اذ لولاه يقطع بعدم الهلكة في ارتكابها بمقتضى قبح العقاب بلا بيان ومع القطع بالعدم لا يحتمل مطابقة الظهور الاطلاقى للواقع فلا تجرى فيه اصالة الظهور ، وتوقف العلم بالبيان على جريان اصالة الاطلاق في المشتبه ( لان ) الفرض انه لا طريق لكشف جعل ايجاب الاحتياط في الشبهات البدوية بعد الفحص سوى هذا الاطلاق فيدور ( نعم ) لو كان مجرد البيان بوجوده الواقعي كافياً في تنجيز التكليف المجهول لكان للتمسك بالاطلاق المزبور مجال ، لتصور الشك في مطابقة الظهور الاطلاقى حينئذ للواقع للشك في وجود البيان في نفس الامر على التكليف المشكوك ( ولكن ) ذلك مما يقطع ببطلانه ، فانه لاشبهة في ان مدار التنجيز انما هو على البيان بوجوده الواصل الى المكلف بحيث اولا وصوله يحكم العقل بقبح العقاب بلا بيان ، كيف وان مثل هذا البيان المجهول لا يزيد عن اصل الخطاب الواقعي المجهول ، فالالتزام بحسن العقوبة معه مساوق انكار قبح العقوبة على ما لا يعلم ( لا يقال انه ) من الممكن حينئذ اجراء اصالة الاطلاق بالنسبة الى المسافهين بهذه الخطابات الامرة بالتوقف لكشف وجوب الاحتياط عليهم في الشبهات البدوية بخطاب سابق عن هذه الخطابات ، فانه بعد ان يحتمل وجوب الاحتياط عليهم ولو بخطاب آخر ، لا مانع عن التمسك باطلاق الشبهة للشبهات البدوية بعد الفحص بالنسبة الى الموجودين في زمان الخطاب ( وبعد ) ان ثبت وجوب الاحتياط عليهم بمقتضى الاطلاق المزبور ، يثبت في حقنا ايضاً بمقتضى قاعدة الاشتراك ( فانه يقال ) ان ذلك مبني على جواز التمسك بالعام في الشبهة المصدقية فانه بعد اقتضاء ادلة البرائة نفي الهلكة على ارتكاب المشتبه في ظرف عدم البيان يراد بالتمسك بالاطلاق المزبور في ان كل شبهة فيها الهلكة لا يدخل الشبهات

البدوية تحت حكم العام باثبات ان الهلكة فيها كانت مع البيان ( ومثله ) كما ترى غير جائز على ما حقق في محله ( ومع الغض ) عن ذلك وانتهاء الامر الى المعارضة مع ادلة البرائة ( يتعين ) تقديم ادلة البرائة عليها فانها من جهة قصورها عن الشمول للشبهات المقرونة بالعلم الاجمالي تكون اخص مطلق من ادلة الاحتياط الشاملة للشبهات البدوية والثانوية ( الخامسة ) ما دل على الاخذ بالاحتياط مطلقا بلا تعليل بالهلكة وهي كثيرة ( منها ) قوله ع اخوك دينك فاحتيط لدينك بما شئت ( ومنها ) قوله ع ليس بناكب عن الصراط من سلك سبيل الاحتياط ( ومنها ) قوله ع خذ الاحتياط في جميع امورك ما تجد اليه سبيلا واهرب من الفتيما هربك من الاسد ولا تجعل رقبته عتبة للناس ( ومنها ) صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج قال سئلت ابا الحسن ع عن رجلين اصابا صيدا وها محرمان الجزاء بينهما او على كل واحد منهما جزاء ، قال ع بل عليهما ان يجزى كل واحد منهما الصيد ، قلت ان بعض اصحابنا سئل عن ذلك فلم ادر ما عليه ، قال ع اذا صبت بمثل هذا فعليكم بالاحتياط حتى تسئلوا عنه وتعلموا ( ومنها ) موثقة عبد الله بن وضاح قال كتبت الى العبد الصالح ع تواري القرص ويقبل الليل ويزيد الليل ارتفعا ويستر عنا الشمس ويرتفع فوق الجبل حمرة وتؤذن عندنا المؤذنون فاصلى حينئذ وافطر ان كنت صائما او انتظر حتى تذهب الحمرة التي فوق الجبل ، فكتب ع ارى لك ان تنتظر حتى تذهب الحمرة وتأخذ بالحائطة لدينك ، فان الظاهر منها هو السؤال عن الشبهة الحكيمة فكان جوابه ع بالاخذ بالاحتياط دالا على المقصود ( ولكن الجواب ) اما عن الاولين ، فبظهورها في الاستحباب لكونها مسوقين في بيان اعلى مراتب الاحتياط وان كلما تحتاط لدينك كان في محله لكونه بمنزلة اخيك ومنه يظهر الجواب عن الثالث ايضا ، واما الهرب عن الفتيما بالواقع عند عدم العلم فما يعترف به المجتهدون ايضا اذ تمام همهم انما هو اثبات الترخيص الظاهري وعدم وجوب الاحتياط بمقتضى ادلة البرائة ( وبذلك ) يظهر الجواب عن الرابع ايضا ( فان ) مقاده انما هو المنع عن الافتاء بالواقع عند الجهل به وهو مما يعترف به المجتهدون ، فلا يرتبط بما هو مفروض البحث وهو الاحتياط في مقام العمل ( واما عن الخامسة ) وهو قوله ع في الموثقة ارى لك ان تأخذ

بالحائطة لدينك ، فبالحمل على التقية بناء على ما استظهرناه من كون المسئول عنه فيها هي الشبهة الحكمية ، اذ لولاها لكان اللازم هو الجواب بالحكم الواقعي لاتقرير السائل وابقائه على جهله وامره بالاخذ بالاحتياط ، فان ذلك بهيد عن شأن الامام ع ويشهد لذلك ايضا امارات آخر منها شدة التقية في زمانه ع وعدم تمكنه من بيان احكام الله سبحانه ، ومنها اشتهاار الحكم باستتار القرص بين العامة « ومنها » تعبيره ع بقوله ارى لك الخ حيث انه يستثم من مثل هذا التعبير راحة التقية وانه كان ذلك منه خوفا عن اظهار الحق ببيان الحكم الواقعي خصوصا في المكاتبات التي كان الانقاء فيها مالا يكون في غيرها ( حينئذ ) فكان قوله ع ارى لك ان تاخذ بالحائطة لدينك بيانا لوجوب الانتظار الى ذهاب الحمرة المشرقية والتعبير بالاحتياط لاجل التباس الامر على العامة لكي يزعموا ان الحكم بالتاخير انما هو لاجل الاحتياط ، ومن المعلوم خروج ذلك حينئذ عن مفروض البحث في المقام ( هذا كله ) بناء على كون المسئول عنه هي الشبهة الحكمية ( واما بناء ) على احتمال كونه هي الشبهة الموضوعية لاحتمال كون المراد من الحمرة المرتفعة غير الحمرة المشرقية فعليه وان كان الواجب هو الاحتياط والانتظار كما في الرواية ، ولكن وجوب الانتظار حينئذ انما هو لاجل الاستصحاب وقاعدة الاشتغال بالصلوة والصيام فتخرج مفاد الرواية عن مفروض البحث كما هو ظاهر .

( واما الدليل العقلي ) فتقريره من وجهين ( الاول ) ان احتمال التكليف الوجوبي او التجريمي مساوق لاحتمال الضرر على مخالفته ودفع الضرر المحتمل واجب عقلا ( وربما ) يجعل ذلك اصلا في الافعال غير الضرورية فيقال ان الاصل فيها الحظر فلا بد من العمل به حتى يثبت من الشرع الاباحة ولم يرد فيما لانص فيه اباحة من الشارع ، وما ورد معارض بما ورد من الامر بالتوقف والاحتياط وبعد التعارض يرجع الى الاصل المزبور وقد احيى على ذلك شيخ الطائفة قده في العدة فقال فيما حكى عنه ان الاقدام على مالا يؤمن المفسدة فيه كالاقدام على ما يعلم فيه المفسدة ( والجواب ) عنه قد تقدم سابقا وحاصله ان المراد من الضرر انكان هي العقوبة فالصغرى ممنوعة وانكان غير العقوبة وهي

المفسدة التي تبتني عليها الاحكام على مذهب العدلية ( فهذا ) ايضا بعد تسليم ان كل مفسدة ضرر ، وتسليم مولوية هذا الوجوب العقلي ، وتمامية الملازمة بين حكم العقل والشرع مبنى على كون موضوع الوجوب المزبور عند العقل مطلق الضرر ولو كان متداركا ، والا فعلى فرض اختصاصه بالضرر غير المتدارك كما هو التحقيق فلا مجال لدعوى الوجوب المزبور ، اذ حينئذ يمكن دعوى تدارك الضرر على فرض وجوده بمقتضى ادلة البرائة كحديث الرفع وغيره حيث انه يستكشف من هذه الادلة المرخصة تدارك الضرر وجبرانه على فرض وجوده كما هو الشأن في الشبهات الموضوعية الجارية فيها البرائة باتفاق الفريقين بل الشبهات الحكمية الوجوبية ايضا ( الوجه الثاني ) من تقريب العقل العلم الاجمالي ، بتقريب انه قبل مراجعة الادلة يعلم اجمالا بثبوت محرمات كثيرة في الشريعة فيجب بحكم العقل الجزمي الاجتناب عن كل ما يحتمل الحرمة تحصيلها للجزم بالفراغ لاقتضاء الاشتغال اليقيني بالتكليف البرائة اليقينية باتفاق المجتهدين والاختباريين ، اذ لم يحصل بعد المراجعة الى الادلة والعمل بهاما يعلم معه الخروج عن عهدة تلك المحرمات الواقعية التي كلفنا الشارع بالاجتناب عنها ( وفيه ) انه لا تاثير لمثل هذا العلم الاجمالي بعد العلم بقيام طرق خاصة على مقدار من المحرمات التي يمكن انطباق المعلوم بالاجمال عليها خصوصا بعد ان ضم اليها موارد الاصول المثبتة الشرعية والعقلية كالاتصحاب وقاعدة الاشتغال ، فانه بذلك ينحل العلم الاجمالي ويخرج عن المنجزية فيرجع فيما عداها من الشبهات المشكوكة من قبل العلم الاجمالي الى البرائة ، وهذا المقدار مما لا اشكال فيه ( وانما الكلام ) في ان الانحلال المزبور حقيقي او حكيم

( وتنقيح المرام ) يحتاج الى تمهيد مقدمة وهي ان موضوع البحث في الانحلال الحقيقي او الحكمي في المقام انما هو صورة قيام الطريق القطعي او الظني المعتبر على التكليف في بعض الاطراف بلا عنوان بنحو قابل لانطباق المعلوم بالاجمال عليه ، واما صورة قيام الطريق القطعي او الظني على تعيين المعلوم بالاجمال وتشخيصه في بعض الاطراف بالخصوص فهو خارج عن محط البحث في الانحلال في المقام ( فان الصورة الاولى ) كانت راجعة الى مقام انكشاف الواقع وتبديل

الصورة الاجمالية الى الصورة التفصيلية والصورة الثانية راجعة الى مقام جعل البدل المعين لمصداق المعلوم بالاجمال في مرحلة الفراغ والخروج عن عهدة التكليف ، ومثله غير مرتبط بمقام الانحلال ، ولذا يجري ذلك في موارد ثبوت التكليف بالعلم التفصيلي ايضاً كما في قاعدتي التجاوز والفراغ ( وبالجملة ) فرق واضح بين باب الانحلال وبين باب جعل البدل ( فان الاول ) راجع الى الممانعة عن تأثير العلم الاجمالي في الاشتغال بمعلومه حيث ان الامارة القائمة على ثبوت التكليف في مورد بالخصوص كانت مانعة عن تأثير العلم الاجمالي في الاشتغال بمعلومه ( بخلاف ) جعل البدل فانه راجع الى التصرف في ناحية الفراغ عن عهدة التكليف فارغاً عن اصل الاشتغال به بعلم تفصيلي او اجمالي ومرجه الى اكتفاء الشارع في مقام الخروج عن عهدة التكليف الواقعي بفعل ما قام عليه الطريق بدلا عن الواقع ولذلك لا يعتبر في قيام الطريق على تعيين المفرغ كونه مقارناً للعلم الاجمالي بل يكفي به ولو كان قيامه بعد العلم الاجمالي ، بخلاف باب الانحلال فانه على ما يأتي يعتبر كونه مقارناً للعلم الاجمالي والافلا يمنع عن تأثير العلم الاجمالي في التنجيز ( وحيث ) انضح ذلك نقول ان مابه الانحلال اما ان يكون هو العلم ، واما ان يكون غيره من امارات ظنية معتبرة او اصل مثبت للتكليف في بعض الاطراف شرعياً كان كالاستصحاب ونحوه او عقلياً كقاعدة الاشتغال ( وعلى التقادير ) فقيام الطريق المثبت للتكليف تارة يكون مقارناً لحصول العلم الاجمالي ، واخرى يكون سابقاً عليه ، وثالثة يكون متاخراً عنه وامثلة الكل واضحة ( وعلى التقادير ) فتارة يكون ذو الطريق وهو التكليف المعلوم بالتفصيل قبل التكليف المعلوم بالاجمال كما لو علم تفصيلاً بنجاسته شيء معين ثم بعد ذلك علم اجمالاً بموجب آخر للنجاسة وتردد متعلقها بين كونه ذاك الشيء المعين او غيره ، واخرى يكون مقارناً لما هو المعلوم بالاجمال وثالثة متاخراً عنه كان زمان العلم به سابقاً عليه او مقارناً او متاخراً عنه ( وبعد ذلك ) نقول اما اذا كان قيام الامارة التفصيلية مقارناً لحصول العلم الاجمالي للتكليف ( فقد يتوهم ) كونه منشاء لانحلال العلم الاجمالي حقيقة وانقلابه الى علم تفصيلي وشك بدوى وجداناً كما في الاقل والاكثر الاستقلاليين من جهة رجوع العالمين عند التأمل الى علم واحد بالتكليف في طرف بالخصوص وشك بدوى في غيره

( بتقريب ) ان ذلك هو مقتضى تعلق العلم الاجمالي بالجامع القابل للانطباق على كل واحد من الطرفين فانه اذا علمنا بحرمة احد الانائين بلا عنوان فيه وعلمنا ايضاً بحرمة احدهما المعين يلزمه انطباق المعلوم بالاجمال بما هو معلوم على الاناء المعلوم حرمة تفصيلاً ومع انطباقه عليه واتحاده معه خارجاً يستحيل بقاء العلم الاجمالي على حاله لاستحالة توارد العلمين على شيء واحد فلا يحصى حينئذ من ارتفاع العلم الاجمالي وتبدله بالعلم التفصيلي بحرمة احد الانائين معيناً والشك البدوي في الاخر ( هذا ) غاية ما قيل في تقريب انحلال العلم الاجمالي بالجامع وانقلابه حقيقة الى العلم التفصيلي بالتكليف في احد الطرفين معيناً والشك البدوي في الطرف الاخر ، مضافاً الى دعوى الوجدان بعدم العلم بازيد من حرمة احد الانائين معيناً ( وفيه ) مضافاً الى عدم تماميته في الطرق غير العلمية لعدم حصول العلم التفصيلي منها بالواقع ( انه يتم ذلك ) في صورة العلم بانطباق المعلوم بالاجمال وهو الجامع على الفرد المعلوم حرمة تفصيلاً ، والا فلا يقتضى مجرد تعلق العلم الاجمالي بالجامع لانحلاله بقيام العلم التفصيلي على التكليف في بعض الاطراف ( فانه ) كما يحتمل انطباقه على الطرف المعلوم حرمة تفصيلاً ، كذلك يحتمل بالوجدان انطباقه على الطرف الاخر ، اذ ليس احتمال التكليف فيه بدوياً محضاً كسائر الشبهات البدوية ، وانما كان ذلك من جهة احتمال انطباق المعلوم بالاجمال عليه ( ومع ذا ) كيف يمكن دعوى ارتفاع العلم الاجمالي بالتكليف وتبدله بالعلم التفصيلي ، بل وجود هذا الاحتمال حينئذ كاشف قطعي عن بقاء العلم الاجمالي لكونه من لوازمه حيث لا يمكن بقاء الاحتمال المزبور بدون بقاء ملزومه وهو العلم الاجمالي ( وبذلك ) يظهر فساد مقايسة المقام بباب الاقل والاكثر ( لان ) في الاقل والاكثر لا يكون من الاول الا علم تفصيلي بوجود الاقل والشك البدوي في الزائد حتى في الارتباطي منه ، وانما الاجمال فيه في حدى الاقل والاكثر لا بالنسبة الى ذات التكليف ولذلك لا تصدق فيه تلك القضية التعليقية اللازمة للعلم الاجمالي وهي انه لو كان الواجب هو الاكثر لكان الاقل غير واجب من جهة القطع بوجود الاقل على كل تقدير ( وهذا ) بخلاف المتباينين الذي كان الاجمال فيه في ذات التكليف من حيث ترده بين كونه في هذا او ذلك ، فانه تصدق فيه تلك القضية التعليقية من



الطرفين حتى مع العلم التفصيلي بالتكليف في طرف بالخصوص فصندوق هذه القضية التعليقية من الطرفين في المقام حتى بعد العلم التفصيلي يكشف عن بقاء ملزومها وهو العلم الاجمالي وعدم انحلاله حقيقة كما في الاقل والاكثر ( واما ما افيد ) من البرهان المزبور في وجه الانحلال واتحاد العلمين بانه لولا الانحلال يلزم اجتماع العلمين في موضوع واحد ( فقيه ) انه يرد هذا المحذور بناء على تعلق العلم بالخارجيات ( والافناء ) على ماهو التحقيق من تعلقه بالعناوين والصور الذهنية غاية لا بالنظر اليها استقلالاً وبنحو التخلية في الذهن بل بالنظر الى كونها مرأتاً للخارج بنحو لا يرى بذلك النظر الا الخارج ، من دون اقتضاء هذا النظر ايضاً لسرايته من العناوين والصور الذهنية الى وجود المعنون في الخارج ( فلا يلزم ) هذا المحذور ، اذ نقول ان وجود الجامع وان كان متحداً في الخارج مع الفرد والخصوصية ، ولكن بعد كونها في الذهن صورتان متباينتان وفرض قيام العلم بمثل هذه الصور المتباينة بلا سرية الى الخارج لا محذور من تعلق العلمين بشيء واحد بتوسيط عناوين الاجمالي والتفصيلي ، اذ لا يلزم من مثله محذور اجتماع المثليين في موضوع واحد ، كيف ولا يزيد ذلك عن التضاد بين العلم والشك وبعد امكان تعلق العلم بشيء بعنوان والشك فيه بعنوان آخر ووقوعه في جميع موارد العلم الاجمالي لا مجال للاشكال في تعلق العلمين بشيء بتوسيط عنوان الاجمالي والتفصيلي فلا مجال حينئذ لدعوى اتحاد العلمين بمحض قابلية العناوين بذاتها للانطباق على وجود واحد ( نعم ) لا بأس بدعوى الانحلال الحكمي فيه ( بتقريب ) انه مع قيام المنجز في احد طرفي العلم الاجمالي علماً كان او اشارة او اصلاً يخرج العلم الاجمالي عن تمام المؤثرية في هذا الطرف لما هو المعلوم من عدم تحمل تكليف واحد للتجزين وبخروجه عن قابلية التاثر من قبل العلم الاجمالي مستقلاً يخرج المعلوم بالاجمال وهو الجامع الاطلاقي عن القابلية المزبورة ، فلا يبقى مجال لتاثير العلم الاجمالي في متعلقه لان معنى منجزية العلم الاجمالي هو كونه مؤثراً مستقلاً في المعلوم على الاطلاق وهذا المعنى غير معقول بعد خروج احد الاطراف عن قابلية التاثر من قبله مستقلاً فلا يبقى في البين الا تاثيره على تقدير خاص وهو ايضاً مشكوك من الاول اذ لا يكون التكليف على ذلك التقدير متعلقاً للعلم فما هو المعلوم

مطلق فعل الشيء وتركه ومن الايتاء الاقدار عليه ( ولا ظهور ) في الآية في الاول لولا دعوى ظهورها بقريضة المورد في الثاني او الثالث ( ولا مجال ) لاحتمال ارادة الاعم من التكليف والمال والفعل من الموصول ( لعدم ) تصور جامع قريب بينها كي به يصح اضافة الفعل اى التكليف اليه ( لان ) الموصول على الاول عبارة عن المفعول المطلق وعلى الاخيرين عبارة عن لمفعول به و اضافة الفعل الى الموصول بكل تقدير تبائن اضافته اليه بتقدير آخر ( فانه ) على المفعول المطلق يحتاج في اضافة الفعل الى الموصول الى لحاظ كونه من شئون الفعل و كيميائه على نحو يكون وجوده بعين وجود الفعل ، بخلافه على المفعول به فانه يحتاج في اضافة الفعل اليه الى لحاظ كونه موجوداً في الخارج قبل الفعل ليكون الفعل موجباً لايجاد وصف عليه بعد وجوده ومفروغية ثبوته ( وبعد ) عدم تصور جامع قريب بينهما بنحو يوجب رجوع النسبتين الى نسبة واحدة ، لا يمكن ارادة الجميع من الموصول الا بنحو استعمال اللفظ في اكثر من معنى واحد ، ومثله من المستحيل ( مع ) مايلزمه من ان يكون للفعل الواحد في الكلام في تعلقه بالموصول نسبتان مختلفتان الى المفعول به تارة والمفعول المطلق اخرى المستلزم ذلك لاجتماع اللحاظين المتنافيين في كلام واحد باعتبار قوام تعدد النسبة بتعدد اللحاظ ( اقول ) وانت خبير بما في هذا الاشكال ( اما اولاً ) فلانه يرد ذلك في فرض ارادة الخصوصيات المزبورة من شخص الموصول ( والا ) فبناء على استعمال الموصول في معناه الكلي العام و ارادة الخصوصيات المزبورة من دوال اخر خارجية فلا يتوجه محذور ، لامن طرف الموصول ، ولا في لفظ الايتاء ، ولا من جهة تعلق الفعل بالموصول وذلك ( اما من ) جهة الموصول فظاهر فانه لم يستعمل الا في معناه الكلي العام وان افادة الخصوصيات انما كان بتوسيط دال آخر خارجي ( وكذلك ) الامر في لفظ الايتاء فانه ايضا مستعمل في معناه وهو الاعطاء غير انه يختلف مصاديقه من كونه تارة هو الاعلام عند اضافته الى الحكم ، واخرى الملكية او الاقدار عند اضافته الى المال او الفعل ( وهكذا ) في تعلق الفعل بالموصول حيث لا يكون له الا نحو تعلق واحد به ومجرد تعدده بالتحليل الى نحو التعلق بالمفعول به والتعلق بالمفعول المطلق لا يقتضى تعدده بالنسبة الى الجامع الذي

هو مفاد الموصول كما هو ظاهر غاية الامر انه يحتاج الى تعدد الدال والمدلول كما اشرنا اليه ( واما ثانياً ) فلان ارادة الحكم من الموصول انما يقتضى كونه المفعول المطلق لو كان المراد من التكليف في الاية ايضاً هو الحكم ( والا ) ففي فرض كونه بمعناه اللغوي اعنى الكلفة والمشقة ، فلا يتعين ذلك ( فانه ) من الممكن حينئذ جعل الموصول عبارة عن المفعول به او المفعول النشوى المعبر عنه في كلام بعض بالمفعول منه وارجاع النسبتين الى نسبة واحدة ( اذ بذلك ) يتم الاستدلال بالاية على المطلوب ، فان معنى الاية على الاول انه سبحانه لا يوقع عباده في كلفة حكم الا الحكم الذي اوصله اليهم بخطابه ، وعلى الثاني انه لا يوقع عباده في كلفة الامن قبل حكم اعلمه اياهم واصله اليهم بخطابه وحينئذ لو اريد من الموصول معناه الكلبي العام مع افادة الخصوصيات المزبورة بتوسيط دال آخر خارجي لا يتوجه على الاستدلال المزبور محذور من جهة كيفية تعلق الفعل بالموصول ، لما عرفت من ان نحو تعلقه به حينئذ تعلق واحد وهو تعلق الفعل بالمفعول به او المفعول منه ( بل ) وان تأملت ترى انه لا مجال لجعل الموصول عبارة عن المفعول المطلق ولو على تقدير كون التكليف في الاية بمعناه الاصطلاحى فضلاً عن كونه بمعناه اللغوي اعنى الكلفة والمشقة ( وذلك ) لما يلزمه على الاول من محذور اختصاص التكليف الواقعية بالعالمين بها ، لان مفاد الآية حينئذ هو عدم تكليف الجاهل بالاحكام الواقعية ( وعلى الثاني ) من لزوم اخذ المشقة التي هو معلول العلم في متعلقه فان مفاد الاية على ذلك انه سبحانه لا يجعل عباده في مشقة الا مشقة اعلمهم بها وهو من المستحيل ( فلا محيص ) حينئذ من جعل التكليف في الاية عبارة عن المشقة والموصول عبارة عن الحكم والتكليف المبرز بالانشاء ، فيكون الموصول حينئذ محضاً بالمفعول به او المفعول منه ولا يتصور فيه كونه المفعول المطلق لعدم كونه من جنس الفعل المذكور في الكلام ( وحينئذ ) بعد امكان ارادة الاعم من الحكم والفعل والمال ولو بنحو تعدد الدال والمدلول ، امكن التمسك باطلاق الاية على مطلوب القائل بالبرائة من عدم وجوب الاحتياط عند الشك وعدم العلم بالتكليف هذا ويمكن المناقشة فيه ( اولاً ) بعدم تمامية اطلاق الاية مع وجود القدر المتيقن في مقام التخاطب ( حيث ) ان القدر المتيقن منه بقرينة السياق انما

الاجمالي بحاله وعدم انقلابه بالشك البدوى بالحدوث من الاول بنحو الشك السارى ( وبمثل ) هذا البيان نقول بلزوم مراعات العلم الاجمالي في صورة الاضطرار الطارى بعد العلم وكذا تلف بعض الاطراف او خروجه عن الابتلاء بعد العلم حيث ان المناط كله في لزوم رعاية الاحتياط في المحتمل الاخر انما هو هذا العلم الاجمالي التدريجي الموجب لصيرورة جميع الانات في الطرف الباقي طرفاً للعلم بالتكليف في الان الاول في الطرف الاخر التالف بعد العلم ( والا ) فلا شبهة في سقوط العلم الاجمالي الدفعي حين طرو الاضطرار او تلف بعض الاطراف حيث لا يكون علم بالتكليف الفعلي بعد التلف او الاضطرار ولازمه جواز الرجوع الى البرائة حينئذ في الطرف الباقي الا بانعاب النفس بالانذار تاتر العلم الاجمالي بحدوثه في التنجيز الابدوي ولو مع سقوطه وارتفاعه بعد ذلك ما لم يكن ارتفاعه بانقلابه بالشك البدوى بالحدوث من الاول ( ولكنه ) كما ترى فان لازمه بقاء التنجيز السابق مع زواله من جهة احتمال نسخ او غيره ( وحينئذ ) فالعمدة في لزوم رعاية الاحتياط في المقام وفي موارد التلف او الاضطرار الطارى بعد العلم هو العلم الاجمالي التدريجي بالمردد بين ثبوت التكليف في الان الاول في طرف او بقاءه في الان الثاني في الطرف الاخر فان العقل يحكم في مثله بالاستغفال بالامر المردد بينهما ولزوم الاحتياط في الطرف الاخر وان شك في سقوطه من جهة عصيانه او امتشاله او خروجه عن الابتلاء بمضى زمانه ، حيث لا يعنى العقل بالشك في السقوط من الجهات المزبورة ( نعم ) على هذا قد يتوهم تسجيل دعوى الاخبارى وجوب الاحتياط في الشبهات بمقتضى العلم الاجمالي بالمحرمات الواقعية ( حيث ) يقال ان العلم التفصيلي بالمحرمات بمقدار المعلوم بالاجمال بعد ما لم يكن سابقاً او مقارناً للعلم الاجمالي بالوجدان بل كان متاخراً عنه لوضوح عدم حصوله الا بعد الرجوع الى الادلة والسبر التام فيها وملاحظة موارد الاجماع والنصوص الواردة عن الائمة عليهم السلام والاصول المثبتة للتكليف شرعياً وعقلياً ( فلا بد ) بمقتضى البيان المزبور من الاحتياط في كل ما يشك كونه من المحرمات الواقعية ولو بعد حصول العلم التفصيلي بجملة من المحرمات بمقدار المعلوم بالاجمال ( ولكنه ) مدفوع بانه يتم ذلك لولا حكم العقل بمنجزة الاحتمال الطرقي القائمة على ثبوت التكليف في بعض

الاطراف من الاول بمناط الشبهة قبل الفحص (والا) فعلى ما هو التحقيق من حكمه بذلك لاجمال لتاثير العلم الاجمالي فان حال العلم الاجمالي مع الاحتمال المزبور بعد تقارنه لوجود العلم بعينه حاله مع العلم التفصيلي المقارن فيمنع ذلك ايضا عن تاثير العلم الاجمالي في تنجز متعلقه كما يمنع عنه العلم التفصيلي (وعليه) فلا يكون الظفر بالامارات التفصيلية بعد ذلك مضراً بموجبيتها لانحلال العلم الاجمالي ، لان بالظفر بها يستكشف عن موجبيتها لانحلال العلم السابق لكونها من المنجز المقارن له ، ولازمه رجوع الشك في الشبهات بعد الفحص الى الشك البدوي فيجربى فيها البرائة ( بقى الكلام في التذيه على امرين ( الامر الاول ) يعتبر في جريان اصالة الاباحة في مشتبه الحكم عدم وجود اصل حاكم عليها ، بل لا يختص ذلك باصل الاباحة فيجربى في غيرها من الاصول ايضا ، بل في جعل ذلك من الشروط مسامحة في التعبير ( لان ) مرجع ذلك في الحقيقة الى اشتراط تحقق الموضوع للاصل في جريانه ، فان مع وجود الحاكم لا مورد للجريان الاصل المحكوم لارتقاع موضوعه ولو تعبدا بجريان الاصل الحاكم ( ومن ذلك ) ما لو شك في الحكم الوجودي او التحريمي لاجل الشك في النسخ ، فانه تجربى فيه اصالة عدم النسخ وبجريانها لا يبقى مورد لاصالة الاباحة والبرائة عن التكليف ( ومنه ) ايضا ما لو شك في حل اكل لحم حيوان من جهة الشك في تذكيته مع عدم كونه في سوق المسلمين ولا في يد المسلم ، حيث انه مع جريان اصالة عدم التذكية لا تجربى فيه اصالة الحل والبرائة ( ولما انتهى ) الكلام الى ذلك لا بأس بالتعرض بما يتعلق بالمثل من الشقوق المتصورة للشك في طهارة اللحم وحليته من جهة الشك في التذكية ، فنقول ان الشك فيها ، تارة يكون من جهة الشبهة الحكمية كالشك في قابلية الحيوان الكذائي للتذكية في فرض عدم قيام دليل على قابلية كل حيوان للتذكية ، وكالشك في اعتبار اسلام الذابح او الاستقبال مثلا فيها ، واخرى من جهة الشبهة الموضوعية وصورها كثيرة وعلى اى تقدير ( التذكية ) اما ان تكون عبارة عن امر بسيط معنوى متحصل من قابلية المحل وقطع الاوداج الاربعة بالحديد وسائر مايعتبر فيه نظير الطهارة بالنسبة الى الغسلات الخاصة ( واما ان تكون ) عبارة عن قطع الاوداج الاربعة بشرائطه الوارد على المحل القابل بان

تكون القابلية شرطاً لتأثير الامور المزبورة ( واما ان تكون ) عبارة عن مجموع الامور المزبورة مع القابلية ( فعلى الاول ) تجرى في جميع الصور اصالة عدم التذكية من غير فرق بين ان يكون الشك من جهة الشبهة الحكمية او من جهة الشبهة الموضوعية بانحاء ما يتصور فيها من الشك ( فانه ) يشك حينئذ في تحقق ذلك الاثر الحاصل البسيط والاصل عدمه ( ويترتب ) عليه الحرمة بل النجاسة في وجه قوى، ولا ينافي ذلك ما دل على ترتب الحرمة والنجاسة على عنوان الميتة التي هي عبارة عما مات حتف انفه حتى يشكل بعدم اقتضاء الاصل المزبور لاثبات هذا العنوان الا على القول بالمثبت ( اذ الحكم ) كما رتب في الادلة على عنوان الميتة ، كذلك رتب على ما يعم العنوان المزبور وهو غير المذكي ( ومن الواضح ) انه لا بد في مثله من الاخذ بذلك العنوان العام كما يكون ذلك هو الشأن في كل مورد رتب الحكم الشرعي في لسان الدليل على عنوانين احدهما اعم من الاخر ، حيث تكون العبرة بالعنوان العام دون الخاص ( ثم ان ذلك ) اذا لم نقل ان الميتة في لسان الشارع عبارة عن غير المذكي والافبناء على كونها عبارة عن غير المذكي كما قيل به فالامر اوضح ( واما على الثاني ) وهو كون التذكية عبارة عن نفس فرى الوداج بشرائطه مع كون القابلية شرطاً في تأثيره ، فان كان الشك في الطهارة والحلية من جهة الشك في ورود فعل المذكي عليه تجرى فيه اصالة عدم التذكية واما ان كان الشك من جهة قابلية الحيوان للتذكية اما من جهة الشبهة الحكمية او الموضوعية كالشك في كون اللحم المطروح من الحيوان الذي يقبل التذكية كالغنم او من الذي لا يقبل التذكية فعلم بورود فعل المذكي عليه من فرى الوداج الاربعة بما اعتبر فيه لا تجرى اصالة عدم التذكية ، بل ومع الشك فيه ايضاً فانه وان لم يكن قصور حينئذ في جريان اصالة عدم التذكية ، ولكنه مع الشك في القابلية لا ينتج شيئاً ، كيف وان القطع بوجوده لا تثمر شيئاً مع الشك في القابلية ، وحينئذ فان كانت القابلية مسبوقه بوجودها كما لو شك في زوالها بمثل الجلل ونحوه تجرى فيها استصحابها ويترتب عليه اثار فرى الوداج وعدمه ولو بالاصل ( والا ) فتجربى اصالة الطهارة والحلية في اللحم المزبور لعدم كون القابلية المزبورة مسبوقه باليقين بالعدم حتى تستصحب ( واما توهم ) امكان احراز

عدمها حينئذ بالأصل بنحو السلب المحصل كما في مشكوك القرشية والشرط المشكوك مخالفته للكتاب ومشكوك الانتساب في الارث لكون القابلية المزبورة بهذه الملاحظة مسبوقة بالعدم قبل الوجود ( فمدفوع ) بانه وان كان المختار هو جريان الاصل في الاعدام الازلية ، ولكن ذلك انما يكون في الاوصاف العارضة على الذات بتوسيط وجودها كالقرشية في المثال ( لا بالنسبة ) الى ماهو من لوازم ذات الشيء فان في مثله لاجمال لجريان الاصل من جهة وضوح عدم كونه مسبوقاً باليقين حتى في مرحلة صقع الذات قبل الوجود ، وقابلية الحيوان للتذكية انما تكون من هذا القبيل ، اذ لم تكن القابلية المزبورة من الاوصاف العارضة على الذات بتوسيط وجودها وانما هي من الامور الماخوذة في ذات الحيوان وبهذه الجهة لم تكن لها حالة سابقة حتى في مرحلة صقع الذات كي يجري فيها الاصل ( وعليه ) ينتهي الامر الى الاصول الحكيمية وهي اصالة الطهارة والحلية ( ومن ذلك ) البيان يظهر الحال على الاحتمال الثالث في التذكية وهو كونها عبارة عن مجموع الامور الخمسة وقابلية المحل ( فانه ) مع الشك في قابلية الحيوان للتذكية لاجل الشبهة الحكيمية او الموضوعية لا تجري فيه اصالة عدم التذكية ، لان التذكية على ذلك تكون من الموضوعات المركبة التي لا بد في جريان الاصل فيها من لحاظ خصوص الجهة المشكوكه لاجمموع المركب من حيث المجموع وبعد عدم جريان الاصل في الجهة المشكوكه وهي القابلية تجري فيه لا محالة اصالة الطهارة والحلية من غير فرق في ذلك بين صورة العلم بورود فعل المذكي على الحيوان وعدمه نظراً الى ما تقدم من عدم ترتب فائدة على استصحاب عدمه مع الشك في القابلية وعدم كون القطع بوجوده مع الشك المزبور منتجاً لشيء ( نعم ) ينتج ذلك في فرض احراز قابلية الحيوان للتذكية فانه مع الشك في ورود فعل المذكي عليه يجري فيه اصالة عدمه فيترتب عليه الحرمة والنجاسة ( ثم ان المتعين ) من الاحتمالات الثلاثة المتصورة في التذكية انما هو المعنى الثاني ( فان المستفاد ) من قوله سبحانه الا ما ذكيتم من نسبة التذكية الى الفاعلين ، وكذا قوله ( ع ) في ذيل موثقة ابن بكير ، ذكاه الذبح ام لا ، وقوله في خبر علي بن ابي حمزة بعد قول السائل او ليس الذكي ما ذكي بالحديد ، بلى اذا كان مما يؤكل لحمه ( هو ان التذكية )

عبارة عن فعل المذكي وان قابلية المحل امر خارج عن حقيقة التذكية وكان لها دخل في تاثيرها في الطهارة والحلية لا انها عبارة عن مجموع فعل الذابح بما اعتبر فيه مع قابلية المحل ، ولا كونها عبارة عن الاثر الحاصل منها ( وعليه ينبغي ) التفصيل في جريان اصالة الطهارة والحلية ، بين ان يكون الشك في حرمة اللحم ونجاسته من جهة الشك في قابلية الحيوان المذبوح للتذكية ، وبين ان يكون ذلك من جهة الشك في ورود فعل الذابح عليه فتجربى في الاول اصالة الطهارة والحلية لعدم اصل حاكم عليهما ( بخلاف الثاني ) فانه تجربى فيه اصالة عدم التذكية ويترب عليها الحرمة والنجاسة

( الامر الثاني ) لا اشكال ولا خلاف في رجحان الاحتماط عقلا ( وانما الاشكال ) في قابليته الرجحان الشرعي والاستحباب المولوى من جهة الاخبار الامرة بالاحتياط ( والتحقيق في المقام ) يتوقف على شرح حقيقة الاحتياط وبيان الوجوه المتصورة في الامر به من حيث الارشادية والمولوية ( فنقول ) الوجوه المتصورة في مفاد الاوامر الواردة في هذا الباب اربعة ( احدها ) كونه لمحض الارشاد الى عدم الوقوع في المفسد الواقعية والحزارة النفس الامرية على تقدير وجودها واقعاً نظير اوامر الطبيب ونواهيه بحيث لا يترب على موافقتها سوى التخلص عن الوقوع في المفسدة الواقعية المحتملة ، واليه يرجع كلام الشيخ قده من حيث تبظيره باوامر الطبيب ونواهيه وبالشهاد عند المعاملة لئلا يقع التنازع فيها ( وثانيها ) كونه ارشادا الى مافي نفس عنوان الاحتياط من الحسن والرجحان العقلي مطلقاً حتى في صورة عدم مصادفة الاحتمال للواقع لكونه انقيادا واطاعة حكيمية نظير الامر بعنوان الاطاعة ، ولزومه استحقاق المثوبة عليه وان لم يصادف الواقع ببناء على ما اخترناه في مبحث التجري ، فارشادية الامر المتعلق به حينئذ انما هي بمعنى خلوه عن جهة المولوية كما في الامر بعنوان الاطاعة لا بمعنى خلو المتعلق بالعنوان المزبور عن الرجحان رأساً كما في الصورة الاولى ( وثالثها ) كونه حكماً مولوياً نفسياً بان كان في الفعل المشكوك حكمه بهذا العنوان مصلحة اقتضت استحبابه النفسي في مرتبة الشك بالواقع فيثاب عليه وان لم يحصل به الاجتناب عن الحرام الواقعي ( ورابعها ) كونه حكماً مولوياً طريقيماً انشاء



بداعي حفظ المرام الواقعي عند الشك به كما في جميع اوامر الطرق والامارات على مامر شرحه مفصلاً ( ولازم ) ذلك وان كان ترتب المثوبة عليه مطلقا الا انها على تقدير المصادفة تكون بعنوان الاطاعة وعلى تقدير آخر بعنوان الانقياد والاطاعة الحكيمة ( بخلاف ) فرض المولوية النفسية فانه عليه يكون ترتب المثوبة على الموافقة على كل تقدير بعنوان الاطاعة الحقيقية للامر المتعلق بعنوان الاحتياط ( واما عنوان الاحتياط ) فاما يكون عبارة عن الفعل او الترك المنبعث عن دعوة احتمال الوجوب او الحرمة ، واما ان يكون عبارة عن مجرد فعل مشكوك الوجوب او ترك مشكوك الحرمة بهذا العنوان ( والفرق ) بينهما واضح فانه على الاول يكون عنوان الاحتياط منزعا عن الذات في المرتبة المتأخرة عن الذات المعروضة للوجوب او الحرمة بنحو يرى في عالم التصور ذاتان احديهما في مرتبة سابقة عن الوجوب والاخرى في المرتبة المتأخرة عن دعوه احتمال الوجوب نظير عنوان الاطاعة وبذلك لا يلزم اجتماع الضدين او المثلين في ذات واحدة كما تقدم شرحه في مبحث التجري ، ويترتب عليه حكم العقل بحسنه مطلقا حتى في صورة المخالفة للواقع لكونه بهذا العنوان انقياداً واطاعة حكيمة ( بخلاف الثاني ) فانه وان كان منزعا عن العنوان في المرتبة المتأخرة عن الامر بعنوان ذات الشيء الا ان تأخره لا يكون بتمام العنوان حتى يلحظ ذات الموصوف ، بل انما كان ذلك بلحاظ قيده ووصفه فقط وهو الجهل مع كون الذات في العنوانين محفوظة في مرتبة واحدة غير انها تلاحظ تارة مجردة واخرى موصوفة كعنوان الخمر والخمر المشكوكه بخمريتها او المشكوكه حكيمة مع قابلية الاول للانطباق على الثاني كما في كل مطلق ومقيد ( وبعد ) ذلك نقول انه بناء على المعنى الاول للاحتياط لا شبهة في ان من لوازمه عدم قابليته للامر المولوى نفسيا او طريقيا ضرورة انه بهذا المعنى مما يستقل العقل بحسنه لكونه مما ينطبق عليه عنوان الاطاعة والانقياد ومعه لا يكون الامر به الا ارشاداً محضاً الى حكم العقل بحسنه بلا شائبة مولوية فيه كما في الامر بعنوان الاطاعة الحقيقية ، كما انه على هذا المعنى لا يتأتى فيه احتمال الارشاد بالمعنى الاول ايضا لتمحضه بالارشاد العقلي الاطاعي ( بخلاف المعنى ) الثاني للاحتياط فانه قابل للاستحباب المولوى الطريقي او النفسى من جهة امكان اشمال الفعل المشكوك

حكمه بما هو مشكوك على مصلحة تقتضى استحبابه النفسى في هذه الرتبة حتى في فرض المخالفة الواقع من غير ان ينافى ذلك مع الحكم الواقعي كما توهم بتخييل ان الذات على هذا الفرض لما كانت واحدة يلزم اجتماع الضمدين في ذات واحدة، اذ بعد قصور الخطابات الواقعية عن الشمول لمرتبة الشك بنفسها كما تقدم بيانه في وجه الجمع بين الاحكام الواقعية والظاهرية لا مانع من تعلق حكم آخر في هذه المرتبة يقتضي استحبابه ( نعم ) على هذا المعنى لا مجال لدعوى رجحانه العقلي لما هو المعلوم من انه لا يكون فعل ماشك في وجوبه بهذا العنوان مع قطع النظر عن نشوه عن داعي احتمال الوجوب مصباً لحكم العقل بالحسن والرجحان حتى يتأني فيه الارشاد العقلي الاطاعي وان كان لتصور الارشاد بالمعنى الاول فيه مجال واسع ( وبما ذكرنا ) ظهر انه لا مجال لما عن الشيخ قده وغيره من جعل المحتملات الاربعة المتقدمة في عنوان المسئلة على منوال واحد ، لما عرفت من انه على المعنى الاول للاحتياط لاتصلح الاوامر الشرعية لغير الارشاد العقلي الاطاعي ( وعلى ) المعنى الاخر وان كانت قابلة للمولوية وللارشاد بالمعنى الاخر ، ولكنه خارج عن مصب حكم العقل بالرجحان اذ لاحكم للعقل بالرجحان فعل المشتبه او تركه بهذا العنوان مالم يؤخذ فيه جهة نشوه عن دعوة احتمال الوجوب او الحرمة وينطبق عليه عنوان الطاعة والانقياد كما هو ظاهر ( وحيث ) ان الظاهر من عنوان الاحتياط خصوصاً بقريظة اتفاهم على حسنه عقلا هو العمل المأني عن داعي احتمال الوجوب لاجرد اتيان مشكوك الوجوب او ترك مشكوك الحرمة بهذا العنوان ( فلاحص ) من حمل الاوامر الشرعية المتعلقة بعنوان الاحتياط على الارشاد الى حكم العقل بالرجحان ( نعم ) هنا عنوان آخر قابل للرجحان العقلي والشرعي وهو جعل احتمال الوجوب او الحرمة في المشتبه داعياً الى الفعل او الترك ، فان هذا المعنى مما يحسنه العقل تحصيلاً للطاعة والانقياد ويكون قابلاً ايضاً للامر المولوى ( ولكنه ) بعيد عن مساق الاخبار وعن الكلمات ( وبعد ) ان عرفت ذلك فلنرجع الى بيان ما يستفاد من الاخبار الامرة بالتوقف والاحتياط ( فنقول ) ان الاخبار الواردة في المقام على طوائف ( منها ) ما يشتمل على عنوان الاحتياط كقوله ( ع ) ، اخوك دينك فاحتيط لدينك ، وقوله ( ع ) اذا اصبتكم بمثل هذا فعليكم بالاحتياط

( ومنها ) ما يشتمل على عنوان المشتبه وهذه الطائفة على صنفين ( احدهما ) ما يكون مذنباً بالتعليل بانه خير من الاقتحام فى الهلكة ( وثانيهما ) ما لا يكون له هذا الذيل ، كقوله ( ع ) من ترك الشبهات كان لما استبان له اترك ( اما الطائفة الاولى ) فلا بد من حملها على الارشاد كاوامر الاطاعة والانتقاد ( واما الطائفة الثانية ) فهى ايضا بمقتضى التعليل الواقع فى ذنبها ظاهرة فى الارشاد لكن لالى حكم العقل بحسن الاطاعة ، بل الى عدم الوقوع فى مخالفة التكاليف الواقعية والمفاسد النفس الامرية نظير اوامر الطيب ونواهييه ( واما الطائفة الثالثة ) فهى وان كانت قابلة للارشاد وللمولوية الا ان ظهورها فى المولوية ينفي الارشادية ( نعم ) يدور امرها بين الاستحباب النفسى ، او الطربقى كسائر الاحكام الطريقية المجهولة لحفظ الواقعيات المجهولة كما فى اوامر الطرق والامارات على ما بيناه ، وحينئذ فظاهر تعلق الامر بعنوان المشتبه وان كان يقتضى كونه مستحجبا نفسياً حكمته اعتياد المكلف على الترك بنحو يهون عليه الاجتناب عن المحرمات المعلومة ( ولكن ) لا يبعد ترجيح الطريقية نظراً الى بعد الاستحباب النفسى عن مساق تلك الاخبار لظهورها الثانوي فى كونها على حذو سائر الاحكام الطريقية المجهولة لاجل حفظ الواقع فى موارد الشبهات من غير ان ينافى ذلك مع الحكمة المزبورة المؤدية الى الاعتماد على الترك « مضافاً » الى بقاء اطلاق مصلحة الواقع على الطريقية فى اقتضائها لمحجوبة الذات حتى فى المرتبة المتأخرة عن الجهل بخطابه « بخلافه » على الموضوعية والاستحباب النفسى فانه لا بد من رفع اليد عن اقتضاء المصلحة للارادة بجميع مبادئها حتى المحبوبة نظراً الى مضادة الاستيقاق الذى هو من مبادئ الارادة الواقعية فى مرتبة الشك مع الاستيقاق بخلافه فى هذه المرتبة ، وبهذه الجهة رجحنا الطريقية على الموضوعية فى اوامر الطرق بلحاظ عدم اقتضاء الطريقية فى ظرف المخالفة للواقع الارتفاع اليد عن فعلية الارادة فى ظرف الشك لاعن مبادئها من الاستيقاق والمحبوبة لعدم التنافى بين محبوبة الواقع فى هذه المرتبة وبين الترخيص على خلافه لمصلحة تقتضيه « فعلى هذا » صح لنا دعوى عدم استفادة الاستحباب المولوى النفسى من الاخبار الواردة فى المقام حتى المشتمل منها على عنوان المشتبه

« المسئلة الثانية » في الشبهة الحكمية التحريمية لاجل اجمال النص ، وهو قد يكون من جهة اجمال ما يدل على الحكم اما ذاتاً كما لو قلنا باشتراك الصيغة في النهي بين الحرمة والكرهية ، واما من جهة وجود القرائن الخافرة بالكلام المانعة عن ظهوره في الحرمة كما في النهي عقيب توهم الوجوب ، وقد يكون من جهة المتعلق ، سواء كان لاجل الشك في المراد منه مع العلم بوضعه كما اذا شك في شمول الخمر للخمر غير المسكرة ولم يكن في البين اطلاق يؤخذ به ، ام لاجل الشك في نفس المتهوم من جهة الوضع مع العلم بكون المراد ماهو مدلول هذا اللفظ ، كما في الغناء اذا قلنا باجماله وتردده بين مطلق الصوت المطرب او خصوص الصوت المطرب مع الترجيع ، وكما في الفسق اذا قلنا باجماله وتردده بين خصوص المرتكب للكبائر او ما يعم المرتكب للصغائر « ثم ان » التردد في المتعلق « تارة » يكون بين الاقل والاكثر كالمثلة المزبورة « واخرى » يكون بين المتباينين كما لو دل الدليل على حرمة اكرام زيد وتردد بين شخصين « فهذه » صور الاجمال في المسئلة ، ولكن الحكم فيما عدى الصورة الاخيرة هي البرائة « وذلك » اما في صورة الاجمال في ناحية الدال على الحكم اما ذاتاً واما من جهة احتفافه بما يصلح للقرينية فظاهر لكون الشك حينئذ في اصل التكليف التحريمي فيكون كصورة فقد النص فيجرب فيه جميع ما ذكرناه من الادلة الدالة على البرائة عقليها ونقلها « واما » في صورة اجمال المتعلق كمثل الغناء او اجمال المراد منه فكذلك من جهة انتفاء العلم بالتكليف في الزائد عن المقدار المعلوم من غير فرق في ذلك بين ان يكون تعلق النهي على نحو الطبيعة السارية او على نحو صرف الوجود فانه في الجميع تجرى البرائة في المشكوك ويحكم فيه بجواز الارتكاب ( واما توهم ) ان المطلوب في النهي بعد ان كان عبارة عن ترك صرف الطبيعي كان اللازم هو الاحتياط بترك المشكوك مقدمة لامثال التكليف المعلوم في البين ( فمدفوع ) بان هذا الاشكال لو تم لكان سارياً في جميع موارد الاقل والاكثر الارتباطيين ولا يكون له اختصاص بالمقام وسيجيء دفعه بما لا مزيد عليه انشاء الله تعالى « وحينئذ » يكون الحكم في جميع صور اجمال النص هي البرائة الا في فرض اجمال المتعلق وتردده بين المتباينين ، فان المرجع فيه هي قاعدة

الاحتياط للعلم الاجمالي بحرمة اكرام احد الشخصين  
( المسئلة الثالثة ) ما لو اشتبه الحكم الشرعي من جهة تعارض النصين كالمواقف  
نص على حرمة شيء وقام نص آخر على عدم حرمةه والحكم فيها ايضا كما في صورة  
فقدان النص هي البرائة ( فان ) المناط فيها انما هو فقد الحججة على التكليف فلا  
يفرق فيها بين ان لا يكون في المسئلة نص اصلا او كان ولكنه سقط عن الحججة  
بالمعارضة ( وقد يستدل ) على الاحتياط بما في غوالي اللغالي من مرفوعة العلامة  
الى زارة عن ابي جعفر ( ع ) من قوله بعد ذكر المرجحات وفرض الراوى تساوى  
الخبرين في جميع ما ذكره الامام ( ع ) من المرجحات ، فخذ الخائطة لديك  
واترك ما خالف الاحتياط ( ولكن فيه ) بعد الغض عن ضعف الرواية ان الاحتياط  
حينئذ يكون مرجحاً للخبر الموافق له لامرجعاً ، فيخرج عن مفروض الكلام  
( فان ) مفروض الكلام في المقام انما هو صورة فقد الحججة الشرعية على التكليف  
وهذا انما يكون اذا لم يكن في البين ما يقتضى ترجيح احد الخبرين ولو كان هي  
قاعدة الاحتياط بناء على القول به كما تقتضيه المرفوعة ( والا ) فمع وجود المرجح  
يخرج عن مفروض البحث ( نعم ) يتحد ذلك بحسب النتيجة مع القول بمرجعية  
الاحتياط ، ولكنه لا من جهة انه مورد فقدان الحججة الشرعية على التكليف ،  
بل من جهة كونه مورد قيام الحججة الشرعية على التكليف ( وما ذكرنا ) ظهر  
انه لا بد من فرض الكلام في المسئلة برائة واشتغالا على القول بالتساقط في الخبرين  
المتعارضين ( والا ) فعلى القول بالتخيير في المتعارضين من الاخبار تخرج المسئلة  
عن مفروض البحث بين الفريقين ( ولكن ) حيث ان الحكم في المتعارضين من  
الاخبار بمقتضى الاخبار العلاجية يكون هو التخيير اما مطلقا كما هو التحقيق او  
في صورة فقد المرجحات المنصوصة او صورة تكافئها في الجميع لا التساقط كان الحرى عدم  
ادخال هذه المسئلة في مسئلة البرائة نظر الى العلم بوجود حجة معتبرة في البين على التكليف  
وهو احد الخبرين اما على التعيين وعلى التخيير ( نعم ) يدخل في المسئلة تعارض الآيتين  
وتعارض الاجماعين المنقولين بناء على عدم الحاقهما بالخبرين المتعارضين في الترجيح والتخيير  
« المسئلة الرابعة » ما لو اشتبه الحكم الشرعي في الواقعة الجزئية لاجل الاشتباه في الامور  
الخارجية كما اشك في كون المايح الخاص خمراً او خلا ولا اشكال ولا خلاف حتى من

الاحباريين في ان مقتضى الاصل فيه الاباحة ، ويدل عليه مضافاً الى الاجماع الادلة المتقدمة من الكتاب والسنة والعقل ، بل ظاهر بعضها هو الاختصاص بهذه المسئلة كرواية مسعدة بن صدقة وغيرها

## المبحث الثاني

فيما لو دار حكم الفعل بين الوجوب وغير الحرمة كالدعاء عند رؤية الهلال المررد حكمه بين الوجوب والاستحباب « وفيه » ايضاً المسائل الاربع المتقدمة في المبحث الاول ( والتحقيق ) فيها ايضاً هو البرائة من غير فرق بين ان يكون منشاء الشك هو فقدان النص او اجماله او تعارض النصين او الامور الخارجية للادلة المتقدمة من مثل حديث الرفع ودليل الحجب وحكم العقل بقبح العقاب بلا بيان وعدم الفصل بين المقامين لان كل من قال بالبرائة في المسئلة الاولى قال بها في هذه المسئلة وان لم يكن الامر بالعكس لمصير جماعة من محققى الاخباريين في الشبهة الوجوبية الى البرائة وفاقاً للمجتهدين مع قولهم بالاحتياط في الشبهة التحريمية الحكيمة ، فلا يحتاج الى افرادها بالبحث المستقل واطناب الكلام فيها « نعم ينبغي التنبيه على امور « الاول في ذكر الشقوق المتصورة في الشبهة الموضوعية وان كانت تحريمية وبيان احكامها « فنقول « وعليه التكلان ، اعلم ان متعلق الطلب وجوبياً او تحريمياً « تارة » يكون نفس فعل المكلف من دون تعلقه بموضوع خارجي كالمصلاة والحج والكذب والغيبة « واخرى » يكون له تعلق بالموضوع الخارجي كما كرام العالم وتوهمته « وعلى الثاني » فتارة يكون التكليف منوطاً شرعاً بوجود الموضوع في الخارج كما في مثال اكرام العالم « واخرى » لا يكون كذلك بل كان التكليف مطلقاً بالنسبة اليه بحيث يقتضى لزوم ايجاد الموضوع في الخارج مع التمكن منه في الاوامر واعدامه في النواهي في فرض عدم التمكن من الاجتناب عنه الا باعدامه « وعلى التقادير » فتارة يكون المطلوب في الطلب الوجوبي او التحريمي هو صرف وجود الشيء « واخرى » يكون المطلوب هو الطبيعة السارية في كل فرد « وثالثة » على نحو العموم الاستغراقي او المجموعي ، والفرق بين الطبيعة السارية والعموم الاستغراقي ظاهر ، فانه على

الاول يكون المطلوب هو الطبيعي بحصصة السارية في ضمن الافراد مع خروج  
الخصوصيات الفردية عن حيز الحكم والتكليف ، بخلاف على الثاني فانه على ذلك  
تكون الخصوصيات الفردية ايضا داخلة في حيز التكليف ( وربما يشر ) ذلك فيما  
لواتى بالفرد وقصد الامتثال بالخصوصية ، فانه على الاول يكون مشرعاً في قصده  
بالنسبة الى الخصوصية ، بخلاف الثاني فانه عليه لا تشريع من جهة وقوع  
الخصوصية ايضاً في حيز التكليف ( وحيث اتضح ) هذه الفروض فلنشرع في  
بيان حكم كل واحد منها ( فنقول ) اما اذا كان التكليف وجوبياً متعلقاً بفعل  
المكلف بصرف وجوده ولا يكون له تعلق بموضوع خارجي كالصلاة والحج  
ونحوها ( فلا اشكال ) في انه عند الشك لا بد من الاشتغال وعدم جواز القناعة  
بالفراغ الاحتمالي ، لاستقلال العقل بعد العلم باصل الخطاب بلا اجمال في ناحية  
الحكم والتكليف ولا في ناحية موضوعه ومتعلقه ، بلزوم الجزم بالفراغ باتيان  
ما يعلم كونه مصداق المأمور به وجداناً او جعلاً وتنزيلاً وعدم جواز الاكتفاء  
باتيان ما يشك معه الخروج عن عهدة التكليف ( واما لو كان ) له تعلق بالموضوع  
الخارجي ( فان كان ) التكليف مطلقاً بالنسبة الى ذلك الموضوع بنحو يقتضى مع الامكان  
وجوب اجاده كسائر مقدمات الواجب المطلق فكذلك ايضاً ( فانه ) مع العلم بوجود  
الموضوع في الخارج لا يجوز العدول عنه الى غيره مما هو محتمل المصدقية للطبيعي  
لاستقلال العقل حينئذ بعد العلم بالتكليف والقدرة على امتثاله بلزوم تحصيل الجزم  
بالفراغ وعدم الاكتفاء في مقام الامتثال بالفراغ الاحتمال ( ومع الشك ) فيه  
وانحصار الامر فيما هو محتمل المصدقية ، لا بد من الاحتياط ، لرجوع بعد العلم  
باصل الفرض وقيامه بالشيء الى الشك في القدرة على الامتثال المحكوم عقلاً بالاحتياط  
ووجوب التمرض للامتثال الى ان يحصل الجزم بالعجز على ماهو الشأن في جميع  
موارد الشك في القدرة على الامتثال ( ولا مجال ) في مثله للرجوع الى البرائة ،  
لان الرجوع اليها انما يكون في مورد كانت الشك فيه راجعاً الى الشك في اصل  
غرض المولى ( لا في مورد ) الشك في القدرة على تحصيله بعد الجزم باصله فان في  
مثله يحكم العقل بالاحتياط ، ولذلك لا يعتني باحتمال عدم القدرة في الواجب المبطل  
باحتمال وجود المزاحم الاثم ( نعم ) انما يرجع الى البرائة عند الشك في القدرة فيما لو

كان التكليف منوطاً بها شرعاً كالأستطاعة بالنسبة الى الحج ، فان الشك فيها حينئذ يرجع الى الشك في اصل ثبوت الغرض وتحققه ، لامطلقاً حتى فيما كان الحاكم باعتبارها هو العقل لان في مثله يكون الغرض مما يعلم بوجوده ولو مع القطع بعدم القدرة على الامتثال ( وحينئذ ) فمع الشك في القدرة بعدم الجزم باصل الغرض لا بد من الاحتياط ( واما لو كان ) التكليف منوطاً بوجود الموضوع كما في اكرام العالم واطعام الجايع ، فعلم بوجود الموضوع في الخارج او بعدمه لا اشكال ومع الشك في اصل وجوده يكون المرجع هي البرائة لرجوع الشك المزبور الى الشك في ثبوت الغرض وفي اصل توجه التكليف اليه وهو ظاهر ( هذا كله ) اذا كان تعلق التكليف على نحو صرف الوجود ( واما لو كان ) تعلقه على نحو الطبيعة السارية او العموم الاستغراقى بنحو ينحل التكليف المتعلق بالطبيعي الى تكاليف متعددة حسب تعدد الحصص والافراد ، ففي ذلك مهما شك في الموضوع يكون المرجع فيه البرائة دون الاشتغال من جهة رجوع الشك المزبور بعد انحلالية التكليف الى الشك في التكليف الزائد فيندرج في مسألة الاقل والاكثر الاستقلالين التي كان المرجع فيها هي البرائة بالاتفاق ( من غير فرق ) بين ان يكون لمعروض التكليف الذي هو فعل المكلف تعاق بموضوع خارجي كما كرام العالم وعدمه كالصلوة ( ولا ) بين ان يكون التكليف منوطاً بوجود ذلك الموضوع ، وبين كونه مطلقاً بالنسبة اليه ، فانه على جميع التقادير يكون المرجع عند الشك هي البرائة ، نظراً الى رجوع الشك المزبور بعد سراية الطاب الى الحصص والافراد الى الشك في اصل اقتضاء الخطاب تكليفاً بالنسبة الى المشكوك فيه زائدا عما علم بانطباق الطبيعي عليه ( لا يقال ) على هذا لم التزام بالاحتياط في فرض كون التكليف على نحو صرف الوجود ( لان ) مجرد الشك في انطباق الطبيعي على فرد لو كان كافياً في الحكم بالاشتغال ووجوب الاحتياط كما في فرض تعلق التكليف بالشيء بصرف وجوده فليمكن كذلك في فرض تعلقه به بنحو الطبيعة السارية ( وان لم يكن ) ذلك كافياً في الحكم بالاشتغال كما في مفروض المسئلة نظراً الى دعوى احتياج التكليف في تنجزه الى احراز عنوان موضوعه في الخارج وانطباق الكبرى المجمولة عليه فمع الشك في وجود الموضوع وانطباق عنوانه على المورد لا يكون للعقل حكم بالاشتغال



مثله ( فليكن كذلك ) في فرض تعلق التكليف بالشيء . بصرف وجوده ، فعلى أي حال لا وجه للتفصيل بين الفرضين في مرجعية البرائة والاشتغال ( فإنه يقال ) ان الفرق بين الفرضين هو ان في التكليف بصرف الوجود كان موضوع التكليف عبارة عن الطبيعي بما هو قابل للانطباق على أي فرد لا الطبيعي المنطبق على فردة ، وبذلك يكون امر تطبيقه على الفرد في عهدة المامور فيمقام الخروج عن عهدة التكليف لافي عهدة الامر حتى يجب عليه بيانه ( ولازمه ) بعد العلم بتعلق التكليف بالطبيعي المزبور وخروج جهة الانطباق عن موضوع التكليف ، هو رجوع الشك في انطباق الطبيعي على المورد الى الشك في القدرة على التطبيق فيجب بحكم العقل الاحتياط باتيان ما يحتمل كونه مصداقاً للطبيعي كما بيناه ( وهذا بخلاف ) التكليف المتعلق بالطبيعة السارية ( فان ) موضوع التكليف فيه بنظر الامر انما كان هي الطبيعة المنطبقة على افراده فتكون جهة الانطباق على الفرد ماخوذة في موضوع التكليف وفي عهدة الامر حيث انه كان عليه بيانه بعكس الفرض الاول ، فتمت شك في فردية شيء للطبيعي يكون ذلك راجعاً الى الشك في بيان الامر وفي توجيه تكليفه الى مشكوك الانطباق وعدمه لا الى الشك في القدرة على الامتثال كما هو ظاهر فتدبر ( هذا كله ) في فرض كون التكليف وجوبياً ( واما لو كان ) التكليف تحريمياً ( فان كان ) النهي متعلقاً بالطبيعة السارية ، فلا اشكال في ان المرجع عند الشك في الموضوع هي البرائة دون الاحتياط من غير فرق ، بين ان يكون لمعرض النهي الذي هو فعل المكلف تعلق بامر خارجي كشرب الخمر ، وعدمه كالغنا والكذب ( ولا بين ) كون النهي منوطاً شرعاً بذلك الامر الخارجي ، وعدمه ( فإنه ) بعد انحلال التكليف الى تكاليف متعددة بمقتضى السراية الى الحصص يكون المرجع عند الشك في المصداق في جميع هذه الصور هي البرائة لرجوع الشك المزبور الى الشك في اصل الخطاب بالنسبة الى المشكوك فيه ( واما لو كان ) متعلقاً بصرف الطبيعي ( فان كان ) الفعل مما له تعلق بموضوع خارجي وكان النهي ايضاً منوطاً شرعاً بفرض وجود ذلك الموضوع ( فلا اشكال ) في البرائة مع الشك في الموضوع لعدم احراز الخطاب بالاجتناب عن المشكوك فيه ( واما اذا ) لم يكن للفعل المنهى عنه تعلق بامر خارجي ( او كان ) ولكن كان النهي مطلقاً بالنسبة اليه لا مشروطاً بوجوده بحيث ربما يقتضى

لزوم اعدامه في فرض عدم التمكن من الاجتناب عنه الا باعدامه « فقد يقال »  
 باقتضاء مثل هذا النهي كالامر المتعلق بصرف الوجود للاشتغال « بدعوى » اقتضاء  
 النهي عن صرف الوجود المبين حكماً وموضوعاً للاشتغال بعدم الطبيعي الذي هو  
 نقيض صرف وجوده « ولزامه » بحكم العقل هو الاجتناب عن كل ما يحتمل  
 كونه من افراده تحصيلاً للفراغ اليقيني عما ثبت الاشتغال به يقيناً « ولكن فيه »  
 ما لا يخفى فان النهي عن صرف وجود الطبيعي وان كان يقتضى الاشتغال بعدم  
 الطبيعي الذي هو نقيض صرف وجوده ولا يحصل ذلك الا بعدم تمام افراده  
 ( الا انه ) بعد اختلاف دائرة عدم الطبيعي سعة وضيماً بازدياد الافراد وقتها  
 بلحاظ ان عدم الطبيعي عين عدم افراده ، لا انه امر حاصل منها « فلا محالة »  
 يكون مرجع الشك في انطباق الطبيعي على المشكوك الى الشك في مقدار دائرة  
 المأمور به ، بان تلك المرتبة من العدم المنبسط على الافراد بحد يكون المشكوك داخلها  
 فيه او بحد يكون المشكوك خارجاً عنه « فيندرج » في صغريات الاقل والاكثر  
 الارتباطيين فيجري فيه البرائة بناء على المختار في جريانها في تلك المسئلة « وبذلك »  
 يتضح الفرق ، بين التكليف الوجوبي المتعلق بصرف الوجود ، وبين التكليف  
 التحريمي المتعلق به ( حيث ) ان الالتزام بالاشتغال في الاول انما هو من جهة عدم  
 التكرار لصرف وجود الطبيعي وعدم تصور السعة والضيقة في دائرة موضوع  
 التكليف بازدياد الافراد وقتها كي يتصور فيه الوجود الساري بنحو الانضمام (لان)  
 ما يتصور فيه التوسعة والتصميمق من جهة قلة الافراد وكثرتها انما هو بالنسبة الى  
 ما ينطبق عليه موضوع التكليف لا بالنسبة الى نفس موضوع التكليف ( وهذا  
 بخلاف ) فرض كون التكليف تحريماً ، اذ عليه تكون كثرة الافراد وقتها  
 موجبة لانساع دائرة موضوع التكليف وتصميمقه ( نعم ) لو قيل ان عدم الطبيعي  
 عبارة عن معنى غير عدم الافراد وان نسبة الافراد اليه من قبيل المحقق والحصل كما  
 قيل به في طرف الوجود حيث جعل نسبة الافراد الى وجود الطبيعي من قبيل  
 المقدمة بالنسبة الى ذبها لكان للفول بمرجعية الاشتغال عند الشك في المصداق مجال  
 « ولكن » الشأن في صحة المبني ، فان التحقيق كما عليه المحققون هو ان وجود  
 الطبيعي عين وجود فردة ، فيكون عدمه عبارة عن عين اعدام افراده ، لا بمعنى

ان النقيض هو عدم كل فرد فرد بخصوصيته ، كي يشكل بانه لا يكون لصرف وجود الطبيعي الا نقيض واحد ، بل بمعنى ان النقيض هو العدم الساري في ضمن تمام الاعدم الفردية مع خروج خصوصيات اعدام الافراد عن النقيض بعين خروج خصوصيات الوجود عن صرف الوجود ( وعليه ) يندرج المقام في الاقل والاكثر ويكون المرجح فيه هي البرائة دون الاحتياط « من غير فرق » بين ان يكون المنهى عنه على نحو السالبة المحصلة كقوله لانشرب الخمر او الموجبة المعدولة المحول كقوله كن لاشارب الخمر « وما افيد » من لزوم الاحتياط في الثاني بملاحظة ان ترك الافراد حينئذ مقدمة للانصاف بالسلب المزبور فيكون مرجع الشك في خمرة مايسع الى الشك في حصول عنوان كونه لاشارب الخمر مع عدم ترك المشكوك ومرجه الى الشك في الامتثال « مدفوع » بان مجرد وقوع السلب قيماً للربط والانصاف في المعدولة لا يوجب مغايرة السلب المزبور مع سلب الافراد خارجاً بل هو على حاله من العينية مع سلب الافراد كما السلب الوارد على الربط في السالبة المحصلة « بداهة » ان المسلوب في المعدولة انما هي الطبيعة المتعلقة لسلب الربط في السالبة « فكما ان » وجود الطبيعي لا يكون الا عين وجود فرده « كذلك » عدمه لا يكون الا عين اعدام افراده ، لا انه امر متحصل منها « فاذا » كان العدم المزبور مردداً بين الاقل والاكثر من جهة قلة الافراد وكثرتها « فلا جرم » يكون وقوعه طرفاً للربط والانصاف في المعدولة موجبا للتزديد في نفس الاتصاف ايضاً فيكون الاشارية مردداً بين الاقل والاكثر بملاحظة تبعية المعنى الحرفي للمتعلق في القلة والكثرة والتزديد والتعيين كتبعيته له في الكلية الجزئية ، وعليه « فلا فرق بين كون النهى عنه في القضية على نحو السالبة او المعدولة ، فانه على كل تقدير يكون التكليف انحلالياً لرجوع التكليف مع الشك في المصداق الى التكليف بالمردد بين الاقل والاكثر فتجري البرائة عن التكليف بالترك الزائد المشكوك « نعم » الفرق بين المعدولة والسالبة هو ان في المعدولة يكون العدم المردد بين الاقل والاكثر من قيود عنوان المامور به وهو كونه لاشارب الخمر ، وفي السالبة نفس عنوان المكلف به « ولكن » هذا المقدار لا يوجب فرقاً بينهما في مرجعية البرائة ، ولذلك لم يلزم احد بالاحتياط في موارد تقييد المامور به بشيء مردد بين الاقل

والاكثر ( ثم ان هذا كله ) في النواهي النفسية ( واما ) النواهي الغيرية فتجرى فيها ايضاً الشقوق المتصورة في النواهي النفسية ويكون المرجع فيها ايضاً عند الشك في المصداق هي البرائة دون الاحتياط « نعم » قد يتصور الاحتياط فيما لو كان النهى عن الشيء منوطاً بوجود صفة خاصة كما في النهي عن ايقاع الصلوة في غير الماكول في ظرف لبس الحيواني بناء على استفادة اناطة المانعية بوجود صفة الحيوانية في لباسه ، فانه في ظرف العلم بحيوانية الملبوس مع الشك في ما كولية « امكن » دعوى مرجعية الاشتغال بلحاظ ان في ظرف لبس الحيواني لا يتصور ما كوليته افراد حتى يهتور فيه عدم الساري في ضمن الافراد ليندرج في الاقل والاكثر الارتباطيين ، فمضى علم يكون الملبوس حيوانياً وشك في ما كوليته ، لا بد من الاحتياط للعلم بتوجيه التكليف بالتقييد بعدم ما كولية ملبوسه ذلك فلا بد من تركه لبسه في الصلوة تحصيلاً للجزم بالفراغ ( ولكن القرض ) بعيد جداً كما بيناه في محله ( فتلخص ) من جميع ما ذكرنا انه اذا كان التكليف تحريمياً ففي جميع صور المسئلة يكون المرجع عند الشك في الموضوع هي البرائة حتى في صورة تعلق النهي بصرف وجود الشيء ( واما اذا كان التكليف وجوبياً فلا بد من التفصيل بين تعلقه بصرف الوجود وتعلقه بالوجود الساري ( فعلى الاول ) يكون المرجع عند الشك في الموضوع الاحتياط ( الا اذا ) كان لمعروض التكليف الذي هو فعل المكلف تعلق بالموضوع الخارجي وكان التكليف منوطاً ايضاً بوجود ذلك الموضوع ، فانه يكون المرجع فيه عند الشك هي البرائة ( واما على الثاني ) فالمرجع فيه عند الشك في الموضوع مطلقاً هي البرائة ، من غير فرق بين شقوق المسئلة وصورها لرجوع الشك المزبور بعد انحلال التكليف بمقتضى السرايه الى الحصاص والافراد الى الاقل والاكثر الراجع الى الشك في اصل اقتضاء الخطاب تكليماً بالنسبة الى المشكوك هذا ( ولكن الذي ) يظهر من جماعة بل قيل انه المشهور في مسئلة تردد الفائته من الصلوة بين الاقل والاكثر هو خلاف ما ذكرنا ( حيث ان ) بناهم في تلك المسئلة على وجوب الاحتياط ولزوم القضاء الى ان يعلم او يظن بالفراغ ( مع ان ) المسئلة من صغريات الاقل والاكثر الاستقلاليين ( فيشكل ) الفرق بين هذه المسئلة وسائر موارد الاقل والاكثر الاستقلاليين كالدين المررد بين الاقل والاكثر ( حيث ) ان بناهم في غير

فرض المسئلة المزبورة على البرائة وعدم وجوب الاحتياط « ويظهر من الشيخ قده »  
ابتناء المسئلة برائة واشتغالا على الخلاف في مسئلة « ان القضاء » بتكليف جديد  
مغاير للتكليف الاول بان كان الامر بالصلوة في الوقت على نحو وحدة المطلوب  
وكان الامر بالقضاء في خارج الوقت من باب تداركه بعد فوته « او انه بمقتضى »  
الامر الاول بحيث كان الامر بالقضاء كاشفاً عن استمرار المطلوب بالامر الاول  
من حين دخول وقته الى آخر زمان تمكن المكلف من الاتيان به ولو في خارج  
الوقت الراجع الى كون الامر الاول على نحو تعدد المطلوب بان يكون الكلي المشترك  
بين مافي الوقت وخارجه مطلوباً وكون اتيانه في الوقت مطلوباً آخر ، فحاول تطبيق  
فتوى المشهور في وجوب الاحتياط على المبني الثاني ، نظراً الى اقتضائه للاشتغال  
بالكلي المشترك بين مافي الوقت وخارجه ورجوع شكه الى الشك في الخروج عن  
عهدة مائت الاشتغال به « ولكن » فيه ان ما افيد من التوجيه مع انه غير تام  
لا ينتج وجوب الاحتياط الا بنحو الموجبة الجرمية « اذ للمسئلة » فروض كثيرة  
لان الشك في قضاء الفوائت وتردده بين الاقل والاكثر « تارة » يكون من جهة  
الشك في عدد السنين التي مضت من عمره كما لو علم بفوت فرائضه فيتمام ماضى من  
عمره اما لعدم الاتيان بها رأساً او لا خلاله بما يوجب فسادها ولكنه لا يعلم مقدار  
مامضى من عمره وانه ثلثين سنة او اكثر « واخرى » بعكس ذلك وهو ان  
يكون الشك في مقدار مافات منه من جهة نسيانه او نومه او تساهله في الاتيان  
بالفريضة مع العلم بكمية عمره « وفي هذه الصورة » تارة يقطع او يحتمل التفاته الى  
الفائمة في كل يوم قبل مضي الوقت واخرى لا يحتمل ذلك بل يكون التفاته الى  
القوت حادثاً بعد مضي الوقت « وبعد ذلك » نقول ، اما الصورة الاولى وهي  
ما كان الشك في مقدار الفائمة ناشئاً من جهة الشك في عدد السنين التي مضت من  
عمره « فلا اشكال » في جريان البرائة عن الاكثر لرجوع الشك فيه الى الشك في  
اصل التكليف بالقضاء بالنسبة الى المشكوك « من غير فرق » في ذلك بين القول  
بوحدة المطلوب في الامر الاول واحتياج القضاء الى تكليف جديد ، وبين القول  
بتعدد المطلوب وكون القضاء باقتضاء الامر الاول « وذلك » على الاول ظاهر  
« واما على الثاني » فكذلك ايضاً لعدم العلم بالاستغفال بالكلي المشترك بين مافي الوقت

وخارجه بازيد من المقدار المعلوم (و كذلك الامر) في الصورة الاخيرة ، فان المرجع فيها ايضاً هي البرائة عن الاكثر ولو على القول بان القضاء بالامر الاول لا بامر جديد « فان مقتضى » الاصل الاول حينئذ وان كان هو الاحتياط والاخذ بالاكثر « الا ان ، مقتضى الاصل الثانوي وهي قاعدة حيولة الوقت ، هي البرائة وعدم وجوب الاحتياط (حيث ان مقتضى القاعدة المزبورة هو رفع الاشتغال الثابت بالتعبد بالفراغ عن عهدة التكليف (واما) الاصل الموضوعي وهو اصاله عدم الايمان بالفريضة كل يوم في وقتها فهو ايضاً غير جار مع جريان هذه القاعدة المضروبة في مورده نظراً الى اخصيتها منه باختصاص موردها بالشك الحادث بعد الوقت (واما الصورة الثانية) وهي ما كان الشك حادثاً في الوقت كل يوم وبقي الشك الى ان خرج الوقت او انه غفل عن شكه ولم يلتفت الا بعد مضي الوقت ، فمقتضى القاعدة في مثل هذا الفرض هو الاحتياط ووجوب القضاء الى ان يعلم بالفراغ حتى القول بوحدة المطلوب وكون القضاء بتكليف جديد مغاير للتكليف بالاداء فضلاً على القول بوحدة المطلوب ( والوجه ) في ذلك انما هو الاصل الموضوعي المزبور وهي اصاله عدم الايمان بالفريضة في وقتها ( فان ) مقتضى الاصل المزبور حينئذ بعد عدم جريان قاعدة حيولة الوقت في الفرض لاختصاص جريانها بمورد الشك الحادث بعد الوقت ، انما هو الاخذ بالاكثر ووجوب القضاء الى ان يعلم بالفراغ ( واما توهم ) عدم اقتضاء الاصل المزبور لاثبات وجوب القضاء بلحاظ ترتبه على عنوان الفتوى غير المحرز بالاصل المزبور الاعلى المثبت ( فمدفوع ) بمنع كون القضاء مترتباً على عنوان الفتوى ( بل هو ) على ما يستفاد من مجموع الأدلة مترتب على ما يعلم ذلك وهو الترك وعدم الايمان بالفريضة المأمور بها على وجهها بما اعتبر فيها من الاجزاء والشرائط ( وحينئذ ) لا قصور في جريان هذا الاصل لاثبات وجوب القضاء كما هو ظاهر ، وحينئذ فعلى كل تقدير لا يتم ما افاده من التوجيه المزبور لكلام المشهور ، لما عرفت من ان في جميع هذه الصور لا فرق بين القول بان القضاء بامر جديد والقول بكونه مقتضى الامر الاول ( وقد افيد ) في تطبيق فتوى المشهور على القاعدة بوجه آخر ، وحاصله انه يعتبر في جريان البرائة بل الاصول العملية مطلقاً ان يكون الشك الذي اخذ موضوعاً فيها بدوياً غير مسبوق بالعلم ،

والافح سبقه بالعلم ولو انا مالا يبقى مجال لجريان البرائة في المشتبهة ( لان بسبق ) العلم ولو آناً ما يتجزئ التكليف عليه فلا يكون العقاب معه عقاباً بلا بيان ، بل ومع احتمال سبق العلم بحكم الشبهة وتجزئه عليه ايضاً ، اذ لا قطع بالؤمن حينئذ حيث لا تجري الاصول العملية مطلقاً عقلية كانت او شرعية ( اما الاولى ) فلعدم استقلال العقل حينئذ بقبح العقاب ( واما الثانية ) فلانه مع احتمال سبق العلم يحتمل حصول الغاية فيها فيكون التمسك بها من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية ( وعلى ذلك ) فحيث ان الغالب هو حصول العلم بالفائتة عند فوات كل فريضة تكون فتوى المشهور لاحالة في محلها ( لانه ) بالنسبة الى الزائد المشكوك كما يحتمل فوته كذلك يحتمل تعلق العلم بفوته على تقدير فوته واقعاً ومع احتمال سبق العلم لا تجرى فيه البرائة ولا قاعدة حيولة الوقت فلا بد من الاحتياط ووجوب القضاء الى ان يعلم بالفراغ ( اقول ) وفيه مالا يخفى ، فانه ليس مجرد حدوث العلم في آن علة لتنجيز معلومه الى الابد حتى مع زواله لان ذلك مما يأبى عنه العقل ، وانما يكون تائيره في كل آن مقصوراً بحال وجوده في ذاك الآن ( وحينئذ ) فبعد طر والشك تجرى لاحالة ادلة البرائة عقلية ونقلية حيث لا مانع عنها في الحالة الفعلية ( ولاجل ذلك ) التزم اخيراً بجريان البرائة العقلية والشرعية حيث جعل المدار في التنجيز على البيان في الحالة الفعلية ، ولكنه خص الحكم بالبرائة بفرض احتمال حصول العلم سابقاً وباليته يلتزم بها حتى في فرض الجزم بسبق العلم مع زواله في الحالة الفعلية ، اذ بعد مالا يكون العلم السابق الا منجزاً في حال وجوده لا يفرق في الحالة الفعلية بين الفرضين وحينئذ لا يمكن تطبيق فتوى المشهور من هذه الجهة على القاعدة ( وحينئذ ) فالاولى هو حمل كلامهم على الفرض الاخير الذي فرضناه ، فانه عليه تكون فتويهم بوجوب الاخذ بالاكثر وعدم جريان البرائة في المشكوك في محلها حتى على القول بمغايرة التكليف بالقضاء مع التكليف الاول وانهما من باب الامر بالشيء والامر بتدارك بعد فوته ، كما انه عليه يكون منهم عن جريان قاعدة حيولة الوقت في محله ايضاً بلحاظ اختصاصها بمورد الشك الحادث بعد الوقت

( الامر الثاني ) لا اشكال في رجحان الاحتياط وجريانه في التوصليات حتى فيما كان الدوران بين الوجوب والكراهة حيث امكن الاحتياط فيها باتيانها برجاه

المطلوبية و يترتب عليه المثوبة ايضا لكونه مردداً بين الطاعة والانقياد ( كمالاشكال )  
ايضا في جريانه في العبادات فيما لو كان الدوران بين الوجوب والاستحباب ولو  
على القول باعتبار القربة الجزمية في العبادة ، فانه بعد الجزم بتعلق الامر الشرعي  
بالعمل يمكن الاحتياط فيها باتيانها بداعي الامر الجزمى المتعلق به ( واما لو كان )  
الدوران بين الوجوب وغير الاستحباب ، ففي جريان الاحتياط فيها اشكال يذشاء  
من اعتبار الجزم بالامر الشرعي تفصيلا او اجمالا في تحقق القرب المعتر في العبادة  
( فانه ) قد يقوى العدم نظراً الى ان الاحتياط عبارة عن الاتيان بالعمل المحرز  
الواقع وهذا بعد اعتبار القربة الجزمية في العبادة مما لا سبيل اليه لانتفاء الجزم بالامر  
الشرعي وعدم العلم به تفصيلا ولا اجمالا ( وفي ذلك ) لا يفرق بين كون القربة  
ماخوذة شرطاً او شرطاً في العبادة ، وبين خروجها عنها و كونها ماخوذة عقلاً  
في الغرض منها ، فانه على كل تقدير يستحيل جريان الاحتياط فيها لاستحالة تحقق  
القربة الجزمية مع الشك في الامر ( ولكن الاقوى ) هو الجريان لمنع اعتبار القربة  
الجزمية في عباديته مطلقاً وكفاية مجرد احتمال المطلوبية في ذلك فيما لا يعلم مطلوبيته  
ويترتب عليه المثوبة ايضا كما في التوصليات حيث يستقل العقل بالمثوبة على الاتيان  
بما يحتمل الوجوب بداعي احتمال وجوبه من جهة كونه اطاعة وانقياداً لامر  
الشارع كاستقلاله بذلك في الاتيان بالواجب بداعي وجوبه الجزمي ( اذ لا فرق )  
بين التعبدى والتوصلى من هذه الجهة ، وانما الفرق بينهما من جهة حصول الغرض  
في التوصليات باتيانها كيفما انفق بخلاف التعبديات فان حصول الغرض وسقوط  
الامر فيها يتوقف على اتيانها عن داعي قربى الهى ( نعم ) لو قلنا بعدم كفاية  
القربة الرجائية في عباديته واحتياج العبادة الى ضم القربة الجزمية لاشكل جداً  
جريان الاحتياط في العبادة ( ولا تجديه ) دعوى كفاية الاتيان بذات العمل  
بداعي حسنه العقلى في المقربة ( لاستحالة كون ) مثل هذا الحسن العقلى المترتب  
على عنوان الاحتياط من مبادئ ثبوته وتحققه ( وبالجملة ) نقول ان العمل الصادر  
بعنوان الاطاعة والانقياد على ما اسلفناه في مبحث التجري وان كان متصفاً بالحسن  
الجزمى العقلى ولكن المتصف بهذا الحسن بعد ان كان هي الذات الملحوظة في المرتبة  
المتاخرة عن الارادة ( فلا بد ) في ترتب هذا الحسن العقلى من الجزم بحسن الذات



في المرتبة السابقة على الطاعة المحرك اليها كي به يتحقق عنوان الموضوع وهي الطاعة في العبادة فيترتب عليه هذا الحسن العقلي ( والا ) فمع عدم الجزم بذلك حسب الفرض لا يتحقق عنوان الموضوع وهي الطاعة كي يصير حسناً بذلك الحسن العقلي المردد بين الاطاعة والانقياد ( وبذلك ) يظهر فساد القول بان الاحتياط في العبادة انما هو الفعل المطابق للعبادة من جميع الجهات عدى نية القرية وان قريبته يتحقق باتيانه بداعي حسنه العقلي الجزمي ( وذلك ) لما عرفت من ان موضوع هذا الحسن انما هو عنوان الاطاعة والانقياد ، ولا يكون الفعل بنفسه اطاعة ولا انقياداً ليكون حسناً بالحسن العقلي ( كما انه ) يظهر به فساد دعوى الاكتفاء في التقرب بما يحتمل عباديته باتيانه يداعي الاوامر المتعلقة بالاحتياط ( فانه مضافاً ) الى عدم صلاحية مثل هذه الاوامر للمقربة لكونها ارشادية محضه ( ان الكلام ) انما هو في موضوع الاحتياط الذي يتوقف عليه هذه الاوامر ( نعم ) انما يتم ذلك بناء على جعل الموضوع في تلك الاوامر عبارة عن مجرد الفعل المطابق للعبادة من جميع الجهات عدى نية القرية ، فانه بضميمة استفادة الاستجاب النفسي من الاوامر المتعلقة بعنوان الاحتياط ( امكن ) تصحيح الاحتياط في العبادات ، حيث ياتي المكلف بذات العبادة المحتملة مستجمعة لجميع ما يعتبر في العبادة شرطاً وشطراً ويقصد التقرب بها باطاعة هذه الاوامر بناء على كفاية مطلق الامر المتعلق بالشيء في المقربة ( وكذلك ) الامر بناء على جعل الاحتياط منزعاً عن الفعل بعنوان كونه مشكوك الحكم ومحتمل المطابقة للواقع بهذا العنوان الثانوي بحيث كان احتمال الوجوب قبيحاً للمأمور به فانه على هذا المعنى ايضاً يندفع الاشكال المزبور ( ولكنها ) كما ترى ، اما الاول فمضافاً الى كونه التزاماً بالاشكال لوضوح عدم كونه احتياطاً حقيقة ، انه لا دليل يساعد عليه بعد ظهور الاخبار الامرة بموضوع الاحتياط في معناه الحقيقي غير المتحقق في العبادات ( ومنه ) يظهر الكلام في الثاني ايضاً ، فانه مضافاً الى ان الظاهر من عنوان الاحتياط هو العمل الماتى بداعي الاحتمال لا صرف اتيان مشكوك الوجوب بما هو كذلك ( انه ) خارج عن موضوع حكم العقل بالحسن لعدم كون فعل ماشك في وجوبه بهذا العنوان مع قطع النظر عن نشوه عن دعوة احتمال الوجوب محكوماً عقلاً بالحسن

والرجحان ، فلو ثبت حسنه حينئذ بهذا العنوان لكان عبادة مستقلة غير مرتبطة بالاحتياط في العبادة الذي هو موضوع حكم العقل بالحسن كما هو ظاهر ( ولكن الذي يسهل الخطب هو كفاية مجرد احتمال المطلوبة فيما لا يعلم مطلوبيته ولو اجمالا في تحقق القرب المعتبر في العبادة ( وعليه ) فلا موقع للاشكال في جريان الاحتياط في العبادات لبداية التمكن من الايتان بما احتمل وجوبه بداعي احتمال مطلوبيته لدى المولى كما هو ظاهر ( نعم ) على ذلك لا يجوز الافتاء باستحباب العمل الذي يحتمل وجوبه بل لابد من تقييد ايتانه بكونه برجاه المطلوبة ، وعليه فيشكل الامر فيما حكى عن المشهور من الفتوى باستحباب العمل الذي يحتمل وجوبه من غير تقييد ايتانه بكونه بداعي احتمال المطلوبة

( ثم انه لو كان ) منشاء احتمال الوجوب قيام خير ضعيف عليه فقد يقال بعدم الاحتياج حينئذ في الافتاء بالاستحباب الى اوامر الاحتياط وكلفة اثبات كونها للاستحباب المولى لا الارشاد العقلي لورود الاخبار الكثيرة الامرة بفعل كل ما بلغ فيه الثواب بخبر ضعيف ، حيث ان المستفاد منها هو استحباب ما بلغ فيه الثواب ( وحيث انجر الكلام الى ذلك فلا بأس بالتعرض لذكر الاخبار الواردة في الباب وبيان ما يستفاد منها من الوجوه المحتملة فيها ) فنقول ( ان الاخبار الواردة في الباب كثيرة ) منها ( صحيحة هشام بن سالم المحكية عن المحاسن عن ابي عبدالله ( ع ) ، قال من بلغه عن النبي ( ص ) شيء من الثواب فعمله كان اجر ذلك له وان كان رسول الله ( ص ) لم يقله ( ومنها ) المروى عن صفوان عن الصادق ( ع ) قال ، من بلغه شيء من الثواب على شيء من الخير فعمل به كان له اجر ذلك وان كان رسول الله ( ص ) لم يقله ( ومنها ) خبر محمد بن مروان عن ابي عبدالله ( ع ) قال من بلغه عن النبي ( ص ) شيء من الثواب ففعل ذلك طلب قول النبي ( ص ) كان له ذلك الثواب وان كان النبي ( ص ) لم يقله ( ومنها ) خبره الاخر قال سمعت ابا جعفر ( ع ) يقول من بلغه ثواب من الله تعالى على عمل ففعله التماس ذلك الثواب اوتيه وان لم يكن الحديث كما بلغه « ومنها » مارواه الصدوق عن محمد بن يعقوب بطرقه الى الأئمة ، من بلغه شيء من الخير فعمل به كان له من الثواب ما بلغه وان لم يكن الامر كما نقل اليه ( ومنها ) ما في

الاقبال عن الصادق ( ع ) قال من بلغه شيء من الخير فعمل به كان له ذلك وان لم يكن الامر كما بلغه الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة المستفيضة المتقاربة بحسب المضمون ( ولا اشكال ) فيها من جهة السند بعد استفاضتها وكون بعضها من الصحاح وعمل المشهور بها والفتوى على طبقها ( وانما الاشكال ) في دلالتها على الاستحباب حيث ان الوجوه المحتملة فيها كثيرة ( احدها ) ان يكون مفادها الاستحباب وذلك بعمل عنوان البلوغ قيما للموضوع بان يكون العمل البالغ عليه الثواب بهذا العنوان فيه المصلحة اقتضت استحبابه نظير عنوان ما اخبر به العادل على الموضوعية « فكان » المستفاد من قوله « ع » فعمله او ففعله هو الامر بالفعل اما لكون الجملة الخبرية بمعنى بالانشاء والطلب كما قيل ، او لدالتها عليه بالملزمة او غير ذلك من الوجوه المذكورة في وجه استفادة الطلب من امثال هذه الجمل الواردة في مقام تشريع الاحكام كقوله من سرح لحيته فله كذا وقوله تسجد سجدي السهو وتعيد الصلوة « ثانيها » ان تكون الجملة الخبرية ايضا بمعنى الانشاء ولكن مفادها هو الحكم المولوى الطريقي لا النفسى الراجع الى تيمم كشف قول المبلغ وحجية اخبار الضعاف في الحكم الاستحبابي نظير الاوامر الدالة على حجية خبر الواحد ، فتكون هذه الاخبار حينئذ مخصصة لما دل على اعتبار الوثاقة والعدالة وانها انما تعتبر في الخبر القائم على الحكم الالزامي « واما » في الخبر القائم على الحكم الاستحبابي فلا يعتبر فيه ذلك « ثالثها » ان تكون ارشادا الى حكم العقل بحسن الانقياد في مورد بلوغ الثواب واحتمال المطلوبة كما يقتضيه ظهور قوله ع طلب قول النبي واتماس الثواب بل وقوله « ع » فعمله الظاهر في تفريع العمل على البلوغ الذي هو كناية عن احتمال المطلوبة « رابعها » ان يكون مفادها مجرد الاخبار عن فضل الله سبحانه وانه اذا عمل العامل عملا بلغه ثواب عليه اعطاه الله سبحانه بفضل ذلك الثواب الذي بلغه وان لم يكن الامر في الواقع كما بلغه ، من غير ان تكون هذه الاخبار بصدد بيان حال العمل قبل صدوره من العامل وانه مستحب او راجح « وبالجملة » تكون هذه الاخبار ناظرة الى العمل فارغا عن وقوعه من العامل لا ناظرة اليه قبل صدوره منه « وعليه » فيمكن ان يعتبر في الخبر القائم على الحكم الاستحبابي ما يعتبر في الخبر القائم على الحكم الالزامي من

العدالة والوثاقة والضبط في الراوي حيث لا اطلاق لها من هذه الجهة حتى يؤخذ به لعدم اعتبار شرائط الحجية في قول المبلغ « ولكن » الوجه الاخير منها بعيد عن ظاهر تلك الاخبار فان الظاهر المتبادر منها هو كونها مسوقة لبيان حال العمل قبل صدوره من العامل والحث والترغيب نحوه بالايجاد اما بنحو المولية النفسية او الطريقة او على نحو الارشاد الى حكم العقل بحسن الطاعة والانقياد « لالبيان » العمل بعد وقوعه من حيث تفضله سبحانه باعطاء الثواب الموعود للعامل ولو مع عدم مصادفة قول المبلغ للواقع حتى يقال بامكان اعتبار شرائط الحجية من العدالة والوثاقة وغيرها في صحة الاخذ بقول المبلغ ولو بدعوى ان العامل لا يعتمد في عمله على قول المبلغ الا اذا كان فيه شرائط الحجية « فان ذلك » كله مخالف لما يقتضيه ظاهر هذه النصوص من كونها مسوقة للترغيب الى العمل وما هو الظاهر من بلوغ الثواب من كونه كتابا عن ثبوت مقتضيه خصوصا المتضمنة منها لذكر الاجر الظاهر في الاستحقاق لا التفصل ، مع انه لا ينحصر وجه صدور العمل عن العامل في كونه عن اعتماد على قول المبلغ ، فانه كما ان الخبر الصحيح يكون داعيا على العمل ، كذلك قد يكون الداعي عليه هو الاحتمال ورجاء الوصول الى الواقع خصوصا في الاحكام غير الازامية ، ومعها « لا يبقى مجال حمل تلك النصوص على صورة كون خبر المبلغ واجداً لشرائط الحجية » فلا بد « حينئذ » اما من حمل تلك النصوص على الاستحباب النفسي المولوى او الاستحباب الطريقي الراجع الى حجية الخبر الضعيف في الحكم الاستحبابي كما يقتضيه ظاهر عناوين الكلمات من التعبير بالسماح في ادلة السنن « او حملها » على بيان الارشاد الى حكم العقل بحسن الايمان بالعمل برجاء الواقع واحتمال المطلوبة وترتب المثوبة عليه بلا مولوية نفسية فيها ولا طريقية « ولكن » استفادة الامر الطريقي منها في غاية البعد لاتباء الاخبار عن استفادة ذلك بمقتضى قوله « ع » وان لم يكن الامر كما بلغه « نعم » على المختار من استحقاق المنقاد ايضاً للثواب على العمل لا بأس بترتب الثواب على العمل بقول مطلق لكونه من الثواب المردد بين الاطاعة والانقياد « فيتردد الامر » حينئذ بين الحمل على الاستحباب النفسي المولوى « وبين » الحمل على الارشاد الى ما يستقل به العقل من حسن الانقياد وترتب المثوبة عليه « ولا

ريب ، في ان المتيقن من الاخبار هو الثاني ، كما يشهد له قوله ( ع ) في تلك الاخبار فعمله او ففعله بعد قوله من بلغه الظاهر في كون العمل متفرعاً على البلوغ وكونه هو الداعي والباعث على الايمان به ( بل ويشهد ) له تقييد العمل في بعض تلك الاخبار بطلب قول النبي ( ص ) وفي البعض الاخر بالتماس ذلك الثواب ( فانه ) ظاهر بل صريح في كون الامر به للارشاد ( مضافاً ) الى ما يلزم من الحمل على الاستحباب النفي من رفع اليد عن ظهور الثواب المحتمل في الفعلية بحمله على الثواب الاقتصائي حذراً من لزوم اجتماع المثلين ( فلا بد ) حينئذ من صرف تلك الاخبار لبيان الارشاد الى ما يستقل به العقل من استحقاق العامل برباء المطلوبة للثواب ولو مع عدم مصادفة الاحتمال للواقع ( وعلية ) فلا مجال لاستفادة الاستحباب المولوي النفي او الطريقي منها بمحض ظهور بعضها كصححة هشام بن سالم في ترتيب الثواب على ذات العمل بعنوانه الاولي لا بعنوان كونه مائياً بداعي احتمال الثواب ( بدعوى ) انه يستكشف من ترتيب الثواب على ذات العمل عن كونه متعلقاً لامر شرعي مولوي وان الاجر والثواب انما هو بلحاظ كونه اطاعة لذلك الامر الشرعي المستكشف كما يستكشف ذلك من نحو قوله ( ع ) من سرح لحيمته او من صلى او صام فله كذا ( اذ فيه ) انه كذلك لولا ظهور الاخبار في داعوية البلوغ لنفس العمل ( والا ) فيعد ظهورها بمقتضى التفريع في كونه ناشئاً عن داعي البلوغ وعدم اطلاق للعمل يشمل حال عدم داعوية البلوغ ( فلا جرم ) ينطبق عليه عنوان الانقياد وبانطباقه عليه يستقل العقل فيه بالثبوت ( وبعد ) اذا لا طريق لاستكشاف الامر الشرعي من ترتيب الثواب على ذات العمل ( وبذلك ) يظهر وضوح الفرق بين مفاد هذه الاخبار ، ومفاد ما دل على ان من سرح لحيمته فله كذا ( فان ) استكشاف الامر الشرعي هناك انما هو من جهة احصار مناط المثوبة عليه بالاطاعة الحقيقية بلحاظ انتفاء البلوغ من الخارج وعدم احتمال رجحانه ايضاً مع قطع النظر عما دل على ترتيب المثوبة عليه ( بخلاف ) المقام المقروض ظهور الاخبار في داعوية البلوغ والاحتمال لنفس العمل ، فانه ينطبق عليه عنوان الانقياد وبعد حكم العقل باستحقاق المثوبة عليه لا طريق لاستكشاف الامر الشرعي ( ومثل ) هذا الداعي وان لم يكن قيداً لموضوع الاجر والثواب ولا يوجب

وجهاً وعنواناً للعمل كما هو شأن كل جهة تعليمية ( ولكنه ) مانع عن اطلاقه  
 بنحو يشمل حال عدم داعوية البلوغ بداهة اقتضاء كل علة ضيقاً في ناحية معلوله  
 على وجه يستحيل شمول اطلاقه لحال عدم علته ( ومعه ) لا ينتج ذلك شيئاً في  
 الكشف المزبور كما هو ظاهر ( نعم ) لو قلنا بعدم اقتضاء التجري والانقياد شيئاً  
 سوى الكشف عن سوء سريرة الفاعل وحسنها كما عليه الشيخ قده ، او قلنا  
 باقتضاءهما لاستحقاق المثوبة والعقوبة لكن على صرف العزم على الطاعة والمعصية  
 لا على العمل الصادر خارجاً كما عليه صاحب الكفاية قده ( لا تجز ) ما اقيد من  
 الكشف المزبور ، لانحصار مناط المثوبة عليه حينئذ بالطاعة الحقيقية التي لا تكون  
 الا بتعلق الامر الشرعي به كما في قوله ( ع ) من سرح لحية فله كذا ( ولكنها )  
 على ما بيناه في مبحث التجري خلاف التحقيق ( نعم ) على ذلك لاجمال للتفصيل في  
 اخبار الباب ، بين المشتمل منها على التقييد بطلب قول النبي او التماس الثواب  
 الموعود ، وبين ما لا يشتمل على ذلك باستفادة الاستحباب النفسي من الثانية دون  
 الاولى ( فانه ) بناء على منع انطباق عنوان الانقياد على نفس العمل الصادر خارجاً  
 ( لابد ) من استكشاف الامر الشرعي في الطائفة الاولى ايضاً من مجرد اضافة  
 الاجر والثواب الى العمل المعنون والمقيد، نظراً الى الجزم حينئذ بعدم ترتب الثواب  
 الانقيادي على العمل وانحصار مناط المثوبة عليه بالطاعة الحقيقية ( كما انه ) على  
 القول بانطباق عنوان التجري والانقياد على نفس العمل واقتضاءهما لاستحقاق  
 العقوبة والمثوبة عليه لابد من المصير في الطائفتين الى الارشاد من جهة ما ذكرنا  
 من استقلال العقل حينئذ بترتب المثوبة على العمل من جهة الانقياد ( وبما ذكرنا )  
 يظهر النظر فيما افاده الشيخ قده في المقام من ان ترتب الثواب الموعود على العمل في  
 هذه الاخبار انما هو باعتبار الانقياد والاطاعة الحكيمة وان ماورد من الامر به  
 انما كان محض الارشاد الى حكم العقل كما في اوامر الاحتياط ( حيث ) تقول  
 ان ما افاده في المقام وان كان صحيحاً ، ولكنه مناف لما اختاره في مبحث التجري  
 من عدم اقتضاءه سوى الكشف عن سوء سريرة الفاعل ، فان لازمه هو انكار  
 المثوبة في الانقياد ايضاً لان التجري والانقياد كالاطاعة والعصيان توأمان يرتضعان  
 من ندي واحد ولا مجال للتفكيك بينهما

( وينبغي التنبيه على امور ) الاول لا يخفى انه بناء على استفادة الاستحباب المولوى يختص هذا الحكم بمن قام عنده خبر ضعيف على الوجوب او الاستحباب نظرا الى موضوعية البلوغ في ترتب الحكم المزبور ( وحينئذ ) فلانقيه استنباط هذا الحكم القائم بموضوعه من الدليل والافتاء بمضمونه من استحباب العمل لمن بلغ اليه الثواب ( واما الافتاء ) باستحبابه حتى بالنسبة الى من لم يبلغ اليه الثواب فليس له ذلك ، بدهاهة عدم شمول هذا الحكم ثبوتاً لغير من صدق عليه عنوان البلوغ ( وعليه ) يشكل ما حكى عن المشهور من الفتوى باستحباب العمل مطلقاً من غير تقييد بكونه لمن بلغ اليه الثواب ، حيث لا ينطبق على القواعد ( ولا تجدى ) في تصحيح ذلك ادلة نيابة المجتهد عن المقلد في استنباط حكمه ( لانها ) انما تكون في فرض شمول الحكم المزبور ثبوتاً لغير البالغ اليه الثواب ، لاني فرض اختصاصه بخصوص البالغ اليه الثواب « فان » في مثله لا بد في الفتوى بالاستحباب اما من التقييد بعنوان البالغ اليه الثواب ، واما من الاخبار او لابان في المورد خبر ضعيف على وجوبه او استحبابه ليتحقق بذلك البلوغ ثم الافتاء باستحباب الايمان به « اللهم » الا ان يحمل فتويهم بالاستحباب مطلقاً عن فهمهم من البلوغ ما يعم البلوغ الى المقلد نفسه ومن هو نائب عنه في الفحص عن الادلة « هذا » بناء على استفادة الاستحباب النفسي من الروايات المتقدمة « واما بناء » على استفادة الحكم الطريقي منها الراجع الى حجية الخبر الضعيف القائم على وجوب شيء واستحبابه بالنسبة الى اصل الرجحان فلا محذور في الفتوى باستحباب العمل على الاطلاق (فانه) بقيام خبر ضعيف على وجوب شيء او استحبابه يرى الفقيه ثبوت رجحانه في الواقع لجميع المكلفين فيفتى على طبق مضمونه من استحباب ذات العمل واقعاً وان كان دليل اعتبار هذا الطريق مختصاً بالمجتهد لكونه هو البالغ اليه الثواب « كما » ان له الفتوى ايضاً بما هو مفاد تلك الاخبار من الحكم الاصولي بناء على عدم لزوم الفحص في مثله واختصاصه بالاحكام الكلية الازامية « واما » بناء على استفاد الارشاد منها ، فالامر اشكل حيث لا مجال حينئذ للفتوى بالاستحباب مطلقاً ولو مع التقييد بعنوان البالغ اليه الثواب ، كما لا يجوز للفقيه البناء على استحبابه في عمل نفسه ، بل اللازم هو الايمان بالعمل برجاء المطلوبة كما انه في مقام الفتوى لا بد

ايضا من التقييد بهذا العنوان كقوله لا بأس بالعمل به رجاء فتدبر  
« الثاني » الظاهر عدم اختصاص هذا الحكم ببناء على استفادة الاستحباب  
بما لو كان مفاد الخبر الضعيف ومؤداه هو الاستحباب بل يعم ما يكون مفاده  
الوجوب ايضا فانه من جهة اشتماله على اصل الرجحان يصدق عليه بلوغ الثواب  
فتشملة الروايات « وهكذا » الامر ببناء على استفادة الامر الطريقي منها المنتج  
لحجية الخبر الضعيف غاية الامر انه ببعض في مضمونه فيؤخذ به من جهة دلالة  
على اصل الرجحان ويترك دلالة على المنع عن النقيض « واما » بناء على الارشاد  
فالامر اوضح « وهل » يلحق بالوجوب والاستحباب الحرمة والكراهة فتشملاهما  
تلك الاخبار بلحاظ ما يترتب على تركها من الثواب « وجهان » بل قولان  
اظهرها العدم ، فان الظاهر بل المنصرف من تلك النصوص من قوله بلغه ثواب  
على عمل فعمله هو الاختصاص بالامر الوجودي غير الصادق على التروك في باب  
الحرمات والمكروهات ، بل وكذا قوله « ع » من بلغه شيء من الثواب على  
شيء من الخير لظهوره ايضا في الاختصاص بالامر الوجودي بلحاظ ما فيه من  
المصلحة المقتضية لمطلوبية « ومن » المعلوم ان مطلوبية التروك في المحرمات ليس من  
جهة قيام المصلحة بنفس التروك ، وانما كان ذلك باعتبار ما في الفعل من المفسدة  
الموجبة لمغوضية الوجود وللزجر عن ايجاده ، ولذلك نقول ان حقيقة النهي عن  
الشيء سواء كان بنحو الالتزام او غيره عبارة عن الزجر عن الوجود باعتبار ما فيه  
من المفسدة ، قبال الامر بالشيء الذي هو عبارة عن البعث الى الوجود باعتبار  
ما فيه من المصلحة ، من دون ان يكون في البين ما يقتضى مطلوبية التروك بوجه  
اصلا وان ما نعارف من تفسير النهي بطلب التروك قبال الامر الذي هو طلب الفعل  
انما هو باعتبار كونه من لوازم الزجر عن الوجود ، لامن جهة ان المطلوب في  
النهي حقيقة هو نفس التروك « وحينئذ » لاجمال لتوهم شمولى الاخبار للمحرمات  
والمكروهات باعتبار ما في تركها من الاجر والثواب حتى يشكل في موارد قيام  
الخبر الضعيف على الكراهة قبال ما يقتضى الوجوب او الاستحباب « فانه » على  
ما ذكرنا لا يكون في ترك المحرمات مصلحة حتى يصدق عليه بلوغ الثواب ( نعم )  
ربما يكون نفس التروك مورداً للطلب والبعث لقيام المصلحة به كما في تروك



الصوم فيندرج بذلك في عموم اخبار من بلغ كما لو قام خير ضعيف على استحباب ترك شيء او وجوبه ( ولكنه ) خارج عن مفروض الكلام كما هو ظاهر ( ثم ان هذا كله ) بناء على استفادة الاستحباب النفسي او الطريقي من الاخبار ( واما بناء ) على الارشاد والانقياد فيتعدي الى المحرمات والمكروهات بلا كلام ، فان حسن الانقياد لا يختص بالواجبات والمستحبات بل يعمها والمحرمات والمكروهات ايضاً

« الثالث » لا يخفى ان الظاهر من الاخبار بناء على الاستحباب النفسي او الطريقي انما هو استحباب الشيء على النحو الذي دل عليه الخبر الضعيف من كونه نفسياً استقلالياً ، او جزءاً واجباً او مستحبياً لامر واجب او مستحب ، او شرطاً كذلك « فلا بد » حينئذ من ملاحظة الخبر القائم على الوجوب او الاستحباب ، فاذا كان مفاده هو جزئية الامر الكذائي وجوباً او استحباباً لامر واجب او مستحب ، او شرطيته له ، فيحكم باستحبابه وصيرورته من الاجزاء المستحبة للمركب « ولازمه » جواز ترتيب ما لذلك المركب عليه من اللوازم والاثار الخاصة ، ومن ذلك غسل المسترسل للحية في الوضوء « فاذا » قام خبر ضعيف على وجوب غسله او استحبابه ، يحكم عليه بكونه من الاجزاء المستحبة فيترتب عليه جواز المسح ببلته كبله بقية الاجزاء فلا يفرق في هذا الحكم بين بلة الحاجمين وبين بلة المسترسل من اللحية « نعم » لو كان مفاد الخبر الضعيف مجرد استحباب غسل المسترسل من اللحية نفسياً من دون ان يقتضى جزئيته او كان مفاد تلك الاخبار اثبات الاستحباب النفسي لما بلغ عاينه الثواب لا على النحو الذي دل عليه الخبر الضعيف « لاشكل » الاكتفاء ببلته في المسح ، لان المقدار الثابت من المسح بالبلة انما هو المسح ببله الوضوء لامطلقاً ، واما بناء على الارشاد كما استفدناه فلا اشكال في عدم جواز المسح ببلته لما عرفت من لزوم كون المسح ببله الوضوء ولم يثبت كونها بلته

« الرابع » لا اشكال في انه يعتبر في صدق البلوغ ظهور اللفظ في المعنى المراد والا فلا يصدق عنوان البلوغ « وعليه » فيعتبر في صدق البلوغ عدم اتصال الكلام بما يوجب سلب ظهوره من القرائن الحافظة « نعم » على الانقياد

لاباس بذلك نظراً الى عدم توقفه على صدق البلوغ وكفاية مجرد احتمال المطلوبة فيه ولو مع اجمال اللفظ وعدم ظهوره في المعنى المراد اما في نفسه او من جهة اتصاله بما يوجب اجماله او صرفه عما له من الظهور الى غيره « نعم » لا اعتبار بقيام القرائن المفصلة على الخلاف ، لانها على ما حقق في محله لا توجب انشلاماً لظهور الكلام كالقرائن المتصلة ، وانما غاية اقتضاؤها هو المنع عن حججته خاصة مع بقاء اصل ظهوره على حاله ، فلو قام خبر ضعيف على وجوب اكرام العلماء او استحبابه ، وقام خبر آخر على عدم استحباب اكرام التحويين منهم او كراهته « فعلى » الاستحباب يجري فيه التسامح ويحكم باستحباب اكرام الجميع نظراً الى تحقق موضوعه وهو البلوغ بعد عدم انشلام ظهوره في العموم بواسطة ذلك الخاص المنفصل ، وكذلك الامر فيما لو كان هناك ما يعارضه بنحو التباين حيث يجري فيه التسامح لتحقيق موضوعه الذي هو البلوغ « ولا ينافيه » عدم استحبابه او كراهته بواسطة ما يعارضه من الخبر الدال على عدم استحبابه « لان » غاية ذلك هي عدم اقتضائه من هذه الجهة لان يكون مشمولاً لعمومات الاخبار « لان » فيه اقتضاء العدم كي ينافي استحبابه من جهة بلوغ الثواب « هذا اذا » لم يكن الخبر الدال على عدم استحبابه معتبراً في نفسه « واما اذا » كان معتبراً في نفسه « فتمد » يقال بعدم جريان التسامح نظراً الى اقتضاء دليل تنميم كشفه حينئذ بالغاء احتمال الخلاف للقطع التعدي بعدم استحبابه « ويلزمه » ارتفاع البلوغ الماخوذ في تلك الاخبار فلا يبقى معه مجال للحكم باستحبابه « ولكنه » مدفوع بانه لا تنافي بينهما حيث لا يردان النفي والاثبات فيهما على موضوع واحد (بدهاة) ان ما تثبته اخبار التسامح انما هو استحباب العمل البالغ عليه الثواب بهذا العنوان او استحباب ذات العمل لكونه بلغ عليه الثواب على الخلاف المتقدم في كون البلوغ قيماً لموضوع الثواب او داعياً على العمل وهذا مما لا تنفيقه ذلك الدليل المعتبر فان ما ينفيقه انما هو استحبابه بعنوانه الاولي ، وحينئذ فيبعد صدق بلوغ الثواب بالوجدان وعدم اقتضاء ذلك الدليل المعتبر للمنع عن ظهور ما دل على استحبابه « تشمله » تلك الاخبار لا محالة، ولا يكاد انتهاء الامر الى المعارضة بين دليل حججة تلك الامارة الدالة على عدم الاستحباب وبين تلك الاخبار المثبتة لاستحباب العمل الذي بلغ عليه الثواب

من غير فرق بين ان نقول في مفاد دليل حجية الامارة بكونه عبارة عن تنعيم الكشف او تنزيل المؤدى منزلة الواقع بجعل مضمونها حكما ظاهريا للمكلف فانه على كل تقدير تجرى فيه ادلة التسامح وان كان جريانها على الثاني اوضح فتأمل « نعم » بناء على استفادة الحكم الطريقي ينتهي الامر في فرض المسئلة الى التعارض والتساقط « لان » مفاد اخبار من بلغ حينئذ هو حجية قول المبلغ وان ما اخبر به من استحباب العمل هو الواقع فيعارض مادل على عدم استحبابه واقعا « هذا كله » بناء على استفادة الحكم المولوى النفسى او الطريقي من اخبار من بلغ « واما على » ما اخترناه من استفادة الارشاد فلا اشكال فى جريانه حتى فى مورد قيام الامارة المعتبرة على الخلاف بل ومع عدم قيام خبر ضعيف ايضا على الثواب ، فانه يكفى فى الانقياد مجرد احتمال الثواب ورجاء المطلوبة فى الواقع « ولذلك » ترى اطباقهم على حسن الاحتياط فى موارد احتمال الوجوب او الاستحباب ولو مع قيام الامارة المعتبرة على عدم الوجوب او الاستحباب « بقى الكلام » فيما لو ورد خبران ضعيفان احدهما على استحباب شيء والاخر على استحباب شيء آخر مع العلم الاجمالي بكذب احد الخبرين فى الواقع « فنقول » اما على الانقياد فلا اشكال ، فانه يكفى فى جريانه مجرد احتمال المطلوبة فى كل منها ولا يمنع عنه العلم الاجمالي المزبور « كما انه كذلك » بناء على الاستحباب النفسى لما تقدم من انه يكفى فى شمول اخبار من بلغ مجرد كون الشيء مما بلغ عليه الثواب مع احتمال المطابقة للواقع ، فاذا قام على استحباب كل منهما خبر ضعيف واحتمل المطابقة للواقع ايضا فى كل واحد منهما فى نفسه مع قطع النظر عن الاخر فلا جرم تشمله اخبار التسامح ويستفاد منها استحباب كل بالخصوص بما لمنه بلغ عليه الثواب ولا يضر به العلم الاجمالي بعدم استحباب احدهما فى الواقع بعنوان ذاته وعدم وجود ملاك الرجحان فيه كذلك « واما بناء » على الحكم الطريقي الراجع الى حجية اخبار الضعاف فى المستحبات ، فحيت ان المدلول الاتزامى فى كل من الخبرين بمقتضى العلم الاجمالي المزبور هو نفي الاستحباب الاخر « فان قلنا » بشمول اخبار من بلغ لكل واحد منهما بما لها من المدلول المطابقى والاتزامى فلا جرم يتحقق بينهما المعارضة وينتهى الامر فيهما بعد التعارض الى التساقط « واما ان »

قلنا باختصاص الحجية حينئذ من جهة دلالتهما على الثواب اعني مدلولها المطابقى دون الالتزامى كما لعله هو الظاهر ايضا ( فلا مانع ) من الاخذ بهما معا ( حيث ) يكون هذين الخبرين كالأصلين المثبتين للتكليف الذين بينا في محله جريانها في طرفى العلم الاجمالي

( الخامس ) هل يلحق بالخبر الضعيف فتوى الفقيه بالوجوب والاستحباب فتشملة الاخبار ، فيه وجهان ، بل قولان ( ومحل الكلام ) فى المقام هو ما لو كان الافتاء بالاستحباب بمثل قوله يستحب كذا مع احتمال استناده الى رواية عن النبي « ص » ( واما ) مع عدم احتمال ذلك بان علم استناد فتواه الى بعض القواعد العقلية كتجسين العقل الاقدام على الايمان بمقدمات الواجب مثلا فلا اشكال فى عدم الالحاق خصوصا لو كان مستنده غير تام لدى مجتهد آخر ( وكذلك ) الامر فيما لو كان فتواه بمثل قوله رأيت او ان المختار عندي هو استحباب امر كذا ( فانه ) وان صدق عليه البلوغ حينئذ بملاحظة كشف رأيه عنه الا ان عدم الالحاق انما هو من جهة انصراف اخبار البلوغ الى البلوغ بلا واسطة ولو مع احتمال استناد فتواه الى رواية عن الأئمة ( ع ) ( وحينئذ نقول ) اما على الانقياد فلا اشكال لما عرفت من انه يكتفي فى جريانه بمجرد احتمال الثواب ورجاء المطلوبة الواقعية وان لم يكن هناك خبر اصلا ( واما على ) الاستحباب النفسى المولوى او الطريقي ففى التعدى الى فتوى الفقيه ( اشكال ) خصوصا على الطريقة والحجية ( حيث ) ان الاستحباب خلاف الاصل والقدر المتيقن من تلك الاخبار هي صورة قيام الخبر على الاستحباب مضافا الى دعوى انصراف اخبار بلوغ الثواب الى الثواب البالغ من غير جهة الحدس فلا تشمل حينئذ لمثل فتوى الفقيه المستندة الى حدسه باعمال اجتهاداته الظنية ( بقى الكلام ) فيما لو قام خبر ضعيف على استحباب شيء مع قيام الشهرة الفتوائية ايضا على طبقه فانه بناء على استفادة الاستحباب النفسى او الطريقي لا اشكال فى جواز الافتاء باستحبابه ( واما بناء ) على استفادة الارشاد والانقياد ، فلا اشكال ، ايضا فيما لو علم استناد فتويهم بالاستحباب الى ذلك الخبر حيث يجوز الافتاء بمضمونه بالاستحباب الواقعي نظرا الى انجبار ضعفه حينئذ بتلك الشهرة ( واما لو لم ) يعلم منهم الاستناد اليه بان يحتمل استنادهم فى ذلك الى

ادلة التسامح فيه اشكال نظراً الى بقاء الخير بعد على ضعفه بل لا يجوز ذلك من جهة كونه حينئذ من التشريع المحرم ، فلا بد حينئذ من نفي الباس عن العمل به رجاء لا ادراك الواقع كما هو ظاهر

« الامر الثالث » في ان ادلة البرائة هل تخصص بما لو كان الشك في الوجوب التعييني بالاصل او بالعرض كالواجب الخير المتعين لاجل الانحصار ، او يعم الشك في الوجوب التخيري ( الظاهر ) هو الثاني لانتفاء ما يقتضى التخصيص بالوجوب التعييني بعد عموم ادلتها ( ودعوى ) ان الظاهر من ادلتها هو عدم تعين الشيء المجهول على المكلف بنحو يلتزم به ويعاقب على تركه وليس المشكوك المررد حكمه بين الوجوب التخيري والاباحة من هذا القبيل ( مدفوع ) بان ما يحتمل كونه من افراد الواجب الخير ايضا كان مما يعاقب على تركه ولو على تركه المقرون بترك الاخر المعبر عنه بالترك لامع البدل فمن هذه الجهة تعمه ادلة البرائة (واماتوهم) ان المنسبق من ادلتها هو الاختصاص بما لو كان المشكوك مما يحتمل العقوبة على تركه بقول مطلق فيتخصص حينئذ بما لو كان الشك في الوجوب التعييني (مدفوع) بان ذلك مجرد دعوى لا برهان عليها ولا شاهد لها ، بل لا يعتبر في جريانها ازيد من كون الشيء مما يحتمل فيه العقوبة ولو على بعض انحاء تركه وهو الترك في حال ترك العدل والبدل ( لان ) مثل هذه الجهة ايضا نحو ضيق على المكلف فتزفعه اداة البرائة عقليها ونقلها ، هذا ( ولكن ) الذي يقتضيه دقيق النظر هو التفصيل في المقام برائة واشتغالاً بين شقوق المسئلة ( حيث ) ان الشك في الشيء في وجوبه التخيري بتصور على وجوه ( الاولى ) الشك في كون الشيء واجباً تخييرياً او مباحاً سواء احتمل وجوبه التعييني ايضا ام لا ( اما الثاني ) كالشك في ان الارتماس في نهار رمضان هل يقتضى وجوب احدى الحاصل تخييرياً او لا يقتضى شيئاً « واما الاول » كالشك في ان المفطر الكذائي هل يقتضى الكفارة او لا وعلى تقدير الاقتضاء فهل يقتضى كفارة معينة كالصوم مثلاً او يقتضى احدى الحاصل بحيث كان الصوم على تقدير وجوبه احد افراد الواجب التخيري « الثانية » الشك في كون الشيء واجباً تعينياً او تخييرياً مع العلم باصل وجوبه ، كما لو علم بتعلق التكليف بشيء بخصوصه كالعتق مثلاً ( ولكنه ) يشك في شيء

آخر في انه هل هو واجب وعدل لذلك حتى يكون ما علم وجوبه احد فردى الواجب الخير ، او انه ليس عدلا له حتى يكون ذلك واجبا تعيينياً ( الثالثة )  
مالو علم بتعلق التكليف بكل من العتق والصوم مثلا ولكنه يشك في كونها واجبان تعيينيان او تخيريان « الرابعة » مالو علم بوجود شيء بخصوصه كالفراثة في الصلوة وعلم ايضا بان الاخر مسقط له كالجماعة ، الا انه يشك في ان مسقطيته له لكونه عدلا له او لكونه مستحبا او مباحا مسقطا للواجب من جهة مفويته للاكه او غير ذلك فهذه صور الشكوك المتصورة في المسئلة ( فنقول ) اما الصورة الاولى فلا ينبغي الاشكال في جريان البرائة فيها مطلقا عقلية وشرعية لرجوع الشك فيها الى الشك في اصل تعلق التكليف بالنسبة الى المشكوك ، بل ويمكن دعوى انصراف كلام الشيخ قده عن هذه الصورة في منعه عن جريان البرائة ( واما الصورة الثانية ) وهي مالو علم بتعلق التكليف بشيء بخصوصه كما اعتق مثلا وشك في كون شيء آخر عدلا له فقد يقال فيها ايضا بجريان البرائة عن التعيين لانه كلفة زائدة توجب الضيق على المكلف فتتفي بادللة البرائة عقليها ونقلها ( ولكن التحقيق ) فيها هو الاحتياط ( وذلك ) لان مرجع كون الشيء واجبا تعيينيا انما هو الى كونه مطلوبا بطلب تام تأم به بشرا شر وجوده الموجب بمقتضى النهي عن النقيض للمنع عن جميع انحاء عدمه حتى العدم في حال وجود غيره ، في قبيل الواجب التخييري الذي مرجعه الى كونه متعلقا لطلب ناقص على نحو لا يقتضى الا المنع عن بعض انحاء عدمه وهو العدم في حال عدم العدل ( فتمام ) الامتياز بين الواجب التعييني والواجب التخييري انما هو من هذه الجهة من حيث كون الطلب المتعلق بالشيء تارة على نحو يكون طاردا لجميع انحاء عدمه ( واخرى ) كونه على نحو لا يكون الا طاردا لبعض انحاء عدمه ( لان ) الامتياز بينهما من جهة تقييم الطلب في الواجب التخييري بعدم الاتيان بالغير كما توهم ، ولا من جهة مجرد جعل العدل له في طى الخطاب وعدمه ( وكيف ) ويرد على الاول ان لازمه هو عدم تحقق الامتثال بالواجب التخييري عند الاتيان بها معا وهو كما ترى لا يمكن الالتزام به ( وعلى الثاني ) بان جعل العدل وعدم جعله في طى الخطاب انما هو من لوازم نقص الطلب المتعلق بالشيء وتاميمته من حيث اقتضائه تارة لطرده جميع اعدام الشيء

واخرى لبعض اعدامه ( لان ) ذلك من مقومات تعمينية الطلب وتخييريته  
( وعلى ذلك ) نقول ان مرجع الشك في كون الشيء واجبا تعينيا او تخييريا حينئذ  
الى العلم الاجمالي ، اما بوجوب الاتيان بخصوص الذي علم بوجوده في الجملة وحرمة  
تركه مطلقا حتى في ظرف الاتيان بما احتمل كونه عدلا له « واما » بجرمة  
ترك الاخر المحتمل كونه عدلا له في ظرف علم الاتيان بذلك « ولازم » هذا  
العلم الاجمالي انما هو الاحتياط بتحصيل الفراغ اليقيني باتيان خصوص ما علم وجوبه  
في الجملة ، ووجوب الاتيان بما احتمل كونه عدلا له عند عدم التمكن من  
الاتيان بما علم وجوبه لاضطرار ونحوه « نعم » لو اغمض عن ذلك لاجمال المنع  
عن جريان البرائة عن التعمين بما افاده بعض الاعاظم قده من ان صفة التعمينية المشكوكه  
ليست من الامور الوجودية المعهولة شرعا ولو بالتبع حتى يجري فيها حديث الرفع  
وانما كانت عبارة عن عدم جعل العدل فهما تعلق التكليف بشيء ولم يجعل له عدل  
في طي الخطاب كان التكليف تعينياً كما انه مها تعلق التكليف بشيء له عدل كان  
التكليف تخييريا فتعمينية التكليف حينئذ عبارة عن تعلق الارادة المولوية بشيء ليس  
له عدل بلا فصل وجودي ( وعلى ذلك ) فلا تكون جهة تعمينية التكليف صفة  
وجودية للخطاب حتى تجرى فيها البرائة ، بل كان مقتضى الاصل بعد رجوع  
الطلب التخييري الى تعلق التكليف بشيء يكون له البديل والعدل هو عدم جعل  
العدل ووجوبه المنتج لتعمينية وجوبه نظراً الى رجوع الشك في التعمينية والتخييرية  
الى الشك في وجوب العدل وعدمه والاصل عدم وجوبه ( وفيه ) ما عرفت من  
ان صفة التعمينية للطلب انما تنزع عن كون الطلب المتعلق بالشيء حاويا لجميع حدود  
وجوده بنحو يقتضى طرد جميع انحاء عدمه التي منها عدمه الذي في حال وجود  
غيره ، ويقابلها التخييرية حيث انها كانت منتزعة عن قصور الطلب وعدم احتوائه  
الا لبعض حدود وجوده الملائم لخروج بعض انحاء عدمه وهو العدم في حال  
وجود الاخر عن حير المنع وكونه تحت الترخيص ( نعم ) من لوازم هذا القسم  
من الطلب غير الحاوي للوجود على الاطلاق هو جعل البديل والعدل في حيز الخطاب  
لانها مما به قوام حقيقته وكونه فصلا وجوديا له ( فالوجوبان ) حينئذ مختلفان  
سندا لانهما متحددان وكان الاختلاف من جهة وجوب العدل وعدمه ولقد اجاد

بعض المحققين في المقام فيما افاد من التعبير عن الواجب التخييري بأنه طلب الفعل مع المنع عن بعض انحاء تروكه ( فاذا كانت ) جهة التعينية منزعة عن سعة الطلب وتموله للوجود على الاطلاق وفي قبالتها التخييرية الراجعة الى قصور الطلب وعدم شموله لجميع حدود وجود الشيء ( فلا جرم ) يكون مرجعها الى صفة وجودية للخطاب ( وفي مثله ) لو شك في التعينية والتخييرية يكون مرجع الشك الى جهة زائدة عما يقتضيه الخطاب التخييري فتجري فيها البرائة ثم ان ذلك كله ايضا بالنسبة الى البرائة الشرعية، واما البرائة العقلية فلا يحتاج في جريانها الى اثبات ان التعينية صفة وجودية بل يكفي في جريانها مجرد كون المشكوك بخصوصه موجبا للعقوبة ( وبما ذكرنا ) ظهر النظر فيما افاده من الرجوع الى اصالة عدم وجوب العدل فانه انما ينتج ذلك لو كان العدل وعدمه مما به قوام حقيقة التعينية والتخييرية والا فبناء على ما ذكرنا من كونه من لوازم نقص الطلب وقصوره عن الشمول لجميع حدود وجود الشيء فلا ينتج مثل هذا الاصل الجاري في اللوازم لاثبات تعينية الطلب كما هو ظاهر ( وحينئذ ) فالعمدة في المنع عن جريان البرائة في المقام هو ما ذكرناه من العلم الاجمالي ( واما الصورة الثالثة ) وهو صورة العلم بوجوب الشئيين مع الشك في انهما واجبان تعينيان او تخييريان فلا يجري فيها العلم الاجمالي المزبور لاحتمال التعينية في كل منهما ( وبعد ) العلم التفصيلي بحرمة ترك كل منهما في حال ترك الاخر يرجع الشك للمزبور الى الشك في حرمة ترك كل واحد في حال وجود غيره فيجري البرائة فيهما لاندراجهما في الاقل والاكثر الارتباطيين ( ولا مجال ) لاجراء قاعدة الشك في المسقط ، لان ذلك انما يكون في فرض ثبوت اصل الاشتغال بالتكليف وفي المقام كان الشك في اصل التكليف بالترك الخاص في كل منهما ومثله كما عرفت يكون مجرى للبرائة ( كما انه ) لا مجال للتمسك باستصحاب وجوب كل منهما بعد الايتان بالآخر ، لان الوجوب المردد بين الاقل والاكثر مما لا ينتج شيئا والوجوب الاخر من الاول كان مشكوكا ( واما الصورة الرابعة ) وهي مالو علم بتعلق التكليف بشيء مع العلم بان الاخر مسقط للتكليف به ، ولكن يشك في ان ذلك من جهة كونه عدلا له وانه احد فردي الواجب الخير او انه من جهة كونه مفوتا لملكه او غير ذلك ( فالحكم فيها ) ايضا هي البرائة عن وجوب ما علم



كونه مسقطا ولو مع عدم التمكن من الاتيان بما علم تعلق التكليف به وتعذره عليه ( نظراً ) الى الشك في اصل تعلق التكليف به ولو تخيراً ثم انه قد يقال ان الجماعة بالنسبة الى الصلوة الفرادى من هذا القبيل وانه يتأتى فيها الاحتمالات المزبورة فيشك في وجوبها حينئذ عند تعذر القرائة على المكلف ( ولكن ) التحقيق فيها انها طرف للتخير بالنسبة الى الصلوة فرادى بما لها من العرض العريض الصادقة على الفرد الاختياري والاضطراري ان المكلف في كل حال مخير بين الصلوة فرادى وبين الصلوة جماعة لا انها طرف للتخير بالنسبة الى الفرد الاختياري ولا كونها مستحبة مسقطا الوجوب عن الصلوة فرادى، ولا كونها من حيث قرائة الامام منزلة قرائة المأموم ولو في ظرف اختيار الجماعة ( وعليه ) فلا تجب الجماعة عند تعذر القرائة، بل المكلف مخير بين الفرادى بما يحسن من القرائة وبين الجماعة ( هذا كله ) فيما لو دار حكم الشيء بين الوجوب التخيري والاباحة ( واما لو دار الامر ) بين الوجوب الكفائي والاباحة، فمقتضى الاصل فيه ايضاً البرائة عن وجوبه حتى مع العلم بعدم اقدم الغير على الاتيان به نظراً الى الشك في اصل توجه التكليف بالنسبة اليه او كفائياً فتجري فيه ادلة البرائة عقلياً ونقلها ( سواء ) كان الشك في وجوبه عليه من جهة الشك في اصل توجه التكليف الكفائي بالنسبة اليه ام كان الشك في وجوبه عليه كفائياً مع العلم بوجوبه المررد بين العيني والكفائي على الغير ( فانه ) على كل تقدير تجري البرائة عن وجوبه عليه ولو مع العلم بعدم اقدم الغير على الاتيان به فيجوز له ترك الاتيان بما احتمل وجوبه عليه كفائياً وان لم يجز ذلك بالنسبة الى ذلك الغير ( وفي ) سقوط التكليف عن المتيقن توجه التكليف اليه باقدم هذا واتيانه بما احتمل وجوبه عليه كفائياً اشكال ( ودقيق النظر ) في ذلك يقتضى ملاحظة كيفية توجيه التكليف الكفائي ( وانه ) بنحو يكون تعلقه بمجاميع المكلفين بان يكون هناك غرض واحد يقتضي تكليفاً واحداً متوجهاً الى الجامع وكان كل فرد بما انه ينطبق عليه الجامع مكلفاً بالايجاد نظير التكليف التخيري بين الافراد المندرجة تحت جامع واحد او انه بنحو يكون متعلقاً بكل واحد من آحاد المكلفين ولكن بوجوب ناقص كما هو التحقيق نظير ما ذكرناه في الواجب التخيري ( او انه ) بنحو يكون متعلقاً بكل واحد من آحاد المكلفين بحيث كان هناك تكليف متعددة ناشئة عن اغراض

عديدة متعلقه باحاد المكلفين بنحو يكون اقدام بعضهم على الاتيان موجبا لسقوط التكليف عن البقية. اما بملاك المفوتية او غيرها ( فعلى الاولين ) تجرى البرائة عن التكليف بالنسبة اليه بعد اتيان الغير به من جهة رجوع الشك فيه مع اتيان الغير به الى الشك في اصل الاشتغال بالتكليف لافي الشك في السقوط كما توهم ( فان ) القدر المتيقن من اقتضاء الخطاب المزبور حينئذ انما هو حرمة تركه في ظرف عدم اتيان الغير بالفعل ، واما حرمة تركه على الاطلاق حتى في ظرف اتيان الغير بالعمل فمن الاول كانت مشكوكة لعدم العلم بكون التكليف المتوجه اليه تكليفا عينياً حتى يقتضى حرمة تركه على الاطلاق فكان الشك حينئذ في اصل الاشتغال بالترك الخاص ومثله كما عرفت يكون مجرى للبرائة ( واما على الاخير ) فلازمه المصير الى الاشتغال ، من جهة رجوع الشك بعد العلم باصل الاشتغال وقيام الغرض بالشئ الى الشك في القدرة على الامتثال المحكوم عقلا بلزوم الاخذ بالاحتياط بالتعرض للامتثال وعدم الاعتناء بالشك في السقوط واحتمال العجز ( بل وتجري ) فيه ايضاً استصحاب بقاء التكليف وعدم سقوطه عنه باقدام الغير فتدبر

## خامس في دورانه الامر بين المحذورين

اذا دار حكم الشئ بين الوجوب والحرمة ، اما جهة فقدان النص ، او اجماله ، او تعارض النصين ، واما من جهة الاشتباه في الامر الخارجى ( فتارة ) يكون كل من الواجب والحرام المحتملين توصيلياً يسقط الغرض منه بمجرد الموافقة كيفما اتفق ( واخرى ) يكون احدهما او كلاهما تعديداً يتوقف سقوط التكليف عنه الى قصد الامتثال ( وعلى الاول ) تارة تكون الواقعة المبتلى بها واحدة كما في المرئة المردد وطبها في ساعة معينة بين الوجوب والحرمة لاجل الحلف المردد تعلقه بالفعل او الترك ( واخرى ) تكون متعددة كالمثال المزبور اذا كان الحلف المردد تعلقه بالفعل او الترك في كل ليلة مثلاً ( اما الصورة الاولى ) فلا شبهة في حكم العقل بالتخيير بينها بمعنى عدم الحرج في الفعل والترك نظراً الى اضطراب المكلف وعدم قدرته على مراعات العلم الاجمالي بالاحتياط وعدم خلوه في الواقعة تكويها من الفعل او الترك ، فيسقط العلم الاجمالي حينئذ عن التأثير بعين اضطرابه

الموجب لخروج المورد عن قابلية التأثر من قبله بدهاة ان العلم الاجمالي انما يكون مؤثراً في التجيز في ظرف قابلية المعلوم بالاجمال لان يكون داعياً وباعثاً للمكلف نحوه وهو في المقام غير متصور حيث لا يكون التكليف المردد بين وجوب الشيء وحرمته صالحاً للدعوية على فعل الشيء او تركه ( وبذلك ) نقول انه لا يصلح المقام للحكم التخييري ايضاً فان الحكم التخييري شرعياً كان كما في باب الحصول او عقلياً كما في المتزامين انما يكون في مورد يكون المكلف قادراً على المخالفة بترك كلا طرفي التخيير فكان الامر التخييري باعثاً على الايمان باحدها وعدم تركها معا « لاني » مثل المقام الذي هو من التخيير بين التقيضين « فانه » بعد عدم خلو المكلف تكوينياً عن الفعل او الترك لاجمال الامر التخييري بينهما واعمال المولوية فيه لكونه لغواً محضاً ، نعم لا باس بجريان التخيير في باب تعارض الادلة في المقام « فان » مرجع التخيير هناك انما هو الى التخيير في الاخذ باحد الدليلين بنحو ينتج الحكم التعيني في الماخوذ « ومثله » يتصور في المقام حيث امكن الامر التخييري بالاخذ باحد الاحتمالين بنحو يستتبع الحكم الظاهري التعيني بعد الاخذ ولا محذور فيه عقلاً ولكنه يحتاج الى قيام دليل عليه الخصوص فينحصر التخيير في المقام حينئذ بالعقل المحض بمناط الاضطرار والتكوين بضميمة بطلان الترجيح بلا مرجح لامناط الحسن والقبح كما هو ظاهر « وبهذه » الجهة نقول انه لاجمال لجريان ادلة البرائة واصالة الخلية والاباحة في المقام لاثبات الترخيص في الفعل والترك وذلك لامن جهة ما افاده الشيخ قده سره من انصراف ادلتها عن مثل الفرض « بل من جهة » اختصاص جريانها بما اذا لم يكن هناك ما يقتضى الترخيص في الفعل والترك بمناط آخر من اضطرار ونحوه غير مناط عدم البيان ، فمع فرض حصول الترخيص بحكم العقل بمناط الاضطرار والتكوين لا ينتهي الامر الى الترخيص الظاهري بمناط عدم البيان « ولئن شئت » قلت ان الترخيص الظاهري بمناط عدم البيان انما هو في ظرف سقوط العلم الاجمالي عن التأثير ، والمسقط له حينئذ كان هو حكم العقل بمناط الاضطرار فلا يبقى مجال لجريان ادلة البرائة العقلية والشرعية نظراً الى حصول الترخيص حينئذ في الرتبة السابقة عن جريانها بحكم العقل بالتخيير بين الفعل والترك « نعم » لو اغض عن ما ذكرنا لاجمال للمنع

عن جريان الاصول النافية والمرخصة كاستصحاب عدم الوجوب وعدم الحرمة واصالة الحل والاباحة في كل من الفعل والترك بما افيد من مناقضة مفاد اصالة الاباحة في المقام لنفس المعلوم بالاجمال « لان » مفادها انما هو الرخصة في كل من الفعل والترك وهو ينافي العلم بالالزام وان لم يكن منجزاً فلا تجرى حينئذ لعدم انخفاض مرتبة الحكم الظاهري فيها « وكذا » استصحاب عدم الوجوب والحرمة « حيث » ان التعبد بالبناء على عدم وجوب الفعل وعدم حرمة ينافي العلم بوجوب الفعل او حرمة « اذ فيه » مالا يخفى من منع المناقضة والمضادة بينهما « فان » قوام العلم وكذا الشك والظن في مقام عروضها بعد ان انكان بنفس العناوين والصور الذهنية بما هي مرأت الى الخارج بلا سرايتها منها الى وجود المعنوز خارجا ولا الى العنوان المعروف لصفه اخرى بشهادة اجتماع اليقين والشك في وجود واحد بتوسيط العناوين الاجمالية والتفصيلية « فلا محالة » ماهو معروف العلم الاجمالي انما هو عبارة عن عنوان احد الامرين المبائن في عالم العنوانية مع العنوان التفصيلي لا خصوص الفعل ولا خصوص الترك اذ كل واحد من الفعل والترك بهذا العنوان التفصيلي لهما كان تحت الشك « وعليه » فبعد انكان موضوع الخلية والاباحة التعبدية هو الشك في لزوم الفعل والترك بهذا العنوان التفصيلي « كان » الموضوع لهما متحققاً بالوجدان حيث كان كل من الفعل والترك بعنوانه التفصيلي مشكوكا وانكان بعنوان احدهما معلوم الالزام « وبعد » عدم اقتضاء اصالة الحل والاباحة بازيد من الترخيص في عنوان الفعل والترك المشكوكين وعدم شموله للعنوان الاجمالي ، فلا قصور في جريانها في كل من الفعل والترك « اذ لا يكاد » يضاد هذا المعنى مع العلم الاجمالي بعنوان احد الامرين ( نعم ) لو قلنا بان مفاد اصالة الاباحة هو عدم لزوم الفعل والترك مجتمعاً لاعدم لزوم كل منهما منفرداً ( اتجه ) المنع عن جريان اصالة الاباحة في المقام لمضادة لاجوبها مجتمعاً مع العلم بجنس الالزام بينهما كمضادة احتمال عدم وجوبها كذلك مع العلم الاجمالي بالالزام بينهما « ولكن ذلك » ممنوع بل مفادها انما هو عدم لزوم كل منهما منفرداً بعنوانه التفصيلي المشكوك كما في سائر الاصول كاستصحاب وحديث الرفع ، غير ان الفرق هو اقتضاء اصالة الاباحة للتخصيص في طرفي العلم الاجمالي بتطبيق

واحد وفي سائر الاصول بتطبيقين تارة على الفعل واخرى على الترك ، وهذا المقدار لا يوجب فرقا بينهما فيما هو لهم فتدبر ، وحينئذ فالعمدة في المنع عن جريان ادلة البرائة العقلية الشرعية في مفروض البحث هو ما ذكرناه من ان مع حكم العقل بالتخيير لا موقع لجريان ادلة البرائة لانبات الترخيص الظاهري بمناط عدم البيان ( ثم ان ذلك كله ) عند تساوى المحتملين ملا كما بنظر العقل ( واما ) مع عدم تساويهما فلا حكم للعقل بالتخيير بينهما بل يحكم حينئذ بلزوم لاخذ بذى المزية منهما حيث ان مناط حكمه بالتخيير انما هو فقد المرجح لاحد المحتملين فمع وجوده لاحكم له بالتخيير ، وحينئذ ربما ينتهى الامر الى جريان البرائة بالنسبة الى ذى المزية منها بل مطلقا ( نعم ) لا يكفي في ذلك الترجيح من حيث الاحتمال فلا يؤثر مجرد اقوائية احتمال الوجوب مثلا في تعيين الاخذ به ( كما لا يكفي ) نفس احتمال الحرمة في ترجيح جانبها على احتمال الوجوب ( وما قيل ) في الترجيح بذلك من اولية دفع المفسدة المحتملة من جانب المنفعة مدفوع بمنع الكلية وانه انما يكون ذلك تابع احراز الاهمية في المفسدة المحتملة ( وعليه ) ربما يكون الامر بالعكس فيجب تقديم المصلحة المحتملة بملاحظة ما فيها من شدة الاهتمام بما لا تكون في جانب المفسدة كما في الغريق المردد بين كونه نيباً او كافراً مهدور الدم ( فتلخص ) انه في فرض تساوى المحتملين ملا كما لا بد من المصير الى التوقف والتخيير عقلا بمناط الاضطرار والتكوين ( لا البرائة ) والحكم بالاباحة ظاهراً ( ولا الاحتياط ) بمعنى تقديم جانب الحرمة المحتملة ( ثم ان ذلك كله ) مع وحدة الواقعة المبتلى بها ( واما مع تعددها فالحكم فيه ايضا بالتخيير عقلا كما في فرض وحدة الواقعة ( نعم ) انما الكلام في ان التخيير فيه بدوى فليس له ان يختار في الواقعة الثانية الا ما اختاره اولاً ( او انه استمرارى ) فيجوز له ان يختار خلاف ما اختاره في الواقعة الاولى وان لزم منه الوقوع في المخالفة القطعية ( وحيث ) ان استمرار التخيير يلزم القطع بكل من الموافقة والمخالفة بخلافه على بدوية التخيير حيث لا يلزم منه الاحتمالها ( فقد يقال ) بلزوم تقديم حرمة المخالفة القطعية على الموافقة القطعية بدوى ان حكم العقل بمنجزية العلم الاجمالي بالنسبة الى حرمة المخالفة القطعية التدريجية لما كان على نحو التنجيز والعلمية وبالنسبة الى وجوب الموافقة القطعية على نحو الاقتضاء

القابل لمنع المانع عنه فلا جرم عند الدوران بين الاطاعتين يقدم جانب العليمة على الاقتضاء لصلاحيته المانعية عن اقتضائه بالنسبة الى الموافقة القطعية ونتيجته هو المنع عن استمرار التخيير الموجب للوقوع في المخالفة القطعية ( اقول ) وفيه ما لا يخفى فانه مضافا الى ما هو التحقيق من كون العلم الاجمالي بالنسبة الى الموافقة القطعية ايضا كالمخالفة علة تامة ( ان البحث ) في الاقتضاء والعلية للعلم بالنسبة الى الموافقة والمخالفة القطعية : انما هو بالنسبة الى الترخيصات الظاهرية الجارية بمناط عدم البيان بعد عدم قصور العلوم بالاجمال في نفسه للتنجز من قبل العلم ( حيث ) ان هم القائل بالاقتضاء انما هو اثبات قابلية العلم الاجمالي للترخيص الشرعي على خلافه في جميع الاطراف او بعضها ( كما ان ) هم القائل بالعلية اثبات عدم قابليته لذلك وانه كالعالم التفصيلي في المثبتة للتكليف والمنجزية بنحو يمنع عن الترخيص على خلافه ولو في بعض الاطراف ( لا بالنسبة ) الى الترخيص بمناط الاضطرار وكبرى لا يطاق « اذ لم يلتزم احد بمنجزية العلم التفصيلي في هذه المرحلة فضلا عن العلم الاجمالي وذلك لا من جهة قصور في نفس العلم والكاشف ، بل من جهة القصور في المعلوم والمنكشف وعدم قابليته مع الاضطرار في مورده للبلوغ الى مرتبة الفعلية فضلا عن التنجز حتى في مورد العلم التفصيلي الذي لاشبهة في علميته لوجوب الموافقة القطعية ( وعليه ) نقول ان عدم الجمع بين تحصيل الموافقة القطعية وبين الفرار عن المخالفة القطعية بعد ان كان بمناط الاضطرار من جهة ملازمة تحصيل الموافقة القطعية لوقوع في المخالفة القطعية بمقتضى الاضطرار والتكوين ، وبالعكس حيث يلزم ترك المخالفة القطعية لعدم القدرة على تحصيل الموافقة القطعية ( فلا جرم ) يدور الامر بمقتضى الاضطرار والتكوين بين رفع اليد اما عن حرمة المخالفة واما عن وجوب الموافقة ( وبعد ) عدم الترجيح في هذا المقام لاحد الامرين ينتهي الامر الى التخيير بينهما ونتيجته هو التخيير الاستمراري ( هذا كله ) فيما لو كان كل من الواجب والحرام توصليا ( واما لو كانا ) او احدهما تعبديا يحتاج في سقوط التكليف عنه الى قصد الامتثال كما يتصور ذلك فيما تراه المرئمة المضطربة وقتاً وعدداً من الدم المردد بين كونه حيمضا او استحاضة الموجب لسرود صلواتها بين الوجوب والحرمة بناء على حرمتها على

الحائض ذاتا (ففي مثله) وان لم يتمكن المكلف من تحصيل القطع بالموافقة كما في التوصيلين ، ولكن بعد التمكن من المخالفة القطعية ولو باتيان الصلوة لا بقصد الامتثال يكون العلم الاجمالي مؤثراً بالنسبة اليها فيدخل في مسألة الاضطرار الى احد اطراف العلم الاجمالي لاعلى التعمين في الشبهة المحصورة ( وبناء ) على الاختار في تلك المسئلة من لزوم مراعات العلم الاجمالي بقدر الامكان وعدم جواز القائه رأساً ( لا بد ) في المقام ، اما من ترك الصلوة رأساً ، واما من الاتيان بها عن قصد قربى ولا يجوز ترك كلا الامرين رأساً ( نعم ) على مختار صاحب الكفاية في مسألة الاضطرار المزبور لا باس بالغاء العلم الاجمالي والاقترام في مخالفة كلا الامرين ( ولكن ) من العجب التزامه قده سره في المقام بوجوب رعاية العلم الاجمالي بقدر الامكان وعدم جواز المخالفة القطعية على خلاف مختاره في تلك المسئلة من عدم منجزية العلم الاجمالي مع الاضطرار الى بعض الاطراف ولولا على التعمين المستلزم لجواز المخالفة القطعية ولذلك التزم في مبحث الانسداد باستكشاف ايجاب الاحتياط من الخارج بحيث لولاه لما كان لمنجزية العلم الاجمالي مجال مع ترخيص العقل في الاقترام في بعض الاطراف من جهة العسر الخل بالنظام فتدبر هذا تمام الكلام في الموضوع الاول

## الموضع الثاني

في الشك في المكلف به مع العلم بالتكليف من التحريم او الايجاب وفيه مبحثان ( الاول ) في الشبهة التحريمية وفيه المسائل الاربع المتقدمة وحيث ان الحكم متحد في الجميع فنقتصر على البحث عن الشبهة الموضوعية لاشتهار عنوانها في كلمات الاصحاب وعموم البلوى بها فنقول وعليه التكلان ان الكلام يقع فيها من جهات « تارة » في اصل منجزية العلم الاجمالي قبال من يدعى قصوره عن ذلك وانه كالمشكك البدوي كما هو المحكى عن بعض ( واخرى ) في انه على فرض منجزيته هل يكون ذلك على نحو الاقتضاء القابل لمنع المانع عنه حتى بالنسبة الى المخالفة القطعية المستتبع لجريان الاصول النافية في جميع الاطراف او انه يكون على نحو العلية ينحو يمنع عن مجي' الترخيص على خلافه مطلقا او

بالنسبة الى خصوص حرمة المخالفة القطعية و تنقيح الكلام فيها يستدعي بيان امور

( الاول ) لا يخفى ان البحث في قابلية اطراف العلم الاجمالي لمجي الترخيص على خلافه في المقام ليس في تمامية الحكم الواقعي في الفعلية وعدمه وانه باى مرتبة من الفعلية يكون قابلاً للتخصيص على الخلاف و باى مرتبه لا يكون قابلاً لذلك بل البحث انما هو في قصور العلم الاجمالي في المنجزية وعدمه وفي كيفية طريقته من حيث قابليته للارتفاع بالتخصيص وعدمه بعد الفراغ عن تمامية التكليف الثابت في مورده في الفعلية بمقتضى ظهور الخطابات وعدم قصوره في التنجز على المكلف في ظرف قيام الطريق التنجزى اليه عقلياً او نقلياً كيف ومحل البحث في المقام انما هو صورة تعلق العلم الاجمالي بما هو مفاد الخطابات الواقعية ، ولا اشكال في ظهور الخطابات الواقعية في فعلية التكليف المتعلقة بذوات الاشياء على وجه تنصف بالباغثية او الزاجرية الفعلية في ظرف وصولها الى المكلف بقيام طريق تنجزى اليها كما لا ينبغي الاشكال في ان هذا المقدار من الفعلية التي يقتضيها ظهور الخطابات مما لا ينافيه الترخيص على الخلاف في ظرف الجهل بالواقع ، نعم الذي ينافيه الترخيص انما هو الفعلية على الاطلاق الناشئ عن ارادة حفظ المرام حتى في مرتبة الجهل بالحكم الواقعي ولو بخطاب آخر ثانوى في طول الخطاب الاول ولكن هذه المرتبة من الفعلية كانت خارجة عن عهدة الخطابات الواقعية قطعاً لاستحالة تكفلها للفعلية بازيد من مقدار استعدادها لحفظ وجود المرام من قبلها كما شرعناه في الجمع بين الاحكام الظاهرية والواقعية ، كيف وان كل مقدمة من مقدمات وجود المرام انما تنشأ عن الارادة المقتضية لحفظ المرام من قبلها لا ازيد ومع عدم اقتضاء الخطابات الواقعية لحفظ المرام حتى في ظرف الجهل بها يستحيل تمشى قصد التوصل الى وجود المرام على الاطلاق من قبل مجرد انشاء الخطاب الواقعي وعليه فلابحالي للبحث عن مراتب فعلية الخطابات الواقعية وانها باى مرتبة تكون قابلة للتخصيص على الخلاف و باى مرتبة لا تكون قابلة لذلك لما عرفت من ان ما تضمنته الخطابات الواقعية لا يكون الامرتبة خاصة من الفعلية المتحققة حتى في ظرف الجهل وانصاف مثل هذه المرتبة بالباغثية او الزاجرية الفعلية بقيام الطريق اليها لا يوجب تفاوتاً في ناحية الارادة بسيرها من مرتبة الى مرتبة اخرى لان طرف ومثل هذه



الصفات عليها إنما كان في رتبة متاخرة عن قيام الطريق إليها ( الثاني ) ان قوام العلم والشك بل جميع الصفات الوجدانية كالارادة والكرهية والتمني والترجي وغيرها بعدما كان بقيامها بنفس العناوين والصور الذهنية بما هي ملحوظة كونها خارجية بلا سراية منها الى وجود المعنوي خارجاً لان ظرف عروضها هو الذهن وان الخارج ظرف اتصافه بالمعلومية بشهادة انه قد لا يكون للمعنون وجود في الخارج فلا محالة يكون مرجع العلم الاجمالي بشئ تكليفاً كان او غيره الى تعلقه بصورة اجمالية حاكية عن الواقع لا بشر اشره ومن لوازمه قهر آهو الشك الوجداني بكل واحد من العناوين التفصيلية للاطراف مع وقوف كل من الوصفين على نفس عنوان معروضه من غير ان يكون وحدة وجود المعنون لهما في الخارج موجباً لسراية احد الوصفين الى متعلق الآخر بشهادة اجتماع اليقين بالعنوان الاجمالي مع الشك بكل واحد من العناوين التفصيلية للاطراف ولو مع اتحاد العناوين في المعنوي الخارجي فانه لولا وقوف كل من الوصفين على عنوان معروضه للزم اجتماع اليقين والشك في موضوع واحد، مع ان مضادة اليقين والشك في الموضوع كالنار على المنارو (بما ذكرنا ظاهر) ووجه امتياز العلم الاجمالي عن العلم التفصيلي وانه انما كان من جهة المعلوم والمنكشف لامن جهة العلم والكاشف فكان اتصاف العلم بالتفصيل من جهة ان متعلقه عنوان تفصيلي للشئ حاله عن شر اشرو وجوده ، ولذلك لا يجتمع مع الشك لاوله الى اجتماع الضدين ، بخلاف العلم الاجمالي فان اتصافه بالاجمال انما كان باعتبار متعلقه لكونه عبارة عن الصورة الاجمالية المعبر عنها بعنوان احد الامرين وبالجماع بين الطرفين ، وذلك ايضاً لا بمعنى ان الجامع بنفسه وحيال ذاته متعلق للعلم الاجمالي ولو بنحو الحكاية عن منشيئه كافي الطبيعي الماخوذ في حين التكليف ، بل بما انه مرآت اجمالي الى الخصوصية الواقعية المرددة في نظر القاطع بين خصوصيات الاطراف بنحو تكون نسبتها اليها نسبة الاجمال والتفصيل بحيث لو كشف الغطاء لكان المعلوم بالاجمال عين المعلوم بالتفصيل ومنطبقا عليه بتامه لاجزاء تحليلى منه كما في الطبيعي بالنسبة الى فرده فكان المقام من هذه الجهة اشبه شئ بمدلول النكرة الماخوذة في متعلق الاحكام الذي هو عبارة عن احدى الخصوصيات قبالة عنوان الواحد الحاكي عن صرف منشيئه، غير ان الفرق بينها هو ان النكرة يراد بها الخصوصية المهمة بنحو لا تعين لها

في الواقع ايضاً ، بخلاف المقام فإن للعنوان المعلوم بالاجمالي واقع محفوظ بنظر القاطع ولكنه مجهول عنده فلم يدر انه هذا او ذاك ومن ذلك تتحل القضية المعلومه بالاجمال دائماً الى قضية معلومه على سبيل منع الخلو وهي وجوب احد الامرين وقضيتين او قضايا مشكوكه بالنسبة الى كل واحد من الاطراف حيث كان انطباقه على كل واحد منها احتمالياً محضاً وبهذه الجهة يفترق هذا الجامع عن الجامع المأخوذ في متعلقات الاحكام ، حيث ان الجامع المأخوذ في حيز التكاليف عباره عن الطبيعى قبل الانطباق لا بوصف تعينه وموجوديته خارجاً بل في ظرف عدمه بنحو يكون الطلب محرراً لا يجاده ويكون تعينه باجاده في الخارج والاقبل الایجاد لا يكون الا مجرد قابلية الانطباق على كل فرد ، ولذا يتحقق الامثال باتيان اى فرد يختاره المكلف حتى في مثل السكره التي تكون قابلية الانطباق فيها تبادلياً وهذا بخلاف الجامع المتعلق للعلم الاجمالي فانه عبارة عن الجامع المنطبق بوصف موجوديته وتعينه في الخارج وكان التردد في ان المنطق عليه هو هذا او ذاك ومن لوازم ذلك كما سيحكي هو سرية التنجز الى الواقع بملاحظة كونه من توابع ماهو الموجود من الحكم في الخارج وان لم يسر اليه العلم لوقوفه على نفس العنوان الاجمالي

الثالث الظاهر انه لا قصور في شمول ادلة الاصول بذاتها للشبهات المقر ونه بالعلم الاجمالي مع قطع النظر عن منجزية العلم ، وذلك اما الاصول غير التنزيلية فظاهر لتحقق موضوعها وهو الشك بالوجدان فان كل واحد من الانائين الذين علم بحرمة احدها او بنجاسته مما يصدق عليه بعنوانه الخاص انه شئ لا يعلم حرمة او نجاسته فتشمله حديث الرفع والحجب ودليل السعة والحلية والطهارة من غير فرق بين ما كان منها مذنباً بالغاية وهي المعرفة وبين غيره مما لم يكن مذنباً بهذا الذيل وهذا بناء على انصرف الغايه الى العلم التفصيلي واضح وكذلك بناء على منع الانصراف المزبور وشمول المعرفة للعلم الاجمالي ايضاً ، فان جريان الاصول انما كان في كل واحد من المشتبهين بعنوانه الخاص ، ومع تعابير متعلق كل من اليقين والشك في العلم الاجمالي ووقوف العلم على نفس عنوان معروضه من الصورة الاجمالية وعدم سرايته الى الخارج ولا الى العناوين التفصيلية ، لا قصور في شمولها لكل واحد من الاطراف بخصوصه ، حيث ان كل واحد منها مما يصدق عليه بعنوانه الخاص انه مما لا يعلم حرمة ولا تفصيلاً

ولا اجمالاً فيكون حالاً بمقتضى عموم دليل الحلية وكان الناس في سعة من جهته  
وكان مرفوعاً وموضوعاً عنهم فان الذي علم حرمة انما هو العنوان الاجمالي المعبر  
عنه باحد الامرين ، ولكن نفى السعة من جهته لا يقتضى نفيها من غير تلك الجهة ،  
كما انه ليس مؤدى شي من الاصول ايضاً نفي الالزام بالنسبة الى العنوان المزبور  
لما عرفت من ان مؤدياتها انما هو نفي الالزام في كل واحد من المشتبهين بخصوصه  
( نعم ) لو كان مفادها هو نفي الالزام في كل واحد منضمماً مع الاخر ، لا تجزئ المنع  
عن جريانها لمكان العلم الاجمالي بحرمة احدها ولكنه ليس كذلك ، بل انما مفادها هو  
عدم حرمة هذا بخصوصه وذاك بخصوصه ، وبعد عدم تعلق العلم الاجمالي بحرمة  
شي منها بعنوانه الخاص لا يكاد يمنع العلم الاجمالي المزبور عن شمول العمومات  
المزبورة لكل واحد منها بعنوانه الخاص خصوصاً مع اقتران ذيل بعضها كعمومات  
الحلية بكلمة بعينه الظاهرة في العلم التفصيلي بمقتضى ظهورها في اتحاد متعلق الشك  
والغاية ( نعم ) في روايه السعة يمكن منع شمولها لاطراف العلم الاجمالي بناء على  
احتمال كون كلمة ماصدرية ظرفيه لاموصولة فانه بناء على تعميم العلم فيها بالعلم  
الاجمالي يشكل شمولها لاطراف العلم الاجمالي ولكن ذلك مضافاً الى كونه خلاف  
الظاهر انه يكفي ح سائر العمومات المرخصة حيث لا قصور في شمولها لكل واحد  
من الاطراف من حيث نفسه مع قطع النظر عن منجزية العلم الاجمالي  
( واما الاصول التنزيلية ) كالاستصحاب ونحوه مما كان ناظراً الى الواقع  
فقد يمنع عن جريانها في اطراف العلم الاجمالي ولو مع قطع النظر عن منجزية العلم  
الاجمالي واستلزامه المخالفة العملية ( وقد افيد في وجه المنع ) بوجهين احدهما من  
بعض الاعاظم قد من دعوى قصور المجعول فيها بثبوتها عن الشمول لجميع اطراف العلم  
نظراً الى مضادة جعل الاستصحابين في الطرفين مع ذات العلم الاجمالي بتقريب ان مع  
العلم الاجمالي بنجاسة احداً لثانين يعلم بانتقاض الحالة السابقة في بعض الاطراف  
وانقلاب الاحراز السابق الذي كان في جميع الاطراف الى احراز آخر يضاذه ،  
فلا يمكن بثبوتها جعل الاستصحابين في الطرفين والتعبد ببقاء الاحراز السابق فيها ،  
لامتناع اجتماع الاحراز التعبدي فيها مع الاحراز الوحداني بالخلاف في احدها من  
غير فرق بين ان يلزم من جريان الاستصحابين مخالفة عملية للتكليف المعلوم بالاجمال

وهو وجوب الاجتناب عن النجس بينهما وعدم جواز استعماله في المشروط بالطهارة ، وبين ان لا يلزم من حرمانها مخالفة عملية ، كما في الانائين مقطوعى النجاسة سابقا مع العلم بطهارة احدهما لاحقا حيث لا يلزم من استصحاب نجاستها مخالفة عملية للمعلوم الاجمالي فعلى كل تقدير لا يمكن ثبوت جعل كلا الاستصحابين معا في الطرفين لامتناع اجتماع الاحراز التعبدى فيهما مع الاحراز الوجداني في احدهما بخلاف ( ولكن لا يخفى ما فيه ) اذ بعد ما عرفت في شرح العلم الاجمالي من تغاير متعلق اليقين والشك ووقوف العلم على معروضه الذي هو العنوان الاجمالي وعدم سرايته منه الى الخارج ولا الى العناوين التفصيلية لاطراف ، نقول انه لا وجه لدعوى المضادة المزبورة بين الاحراز التعبدى في كل من الطرفين بخصوصه مع الاحراز الوجداني بنحو الاجمال بخلاف ، فان موضوع الابقاء التعبدى فيهما لا يكون الا المتيقن او اليقين السابق بنجاسة كل من اناء زيد واناء عمرو وبخصوصه ، وبالعلم الاجمالي المزبور لم « ينقلب » اليقين السابق في شئ منهما الى اليقين بخلاف اذ كل واحد منهما بعنوانه الخاص مما يشك وجدانا في بقاء طهارته بعد كونه مسبوقا باليقين بها ( نعم ) ما هو المنقلب بالعلم الاجمالي انما هو اليقين باحد العنوانين او احد اليقينين بهذا العنوان الاجمالي ولكن موضوع التعبد بالبقاء لا يكون هو اليقين باحد العنوانين ولا احد اليقينين حتى ينافي العلم الاجمالي ( وانما الموضوع ) فيه هو خصوص اليقين بنجاسة اناء زيد واليقين بخصوص اناء عمرو وشئ منهما لا يعلم بانتقاضه حتى يمنع عن جعل كلا الاستصحابين ومجرد اتحاد العنوانين بحسب المنشاء والعنوان الخارجى لا يقتضى قلب الاحراز السابق فيهما الى احراز آخر يضاده بعد فرض تغاير العنوانين ووقوف كل من اليقين والشك على نفس متعلقة من العنوان الاجمالي والتفصيلي ( نعم ) لو قيل بسراية اليقين من متعلقه الذي هو العنوان الاجمالي الى الخارج لكان لما افيد وجه وجيه ، ولكنه ممنوع جداً بشهادة اجتماع اليقين والشك في العلم الاجمالي بتوسط العنوان الاجمالي والتفصيلي فانه لولا ووقوف كل من الوصفين على عنوان معروضه للزم اجتماع اليقين والشك مع ما كان بينهما من المضادة في موضوع واحد « وعليه نقول » انه اذا لم يكن هذا الاحراز الوجداني القائم بالعنوان الاجمالي منافيا مع الشك بالعنوان التفصيلي ولو مع كونهما متحددتين وجوداً في

الخارج ، فكيف يكون منافيا مع ما هو من احكام هذا الشك القائم بالعنوان التفصيلي المعبر عنه بالاحراز التعبدي، وبالجملة لا تعرف وجهها لانكار الجمع بين الاحراز التعبدي في كل من الطرفين مع الاحراز الوجداني بالخلاف في احدهما بنحو الاجمال فانه ان اريد بالعلم بالانتقاض انقلاب اليقين بخصوص اناه زيد وخصوص اناه عمرو الى اليقين بالخلاف فهي مما يكذبه الوجدان ، وان اريد به انقلاب احد اليقينين بنحو الاجمال او اليقين باحد الامرين فهو مسلم ولكنه لا يجدي في المنع عن جريان الاستصحابين في الطرفين بعد كون موضوع الابقاء التعبدي فيهما هو خصوص اليقين بطهارة اناه زيد وخصوص اليقين بطهارة اناه عمرو، مع ان لازم البيان المزبور هو المنع عن جريان الاصول في الموارد التي يلزم من جريانها التفكيك بين المتلازمين كاستصحاب بقاء الحدث وطهارة البدن عند الوضوء بما يعبرد بين الماء والبول نظراً الى تحقق المناط المزبور وهو المضادة فيه ايضاً فانه كما ان التعبد بنجاسة الانائين ينافي الاحراز الوجداني بطهارة احدهما كك التعبد ببقاء كل من الحدث وطهارة البدن ينافي الاحراز الوجداني بعدم بقاء احدهما مع ان ذلك كما ترى خلاف ما تسالموا عليه من التفكيك بين المتلازمين والجمع بين الاستصحابين في نحو الفرض المزبور، ودعوى الفرق بين القسمين بان المنع عن جريان الاصل في طرفي العلم الاجمالي انما يكون اذا كان الاستصحابان متحدين في المؤدي ومتوافقين على نفي ما علم تفصيلاً ثبوته او على ثبوت ما علم تفصيلاً نفيه كما في استصحاب طهارة الانائين او نجاستهما مع العلم بنجاسة احدهما او طهارته حيث كان الاستصحابان متوافقين على نفي ما يعلم تفصيلاً من نجاسة احدهما او طهارته فيعلم تفصيلاً بكذب ما يؤديان اليه ، واما اذا لم يكونا كذلك بان كانا متخالفين في المؤدي كما في استصحاب طهارة البدن وبقاء الحدث في المثال فلا مانع من جريانهما اذ لا يلزم من التعبد بهما العلم التفصيلي بكذب ما يؤديان اليه وانما يعلم بعدم مطابقة احدهما للواقع ولا ضير في هذا المقدار بعد عدم توافقهما على خلاف ما يعلم تفصيلاً ثبوته او نفيه (مدفوعة) بان مجرد مخالفة مؤدي الاصلين لا يجدي في رفع المضادة بين التعبد ببقاء كل من الامرين مع العلم بعدم بقاء احدهما تفصيلاً

الثاني من وجهي المنع ما يظهر من بعض كلمات الشيخ قدس سره

من المنع عن شمول ادلة الاصول لاطراف العلم بدعوى انه يلزم من الشمول لاطراف العلم الاجمالي مناقضة المصدر والذيل في مثل قوله (ع) لا تنقض اليقين بالشك ولكن انقضه بيقين آخر، حيث ان حرمة نقض اليقين بالشك في كل واحد من الامرين ينافي وجوب نقض اليقين بمقتضى الذيل والحكم بالاخذ بخلاف الحالة السابقة في احدهما فع العلم الاجمالي بارتفاع الحالة السابقة في احد المستصحبين لا بد من خروجهما عن عموم لا تنقض، اذ لا يمكن ابقاء كل منهما تحت عمومه لمحذور المناقضة، ولا ابقاء احدهما المعين لعدم الترجيح بعد اشتراك الاخر معه في مناط الدخول ولا احدهما الخير لعدم كونه من افراد العام اذ ليس فردا ثالثا غير الفردين المشخصين في الخارج «ولكن فيه» بعد الغض عن انصراف الذيل الى اليقين المتعلق بما يتعلق به الشك واليقين السابق في قوله (ع) لا تنقض غير الشامل لليقين الاجمالي، انه يمنع كون وجوب النقص عند العلم بالخلاف ولو اجمالا حكما تعبديا كي يتحقق المناقضة المدلولية بين حرمة النقص في كل واحد من اليقينيين وبين وجوب النقص في احدهما كيف وان وجوب النقص عند اليقين بالخلاف ارتكازى عقلى غير قابل لتصرف الشارع فيه مولويا بخلاف حرمة نقض اليقين بالشك، فلا يحيص من ان يكون ارشادا محضاً الى ما يقتضيه حكم العقل من تنجيز الواقع في ظرف اليقين بالخلاف، وذلك ايضا في فرض تعلق العلم الاجمالي بتكليف ملزم بنحو يلزم من جريان الاصل في الطرفين مخالفة عملية للتكليف المعلوم بالاجمال، والافني فرض عدم تعلقه بالتكليف فلا يقتضي ذلك وجوب نقضه كما في العلم بطهارة احد الانائين مع اليقين السابق بنجاستها لان غاية ما يقتضيه ذلك هو عدم الاجتناب عنه عملا وهو غير مناف لوجوب الاجتناب عن كل منها بمقتضى حرمة النقص، نعم لو اريد بذلك تقييد المصدر بصورة عدم قيام العلم بالخلاف مطلقا ولو اجمالا لكان لما افاده وجه وجيه فان للشارع ان يجعل حكم المصدر مغيا بعدم العلم بالخلاف ولو اجمالا مطلقا، ولكنه مضافا الى بعده عن ظاهر الرواية اظهور الذيل فيها في كونه لمحض الارشاد الى حكم العقل كما بيناه بالانظر الى حيث لتقييد المزبور، مبني على اطلاق اليقين في الذيل وشموله للموارد التي لا يلزم من جريان الاصل في الطرفين طرح ونقض عملي للمعلوم بالاجمال

وهو في محل المنع ولا اقل من اجماله من هذه الجهة فيؤخذ باطلاق الصدر الشامل لكلا الشككين ( وعلى فرض ) اجماله ايضا ولو من جهة اتصاله بالذيل المزبور لاما منع من الرجوع الى اطلاق الاخبار الخالية عن هذا الذيل في الشمول لطرفي الشبهة ( مع ان ) لازم المنع عن الشمول لموارد العلم بارتفاع الحالة السابقة في احدها مطلقا ولولا يلزم مخالفة عملية هو المنع عنه في الصورة الثالثة في كلامه التي صرح بعدم مانعية العلم الاجمالي عن العمل بالاصلين كاستصحاب طهارة البدن وبقاء الحدث فيمن توضح غفلة بما يعسر بين الماء والبول لجريان مناط المنع فيهما ايضا ( وكيف كان ) فالتحقيق انه لا قصو في شمول ادلة الاصول بنفسها لاطراف العلم الاجمالي ما لم يستلزم طرحاً لتكليف منجز في البين من غير فرق فيه بين الاصول التنزيلية وغيرها ، وان عدم جريانها في اطراف العلم انما هو لمانعية العلم الاجمالي من جهة منجزته لا من جهة قصورها بنفسها ولا من جهة مناقضة الصدر والذيل ( وح ) على القول بعلمية العلم الاجمالي للموافقة القطعية كما هو التحقيق لاجمال جريانها ولو في بعض الاطراف حتى مع فرض الخلو عن المعارض ( كما انه على ) القول بالاقتضا بالنسبة الى الموافقة القطعية دون المخالفة كان المانع عن جريانها معارضة كل منها مع الاخر الموجب لسقوط الجميع عن الجريان ، وهذا ايضا لولا ماسيجى من شبهة التخيير الناشى من تقييد جريان كل واحد من الاصلين في ظرف عدم العمل بالآخر لان عليية العلم لحرمة المخالفة القطعية انما تكون مانعة عن الجمع بينهما و بعد التقييد المزبور لا باس بجريانهما واما على القول بالاقتضا حتى بالنسبة الى المخالفة القطعية وقابليته لمنع المانع فلا باس بجريانهما في جميع الاطراف حتى الاستصحاب الذي هو من الاصول المحرزة نظراً الى صلاحيتها للمانعية عن اقتضائه ، كما انه في الاصول المثبتة الموافقة للمعلوم بالاجمال ايضا لا مانع ممن جريانها في اطراف العلم كما هو ظاهر

وبعد ما عرفت هذه الامور فلنشرع في المقصود من صلاحية العلم الاجمالي للمنجزية وعلية بالنسبة الى الحرمة المخالفة القطعية ( فنقول ) لا اشكال في انه لا قصور في منجزية العلم الاجمالي لما تعلق به من التكليف ، وانه بنظر العقل بالاضافة الى ما تعلق به كالعلم التفصيلي في حكمه بوجوب الامتثال ، اذ لا فرق بينهما الا من حيث اجمال

المتعلق وتفصيله وهو غير فارق في المقام بعد كون مناط التحميل بنظر العقل احراز طبيعية امر المولى بلا دخل خصوصية فيه ، فمع فرض انكشاف ذلك لدى العقل يتحقق موضوع حكمه فيحكم بالاستتغال ووجوب الامتثال ، بل التحقيق ان حكمه بذلك يكون على نحو التنجيز بحيث يأبى عن الردع عنه بالترخيص على خلاف معلومه في تمام الاطراف ، كما بانه عنده في العلم التفصيلي لكون ذلك بنظره ترخيصاً من المولى في معصيته وترك طاعته ، ومثله مما لا يصدقه وجدان العقل بعد تصديقه خلافاً ، والشاهد على ذلك هو وجدان تلك المناقضة الارتكازية المتحققة في مورد العلم التفصيلي في المقام ايضاً ( ومن الواضح ) انه لا يكون ذلك الامن بجهة علمية العلم الاجمالي وسببته لحكم العقل تنجيزياً بصيرورة معلومه في العهد بنحو يأبى عن الردع عنه ( والا ) فعلى فرض عدم اقتضاء العلم الاجمالي للاستتغال راساً ، واقتضائه وتعليقية حكم العقل باستتغال العهد بالتكليف بعدم مجي الترخيص على الخلاف المنفى لطريق بقرينة كالظن في حال الانسداد على ما قيل لم يكن مجال المناقضة المزبوره ( وذلك ) على الاول واضح ، اذ عليه لم يثبت شئ في العهد حتى ينافيه الترخيص ( وكذلك على الثاني ) فانه بالنسبة الى فعالية الحكم الواقعي بمقدار يقتضيه ظهور الخطابات الواقعية لاتنافي بينهما بعد كون مرجع الردع عنه الى الترخيص في المرتبة المتأخرة عن الواقع التي هي مرتبة حكم العقل بالاطاعة ، (بداية) اجتماع هذا المقدار من الفعالية مع الترخيص على الخلاف عند الجهل بالواقع ( نعم الذي ) لا يجتمع مع الترخيص انما هو الفعلي على الاطلاق حتى في ظرف الجهل بالواقع ، ولذا ينافيه الترخيص حتى في الشبهات البدوية المحضة الخارجة عن مفروض الكلام « دون الفعلي » من قبل الخطاب بمقدار اقتضائه واستعداده لحفظ وجود المرام « والاول » خارج عن مفروض الكلام « لان » محل البحث في فعالية العلم الاجمالي واقتضائه انما هو فرض تعلقه بصرف فعالية الخطابات الواقعية على وجه تتصف بالباعثية والزاجرية الفعلية عند قيام طريق منجز اليها عقلياً كان او شرعياً « وح » فكما ان الترخيص في ظرف الجهل بالواقع غير منافي مع فعالية التكليف الواقعي « كك » الترخيص المحدث للجهل المنفى لطريقة الطريق بناء على التعليقية غير مضاد مع فعالية الواقع اعدم كون مثله موجبا لنقص في فعليته « واما بالنسبة »



الى حكم العقل بالاشتغال ولزوم المتابعة في الرتبة المتأخرة عن القطع ، فسلان بثوت المناقضة بينهما فرع تنجزية حكم العقل بالاشتغال من قبل العلم الاجمالي ، لانه من مبادئ المناقضة المزبورة ( والا ) فعلى فرض تعليلية حكمه بعدم الردع عنه بالترخيص على خلافه لاجمال المناقضة في هذه المرحلة ايضاً لوضوح ارتفاع موضوع حكم العقل بنفس الترخيص على الخلاف « ولا فرق » فيما ذكرنا بين العلم الاجمالي والتفصيلي ، فانه على مبنى اقضاء العلم التفصيلي ايضاً وتعليلية طريقته على عدم مجي الترخيص على خلافه ، كان للشارع الغاء طريقته بتخصيصه على الخلاف « لان » مرجع تعليلية طريقته الى كونه قابلاً لان لا يحصل به الاشتغال بالتكليف بترخيص الشارع على الخلاف من غير ان ينافي هذا الترخيص مع فعلية الواقع ولا مع حكم العقل بوجوب المتابعة والامثال كما ذكرناه ( وحيث ) ان المناقضة الارتكازية في المقام متحققة فلا حرج بكشف مثلها انا عن عليية العلم لاجمالي للاشتغال وتنجزية حكم العقل من قبله بلزوم الامتثال بنحو يأبى عن الردع عنه بالترخيص على الخلاف في جميع الاطراف ، ولان معنى من عليية العلم الاجمالي لحرمة المخالفة القطعية الا ذلك « هذا كله » فيما يتعلق بالجهة الاولى

( واما الجهة الثانية ) فالتحقق فيها ايضاً هو عليية العلم الاجمالي لوجوب الموافقة القطعية على وجه يمنع عن مجي الترخيص على الخلاف ولو في بعض الاطراف « ويظهر » وجهة مما قدمناه في الجهة الاولى « حيث نقول » ان من لوازم عليية العلم الاجمالي بالتكليف الاشتغال به وسببتيه لحكم العقل بالتنجزى بتنجز ما يحكى عنه العنوان الاجمالي على المكلف وصيرورته في عهده ، انما هو حكم العقل تنجزياً بوجوب التعرض للامثال ولزوم تحصيل الجزم بالفراغ والخروج عن عهده ما تنجز عليه من التكليف باداء ما في العهدة ﴿ ومقتضى ﴾ ذلك بعد تردد المعلوم بالاجمال ، ومساوقة احتمال انطباقه على كل طرف لاحتمال وجود التكليف المنجز في مورده المستتبع لاحتمال العقوبة على ارتكابه ، هو حكم العقل بلزوم الاجتناب عن كل ما يحتمل انطباق المعلوم عليه من الاطراف وعدم جواز القناعة بالشك في الفراغ والموافقة الاحتمالية ، لعدم الامن من مصادفة ما ارتكبه لما هو الحرام المنجز عليه ، فيتجى فيه قاعدة وجوب دفع الضرر المحتمل ، ولزومه

اباء العقل ايضاً عن مجي<sup>٥</sup> الترخيص الشرعي ولو في بعض الاطراف من جهة كونه  
من الترخيص في محتمل المعصية الذي هو من الحكيم في الاستحالة كالترخيص في  
مقطوعها ( ولازمه ) بطلان التفكيك في عليا العلم الاجمالي بين المخالفة القطعية  
والموافقة القطعية ، بل بناء على العلية في طرف المخالفة لا محيص عن الالتزام بها في  
طرف الموافقة القطعية ايضاً بنحو يمنع عن مجي<sup>٥</sup> الترخيص الشرعي ولو في بعض  
الاطراف بلامعارض ( وبذلك يظهر ) اندفاع توهم الفرق بين المقامين من دعوى  
ان عدم تجوز العقل الاذن في الاقتحام في جميع الاطراف انما هو من جهة  
استلزامه الترخيص في نفس ما هو المعلوم المنتجز في البين ، ومثله مما يمنع عنه العقل  
لكونه ترخيصاً في المعصية ، بخلاف الاذن في الارتكاب بالنسبة الى بعض  
الاطراف فانه لما لا يستلزم ذلك لا يمنع عنه العقل لعدم تعلقه بنفس المعلوم بالاجمال  
وعدم العلم بكون الطرف المأذون فيه هو الحرام المعلوم في البين ﴿ وجه ﴾  
الاندفاع ما عرفت من ان المنع عن الترخيص في كل طرف ، انما هو من جهة  
احتمال انطباق ما هو المنتجز عليه الموجب لاحتمال العقوبة عليه ولكون الترخيص فيه  
ترخيصاً في محتمل المعصية ( لا من جهة ) قصور ادلة الترخيص عن الشمول لاطراف العلم  
من جهة عدم الموضوع كي يصح الفرق المزبور بين المخالفة القطعية وموافقتها بعدم  
انحفاظ مرتبة الحكم الظاهري في الاولى وانحفاظها في الثانية ( واما دعوى ) ان  
شأن العلم تفصيلاً او اجمالاً انما هو تنجيز متعلقه دون غيره وبعد وقوف العلم  
الاجمالي على نفس متعلقه وهو العنوان الاجمالي والجامع بين الافراد وعدم سرايته  
الى الواقع ولا الى خصوصيات الاطراف ( يلزمه ) لاحتمال وقوف التنجيز ايضاً  
تبعاً للعلم على نفس الجامع بلا سرايته الى الخارج ولا الى العناوين التفصيلية  
لخصوصيات الاطراف ومع عدم سرايته يكون كل واحد من افراد الجامع تحت  
الترخيص العقلي بمنأى عن تمامية البيان ومعه لا موجب لوجوب الموافقة القطعية  
كي يمنع عن مجي<sup>٥</sup> الترخيص الشرعي في بعض الاطراف لعدم اقتضاء مثل هذا  
اليقين المتعلق بالجامع ازيد من حرمة المخالفة القطعية ، بل لازم ذلك جواز ترك  
الموافقة القطعية ايضاً ولولم يكن في البين ترخيص من قبل الشارع لكونه مقتضى  
الجمع بين تنجز الجامع وبين الترخيص العقلي في كل واحد من الافراد ( فمدفوعه )

بان تنجز الاحكام انما هو من لوازم وجودها خارجا في ظرف وصولها الى  
المكلف باى طريق لا من لوازم وجودها ذهنا ولو بمرأيتته الى الخارج ولذا عند  
كشف الخلاف وتبين عدم وجود الحكم لا تنجز في البين حقيقة وانما هو مجرد  
اعتقاد التنجز بتبع اعتقاد وجود الحكم ، ومجرد قيام العلم بالصور الذهنية وعدم  
قابليته للسراية الى الخارج لا يقتضى عدم سراية التنجز اليه ، ( وح ) فمع تنجز  
واقع التكليف بطريقة واحتمال وجوده في اى طرف يصير كل منهما لاحتمال محتمل  
التنجز بعامة ، فيجى فيه احتمال الضرر والعقوبة ، فيندرج تحت كبرى وجوب دفع  
الضرر المحتمل لا كبرى قبح العقاب بلا بيان ( ولعل ) منشاء التوهم المزبور ، هو  
تخيل كون متعلق العلم الاجمالي عبارة عن صرف الطبيعي والجامع بين الافراد بما  
هو في حيال ذاته او بما هو حاك عن منشئه محضا نظير الجوامع الماخوذة في حيز  
التكاليف القابلة للانطباق عرضيا او تبادليا على اى فرد و ( لكنه ) توهم فاسد لما  
تقدم من الفرق بينهما وان الجامع المتعلق للعلم الاجمالي انما هو العنوان الاجمالي بما  
هو حاك عن الخصوصية الواقعية المرددة في نظر القاطع بين خصوصيات الاطراف  
بنحو تكون نسبتته اليها نسبة الاجمال والتفصيل وينطبق عليها في فرض انكشاف  
الحال بتمامها لاجزاء تحليلي منها كما في الطبيعي الماخوذ في حيز التكاليف ( ومن )  
الواضح ان من لوازم العلم بالجامع المزبور انما سراية التنجز منه الى ما هو الموجود  
من الحكم خارجا ، فمع احتمال وجوده في كل طرف لاصحى بحكم العقل من  
الاجتناب عن الجميع ، لان في الاقتصار على البعض لا يؤمن من مصادفة ما  
ارتكبه لما هو الحرام المنجز عليه ( ولئن ابيت ) عن سراية التنجز الى الواقع  
( نقول ) بعد انحصار فرد هذا الجامع باحد المحتملين ، انه يكفى في وجوب الموافقة  
القطعية مجرد تنجز الجامع المزبور ، لان من لوازم الاشتغال المزبور هو حكم  
العقل تنجزيا بوجوب تحصيل الجزم بالفراغ باداء ما في العهده ولازمه وجوب  
الاجتناب عن الجميع ، لان الاقتصار على بعضها مساوق لاحتمال عدم الخروج عن  
عهده ما تنجز عليه ، ولازمه اياه العقل عن الترخيص في ترك الموافقة  
القطعية بالاكتفاء بمشكوك الفراغ ( نعم ) لما لم يكن حكم العقل في مقام تفريغ الذمة  
مخصوصا بالمفرد الوجداني الحقيقي ، بل يهم المفرد الجمعي التعبدى ، كان للشارع

التصرف في هذه المرحلة يجعل بعض الاطراف بدلا ظاهريا عن الواقع في مقام تفرغ الذمة ومصداقا جعليما هو المفرغ عما اشتغلت الذمة به من غير ان يكون ذلك منافيا مع حكم العقل في اصل تحصيل الجزم بالفراغ ، كما كان له ذلك في موارد ثبوت التكليف بالعلم التفصيلي الذي لا شبهة في كونه علة تامه لوجوب الموافقة القطعية ، كما في الامارات والاصول المجعولة في وادي الفراغ كقواعدتي التجاوز والفراغ والاستصحابات الموضوعية ونحوها المنقحة لموضوع الفراغ ، وهذا بخلاف الترخيص في بعض الاطراف بلا جعل بدل ، فانه مستلزم امالتهللية حكم العقل بالاستغفال من قبل العلم الاجمالي ، وامالتهللية حكمه في ظرف الاشتغال بالتكليف بتحصيل القطع بالفراغ ، وهما كما تسرى \* كيف \* وان لازم الاول تجويز المخالفة القطعية بمجيء الترخيص على الطرفين ، كما ان لازم الثاني تجويز الاكتفاء بمشكوك الفراغ حتى في موارد العلم التفصيلي بوجوب شئ كالصاوة ونحوها باجراء حديث الرفع ونحوه عند الشك في مصداق شرطه او جزئه كموارد الشك في الطهارة عند تعاقب الحالتين وموارد الشك في المحصل ونحوه ، نظرا الى اتحاد المناط فيهما ، اذلا فرق في حكم العقل بتحصيل الجزم بالفراغ في ظرف الاشتغال بالتكليف بين ان يكون الاشتغال بطريق تفصيلي او اجمالي ، ولا بين ان يكون الطريق عقليا او جعليا ، مع انه لا يلتزم به احد ، فيكشف ذلك عن تنجزية حكم العقل في المقامين \* وعليه \* لا يحيص من عدم التفكيك في عملية العلم الاجمالي بين المخالفة القطعية والموافقة القطعية \* ثم ما ذكرنا \* من عملية العلم الاجمالي لوجوب الموافقة القطعية هو الظاهر بل الصريح من كلام الشيخ قده في الجواب عن القائل بجران اصالة الحل في الطرفين بقوله \* قلت \* ان اصالة الحلية غير جارية في المقام بعد فرض كون المحرم الواقعي مكلفا بالاجتناب عنه منجزا عليه على ما هو مقتضى الخطابات بالاجتناب عنه لان مقتضى العقل في الاشتغال اليقيني بترك الحرام الواقعي هو الاحتياط والتحرز عن كلا المشتبهين حتى لا يقع في محذور فعل الحرام وهو معنى المرسل في بعض الكتب اترك ما لا بأس به حذراً عما به البأس فلا يبقى مجال الاذن في فعل احدهما انتهى \* واصرح \* من ذلك ما افاده في الشبهة الوجوبية في الجواب عن القول بالتفكيك بين المخالفة القطعية والموافقة القطعية ، بقوله قلت

العلم الاجمالي كالتفصيلي علة تامة لتنجز التكليف بالمعلوم الا ان المعلوم اجمالا يصلح لان يجعل احد محتمليه بدلا عنه في الظاهر فكل مورد حكم الشارع بكفاية احد المحتملين الواقع اما تعييننا كحكمه بالاخذ بالاحتمال المطابق للحالة السابقة واما تخييرا كما في موارد التخيير بين الاحتمالين فهو من باب الاكتفاء عن الواقع بذلك المحتمل لا الترخيص لتترك الواقع بلا بدل فان الواقع اذا علم به وعلم ارادة المولى بشئ وصدور الخطاب عنه الى العبيد وان لم يصل اليهم لم يكن بد عن موافقته اما حقيقة بالاحتياط واما حكما بفعل ما جعله الشارع بدلا عنه انتهى ، حيث ان كلامه ذلك كما ترى ينادى باعلى الصراحة بعلمية العلم الاجمالي لوجوب الموافقة القطعية بنحو يمنع عن محي الترخيص على خلافه ولو في بعض الاطراف « نعم » ربما يظهر من التصريح بتعارض الاصول النافية وتساقطها في بعض كلماته الاخر ما يوهم خلاف ذلك ، حيث يستفاد منه ان المانع من جريان الاصول النافية في اطراف العلم هي المعارضة ، ومثله يناسب القول بالاقضاء للموافقة القطعية دون العلية ، لانه على العلية لا تجرى الاصل النافي واو في طرف واحد بلا معارض \* ولعل \* ذلك هو المشاء لما عن بعض من نسبة التفصيل المزبور اليه قده والا فلم يكن في شئ من كلماته التصريح بهذه الجهة بل التصريح منه كان على خلافه \* ولكن \* لا يصلح هذا المقدار لنسبة التفصيل المزبور اليه ، لان غاية ما يقتضيه ذلك هو محرد التلويح على القول بالاقضاء ومثله لا يكاد يقاوم التصريح بالعلية ، فيمكن حمل كلامه ذلك على بيان كون المعارضة في الاصول وجهها آخر لعدم جريانها في اطراف العلم ولو على الاقضاء لا بيان حصر المانع بذلك كي يلزم جريانها في فرض عدم التعارض فينافي تصريحه بالعلية ( وكيف كان )

فالظاهر ان المنشأ لتوهم التفصيل المزبور في العلم الاجمالي بين حرمة المخالفة ووجوب الموافقة انما هو من جهة الخلط بين المقام وبين مقام الانحلال ومرحلة جعل البدل ، بتخييل ان جواز الرجوع الى الاصل النافي في موارد الانحلال عند قيام منجز عقلي او شرعي على ثبوت التكليف في بعض الاطراف بلاعنوان وكذا موارد قيام الطريق على تعيين المعلوم بالاجمال وتطبيقه على طرف اوقيامه على نفي التكليف في طرف خاص كموارد جعل البدل ، انما هو من جهة الاكتفاء فيها

بالموافقة الاحتمالية ، فجعل ذلك شاهداً على اقتضائ العلم الاجمالي بالنسبة الى وجوب الموافقة القطعية وجواز الاذن في ترك تحصيل القطع بالموافقة بالترخيص في البعض ولو بلا جعل بدل ، بدعوى ان العلم الاجمالي ان كان علة تامة لوجوب الموافقة القطعية فلا يجوز الترخيص حتى مع جعل البدل وان كان مقتضياً فيجوز ولو بلا جعل بدل ~~و~~ ولكنه فأسد جداً ~~و~~ لوضوح الفرق بين مقامنا وذين المقامين ، وذلك اما مقام الانحلال فواضح \* فان \* جواز الرجوع فيه الى الاصل الثاني في غير مقام عليه المنجز العقلي او الشرعي انما هو من جهة انتفاء اصل الاشتغال وعدم مؤثرية العلم الاجمالي في الاشتغال بمعلومه واثباته في العهدة ، لان العلم انما ينجز التكليف المراد بين الطرفين في صورة قابلية كل طرف للتنجز من قبله مستقلاً ومع خروج احد الطرفين بقيام المنجز عليه عن القابلية المزبورة يخرج المعلوم المراد بما هو قابل للانطباق على كل طرف عن صلاحية التنجز من قبل العلم الاجمالي فلا يصلح مثل هذا العلم المنجز به لمعلومه \* نعم \* ما هو الصالح للتنجز انما هو التكليف المقيد انطباقه على الطرف الاخر ، ولكنه لا يكون متعلقاً للعلم بل كان مشكوكاً من الاول ففي الحقيقة يكون مرجع الانحلال الى التصرف في اصل الاشتغال وهذا بخلاف المقام فان البحث عن اقتضاء العلم الاجمالي وعلتيته بالنسبة الى وجوب الموافقة القطعية انما هو في ظرف الفراغ عن اصل ثبوت الاشتغال بالتكليف بالعلم الاجمالي بلا قصور لا من جهة العلم والكاشف في المنجزية ولا من جهة المعلوم في قابليته للتنجز من قبله ومع ذلك اين يبقى مجال مقايسة المقام بباب الانحلال \* واما مقام \* جعل البدل كموارد قيام الامارة على تعيين المعلوم بالاجمال في طرف خاص اما مطابقة او التزاماً فلما عرفت من ازاكتفاء العقل بالاخذ بذلك في مقام تحصيل الفراغ انما هو من جهة كونه معيناً لموضوع الفراغ عما اشتغلت الذمة به لا من جهة الاكتفاء بالشك في الفراغ وتجويز الترخيص في الاكتفاء بمشكوك الموافقة كما هو مورد البحث في المقام ، اذ ليس المقصود من عملية العلم الاجمالي كونه علة لوجوب خصوص الفراغ الحقيقي الوجداني ، بل المقصود منه كونه علة لوجوب تحصيل مطلق ما يوجب معه الخروج عن عهدة التكليف الاعم من المفرغ الحقيقي او الجملي اذ لا خصوصية بنظر العقل في حكمه بالفراغ للمفرغ

الحقيقي الوجداني بل يكتفي فيه بما كان بحكم الشارع مصداقاً لما اشتغلت الذمة به لكونه ايضاً معيناً للفراغ فكان للشارع التصرف في هذه المرحلة بجعل بعض الاطراف بدلا ظاهريا ومصدقا جعليما لما هو المقرغ ، من غير ان ينافي ذلك مع عالية العلم الاجمالي لوجوب تحصيل الجزم بالفراغ ( كيف ) وليس حال العلم الاجمالي من هذه الجهة باولى من العلم التفصيلي بالتكليف ، مع بدهة عدم انحصار الخروج عن العهدة في موردته بخصوص المقرغ الحقيقي بشهادة الطرق المجعولة في وادى الفراغ كقاعدي التجاوز والفراغ والاصول الموضوعية ونحوها ، مع انه لاشبهة في عالية العلم التفصيلي بالتكليف لوجوب الموافقة القطعية ، فكما ان جعل تلك الطرق والاصول الجارية في وادى الفراغ لا ينافي العلية في العلم التفصيلي بل كان مؤكداً لما يقتضيه العلم من لزوم تحصيل الجزم بالفراغ وعدم جواز الاكتفاء بالشك فيه ، كذلك في العلم الاجمالي فلا تنافي الامارة المعينة لموضوع الفراغ في بعض الاطراف مع العلية فيه ايضاً ، لما عرفت من اكتفاء العقل بذلك في الخروج عن عهدة التكليف لكونه مصداقاً جعليما لما هو المأمور به ( وهذا ) بخلاف صرف الترخيص في بعض الاطراف بلا جعل بدل فانه ملازم للتخصيص في الاكتفاء بالشك في الفراغ فينافي الحكم العقل التنجيزي في ظرف الاشتغال بالتكليف بلزوم تحصيل الجزم بالفراغ باداء مافي العهدة وجداناً او تعدياً وابائه عن الترخيص في ترك تحصيل القطع بالفراغ باحد النحوين ( ولا يندفع ) ذلك الا بالالتزام بتعليمية حكم العقل في هذه المرحلة ، وهذا مع انه خلاف ما يقتضيه بدهة الوجدان ، يلزمه جواز الاكتفاء بمشكوك الفراغ حتي في مورد العلم التفصيلي عند الشك في مصداق شرطه او جزئه باجراء مثل حديث الرفع ونحوه في المشكوك لاتحاد المناط فيهما ، مع ان ذلك كما ترى لا يلتزم به احد ( وتوهم ) رجوع الترخيص في ارتكاب بعض الاطراف الي جعل البدل في الطرف غير المادون فيه ولو كان ذلك بمثل اصالة الاباحه والبرائة اذا فرض جريانها في بعض الاطراف بلا معارض ( مدفوع ) بانه ان اريد بذلك جعل الطرف الاخر معيناً للفراغ ومصدقا جعليماً للمعلوم بالاجمال فهو متين جداً ( ولكنه ) مضافاً الي كونه اعترافاً بالعملية يحتاج الي احرازه بطريق آخر لوضوح انه ليس المصحح للتخصيص

عند العقل مجرد جعل البدل الواقعي وانما المصحح له هو ذلك بوجوده الواصل الى المكلف وعليه لا بد في تطبيق الاصول النافية من احراز البدلية من الخارج ، والا فلا يمكن احرازها بعموم دلائل الترخيص من جهة لزوم الدور ، لان شموله فرع العلم بالبدلية والمصدقية في الطرف الاخر غير المأذون فيه فلا يمكن حصول العلم بها من نفس عموم دليل الترخيص وشموله « وان اريد به » جواز الاكتفاء بالطرف الاخر مع الشك في مصداقيته للمأمور به لمحض الاذن في ارتكاب بعض الاطراف نظراً الى حصول المؤمن وهو الاذن كما يظهر ذلك من التزام هذا القائل في ذيل كلامه بان الاصل النافي للتكليف في بعض الاطراف اذا كان بلا معارض موجب للتأمين في الطرف الذي يجرى فيه ولولم يقم دليل على كون الطرف الاخر بدلا ومصداقاً للمعلوم بالاجمال ولا كان فيه اصل مثبت للتكليف من غير ناحية العلم الاجمالي ( فيتوجه ) عليه ما ذكرنا من لزوم جواز الاكتفاء بالموافقة الاحتمالية في مورد العلم التفصيلي بالتكليف ايضا باجراء مثل حديث الرفع ونحوه عند الشك في تحقق شرطه او جزئه لكونه موجبا للتأمين على ترك الموافقة المشكوكه او المخالفة غير المعلومة ومانعا عن حكم العقل بعدم جواز الاكتفاء بمشكوك الفراغ ( وبما ذكرنا ) ظهرانه لاجمال لمقايسة الاصول المرخصة بالامارات النافية القائمة على نفي التكليف في طرف خاص ، حيث ان جواز الاخذ بالامارة النافية انما هو من جهة مثبتية الامارة بمدلولها الالتزامي لتعيين المعلوم بالاجمال في الطرف الاخر الموجب لكونه مصداقا جعلياً للمأمور به في مقام تفرغ الذمة ، فان دليل الحجية كما يشمل ظهورها في المدلول المطابق كذلك يشمل ظهورها في المدلول الالتزامي ( وهذا ) بخلاف الاصول المرخصة والنافية للتكليف اذا فرض جريانها في بعض اطراف العلم بلا معارض ، فانه ليس لها مثل هذه الدلالة ، لان غاية ما تقتضيه تلك الاصول انما هو البناء على الحلية والترخيص في الارتكاب في الطرف المأذون فيه ، واما اقتضاؤها للبناء على كون المعلوم بالاجمال هو المشتبه الاخر فلا « نعم » لازم البناء على الحلية في طرف مع العلم الاجمالي بجرمة احد الامرين هو البناء على كون الحرام المعلوم في الطرف الاخر غير المأذون فيه ، ولكن الاخذ بمثل هذا اللازم مبنى على حجية مثبت ، بدعوى



تشمل اطلاق التنزيل لمثل هذه اللوازم العقلية او العادية ولكن ذلك مع انه مخصوص  
 بالاصول التنزيلية لافى مثل حديث الحجب والرفع ودليل الحلية على احد  
 الوجهين خلاف « ما هو التحقيق » من عدم حجية مثبتات الاصول فلا مجال  
 لجريانها في طرف العلم بلا ثبوت جعل بدل من الخارج وان فرض كونها بلا  
 معارض \* ولا ينتقض \* ذلك بما لو كان المتكفل لتطبيق دليل الترخيص على  
 بعض اطراف العلم هو الشارع حيث يؤخذ بالتخصيص في الطرف المأذون فيه  
 ويكتفي في موافقة العلم بالاجتناب عن الطرف الاخر ( لان ) هذا العرض  
 لو فرض تحققه فلا بد بمقتضى تمجيزية حكم العقل بتحصيل الفراغ الجزى ، من  
 التصرف في ترخيصه بجملة كناية عن جعل الطرف الاخر بدلا عن الواقع ، او المصير الى  
 حجية المثبت في خصوص ذلك المورد فراراً عن الترخيص بلا جعل بدل  
 ( كما لا ينتقض ) ايضاً بموارد الدوران بين التكليفين المترتب احدهما على عدم  
 التكليف بالاخر كما في نذر الصوم المعاق على عدم كونه مديوناً ، وكما في وجوب  
 الحج المترتب على عدم كونه مكلفاً باداء دين ونحوه مما يوجب عدم الاستطاعة من  
 جهته ، بدعوى انه لاشبهة في بناءهم على اثبات وجوب الصوم والحج في المثالين  
 باجراء الاصول النافية مطلقاً حتى غير التنزيلية بالنسبة الى الدين ونحوه وانه لا  
 يكون ذلك الامن جهة اقتضاء العلم الاجمالي للموافقة القطعية ، والا فبناء على  
 علية العلم الاجمالي ومنعه عن جريان الترخيص في بعض الاطراف بلا جعل بدل  
 في الرتبة السابقة ، لا مجال لاجراء الاصول المرخصه في المثالين بالنسبة الى  
 التكليف باداء الدين فان في رتبة جريانها لم يثبت تكليف بالصوم والحج بل ثبوت  
 التكليف بهما انما يكون في رتبة متاخرة عن جريان الاصول بالنسبة الى التكليف  
 بالدين ، ومثله لا يناسب علية العلم الاجمالي ( اذ نقول ) ان بناءهم على جريان  
 الاصل الثاني بالنسبة الى الدين ونحوه في نحو المثال المزبور انما هو بالنظر الى  
 ما يترتب عليه من الاثر الوجودى وهو ثبوت التكليف بالصدقة في المثال الاول  
 والحج في الثاني الموجب لسقوط العلم الاجمالي عن التاثير بالنسبة الى طرفه ، لانه  
 بدواً بلحاظ صرف الترخيص والمعدورية فيه ( ومن الواضح ) ان مثله لا ينافي  
 علية العلم الاجمالي ، لانه بهذه الجهة يكون من قبيل الاصول المشبهة للتكليف في

بعض اطراف العلم الموجبة لسقوطه عن التأثير بالنسبة الى الطرف الاخر، ورجوع الشك فيه بدوياً كما لو لم يكن له اثر غير ذلك ، ففي الحقيقة يكون ذلك نحو حيلة لايجاد العذر والتسهيل على المكلف باجراء الاصول النافية في بعض اطراف العلم ، ولكن لا يلاحظ نفس العذر والتسهيل كي ينافي علية العلم الاجمالي بل بمعونة احداث التكليف بالتصدق والحج الموجب لسقوط العلم عن التأثير ، ولا فرق في ذلك بين ان يكون التكليف مترتباً شرعاً على عدم التكليف بالدين واقعا ، او على مطلق الحكم الاعم من الواقعي والظاهري ، غير انه على الاول يتحصر الاصل الجارى في الدين فيمقام اثبات التكليف بالاصول المحرزة كالا مستصحب ، بخلاف الثاني فانه يكفي لاثبات التكليف المزبور بالاصول غير التزيلية ايضا ( ثم ان ذلك ) كله في فرض ترتب التكليف المزبور على عدم التكليف بالدين واقعا او على مطلق عدم التكليف بالدين ولو ظاهرا ( واما لو كان ) مترتباً على مجرد معذورية المكلف عن الدين ولو عقلياً كما في الحج بناء على ترتب وجوبه على القدرة الناشئة عن مطلق معذورية المكلف عن الدين او عن تكليف آخر ، فجزيان البرائة عن التكليف بالدين في هذا الفرض انما هو من جهة عدم منجزية مثل هذا العلم الاجمالي ( فان ) صلوح تأثيره في التنجيز انما يكون في فرض قابلية كل طرف من جهة احتمال انطباق المعلوم عليه للتنجيز من قبله في عرض تنجز الطرف الاخر على نحو كان العلم الاجمالي محدثاً عقلاً لايجاب الحركة على وفق المحتملين كما في العلم الاجمالي بحرمة احد الاناثين حيث لا ينفك منجزية العلم الاجمالي في كل طرف عن منجزيته في الطرف الاخر ( ومن ) الواضح ان ذلك غير متصور في المقام ، اذ لا يسكاد يجتمع منجزية العلم الاجمالي للتكليف بالحج مع منجزيته للتكليف بالدين لان في فرض منجزيته للتكليف بالدين نقطع بعدم وجوب الحج واقعا فلا يحتمل وجوبه كي يتنجز من قبله ومعه لا يصلح العلم المزبور للمنجزية ( وهذا ) بخلاف فرض ترتب وجوبه على عدم التكليف بالدين واقعا ( فان ) في فرض منجزية العلم للتكليف بالدين يحتمل وجوب الحج ايضا لاحتمال برائة ذمته عن الدين واقعا فلا قصور في العلم الاجمالي في منجزيته لكل من التكليفين لولا اقتضاء الاصل النافي للتكليف في طرف لاثبات التكليف في الطرف الاخر \* وعلى كل حال \*

لا مجال للتشبه بمثل هذه الموارد لاثبات اقتضاء العلم الاجمالي للموافقة القطعية لما عرفت من عدم كون الترخيص الجاري فيها منافياً مع عملية العلم الاجمالي لوجوب تحصيل الجزم بالفراغ عند الاشتغال بالتكليف

« هذا كله » مضافاً الى ما يلزم القول بالاقْتضاء من الالتزام بالتخيير في الاصول النافية المشتملة على الترخيص على خلاف الواقع ، وذلك لامن جهه بقاء احدها لا بعينه تحت عموم دليل الترخيص كى يقال ان احدها المخير ليس من افراد العام ، بل من جهة تقييد اطلاق دليل الترخيص الجارى في كل طرف بحال عدم ارتكاب الاخر \* لان \* منجزية العلم الاجمالي وعليته لحرمة المخالفة القطعية على مسلك الاقتضاء انما يكون مانعاً عن اطلاق الترخيص في كل واحد من طرفي العلم بالنسبة الى حال الاجتناب عن الطرف الاخر وعدمه المستتبع لتجويز الجمع بينهما في الارتكاب ، وبالتقييد المسطور يرتفع المحذور المزبور ، ولا يحتاج الى ارتكاب التخصيص باخراج كلا الفردين عن عموم ادلة الاصول ولو بضميمه بطلان الترجيح بلا مرجح ~~اذلا~~ ووجه ~~لا~~ ارتكاب التخصيص بعد امكان ابقاء كلا الفردين تحت عموم ادلة الاصول بتقييد الترخيص الجارى في كل طرف بحال عدم ارتكاب الاخر ~~ونتيجة~~ ذلك هو الالتزام بالتخيير في جريان الاصول في اطراف العلم ، لا للتساقط \* مع ان \* ذلك مما لا يلز به احد فيما اعلم \* فان \* بنائهم طراً على عدم جريان الاصول النافية في اطراف العلم الاجمالي ولو على نحو التقييد بالتقريب الذى ذكرناه \* وقد اجاب \* بعض الاعاظم قده عن هذا الاشكال بما حاصله ان التخيير في الموارد التى تقول به عند عدم قيام دليل عليه بالخصوص لا بدوان يكون باحدا المرين ( احدها ) من جهة اقتضاء الكاشف والدليل الدال على الحكم ، كما لو ورد دليل عام على وجوب اكرام العلماء وعلم بخروج زيد وعمرو عن حكم العام في الجملة ، ولكنه شك في ان خروجهما عن عمومه هل هو على وجه الاطلاق بحيث لا يجب اكرامهما في حال من الاحوال ، اوان خروجهما لا يكون على وجه الاطلاق بل كان خروج كل منهما مشروطاً ومقيداً بحال اكرام الاخر بنحو يلزم من خروج كل منهما عن العام دخول الاخر فيه ، فالنزم في ذلك بان الوظيفة هو

التخيير في اكرام احد الفردين وترك اكرام الاخر من جهة رجوع الشك بعد دوران التخصيص بين الافرادى والاحوالى الى الشك في مقدار الخارج عن العموم المزبور ، المعلوم لزوم الاقتصار فيه على المتيقن خروجه وهو التخصيص الاحوالى فقط ( وثانيهما ) من جهة اقتضاء المدلول والمنكشف ولو مع عدم اقتضاء الدليل والكاشف لذلك ، كما في موارد تراحم الواجبين فيمقام الامتثال لعدم القدرة على الجمع بينهما ( وشىء ) من الوجهين غير تام في باب تعارض الاصول ( اذلا ) شاهد عليه لا من جهة الدليل والكاشف ولا من جهة المدلول والمنكشف ، اما الاول فمن جهة اقتضاء دليل كل اصل من الاصول العملية جريانه عينا سواء عارضه اصل آخر ام لا ، وعدم ما يوجب التخيير في اجراء الاصلين المتعارضين ، واما الثاني فمن جهة ان المجهول في باب الاصول العملية انما هو مجرد الحكم بتطبيق العمل على مؤدى الاصل اما بقيد انه الواقع ، واما لا بقيد ذلك على اختلاف المجهول في باب الاصول التنزيلية وغيرها ، مع اعتبار امور ثلاثه فيه ، احدهما الجهل بالواقع ، وثانيها امكان الحكم على المؤدى بانه الواقع ، وثالثها عدم لزوم المخالفة العملية من اجرائها الموجب لانتفاء الحكم الظاهرى بانتفاء احد هذه الامور الثلاثة ( وحيث ) انه يلزم من جريان الاصول في اطراف العلم الاجمالى مخالفة عملية فلا يمكن جعلها جميعاً ، وجعل احدها تخييراً وان كان ممكناً الا انه يحتاج الى دليل ولادليل عليه ، لامن ناحية ادلة الاصول ولا من ناحية المجهول فيها لعدم كون المجهول فيها معنى يقتضى التخيير انتهى ( ولكن لا يخفى ) ما فيه فانه لم يعرف وجه للفرق بين المقام وبين ما ذكره من المثال في موارد ثبوت التخيير من جهة اقتضاء الكاشف بل المنكشف ايضا ( اذ نقول ) ان عموم دليل الاصل كقوله كل شىء لك حلال بعد ما يقتضى بنفسه الشمول للشبهات المقرونة بالعلم الاجمالى ، انما هو بمنزلة عموم اكرام العلماء في المثال ، وحكم العقل بقبح الترخيص في المخالفة القطعية المتخرج لكلا المشتبهين في الجملة عن عموم دليل الحلية ، بعينه بمنزلة ذلك المخصص المتخرج لزيد وعمرو عن عموم اكرام العلماء ، والشك في ان خروج كل واحد من الطرفين عن عموم الحلية على وجه الاطلاق الشامل لحالى ارتكاب الاخر وعدمه

اولا على وجه الاطلاق بل مقيداً بحال عدم ارتكاب الاخر ، بمنزلة تردد خروج زيد وعمرو في المثال في كونه على وجه الاطلاق او مقيداً بحال عدم اكرام الاخر بنحو يلزم من خروج احدها عن العموم دخولى الاخر فيه ، فكما ان بعموم اكرم العلماء في المثال يعين التخصيص الاحوالى ويقال ان الوظيفة هو التخيير في اكرام احدها وترك اكرام الاخر « كذلك » بعموم دليل الحلية في المقام لكل من المشتبهين بعين التخصيص الاحوالى ويثبت التخيير في اجراء احد الاصلين المتعارضين ، جمعا بين عموم دليل الحلية لكل واحد من الفردين ، وبين حكم العقل بعدم امكان الجمع بين الحليتين ، بل التخيير في المقام اوضح مما في المثال \* لان \* المنع العقلي فيه بدواً انما كان عن الاطلاق الحالى في الاصل الجارى في كل واحد من الفردين الموجب للجمع بينهما في الحكم بالحلية ، لاعتنا اصل عموم الحلية لكل واحد منها ولو مقيداً بحال دون حال ، فبالتقييد الحالى يرتفع المنع العقلي ، وتصير النتيجة هو التخيير في اجراء احد الاصلين ، بخلاف المثال فان الحكم بالتخيير فيه انما هو من جهة قضية الاقتصار على المتيقن خروجه بعد اجمال المخصص ودورانه بين كونه افراديا واحواليا ( وتوهم ) ان عدم جريان الاصل في اطراف العلم الاجمالى انما هو من جهة عدم انحفاظ مرتبه الحكم الظاهرى مع العلم الاجمالى لا من جهة مخصص لعمومه \* مدفوع \* بما تقدم سابقا من عدم منافات مجرد العلم الاجمالى مع قطع النظر عن منجزيته عن شمول الاصل ثبوتا لا طرف العلم بعد الشك الوجداني في كل واحد منها \* وبما ذكرنا \* ظهر امكان تطبيق التخيير في المقام على التخيير في باب المتزامين \* بتقريب \* ان عدم امكان الجمع بين الفعلين في المتزامين كما يكون مانعا عن الاخذ باطلاق التكيلفين في الفعلية لكونه من التكيلف بما لا يطاق « كذلك » يكون حكم العقل بامتناع الجمع بين الحليتين مانعا عن الاخذ باطلاق الحليتين ، وكما ان المانع في المتزامين لا يقتضى الارتفاع اليد عن احدى الفعليتين لاعتنا كليتهما ، كذلك لا يقتضى هذا المانع الارتفاع اليد عن احدى الحليتين لاعتنا كليتهما ( ولازمه ) هو الالتزام بالتخيير في المقام ايضا ، اما بالتقييد الحالى في اطلاق الحلية لكل من الطرفين ، واما لكشف العقل الحلية التخييرية بعين كشف الحكم التخييري في

المتزاحمين بعد سقوط التكليفين ، لوجود المللك التام في كل من الحليتين كالتهييل على المكلفين ونحوه لا البناء على التساقط واخراج كلا الفردين عن عموم الحلية ، ولعمري ان هذا الاشكال على القول بالاقتضاء في الوضوح بمثابة لاجمال للخذشة فيه ولا للذب عنه الابالالتزام بعملية العلم الاجمالي للموافقة القطعية

( ثم ان لازم ) القول بالاقتضاء جواز الرجوع الى الاصل النافي للتكليف في بعض الاطراف عند خلوه عن المعارض في الطرف الاخر كما يفرض ذلك في العلم الاجمالي بنجاسة احد الانائين اللذين كان احدهما متيقن الطهارة سابقا ، فان مقتضى ذلك بعد تعارض اصالة الطهارة الجارية في الطرف الاخر مع استصحاب الطهارة في متيقن الطهارة ، هو الرجوع الى قاعدة الطهارة في الاناء الجاري فيه استصحابها ، نظرا الى سلامتها عن المعارض في ظرف جريانها ، لسقوط معارضها في المرتبة السابقة عن جريانها بمعارضته مع الاستصحاب الحاكم عليها ( مع ان ذلك ) كما ترى لا يظن التزامه من احد ، حيث ان ظاهر الاصحاب قدس الله اسرارهم هو التسالم على عدم ترتيب اثار الطهارة على مثله من جواز شربه واستعماله فيما يعتبر فيه الطهارة كما يكشف عنه حكمهم بلزوم اهما التيمم للمصلاة كما في النص الشامل باطلاقة لمثل الفرض ( وقد يقال ) في التفصي عن ذلك بان عدم التزامهم بالطهارة في نحو الفرض المزبور انما هو من جهة سقوط اصالة الطهارة فيه بمعارضتها مع اصالة الطهارة الجارية في الاناء الاخر ( بتقريب ) ان تعارض الاصول انما هو باعتبار تعارض مؤدياتها وما هو المعمول فيها ( وحيث ) ان المعمول والمؤدى في كل من القاعدة والاستصحاب لا يكون الاطهارة واحدة لمشكوك الطهارة والنجاسة ، لاطهارتان مستقلتان ، تارة بمقتضى الاستصحاب واخرى من جهة القاعدة ، لوضوح عدم امكان جعل الطهارتين لشيء واحد ، لانه مضافاً الى لغويه الجعل الثاني بعد جعل الاول بمقتضى الاستصحاب ، يلزم اجتماع المثليين في موضوع واحد ( فلا جرم ) بعد العلم الاجمالي بنجاسة احد الانائين ووحدة المؤدى والمعمول في كل من الاستصحاب والقاعدة ، تعارض قاعدة الطهارة في الاناء الاخر مع كل من

الاستصحاب والقاعدة في متيقن الطهارة ، فتسقط الجميع في عرض واحد ، ولا يلتفت الى ما بين استصحاب الطهارة وقاعدتها من الحكومة بعد اتحاد المجموع فيهما ( ولكن فيه ) اولاً ان الممتنع انما هو جعل الطهارتين لشيء واحد في عرض فارد ، واما جعل الطهارتين الطوليتين بنحو يكون احد الجعلين في طول الجعل الاخر وفي ظرف عدم ثبوته ، فهو في غاية الامكان ، اذ لا محذور من مثل هذين الجعلين بعد عدم اجتماعهما في زمان واحد بل ومرتبة واحدة وعدم ثبوت المتأخر الا عند عدم ثبوت المتقدم ومعه يبقى الاشكال على حاله لجريان قاعدة الطهارة في الاناء الجاري فيه استصحابها بلا معارض ( وثانياً ) مع الانغراض عن ذلك ، نقول انه بعد جعل الشارع لهذا المجموع الواحد طريقين احدهما في مرتبة الدلالة والحجية في طول الاخر بحيث لا يكاد وصول التوبة الى التعبد بعموم الثاني الا بعد سقوط عموم الاول عن الحجية ولو بالتعارض ، لا بأس في الاخذ بالقاعدة والتمسك بعمومها في ظرف سقوط الاستصحاب عن الحجية بالتعارض ( وما افيد ) من معارضه قاعدة الطهارة في الاناء الاخر مع كل من الاستصحاب والقاعدة في متيقن الطهارة « مدفوع » بان الاصل الواحد الجاري في ظرف وانكاف يعارض الاصول المتعددة في الطرف الاخر ، الا انه لا يعارض الا ما كان جارياً في ظرف جريانه « وبعد ما » لا تجرى قاعدة الطهارة في مستصحب الطهارة الا في ظرف سقوط اصله الطهارة في الطرف الاخر في المرتبة السابقة عن جريانها بالمعارضة مع الاستصحاب الحاكم عليها ، لا مجال لدعوى السقوط فيها كما هو واضح « مع ان » لازم البيان المزبور هو المنع عن جريان قاعدة الطهارة في طرف المسبب ايضاً عند سقوط الاصل الجاري في السبب بالمعارضة كما في الثوب المغسول في الاناء المتيقن طهارته في الفرض ، وكذا المغسول بالماء المتمم كراً بطاهر او نجس ، نظراً الى ما يلزمه من تعدد الجعل فيه « تارة » من ناحية الاصل الجاري في السبب وهو الماء بلحاظ كونه من الاثاو الشرعية المترتبة على طهارة الماء المغسول به الموجب لكون التعبد بطهارته تعبداً بطهارة الثوب ايضاً ( واخرى ) من جهة الاصل الجاري في نفس الثوب في ظرف سقوط الاصل السببي ( فلا بد ) ح من المنع عن جريان استصحاب

الطهارة او قاعدتها فيه بعين مناط المنع عن جريان قاعدة الطهارة في الطرف الجارى فيه استصحابها ، وهو كما ترى لا يظن توهمه من احد « فلاحيص » من الالتزام بجريان اصالة الطهارة في طرف الثوب في نحو المثال المزبور عند سقوط الاصل الجارى في طرف السبب ، اما بمناط الطولية بين الحطين كما ذكرناه ، واما بمناط الطولية بين الطريقتين في فرض وحدة المجمول وعدم تعدده « ولازمه » المصير في المقام الى طهارة احد الطرفين لجريان قاعدة الطهارة فيه بالعارض ، وهذا ايضاً مما لا يكون له دافع الا الالتزام بعلم الاجمالي للموافقة القطعية ومنعه عن جريان الاصل التنافي للتكليف في بعض الاطراف ولو بالعارض

## بقي التنبيه على امور

الاول  $\otimes$  لافرق في منجزية العلم الاجمالي وعلميته لوجوب الموافقة القطعية ، بين ان يكون المعلوم بالاجمال عنوانا معينا ذا حقيقة واحدة كالعلم الاجمالي بنجاسة احد الانائين ، وبين ان يكون عنوانا مردداً بين عنوانين مختلفي الحقيقة كما في العلم الاجمالي اما بنجاسة هذا الاناء او غصبية الاناء الاخر ، فيجب الاجتناب عن الجميع للدلالة المتقدمة ( خلافاً ) للمحكى عن صاحب الحدائق قدس فاعتبر ان يكون المعلوم بالاجمال عنوانا معينا غير مردد ، نظراً الى انه مع التردد بين العنوانين لا علم بخطاب جامع بينهما ( لان ) المعلوم فيه انما هو مفهوم الخطاب وهو غير صالح للتجزؤ « ولكن » فيه انه يكفي في تجزؤ الواقع العلم بما هو منشاء انتزاع هذا المفهوم وهو الالتزام المولوى بعثاً وزجراً فان مناط التعميل ينظر العقل انما هو احراز طبيعة امر المولى او نهييه بلا دخل خصوصية فيه فمع فرض انكشاف ذلك لدى العقل وعدم قصور العلم في كشفه عن الالتزام المولوى بالاجتناب عن احد الانائين يتحقق موضوع حكمه بالاستعمال ووجوب الموافقة القطعية « واما توهم » عدم تاثير العلم الاجمالي في الفرض المزبور ، بدعوى ان حرمة التصرف في العصب انما هي من الاثار المترتبة على العلم بالغصبية بحيث كان للعلم والاحراز دخل في ترتيبها ، لانهما من لوازم الغصب الواقعي بشهادة بناءهم



على صحة الوضوء والغسل بالماء المغصوب مع الجهل بالغصبية حين الوضوء ، ومع عدم احرازها لا اثر للعلم الاجمالي المزبور ، اذ لا يحدث من مثله العلم بالتكليف الفعلي على كل تقدير « لان » احد الطرفين وهو مشكوك الغصبية لا تكليف بالاجتناب عنه ، والطرف الاخر وهي النجاسة يرجع الشك فيها الى الشك البدوي ( فمدفوع ) بمنع دخل العلم والاحراز في موضوع الحرمة في طرف الغصب ، بل تمام الموضوع لها كما تقتضيه النصوص وكلمات الاصحاب انما هو الغصب الواقعي علم به المكلف او جهل ، غاية الامر مع الجهل به يكون المكلف معذوراً كعذوريته في شرب النجس مع الجهل بالموضوع او الحكم لاعن تقصير ، وبنأهم على صحة العبادة مع الجهل بالغصبية ولو على الامتناع وتغليب المفسدة ، انما هو من هذه الجهة لاشتمال الماتى به « ح » على المصلحة وتأثيرها في حسنه الفعلي ولو من حيث صدوره عن الفاعل بعد عدم تأثير المفسدة الغالبة مع العذورية بالجهل المزبور في المعضومية الفعلية ، ولذلك لا يفرقون في الحكم بالصحة والعذورية من جهة العقوبة بين الجهل بالموضوع والجهل بالحكم لاعن تقصير ( وح ) فاذا لم يكن قصور في العلم الاجمالي في كشفه عن الالزام المولوي المراد في البين ، فلا محالة يؤثر في التنجيز ولازمه بحكم العقل هو الخروج عن عهدة التكليف بترك التصرف في كل من الالنائين وترتيب اثار كل من النجاسة والغصب على كل منهما تحصيلاً للموافقة القطعية لسكلا الحكيمين

( الامر الثاني ) الظاهر انه لا فرق في تأثير العلم الاجمالي في وجوب الموافقة القطعية ، بين الموجودات فعلا ، والموجودات تدريجياً لجران الادلة المتقدمة واتحاد المناط فيهما فيجب على المرئمة المضطربة التي تعلم انها تحيض في الشهر ثلاثة ايام الاجتناب عن قراءة العزائم ودخول المساجد ويجب على زوجها الاجتناب عن وطئها في تمام الشهر ( وكذا ) يجب على التاجر الذي يعلم ابتلائه في يومه او شهره بالمعاملة الربوية الامسالك عن ما لا يعلم حكمه من المعاملات في تمام اليوم والشهر ( من غير فرق ) في ذلك بين ما يكون الزمان فيه مأخوذاً على نحو الظرفية المحضة بلا دخل فيه لافني التكليف ولا في موضوعه كما في المثال الثاني ، وبين ما يكون الزمان فيه مأخوذاً على نحو القيدية ، المكلف به كما

لنذر او حلف على ترك الوطى في ليلة خاصة واشتهت بين ليلتين او ازيد ،  
اول نفس التكليف كئثال الحيض المتقدم فان لا يام الحيض دخل في ملاك الحكم  
وفي اصل التكليف بترك الوطى والعبادة ودخول المساجد وقرائة العزائم ( فان )  
في جميع هذه الصور لا بد بمقتضى العلم الاجمالي من الاحتياط بالاجتناب عن جميع  
الاطراف ( اما الصورة الاولى ) كئثال العلم بالأبتلاء بالمعاملة الربوية في خلال اليوم  
او الشهر ، فظاهرة « للعلم » بالتكليف الفعلي من اول اليوم او الشهر بالاجتناب  
عن المعاملة الربوية في تمام اليوم او الشهر ، فلا بد من التحرز في تمام اليوم والشهر  
عن كل معاملة يحتمل كونها ربوية « نعم بناء » على عدم التفكيك بين ظرف  
فعليته التكليف و ظرف فاعليته الذى هو ظرف المامورية وارجاع الواجب المعلق  
لاجله الى الواجب المشروط بزمانه « لا بد » من الحاق هذه الصورة بالواجب المشروط  
للاشكال حينئذ في تاثير مثل هذا العلم الاجمالي بعدم تعلقه بالتكليف الفعلي على كل  
تقدير ~~بداهة~~ انه على المبنى المزبور لا يكاد يكون التكليف بالترك في اخر  
اليوم والشهر فعلياً من اول اليوم والشهر كي يصدق العلم الاجمالي بالتكليف الفعلي  
على الاطلاق من اول اليوم والشهر ، بل لا بد وان يكون التكليف بالترك في  
اخر اليوم مشروطاً بزمانه لرجوعه الى خل الزمان فيه في اصل الخطاب وتوجيه  
التكليف الفعلي بالنسبة اليه وان لم يكن له دخل في ملاك الحكم ، ولازمه جريان  
الاصول النافية للتكليف في جميع الاطراف لولا دعوى استقلال العقل حينئذ  
بتميح الاقدام على ما يؤدى الى تفويت مراد المولى ( وبما ذكرنا ) ظهر الحال في  
الصورة الثانية ايضاً ، فانه على المختار من امكان المعلق كما حققناه في مبحث  
مقدمة الواجب لاشكال في وجوب الاجتناب ، لا مكان التكليف الفعلي من  
الحين بالنسبة الى الامر الاستقبالي قبل مجي وقته فيجب بمقتضى العلم الاجمالي الاحتياط  
بترك الوطى في كل من الليلتين ولزوم حفظ القدرة فعلا على الطرف الاخر في  
ظرفه وموطن قيده ، لاقتضاء فعلية الخطاب حينئذ لاحداث الارادة الغيرية  
نحو المقدمات المفوتة حتى في الموقنات قبل وقتها ، كما يكون ذلك هو الشأن  
في فرض كون الخطاب وجوبياً ( فانه ) مع العلم الاجمالي بوجوب احد  
الامرین يحكم العقل بلزوم الايتان بالطرف الفعلي مع حفظ القدرة على الطرف

الآخر في موطنه ، من دون احتياج الى خطاب آخر مسمى بمتعم الايجاب وبالوجوب التهسي ، ولا الى اتعاب النفس باثبات انه مع العلم بتحقيق الملاك الملزوم فيما بعد يستقل العقل بقبح تفويته ( نعم ) انما يتجه ذلك بناء على ارجاع المعلق الى المشروط اعدم التفكيك بين ظرف فعلية التكليف وظرف المأمور به ( فانه بعد ) ما لا يكون التكليف بترك الوطى في الليلة المتأخرة فعلياً من الليلة الحاضرة لخروجه عن القدوة فعلا ، يحتاج في المنع عن جريان الاصول النافية الى دعوى استقلال العقل في ظرف العلم بتحقيق الغرض الملزوم من المولى ، بلزوم حفظ القدوة على تحصيله وقبح الاقدام على ما يوجب فواته المنتج في المقام لحكمه بترك الاقتحام في الطرف الفعلي مع حفظ القدرة على الطرف الآخر في زمانه ( وبذلك اتضح ) حكم ما اذا كان للزمان دخل في كل من الملاك والخطاب كالحيض المردد بين كونه في اول الشهر وآخره ( فانه ) وان لم يكن تاتير للعلم الاجمالي لعدم تعلقه بالتكليف الفعلي في شيء من آتات ازمة الشهر ( الا انه ) بعد استقلال العقل بقبح الاقدام على ما يوجب فوات مطلوب المولى لا بد من الاحتياط بترك الاقتحام في الطرف الفعلي مع حفظ القدرة على الطرف الآخر في زمانه ، لرجوع العلم الاجمالي المزبور مع هذا الحكم العقلي الى العلم بلزوم احد الامرين عليه ، ومعه لا يبقى المجال لجريان الاصول النافية للتكليف في الاطراف كي ينتهي الامر الى جواز المخالفة القطعية ( ثم ان ذلك ) على ما هو المشهور في الواجب المشروط من اناطة فعلية البعث والتكليف بوجود الشرط خارجاً ( واما على ) ما هو المختار فيه كما حققناه في محله من عدم اناطته الا بفرض وجود الشرط ولحاظه طريقاً الى الخارج من دون توقف لفعليته على وجوده في الخارج فالامر اوضح ، نظراً الى فعالية الايجاب والارادة التي هي مضمون الخطاب في الفرض المزبور ، غاية الامر محركة مثل هذه الارادة وفعاليتها انما تكون في ظرف وجود القيد في الخارج وتطبيق العبد اياه على المورد ، ولكن مثل هذه المرحلة خارجة قطعاً عما هو مفاد الانشاء في الخطابات التكليفية ، لانها انما تنتزع عن مرتبة تاتير الخطاب في تحريك العبد نحو الاطاعة التي هي متأخرة عن مرتبة الخطاب ومضمونه فلا يمكن اخذ مثل هذه الجهة في مضمون

الخطاب في عالم جعل الاحكام ولتحقيق الكلام في هذه الجهة مقام آخر ،  
والمقصود في المقام بيان انه على المختار في الخطابات التكليفية طراً من كفاية مجرد  
فرض وجود الموضوع بحدوده وقيوده في لحاظ المولى طريفاً الى الخارج في  
فعلية مرتبة من الارادة الباعثة الى التوصل الى حفظ المراد من ناحية انشاء  
الخطاب واقتضاهاً بحكم العقل بلزوم حفظ القدرة من ناحية غير شرط الوجوب  
، لا قصور في المقام في صدق العلم الاجمالي بالتكليف الفعلي ومنجزته عقلاً ،  
فانه في ظرف العلم بمصوّل شرط الوجوب في موطنه بحكم العقل بمقتضى العلم  
الاجمالي بلزوم ترك الطرف الفعلي مع حفظ القدرة على الطرف الاخر في موطنه  
كما هو ظاهر

الامر الثالث ~~الظاهر~~ انه لا فرق في وجوب الاحتياط بالموافقة  
القطعية ، بين ان يكون ثبوت التكليف في البين من جهة العلم الوجداني كما في  
العلم الاجمالي بنجاسة احد الكاسين او خمرة احد المايين ، وبين ان يكون  
بقيام طريق تعبدية عليه كما لو قامت البيئنة على خمرة احد المايين في الثاني ايضاً  
لابد من اجراء قواعد العلم الاجمالي من حرمة المخالفة القطعية ووجوب الموافقة  
القطعية ومقتضاه هو المنع عن جريان الاصول النافية ايضاً ولو في طرف واحد  
بلامعارض فضلاً عن جريانها في الطرفين كل ذلك لدليل التعبد بالبيئنة ( نعم )  
قد يتوهم حينئذ وقوع التنافي بين التعبد بنجاسة احد الكاسين بمقتضى البيئنة ،  
وبين التعبد بطهارة كل من الكاسين بمقتضى الاصل الجارى فيهما ( بتقريب )  
ان مفاد البيئنة لما لا يكون الانجاسة احد الكاسين بهذا العنوان الاجمالي ، فلا جرم  
تجرى اصالة الطهارة في كل واحد من الكاسين بعنوانها التفصيلي لمكان تحقق  
موضوعها هو الشك الوجداني في كل واحد منهما وعدم ارتفاعه لابل الوجدان  
ولا بالتعبد ، لاختلاف موضوع التعبد بالبيئنة مع موضوع التعبد بالطهارة في  
الاصليين ( ومع جريان ) اصالة الطهارة فيهما يقع التنافي بين التعبد بالبيئنة بالنسبة الى  
العنوان الاجمالي المعبر عنه باحد الكاسين ، وبين التعبد بكل من الاصليين في كل  
واحد من الكاسين ، ولا ترجيح في تقديم التعبد بالبيئنة على التعبد بالاصل الجارى  
في الطرفين ( ولا يقاس ) ذلك بالعلم الوجداني بنجاسة احد الكاسين ، لان

العلم الاجمالي لما كان بنفسه كاشفا تاما عن الواقع وحجة على ثبوت التكليف في البين كان مانعا بحكم العقل عن مجي' الترخيص على خلافه في الاطراف ( وهذا بخلاف ) مثل البيئنة حيث ان طريقيتها لثبوت التكليف لا يكون ذاتيا كالعلم لمكان احتمال المخلاف بالوجدان وانما كان ذلك بمعونة جعل شرعي بالتعبد بها ، ومع فرض التنافي بين قضية التعبد بها وبين التعبد بالاصل الجاري في كل واحد من الاطراف ، يتوجه الاشكال في تقديم البيئنة على الاصل الجاري في الاطراف بعد تغاير موضوعها وعدم اقتضاء البيئنة ولو بدليل اعتبارها لرفع موضوع الاصل ( ولكن يندفع ذلك ) بان مفاد البيئنة في مفروض البحث وان كان نجاسة احد الكاسين بهذا العنوان الاجمالي الا ان تقديمها على الاصل الجاري في الطرفين انما يكون بمناط الحكومة لمكان ورودها على موضوع الاصلين واقتضاءها بالالتزام لنفي الطهارة الثابتة في كل من الطرفين بنحو يلزم نفيها في كل طرف لثبوتها في الطرف الاخر ( توضيح ذلك ) انه لاشبهة في ان مقتضى اصالة الطهارة في الطرفين مع قطع النظر عن قيام البيئنة على نجاسة احدها انما هو طهارة كل واحد من الكاسين بالطهارة المطلقة المجتمعة مع طهارة الكاس الاخر ، واما بعد قيام البيئنة على نجاسة احدها ، فيث انه يلزم قيامها على ذلك لقيامها على انتفاء تلك الطهارة المطلقة التي يقتضيها الاصل في كل منهما ، فلا محاله بشمول دليل اعتبارها لمدلولها الالتزامي ترتفع تلك الطهارة المطلقة الثابتة بمقتضى الاصل لكل واحد من الطرفين ، ولازمه الغاء التعبد بالاصلين في كل من الطرفين من هذه الجهة لحكومة دليل التعبد بالبيئنة من هذه الجهة حسب اقتضاءه لتتميم الكشف على دليل التعبد بالطهارة فيهما ( نعم ) بعد قيام البيئنة على نجاسة احد الكاسين واقتضاءها بدليل اعتبارها لالغاء احتمال تلك الطهارة المطلقة فيهما ، يحدث شك اخر في طهارتهما على نحو يلزم طهارة كل منهما لنجاسة الاخر ( ولكن ) نشؤ هذا الشك حيث كان من قبل قيام البيئنة على نجاسة احدها ، يتمحض التنافي في هذه المرحلة بين الاصلين الجارين في الطرفين لاقتضاء كل اصل لقصر الطهارة في مورده وفي مثله لا بد من اعمال قواعد العلم الاجمالي من حرمة المخالفة القطعية ووجوب الموافقة القطعية المستلزم لمنع عن جريان الاصل ولو في طرف

واحد بلا معارض

﴿ الامر الرابع ﴾ لو كان العلم الاجمالي في اطراف غير محصورة عرفاً ،  
 ففي تأثيره في وجوب الاجتناب مطلقاً او بالنسبة الى حرمة المخالفة القطعية  
 وعدمه خلاف بين الاعلام والمشهور على عدم وجوب الاحتياط ، وتنقيح الكلام  
 فيه يقع من جهتين ( الاولى ) في بيان الضابط لكون الشبهة غير محصورة  
 ( الثانية ) في بيان حكمها ( اما الجهة الاولى ) فقبل التعرض لها لا بأس  
 بتمهيد مقدمة في تحرير موضوع البحث ، وهي انه لاشبهة في ان البحث في  
 المقام عن منجزية العلم الاجمالي وعدمه كما يقتضيه ظاهر العنوان في كلماتهم  
 محض في مانعية كثرة الاطراف عن تأثير العلم وعدمه فلا بد حينئذ من فرض  
 الكلام في مورد يكون خالياً عن جميع ما يوجب المنع عن تأثير العلم الاجمالي  
 كالعسر والخرج وكالاضطراب الى ارتكاب بعض الاطراف ، او خروجه عن  
 مورد الابتلاء ، بحيث لولا كثرة الاطراف لكان العلم الاجمالي منجزاً بلا كلام ،  
 والافع طر واحد هذه الطوارى لا يفرق بين المحصور وغيره ، لان في المحصور  
 ايضاً لا يجب الاحتياط فلا خصوصية حينئذ لغير المحصور كي يصح جعله عنواناً  
 برأسه في قبال المحصور ( وعليه ) فلا مجال للاستدلال في المقام على عدم  
 وجوب مراعاة العلم الاجمالي ، بالعسر والخرج تارة ، وبعدم كون جميع الاطراف  
 محل الابتلاء اخرى ، وثالثه بغير ذلك من الطوارى المانعة عن تأثير العلم الاجمالي  
 ( وتوهم ) ان ذلك من جهة ملازمة كثرة الاطراف مع احد هذه الموانع  
 خصوصاً العسر والخرج ( مدفوع ) بانه لو سلم ذلك فانما هو في العلم الاجمالي  
 في الواجبات ( واما ) في المحرمات المقصود منها مجرد الترك فلا ، لان كثير آما  
 يتصور خلو كثرة الاطراف عن الموانع المزبوره ( مع ان العبرة ) حينئذ  
 تكون بها لا بكثرة الاطراف ( وبعد ما عرفت ) ذلك نقول انهم ذكروا  
 وجوها في ضابط كون الشبهة غير محصورة ( منها ) ما عن الشيخ قدس سره  
 من تحديده بما بلغ كثرة الاطراف الى حد يوجب عدم اعتناء العقلاء بالعلم الاجمالي  
 فيها ، لما هو المعلوم من اختلاف حال العلم الاجمالي عند العقلاء في التأثير وعدمه  
 مع قلة الاحتمالات وكثرتها ، كما يرى بالوجدان الفرق الواضح بين قذف احد

الشخصين لابهينه وبين قذف احد من في البلد ، حيث يرى تأثير كلا الشخصين في الاول وعدم تأثير احد من في البلد في الثاني ، وكذا لو اخبر شخص بموت شخص مردد بين ولده وشخص اخر اجني ، فانه يضطرب حاله بمجرد سماع هذا الخبر ، بخلاف صورة الاخبار بموت شخص من اهل بلده مرددا كونه في نظره بين ولده وبين غيره من اهل البلد ، حيث لا يتاثر ولا يضطرب حاله من الاخبار المزبور ( وفيه ان ) ما افيد من عدم اعتناء العقلاء بالضرر مع كثرة الاطراف ، انما يتم في مثل المضار الدنيوية ، وذلك ايضاً فيما يجوز توطين النفس على تحملها لبعض الاعراض ، لاما يكون مورد الاهتمام التام عندهم كالمضار النفسيه ، والافئها يمنع اقدمهم على الارتكاب بمحض كثرة الاطراف لو علم بوجود سم قاتل في كأس مردد بين الف كئوس او ازديرى انه لا يقدم احد على ارتكاب شئ من تلك الكئوس وان بلغت الاطراف في الكثرة ما بلغت ، لافي المضار الاخرية التي يستقل العقل فيها بلزوم التحرز عنها ولو موهوماً ، فان في مثله لا بد في تجويز العقل للارتكاب من وجود مؤمن يوجب القطع بعدم العقوبة على ارتكابه ولو باخراجه عن دائرة المفرغ يجعل ماهو المفرغ غيره من الاطراف الاخر ، والافيدونه لا بد من الاحتياط بالاجتناب عن كل ما يحتمل انطباق المعلوم بالاجمال عليه ولو موهوماً ، نظرا الى مساوقة احتمال المزبور لاحتمال الضرر والعقوبة المحكوم بحكم العقل بوجود دفعه والتعجز عنه ( ومنها ) تحديده كما عن جماعة بما بلغ كثرة الاطراف الى حد يعسر عدها في زمان قليل ( وفيه ) ايضاً ما لا يخفى ، فان لازمه ان يكون العلم الاجمالي بنجاسة حبة من الحنطة او الارز او غصبيتها في ضمن اوقية من غير المحصور للمناط المزبور ، مع انه كما ترى لا يظن منهم الالتزام بذلك ( ومنها ) ما عن بعض الاعلام قدس سره من تحديد عدم حصر الشبهة ببلوغ كثرة الاطراف الى حد لا يتمكن المكلف عادة من جمعها في الاستعمال من اكل او شرب او غيرها ، لا مجرد كثرة الاطراف ولو مع التمكن العادي من المخالفة بالجمع بين الاطراف في الاستعمال ، ولا مجرد عدم التمكن العادي من الجمع بينها من دون كثرة الاطراف ( وفيه ) ان اريد من عدم التمكن من الجمع بين الاطراف في

الاستعمال عدم التمكن منها ولو تدريجاً بمضى الليالي والايام ، فلا ريب في فساده  
اذ ما من شبهة غير محصورة الا ويتمكن المكلف من الجمع بين اطراف الشبهة ولو  
تدريجاً وفي ازمة طويلة ( وان اريد ) بذلك عدم التمكن من الجمع بينها في  
زمان قصير ، فهذا يحتاج الى تحديده بزمان معين ولا معين في البين « مع ان  
لازمه » اندراج الشبهة الكثير في الكثير في غير المحصور من جهة تحقق الضابط  
المزبور كما في العلم الاجمالي بنجاسة الف ثوب في القين ، مع انه لاشبهة كما سيحجى  
في كونها ملحقة بالمحصور « وحينئذ فالاولى » ان يقال في تحديد كون  
الشبهة غير محصورة ان الضابط فيها هو بلوغ الاطراف في الكثرة بمثابة توجب  
ضعف احتمال وجود الحرام في كل واحد من الاطراف بحيث اذا لو خط كل  
واحد منها منفرداً عن البقية يحصل الاطمينان بعدم وجود الحرام فيه الملازم  
للاطمينان بكون الحرام المعلوم في بقية الاطراف « وتوهم » منافات الاطمينان  
بالعدم في كل واحد منها مع العلم الاجمالي بوجود الحرام في بعضها لضرورة  
مضادة العلم بالموجبة الجزئية مع الظن بالعدم في كل طرف بنحو السلب الكلي  
﴿ مدفوع ﴾ بأنه كذلك في فرض اقتضاء ضعف الاحتمال في كل طرف  
للاطمينان بعدم التكليف فيه تعينياً ولو ملحوظاً معه غيره من الاطراف الاخر  
﴿ واما ﴾ اقتضاء الاطمينان بالعدم في كل طرف ملحوظاً كونه منفرداً عن  
البقية بنحو يلزم للاطمينان بالوجود فيما عداه فلا محذور فيه ، اذ لا يلزم منه  
اجتماع العلم بالموجبة الجزئية مع الظن بالسلب الكلي ، بل ما يلزمه انما هو العلم  
بالموجبة الجزئية مع الظن بالسلب الجزئي في كل طرف على البدل ولاتنافي بينهما  
كما هو ظاهر ﴿ فاذا فرض ﴾ حجية هذا الاطمينان لدى العقلاء لبنائهم على  
عدم الاعتناء باحتمال الخلاف البالغ في الضعف الى هذه المثابة ولو لكونه من العلوم  
العادية لهم فلا يجب رعاية العلم الاجمالي بالاكتياط في الجميع ولومع التمكن العادي  
من ذلك ( ثم اعلم ) ان العبرة في المحتملات قلة وكثرة انما هي بكثرة الوقائع التي  
تقع مورداً للحكم بوجوب الاجتناب مع العلم بالحرام تفصيلاً ، ويختلف ذلك في  
انظار العرف باختلاف الموارد ، فقد يكون تناول امور متعددة باعتبار كونها  
مجتمعة يعد في انظارهم وقعة واحدة كاللحمة من الارز ويدخل المشتمل على الحرام



منها في المحصور كما لو علم بوجود حبة محرمة او نجسة من الارز او الخنطة في الف حبة مع كون تناول الف حبة من الارز في العادة بعشر لقمات فان مرجعه الى العلم بحرمة تناول احد لقماته العشر ومضغها لاشتمالها على مال الغير او النجس ، وقد يكون تناول كل حبة يعد في انظارهم واقعة مستقلة كما لو كانت الحبوب متفرقة او كان المقام يقتضي كون تناولها بتناول كل حبة حبة ومضغها منفردة فيدخل بذلك في غير المحصور ( واما الجهة الثانية ) فلامشهور بين الاصحاب رضوان الله عليهم شهرة عظيمة هو عدم وجوب الموافقة القطعية فيها على خلاف بينهم في حرمة المخالفة القطعية ، بل ونقل الاجتماع عليه مستفيض كما عن الروضى ومحكى جامع المقاصد ، بل عن المحقق للبهبهاني قدس سره دعواه صريحاً مع زياده انه من ضرورة الدين قال في حاشيته على المدارك ان الاجماع وضرورة الدين وطريقة المسلمين في الاعصار والامصار على عدم وجوب الاجتناب فيها ونحوه كلامه الاخر المحكى عن فوائده وهو كما افادوه ، فانه بالتتابع في كلماتهم في الفقة يظهر بان عدم وجوب الاجتناب في الشبهات غير المحصورة في الجملة عندهم من المسلمات ، بل يمكن دعوى كونه مغروسا في اذهان عوام المتشرعة ايضا ، ولا ينافي ذلك ما عن بعضهم من الاستدلال للحكم المزبور ، تارة بالعسر والخرج المنفيين ، واخرى بعدم كون جميع الاطراف مع عدم الحصر مورد ابتلاء المكلف ، وثالثه بغير ذلك كالاضطرار ونحوه ، فان الظاهر ان ذلك منهم من قبيل بيات نكتة الشئ بعد وقوعه ، وبعد ذلك لا يصغى الى ما عن بعض من الوسوسة في الحكم المزبور ومصيره الى الخلاف ، كل ذلك ( مضافا ) الى كونه من مقتضيات الضابط الذي ذكرناه لغير المحصور ( فانه ) مع بلوغ كثرة الاطراف الى حد تورث الوهن في احتمال مصادفة كل فرد بشخصه للحرام الواقعي عند لحاظه منفردا عن البقية بحيث يطمئن فيه بالعدم ، يخرج احتمال التكليف في كل فرد عن مورد اعتناء العقلاء ، فلا يستقل العقل فيه بوجوب الاجتناب مراعاتاً للاحتمال المزبور ( نعم ) لما كان ضعف احتمال وجود التكليف في كل فرد بانفراده ملازماً لقوة احتمال وجوده في البقية ( امكن ) دعوى ان بنائهم على عدم الاعتناء باحتمال التكليف في كل فرد ( انما ) هو لاخذهم بالظن القائم بالوجوده في البقية

الراجع الى بنائهم على بدلية احد الاطراف عن الواقع في المفارقة ولو تخييراً ( والا ) فضعف احتمال وجود التكليف في كل فرد لا يكون مصححاً لجواز الارتكاب وان بلغ في الضعف ما بلغ خصوصاً على مبنى علمية العلم الاجمالي لوجوب الموافقة القطعية ( ولعله الى ) ذلك يكون نظر الاصحاب في بنائهم على عدم وجوب الاحتمياط ورعاية احتمال التكليف في كل فرد ، والافن البعيد جداً قيام اجماع تعبدى منهم في البين على الحكم المزبور كما هو ظاهر ( هذا بالنسبة ) الى الموافقة القطعية ( واما المخالفة ) القطعية فيظهر حكمها مما ذكرناه ، فانه على ما اخترناه من الضابط يكون العلم الاجمالي على تأثيره في حرمة المخالفة القطعية ، بل عرفت ان مقتضاه وجوب الموافقة ايضاً كما في المحصور وان عدم وجوب الاجتناب عن كل فرد انما هو بمنطاط جعل البدل لا بمنطاط سقوط العلم عن التأثير بالنسبة الى الموافقة القطعية ( والى ذلك يكون ) نظر الشيخ قدس سره في مصيره الى حرمة المخالفة القطعية كما صرح به في صورة الشك في كون الشبهة محصورة ( نعم ) لو كان بناء العقلاء في عدم الاعتناء باحتمال التكليف في كل فرد من جهة عدم اعتدادهم بالعلم الاجمالي الحاصل في البين لخروجه لديهم عند كثرة الاطراف عن التأثير وصلاحيته البيانية والمنجزية للواقع « لكان » مقتضاه جواز المخالفة القطعية ايضاً « ولكن الشأن » في اثبات هذه الجهة ، ولا اقل من عدم احراز ذلك فيبقى العلم الاجمالي على تأثيره في حرمة المخالفة القطعية « ومنه يظهر » الكلام فيما لو كان المستند لجواز الارتكاب هو الاجماع  $\text{☞}$  فان المسلم منه  $\text{☞}$  هو قيامه على الترخيص في ترك تحصيل القطع بالموافقة بالا حتمياط ، وذلك ايضاً بمنطاط كشفه عن بدلية احد الافراد عن الواقع فيمقام المفارقة ولو بنحو كان اختيار تعيينه بيد المكلف ، والا فعلى علمية العلم الاجمالي حتى بالنسبة الى الموافقة القطعية ، يستحيل بدونه الترخيص في البعض ايضاً لمنافاته مع حكم العقل تنجيزياً بلزوم الخروج عن العهدة ، ومقتضى ذلك هو عدم جواز المخالفة القطعية لبقاء العلم الاجمالي على تأثيره في حرمتها  $\text{☞}$  نعم  $\text{☞}$  لو قيل بكشف الاجماع المزبور عن حجية تلك الظنون المتعلقة بعدم التكليف في كل فرد عند انفراده في اللحاظ عن غيره ، لا يمكن دعوى عدم

حرمة المخالفة القطعية ، فانه بعد ان يلزم الظن بعدم التكليف في كل فرد للظن بالوجود في البقية ، يصير كل ظن بقيامه على عدم التكليف في كل فرد مخرجا له عن دائرة المفرغ لاقتضائه بالملزمة لكون الحرام المعلوم في غيره من الاطراف ، نظير الامارات القائمة على تعيين المعلوم بالاجمال في بعض الاطراف الى ان ينتهي الى الفرد الاخر فيكون الظن القائم بعدم التكليف فيه مخرجا له ايضا عن دائرة المفرغ لا ثباته بالملزمة لكون المعلوم بالاجمال في غيره من الافراد التالفة الخارجة بانارها عن مورد ابتلاء المكلف نظير الامارة القائمة على تعيين المعلوم بالاجمال في احد طرفي العلم بالخصوص بعد تلقه ( ولكن ) الكلام في استفادة ذلك من الاجماع المزبور ( فان ) غاية ما يقتضيه الاجماع انما هو الترخيص في ترك الموافقة القطعية بالاحتياط وبضميمة عليية العلم الاجمالي للموافقة القطعية يكون المستكشف منه هو جعل بداية احد الافراد عن الواقع في مقام تفرغ الذمة بنحو يكون اختيار تعيينه بيد المكلف ( واما ) اقتضائه لاجبية تلك الظنون فلا ، اذ ذلك يحتاج الى دلالة وهي مفقودة ( ومع ) الغرض عن ذلك ، فالتيقن منها هو حجيتها تخيرا فيما عدى مقدار المعلوم بالاجمال الملزم لوجوب ابقائه مقدار الحرام وعدم ارتكابه ( لاجبية ) كل واحد منها تعيينياً ( مضافاً ) الى العلم الاجمالي حينئذ بمخالفة احد هذه الظنون لواقع الموجب بمقتضى بطلان الترجيح بلا مرجح لسقوط الجميع عن الحجية ( الا ان ) يدفع ذلك بانه مع تدريجية هذه الظنون وعدم اجتماعها في زمان واحد لا يضر العلم الاجمالي المزبور ، اذ لا ينتهي الامر من حجبة الجميع الى التعبد بظنون متعددة على خلاف العلم في زمان واحد ، فتأمل ( و كيف كان ) فهذا كله على المشرب المختار في ضابط كون الشبهة غير محصورة ( واما ) على المشرب الاخر فملى المشرب الاول الذي يرجع اليه ظاهر كلام الشيخ قدس سره من جعل ضابط عدم الحصر بلوغ كثرة الاطراف الى حد يوجب عدم اعتناء العقلاء بالعلم الاجمالي الحاصل في البين وصيرورته لديهم كالكسك البدوي ، لاشكال في ان لازمة هو جواز المخالفة القطعية من غير فرق بين كون الشبهة وجوبية او تحريمية ( واما ) على مشرب من جعل الضابط فيها بلوغ كثرة الاطراف حداً يوجب عدم التمكن العادي من الجمع بين المحتملات في الاستعمال ( فملازمه ) في الشبهة الوجوبية هو

التبعض في الاحتياط وجوب الموافقة الاحتمالية نظراً الى امكان المخالفة القطعية  
ح، بترك جميع الاطراف ( نعم ) لما لا يتمكن من الموافقة القطعية بالجمع بين الاطراف  
في الاستعمال يسقط وجوبها ، ونتيجة ذلك هو التبعض في الاحتياط كما اشرنا  
اليه ( واما ) في الشبهة التحريمية ، فقد يقال بافتضائه لسقوط العلم الاجمالي راساً .  
( اما ) بالنسبة الى حرمة المخالفة القطعية فلعدم التمكن منها ، واما بالنسبة الى  
الموافقة القطعية ، فلان وجوبها فرع حرمة المخالفة القطعية لان وجوب الموافقة  
القطعية متفرغ على تعارض الاصول وتساقطها وهو متفرغ على حرمة المخالفة  
القطعية ، فاذا لم تحرم المخالفة القطعية ولو بعدم التمكن العادي منها فلا تعارض بين  
الاصول ومع عدم تعارضها لا يجب الموافقة القطعية ، ثم اشكل على ما افاده الشيخ  
قدس سره من التفصيل بين المخالفة القطعية والموافقة القطعية بحرمة الاولى وعدم  
وجوب الثانية ، بان حرمة المخالفة القطعية قرع التمكن من المخالفة ومع التمكن  
منها لا تكون الشبهة غير محصورة ( وفيه ) ان عدم امكان الجمع بين المحتملات بعدم  
التمكن من البعض غير المعين لا يقتضى اعدام انتهاء الامر الى القطع بالمخالفة لا  
عدم التمكن من المخالفة واقعاً كي يقتضى عدم حرمة مخالفة المعلوم بالاجمال ،  
وحينئذ فمع فرض القدرة على فعل كل واحد في ظرف عدم الاخر، تحرم المخالفة  
لا محالة ، وان لم ينتهي الامر الى القطع بها ، ولازمه المنع عن جريان الاصول النافية  
الموجب لحكم العقل بوجوب الموافقة القطعية ( واما ) ما افيد من تعليل عدم  
وجوب الموافقة القطعية بعدم تعارض الاصول في الاطراف ، نظراً الى ان المانع  
من جريانها انما هي المخالفة القطعية العملية ومع عدم انتهاء الامر الى القطع بها  
لا تعارض بينها فلا يجب الموافقة القطعية ( ففيه ) مضافاً الى جريان مثله في الشبهة  
المحصورة ايضاً في فرض عدم تمكن المكلف من المخالفة القطعية بالجمع بين الاطراف  
كما لو علم بخمريه احد المايعين ولم يتمكن الامن شرب احدها ، فانه مع عدم  
التمكن من المخالفة القطعية لا ينتهي الامر على هذا المبنى الى تعارض الاصول ، فلا بد  
من المصير الى جواز ارتكاب احدها ، مع انه كما ترى لا يظن التزامه من احد ، انه  
مبنى على القول باقتضاء العلم الاجمالي للموافقة القطعية ( والافعلي ) القول بعملية  
العلم الاجمالي لوجوب الموافقة القطعية وما نعتته عن جريان الاصل الثاني للتكليف

ولو في بعض الاطراف بلا معارض كما هو التحقيق ، فلا يتم ذلك ( لان ) مجرد عدم التمكن من المخالفة القطعية بالجمع بين المحتملات لا تقتضى سقوط العلم عن التاثير بالنسبة الى الموافقة القطعية مع التمكن منها بترك جميع الاطراف كما هو ظاهر ( واما ) اشكاله على الشيخ قدس سره فالانصاف انه في غير محله ( اذ هو ) قدس سره لم يقل بالضابط المذكور بل ، ولا ذكره ايضاً في عداد الضوابط ( نعم ) مقتضى ما افاده قدس سره من الضابط كما ذكرناه هو جواز المخالفة القطعية ، ولكنه اعرض عنه والتزم بنحو ما ذكرناه من مؤثرية العلم الاجمالي في التنجيز كما في المحصور بنحو يمنع عن الترخيص على خلافه ولو في البعض الا يجعل بعض الاطراف بدلا ظاهريا عن المعلوم بالاجمال يقتضى قيامه مقامه في مقام الامثال وتفريغ الذمة فراجع ( بقى الكلام ) في حكم الشك في كون الشبهة غير محصورة ( والظاهر ) هو اختلاف باختلاف الوجوه المتقدمة في ضابط عدم حصر الشبهة ( فعلى الوجه ) الاول الذى ارتضاه الشيخ قدس سره يكون ملحقا بغير المحصور لرجوع الشك في الحصر وعدمه حينئذ الى الشك في بيانية العلم الاجمالي لدي العقلاء وصلاحيته للمنجزية فيكون المرجع في مثله هي البرائة ( واما على الوجه الثانى ) وهو بلوغ كثرة الاطراف حدا لا يتمكن من الجمع بينها في الاستعمال ، فلازمه هو الحاق صورة الشك في الحصر بالمحصور في وجوب الاحتياط ( لرجوع ) الشك المزبور حينئذ الى الشك في القدرة مع العلم بالخطاب ووجود الملاك ، فلا بد من الاحتياط لاستقلال العقل في مثله بلزوم الجرى على ما يقتضيه العلم وعدم الاعتناء باحتمال العجز ( وكذلك ) الحال على الضابط المختار فمقتضاه ايضا هو الحاق فرض الشك في الحصر بالمحصور في وجوب رعاية العلم الاجمالي ( لان ) مرجع الشك في الحصر الى الشك في جعل البديل الذى هو المصحح للتريخ في ترك الاحتياط ، ومع الشك فيه وعدم احرازه لا بد من مرعات العلم الاجمالي فيجب الاحتياط بالاجتناب عن جميع المحتملات ، هذا اتمام الكلام في الشبهة غير المحصورة ( واما ) شبهة الكثير في الكثير وهي ما كان المردد بين الامور غير المحصورة افراد كثيرة نسبة مجموعها الى المشتبهات كنسبة الشئ الى الامور المحصورة ، كما اذا علم بوجود خمسمائة شاة موطوءة في الفين شاة ، حيث ان نسبة مجموع المعلوم بالاجمالي الى

المشتبهات كنسبة الواحد الى الاربعة ، فحكمها حكم الشبهة المحصورة بل هي في الحقيقة من افرادها فتجربى فيها قواعد العلم الاجمالي من حرمة المخالفة القطعية ووجوب الموافقة القطعية

الامر الخامس  $\llcorner$  الظاهر انه لافرق في وجوب رعاية العلم الاجمالي بالموافقة القطعية ، بين ان يكون العلم الاجمالي بالتكليف في دائرة واحدة كالعلم الاجمالي بنجاسة احد الاناثين ، وبين ان يكون العلم الاجمالي بالتكليف في دائرتين كما اذا علم بوقوع قطرة بول في احد الاناثين ، اما الابيض منهما او الاحمر ، مع العلم ايضا بوقوع قطرة اخرى من البول ، اما في الاناء الابيض او الاسود بحيث تقع الاناء الابيض طرفا للعلمين الاجماليين ( ففي القسم الثاني ) ايضا لا بد بمقتضى العلم الاجمالي من الاجتناب عن الاواني الثلاث ، لرجوع العلمين المزبورين الى علم اجمالي ، اما بتكليف واحد متعلق بالاجتناب عن الاناء الابيض ، او تكليفين متعلق احدهما بالاجتناب عن الاناء الاحمر ، والاخر بالاجتناب عن الاناء الاسود ( فان ) مقتضى ذلك بعد تردد المعلوم بالاجمال بين المتبائنين انما هو الاجتناب عن الجميع تحصيلاً لليقين بالفراغ ( وتوهم ) ان الواجب حينئذ هو الاجتناب عن الاناثين منها وهما الاناء الابيض الذي هو المجمع وآخر من الاناثين الباقيين مخيراً بينهما ( بتقريب ) ان مرجع ذلك بعد تقارن العلمين واحتمال انطباق المعلوم بالاجمال فيهما على الاناء الابيض الذي هو المجمع ، انما هو الى الاقل والاكثر حيث كان الاناء الابيض من جهة وقوعه طرفاً للعلمين مما يعلم بوجوب الاجتناب عنه على كل تقدير ، غير انه لا بد من ضم احد الاناثين الاخرين اليه من جهة طرفيته له وبالاجتناب عنهما يصير الشك بالنسبة الى الاناء الباقي بدياً ، فيرجع فيه الى البرائة ( مدفوع ) بمنع رجوع الشبهة في المقام الى الاقل والاكثر ، كيف وان ضابط كون الشبهة من صغريات الاقل والاكثر كما سيجيئ انشاء الله تعالى هو ان يكون ما فرض كونه اقلاً مما يعلم بوجوبه او حرمة على كل تقدير بحيث كان الاقل محفوظاً في ضمن الاكثر ولولا بحدده كما في العلم باشتغال الذمة بالدين المردد بين كونه درهما او درهين ( كما ان ) ضابط كون الشبهة من المتائمين ، هو ان لا يكون هناك شئ متيقن الوجوب او الحرمة على كل تقدير بان كان التكليف المعلوم في البين مردداً في اصله بين تعلقه

بهذا الشئ المتيقن او بذلك الاخر بحيث يستتبع تشكيل قضية منفصلة حقيقية من الطرفين ، فيقال اما ان يكون الواجب هذا او ذاك الاخر ( ومن الواضح ) عدم صدق الضابط المزبور في الاقل والاكثر في مفروض المسئلة ، بل الصادق فيه انما هو الضابط الثاني لعدم وجود القدر المتيقن في المامور به ، والاناء الابيض الذي فرضناه مجمع العالمين لا يعلم كونه مكلفا بالاجتناب عنه على كل تقدير ، لان من المحتمل انطباق المعلوم بالاجمال في كل من العلمين على غيره من الانائين الاخرين ( ومعه ) اين يمكن دعوى اندراج المقام في الاقل والاكثر ( فلا محيص ) ح من الاجتناب عن الجميع لاندراجه في كبرى العلم الاجمالي بالتكليف المردد بين تكليف واحد في طرف او تكليفين في طرف آخر ( نعم ) ما هو من قبيل الاقل والاكثر هو ان يكون المعلوم بالاجمال مردها بين تكليف واحد في طرف او تكليفين احدها ذلك التكليف الثابت في الطرف الخاص والاخر في غيره ( ولكنه انى ) يكون المقام من هذا القبيل فتدبر ( هذا ) اذ كان العلمان متقارنين زماناً ( واما لو كان ) احدهما سابقاً على الاخر ، فيمكن ان يقال انه لا اثر للعلم اللاحق لوروده على ما تنجز احد طرفيه بالعلم الاجمالي السابق « فان » من شرط تأثير العلم الاجمالي هو ان يكون كل طرف منه قابلاً للتنجز من قبله مستقلاً وبعد عدم قابلية تكليف واحد للتنجزين تكون هذه القابلية مفقودة في العلم الاجمالي اللاحق ، اذ بتنجز احد طرفيه بالعلم السابق يخرج ذلك الطرف عن قابلية التنجز بالعلم اللاحق مستقلاً وبخروجه يخرج العلم الاجمالي عن تمام المؤثرية في معلومه وهو الجامع الاجمالي القابل للانطباق على كل طرف ، ولازمه عدم تأثيره في الطرف الاخر ايضاً لرجوع الشك بالنسبة اليه الى الشك البدوى ، فيرجع فيه الى البرائة « ولكن فيه » ان ذلك انما يتم اذا كان العلم السابق يحدونه مؤثراً في التنجز الى الابد « والا فعلى » ما هو التحقيق في كل طريق من ان التنجز في كل آن منوط بوجود العلم في ذلك الان ، فلا فرق بين هذا الفرض والفرض السابق « فان » من حين حدوث العلم اللاحق يكون حاله بعينه حال صورة تقارن العلمين ، فلا بد فيه ايضاً من الاجتناب عن الاواني الثلاثة لرجوعه الى العلم الاجمالي بالتكليف المردد بين تكليف واحد في طرف او تكليفين في طرفين آخرين « ثم انه » يلحق بما ذكرنا

في وجوب رعاية المحتملات في المحصور ما اذا اشتبه بعض اطراف العلم الاجمالي  
بغيره كما لو علم بنجاسة احد الاناثين ثم اشتبه احدها بثالث فان الواجب حينئذ هو  
الاجتناب عن الثلاثة لصيرورة الاناء الثالث ايضاً طرفاً للعلم الاجمالي  
« الامر السادس » يعتبر في الحكم بوجود الاجتناب ان يكون العلم الاجمالي  
مؤثراً في ثبوت التكليف الفعلي بالاجتناب عن الحرام المشتبه على كل تقدير ، بمعنى  
اعتبار ان يكون كل واحد من الاطراف بحيث لو علم تفصيلاً كونه هو الحرام  
المشتبه لكان التكليف بالاجتناب عنه منجزاً « فلو لم يكن » بعض الاطراف  
كذلك ، بان كان بعضها مما لا يحدث العلم تكليفاً بالنسبة اليه لكونه تالفاً او كثيراً  
لا ينفعل بملاقات النجس او كونه مما اضطر المكلف الى ارتكابه بسبب سابق على  
العلم الاجمالي ، لما كان للعلم الاجمالي تاثير في التكليف الفعلي بالاجتناب اصلاً ولو  
بالنسبة الى الطرف الاخر لرجوع الشك في التكليف بالنسبة اليه الى كونه شكاً في  
اصل التكليف لا في المكلف به « وكذا » اذا كان بعض الاطراف خارجاً عن  
محل ابتلاء المكلف بمثابة يوجب خروجه عن تحت القدرة ، اما عقلاً ، او عادة  
بنحو يهد المكلف اجنبياً عن العمل عرفاً وغير متمكن منه « وهذا على » الاول  
واضح لامتناع تعلق الارادة الفعلية على نحو التنجيز بما لا يقدر عليه المكلف ( وكذا )  
على الثاني ، فانه وان لم يكن مانعاً عن اصل تمشي الارادة عقلاً ولكنه مانع عرفاً  
عن حسن توجيه الخطاب لاستهجان الخطاب البعني نحو الفعل او الترك عند العرف  
بما يهد المكلف اجنبياً عنه الابتنحو الاشرط بفرض ابتلاءه وتمكنه العادي منه  
، بل قد يكون بعد الوصول الى الشيء لبعد المقدمات بمثابة يوجب استهجاناً ولو  
بنحو التقييد والاشترط كان يقال لعامى بليد اذا صرت مجتهداً يجب عليك التسهيل  
في الفتوى ، اولد هقان فقير اذا صرت سلطاناً فلا تظلم رعيتك ، حيث انه وان  
امكن عقلاً بلوغ ذلك البليد الى مرتبة الاجتهاد وكذا الدهقان الفقير الى مرتبة  
الملوكية على خلاف ما تقتضيه العادة ، الا ان بعد المقدمات يوجب عرفاً استهجاناً  
الخطاب المزبور ولو بنحو الاشرط « وبما ذكرنا » ظهر ان المناط في استهجان توجيه  
الخطاب انما هو بعد وصول المكلف الى العمل بمثابة يهد كونه اجنبياً عنه عرفاً  
وغير قادر عليه عادة لان المناط فيه هو متروكية العمل قهراً كما يظهر من الشيخ



قدس سره وعليه فلا فرق في الاستهجان بين كون الخطاب امرأاً أو نهيها « فانه »  
 كما ان العرف لا يحسنون توجيه الخطاب التحريمي الى من يروونه اجنبيا عن العمل  
 وغير قادر عليه بحسب العادة ، كذلك لا يحسنون توجيه الخطاب الايجابي ايضا في  
 الغرض المزبور ، ولذا ترى استهجان الخطاب الايجابي على وجه التنجيز الى سوي  
 فقير بتزويج بنات الملوك غير معلق بفرض الابتلاء والتكهن العادي منه ، بعين  
 استهجان التكليف بالاجتناب عن تزويجهن ، وهكذا الخطاب بوجوب اكله من  
 الطعام الموضوع قدام الملك او لبسه الثياب التي لبسها الملك ونحو ذلك من الامور  
 التي يعد المكلف بحسب حاله اجنبيا عنها وغير قادر عليها عادة ، ومجرد كون  
 الغرض من النهي هو الترك الحاصل قهراً ، ومن الامر اليجاد غير مجدي في رفع  
 استهجان الخطاب الى من يروونه العرف غير قادر على العمل بحسب العادة « فان »  
 محذور لغوية الخطاب لكونه تكليفاً بامر حاصل بالفعل غير محذور استهجاناً من  
 جهة كونه تكليفاً بما هو غير مقدر عادي للمكلف ، وليس يجدي ارتفاع احد  
 المحذورين في ارتفاع المحذور الاخر كما هو ظاهر « فالتفصيل » حينئذ كما عن  
 بعض في اعتبار القدرة العادية بين الخطاب التحريمي والخطاب الوجوبي باعتبارها  
 في الاول في صحة الخطاب وحسنه دون الثاني لكفاية مجرد القدرة العقلية فيه في  
 صحة الخطاب وحسنه « منظور فيه » يظهر وجهه مما قدمناه « نعم » يتجه الفرق  
 المزبور بين الامر والنهي لو كان مناط الاستهجان هو لغوية الخطاب من حيث  
 كونه تكليفاً بامر حاصل ، لا كونه تكليفاً بما هو غير مقدر عادي للمكلف « لان »  
 المطلوب في النواهي بعد ان كان هو مجرد الترك واستمراره وعدم نقضه بالوجود  
 فلا جرم بعدم القدرة العادية على اليجاد يتحقق الترك الذي هو المطلوب وبمحصوله  
 يصير النهي عنه لغواً مستهجاناً لكونه من التكليف بترك ما يكون منتركا عادة فلا  
 يبقى معه مجال لاعمال المولوية « بخلاف » الاوامر فان المطلوب فيها انما يكون هو  
 الفعل لاشتماله على مصلحة لازمة الاستيفاء في عالم الشريع ، وحيث ان السبب  
 لاجاده لا يكون الادعوة امره وكان المفروض هو تمكن المكلف من اليجاد  
 عقلاً كان لاعمال المولوية فيه مجال واسع ، فله الامر بايجاده ولو بتحصيل الاسباب  
 البعيدة الخارجة عن القدرة العادية للمكلف « ولكن ذلك كما ترى » اذ مضافاً الى

رجوعه الى انكار دخل القدرة العادية في صحة التكليف وحسنه راسا حتى في الخطابات التحريمية ، لعدم اجراء العجز العادي حينئذ شيئا سوى كونه منشاء للانتزاع الذي هو الموجب للغوية النهي واستهجانها ، فلا يكون تفصيلا في اعتبار القدرة العادية ، ان اللازم بمقتضى التقابل بين الامر والنهي هو الالتزام بلغوية الامر ايضا في مورد لا يتمكن المكلف من التترك عادة ، فانه مع الجزم سلا بديه المكلف من الابداع عادة لولا الامر يكون احداث الداعي في حقه لغوا ، مع انه ليس كذلك جزماً ، بل اللازم بمقتضى المناط المزبور هو لغوية النهي في كل مورد يكون حصول التترك من جهة تنفر الطبع على الاقدام على الابداع ، كما في كشف العورة بمنظر من الناس خصوصاً بالنسبة الى ارباب المروة ، والكذب بالنسبة الى اهل الشرف ، وكذا شرب الخمر بالنسبة الى كثير من الاشخاص ولو لم يكن في البين نهى اصلاً ، حيث لا فرق في الاستهجان بمقتضى المناط المزبور بين ان يكون التترك حاصل من جهة عدم القدرة العادية على الابداع ، او من جهة تنفر الطبع عنه « فلا بد » من قصر النواهي الشرعية بمن لم يتنفر طبعه من ايجاد المنهي عنه بتقييد الخطاب بعدمه كتقييده بالقدرة ، مع ان ذلك مما لا يمكن الالتزام به « ودعوى » ان التترك الناشئ من تنفر الطبع راجع الى عدم ارادة المكلف للفعل وهي مما لا دخل لها في حسن الخطاب كي يقيد بحال وجودها ، بل لا يعقل ذلك ( لان ) الخطاب انما هو لتحريك المكلف من قبله وبعث ارادته بجعله داعياً الى المأمور به فلما اوتر كلاً فلا يمكن اخذها قيماً في التكليف ( مدفوعة ) بمنع رجوع التقييده الى التقييد بالارادة ، بل تنفر الطبع بنفسه مانع عن الاقدام على الفعل وكانت الارادة من تبعاته كتبعيتها للقدرة فلان مانع حينئذ من تقييد الخطاب بعدمه ، فيكشف ذلك عن انه لا يكون مجرد ذلك مناطاً لاستهجان الخطاب ، وان المناط فيه انما هو بعد تمكن المكلف من العمل بمثابة يرى العرف كونه اجنبياً عنه وغير متمكن منه بحسب العادة ، وعليه لا فرق في الاستهجان بين كون الخطاب تحريماً او ايجابياً ( وكيف كان ) فما ذكرنا من سقوط العلم الاجمالي عن التأثير حتى بالنسبة الى الطرف المبطل به انما يكون اذا كان خروج بعض الاطراف عن الابتلاء قبل العلم الاجمالي او مقارنا له ( واما اذا ) كان خروجه عن الابتلاء بعد العلم الاجمالي ، فلا شبهة في منجزية

العلم الاجمالي ووجوب الاجتناب عن الطرف المبتلى به ( وتوهم ) عدم الوجوب في هذه الصورة ايضاً لانتفاء العلم بالتكليف الفعلي على كل تقدير عند خروج بعض الاطراف عن الابتلاء ، لاحتمال كون الطرف الخارج عن الابتلاء هو المعلوم بالاجمال ( مدفوع ) بكفاية وجود العلم الاجمالي التدريجي في وجوب الاجتناب عن الطرف المبتلى به فعلاً كما شرحناه في طي مبحث الانحلال فراجع ( نعم ) يبقى الكلام فيما اذا شك في ان خروج الطرف عن الابتلاء كان قبل العلم او بعده ، فانه قد يقال بعدم وجوب الاجتناب عن الطرف المبتلى به فعلاً لعدم العلم بالتكليف الفعلي مع الشك المزبور ( ولكن ) التحقيق خلافه فانه وان يستتبع الشك المزبور الشك في ثبوت التكليف الفعلي ، ولكنه بعد ما لم يكن ذلك لقصور في اقتضاء التكليف من المولى ، بل كان ذلك لاحتمال قصور العبد عن الامتثال مع تمامية مقتضيات التكليف فلا جرم يدخل في الشك في القدرة ويكون مصعباً لقاعدة دفع الضرر المحتمل لاقيح العقاب بلا بيان كما هو ظاهر ( نعم ) لو اغمض عن ذلك لاجمال لاثبات الوجوب باستصحاب بقاء القدرة وعدم خروج الطرف عن الابتلاء الى زمان حدوث العلم الاجمالي ، لوضوح ان الاثر المقصود وهو تنجز المعلوم بالاجمال لا يكون من الاثار الشرعية للمستصحب وانما هو من الاثار العقلية المحضه والاستصحاب المزبور لا ينتج الاثر المقصود كي يترتب عليه بحكم العقل وجوب الاجتناب عن الطرف المبتلى به ( كما لاجمال ) ايضاً لاستصحاب عدم وجوب الاجتناب عن المشكوك قبل العلم الاجمالي ( اذ هو ) انما يجدي اذا كان الشك في الوجوب من جهة القصور في الكاشف او المنكشف وهو جعل الشرعي في مرحلة اقتضائه ، لافيمما كان الشك من جهة شرائط التنجيز الراجع الى الشك في قابلية المحل للتنجز على كل تقدير كما هو مفروض الكلام فانه لا ينفع الاصل المزبور من هذه الجهة ، لعدم عدم المزبور حينئذ مجعولاً شرعياً ولا موضوعاً لاثر مجعول حتى يجري فيه التعبد بعدم نقض اليقين بالشك ، فتدبر

( وبما ذكرنا يظهر ) ان الحكم كذلك في صورة الشك في خروج بعض اطراف العلم عن مورد الابتلاء من جهة الشبهة المصدقية او الشبهة في الصدق كاشك في صدق الخروج عن الابتلاء بالنسبة الى الخمر الموجود في البلاد المتوسطة

بين القرينة والبعيدة المستتبع للشك في ثبوت التكليف المنجز بالاجتناب عنه ( فان )  
 الواجب حينئذ هو مرعات العلم الاجمالي بالاحتياط ( لوجهين ) احدهما وهو العمدة  
 ما عرفت من رجوع الشك المزبور الى الشك في القدرة المحكوم عقلا بوجود  
 الاحتياط ( فانه ) بعد تمامية مقتضيات التكليف من طرف المولى وعدم دخل قدرة  
 المكلف بكلا قسميهما من العقلية والعادية في ملاكات الاحكام ، يستقل العقل بلزوم  
 رعاية الملاك بالاحتياط وعدم الاعتناء باحتمال الموانع الراجعة الى قصور العبد عن  
 الامتثال الى ان يتبين العجز ، ولا مجال في مثله لجريان قبح العقاب بلا بيان ، لما عرفت  
 من ان مصعب تلك القاعدة انما هو صورة احتمال القصور من ناحية تمامية اقتضاء  
 التكليف من طرف المولى ( وقد يتوهم ) اقتضاء المناط المزبور لوجوب الاجتناب  
 عن الطرف المبتلى به حتى في فرض الجزم بخروج بعض الاطراف عن الابتلاء  
 نظراً الى تخيل صدق الشك في القدرة فيه ايضاً ( ولكنه ) تخيل فاسد ناش عن قلة  
 التأمل ، ضرورة وضوح الفرق بين الفرضين ( فان ) موضوع حكم العقل بالاحتياط  
 انما هو الشك في القدرة في مورد الملاك والمصلحة ، وهذا المعنى متحقق في فرض  
 الشك في خروج بعض الاطراف عن الابتلاء ، حيث ان الطرف المشكوك على  
 فرض كونه ظرفاً لوجود الملاك والمصلحة يشك فيه في القدرة ( بخلاف ) الفرض  
 السابق فانه لا شك فيه في القدرة على مورد المصلحة ، فانه على تقدير وجود  
 المصلحة في الخارج عن الابتلاء يقطع فيه بعدم القدرة ، وعلى تقدير وجودها في  
 غيره يقطع فيه بالقدرة فليس للمكلف شك في القدرة على كل تقدير ، وانما الشك  
 في ان مورد الملاك والمصلحة اي الامرين منهما ، ومرجع ذلك الى الشك في وجود  
 الملاك في المقدور لافي القدرة وبين الامرين فرق واضح ( الوجه الثاني ) هو ما  
 افاده الشيخ قدس سره من التمسك باطلاق ادلة المحرمات ، بتقريب ان من البين  
 شمول اطلاق ما دل على حرمة شرب الخمر او النجس لكلتا صورتى الابتلاء به  
 وعدمه ، والمقيد لذلك انما هو حكم العقل باعتبار التمكن العادي من موضوع  
 التكليف وعدم خروجه عن الابتلاء في حسن التكليف والخطاب واستهجانه  
 بدونه وبعد اجمال مفهوم القيد وتردده بين الاقل والاكثر لا بد من الاقتصار  
 في تقييد اطلاقه على المتيقن خروجه عن الابتلاء والرجوع في الزائد الى اصالة

الاطلاق ، لما تقرر في محله من ان التخصيص والتقييد بالمحمل مفهوما المردد بين الاقل والاكثر لا يمنع عن التمسك بالعام والمطلق فيما عدى القدر المتيقن من التخصيص والتقييد خصوصا اذا كان المقيد لهما كما في المقام ( وقد اورد عليه ) بوجوه ، الاول ان جواز الرجوع الى العام والمطلق عند اجمال المخصص والمقيد وترده بين الاقل والاكثر انما هو في المخصصات المنفصلة من اللفظية وما بحكمها من العقليات النظرية ( واما ) في المخصصات المتصلة اللفظية وما بحكمها من العقليات الضرورية الارتكازية ، فلا يجوز ذلك لسراية اجمالها حينئذ الى العام والمطلق باتصالها بهما فلا يتقدم معهما ظهور للعام والمطلق في جميع ما يحتمل انطباق مفهوم المخصص والمقيد عليه حتى يجوز الاخذ بهما في المشكوك ويحكم عليه بحكم العام والمطلق ( و من العلوم ) ان المخصص في المقام انما يكون من قبيل الثاني ، لان حكم العقل باعتبار القدرة العادية على موضوع التكليف في صحة التكليف به واستهجان توجيه الخطاب بما لا يمكن ابتلاء المكلف به عادة انما يكون من الضروريات العقلية المرتكزة في اذهان العرف والعقلاء بحيث ينتقل اليه الذهن بمجرد صدور الخطاب ويرى صرفه بحسب الارتكاز عمالا يقدر عليه المكلف ، فاذا اشتبه حاله وتردد لاجمال مفهومه بين الاقل والاكثر فلا محالة يسرى اجماله الى العمومات والمطلقات فتسقط عن قابلية التمسك بها ( وفيه ) منع كون حكم العقل باعتبار القدرة مطلقا على موضوع التكليف في الارتكاز بمثابة يكون كالتخصيص بالمتصل في كونه من القرائن الخفوفة بالكلام ( ولوسلم ) ذلك فانما هو في القدرة العقلية خاصة ، لافي مثل القدرة العرفية العادية التي بدونها يستهجن البعث والزجر ، فان من الواضح انه ليس اعتبار هذه عند العقل في الوضوح بمثابة يكون من الضروريات المرتكزة في اذهان العرف والعقلاء بحيث ينتقل الذهن بدوآ الى اعتبارها عند صدور الخطاب ، بل انما هي من الامور المحتاجة اعتبارها في صحة توجيه الخطاب الى نحو تأمل من العقل وتدبر منه ، وعليه يكون المقيد في المقام من المقييدات المنفصلة غير الكاسرة لظهور المطلقات ، ولازمه بعد الاعتراف باجمال القيد مفهوما وترده بين الاقل والاكثر هو الاخذ باطلاق الخطابات فيما عدى القدر المتيقن من التقييد هذا ( واجاب عنه ) بعض الاعاظم قدس سره على ما في تقرير بعض تلاميذه تارة بنحو ما ذكرنا ، واخرى

بعد تسليم انه من قبيل المخصص المتصل ، بما حاصله ان المخصص المتصل على قسمين  $\text{﴿﴾}$  احدهما  $\text{﴿﴾}$  ان يكون الخارج عن العام عنواناً واقعياً غير مختلف المراتب كعنوان الفاسق المردد مفهومه بين خصوص مرتكب الكبيرة او الاعم منه ومن مرتكب الصغيرة  $\text{﴿﴾}$  وثانيهما  $\text{﴿﴾}$  ان يكون الخارج عن العام عنواناً ذا مراتب مختلفة كعنوان عدم الابتلاء في المقام  $\text{﴿﴾}$  فالترتب  $\text{﴿﴾}$  بقدر اجمال المخصص في الاول دون الثاني نظراً الى ان مراتب المخصص بمنزلة مخصصات عديدة ، فيقتصر في تخصيص العام على المرتبة المتيقن خروجها ويتمسك به فيما عداها من المراتب الاخر لرجوع الشك فيها الى الشك في ورود مخصص آخر للعام غير ما علم التخصيص به  $\text{﴿﴾}$  وفيه  $\text{﴿﴾}$  اولاً ان غاية ما يقتضيه البيان المزبور انما هو رجوع الشك في التخصيص في الزائد عن القدر المتيقن الى الشك البدوي لانحلال العلم الاجمالي بالعلم التفصيلي بالاقول والشك البدوي في غيره ، ولكنه لا يدفع غائلة لزوم اجمال العام ، فانه يكفي فيه اتصاله بما يصلح للقرينية عليه ولو بنحو الشك البدوي كما في موارد الاستثناء المتعقب لجمال متعددة ، ولذا ترى بناهم على الحكم بالاجمال فيما عدى الجملة الاخيرة ، لا الاخذ بالعموم نظراً منهم الى صلاحيته للرجوع الى الجميع ، وما يترأى منهم من التمسك باصالة العموم والاطسلاق والحقيقة عند الشك في القرينية فانما هو فيما كان الشك في اصل وجود القرينية ، لانها كان الشك في قرينية الموجود المحفوف بالكلام ، وحينئذ فبعد تسليم كون المقام من قبيل المخصص المتصل فلا محالة يكفي في اجمال العام مجرد الشك البدوي في التخصيص به ، ومعه لا يفرق بين كون الخارج عن العام عنواناً واقعياً غير مختلف المراتب ، وبين كونه عنواناً ذا مراتب مختلفة فان الملاك في القدر انما هو اتصال المجمال به لا كونه ذا مرتبة واحدة  $\text{﴿﴾}$  وثانياً  $\text{﴿﴾}$  منع كون المقام من قبيل التخصيص بمختلف المراتب ، بل هو من قبيل التخصيص بعنوان غير ذي مراتب ، نظير عنوان الفاسق الخارج عن عموم اكرام العلماء الذي اعترف بسراية اجماله الى العام عند اتصاله به ، لوضوح ان البحث في المقام انما هو في الشك في تحقق عنوان الخروج عن الابتلاء بكون موضوع التكليف في البصرة مثلاً بعد القطع بان الخارج بحكم العقل هو مطلق مراتبه الصادق على اول وجوده ، فكان الشك ح في ان اول وجود الخروج عن

الابتلاء يتحقق باى مرتبة من البعد من موضوع التكليف ، لان الشك في ان  
اي مرتبة من الخروج عن الابتلاء فارغاً عن صدق العنوان عليه مخصص للعام  
حتى يكون من قبيل التخصيص بعنوان ذى مراتب ، فيكون المقام من هذه  
الجهة نظير عنوان الفسق الذى يشك في حصوله بارتكاب الصغيرة ( نعم ) انما  
يكون المقام من قبيل التخصيص بمختلف المراتب فيما لو كان حكم العقل بخروج  
الخارج عن الابتلاء على نحو الالهال ، ولكنك عرفت ما فيه وعرفت ايضاً عدم  
اجدائه لرفع غائلة اجمال العام باتصاله بالمجمل ( الثانى ) من وجوه المنع عن التمسك  
بالاطلاق ما افاده المحقق الخراساني قدس سره في كفايته ، من ان صحة الرجوع الى  
الاطلاق انما هو فيما اذا شك في التقييم بشئ بعد الفراغ عن صحة الاطلاق  
بدونه ، لاني الشك في تحقق ماهو معتبر جزءاً في صحته ( وحاصله ) بتحرير منا  
هو ان القدرة على موضوع التكليف بكلا قسميها من العقلية والعادية كما انها  
شروط في صحة الخطاب الواقعي وتشريع الحكم النفس الامرى وبدونها يقبح  
التكليف ويستتبع الخطاب بعثاً وزجراً ، كذلك شرط في الخطاب الظاهري الدال  
على ايجاب التعبد بظهور الخطاب او صدره ايضاً ، ولذا لا يصح التعبد بالظهور  
او الصدور في الخارج عن الابتلاء لعدم ترتب اثر عملي حينئذ على التعبد بمثله ،  
وحينئذ فكما ان الخطاب الواقعي مشكوك مع الشك في القدرة على موضوع  
التكليف ، كذلك الخطاب الظاهري الدال على ايجاب التعبد بظهوره مشكوك ايضاً  
( فان ) مرجع التعبد بظهور الخطاب انما هو الى جملة طريقاً الى الواقع مقدمة  
للعمل ومع الشك في القدرة على موضوع التكليف يشك في الاثر العملي فلا يقطع  
بحجية الخطاب حتى يجوز التمسك به لاثبات التكليف الفعلي في المورد المشكوك فيه  
( فرامه ) قدس سره في المنع عن التمسك بالاطلاق انما هو من جهة عدم احراز  
قابلية المورد اثباتاً لحجية الخطاب مع الشك في القدرة التي هي شرط ايضاً للحكم  
الظاهري ، لانه من جهة اشتراط احراز قابلية الحكم النفس الامرى للاطلاق  
على وجه يعم المشكوك فيه ( وعليه لا وجه ) لربي كلامه بالقرابة بمخالفته لما عليه  
ديدن الاصحاب من التمسك بالمطلقات واستكشاف الاطلاق النفس الامري من  
اطلاق الكاشف ، والاشكال عليه باقتضائه لسد باب التمسك بالمطلقات والعمومات

اللفظية كلية (اذما) من مورد يشك في قيديّة شيء الا ويرجع الشك فيه الى الشك في امكان تسرية الحكم النفس الامرى الى حالة عدمه خصوصاً على مذهب العدلية من تبعية الاحكام المصالح والمفاسد الكائنة في متعلقاتها ، للازمة الشك في قيديّة شيء للشك في ثبوت المصلحة الموجبة للتقييد به المستلزم على تقدير ثبوتها في الواقع لامتناع الاطلاق للنفس الامرى على وجه يشمل حال عدمه ( كما لا وجه ) للاعتراض عليه بمنافات ذلك لما بنى عليه في مبحث العام والخاص من جواز التمسك بالعموم والاطلاق فيما اذا خصص او قيد بامر لبي عقلي او غيره كقوله لعن الله بني امية قاطبة مع حكم العقل بقبح لعن المؤمن ، بدعوى ان الملاك جاز في جميع القيود العقلية وليس لعدم الابتلاء خصوصية ( لوضوح الفرق ) بين المقامين ، فان المخصص العقلي هناك بقبح لعن المؤمن يكون مقيداً لخصوص الحكم الواقعي فجاز التمسك باطلاق اللعن لاثبات عدم ايمان من شك في ايمانه من تلك الشجرة الخبيثة وتسرية الحكم النفس الامرى بالنسبة اليه ( بخلاف ) حكمه باعتبار القدرة التي هي شرط للحكم الظاهري ايضاً ، فانه مع الشك فيها يشك في الحكم الظاهري ، فلا يقطع بحجية الخطاب حتى يجوز التمسك باطلاقه لاثبات فعلية التكليف للمشكوك فيه هذا ( ولكن ) فيه ان ما افيد من شرطية القدرة عقلا في الخطابات الظاهرية انما يتم على القول بالموضوعية ( واما ) على ماهو التحقيق فيها من الطريقة الرجعة الى مجرد الامر بالبناء العملي على مطابقة الظهور للواقع بلا جعل تكليف حقيقي في البين ، فلا يلزم محذور ، فان مرجع الامر المزبور حينئذ الى كونه منجزاً الواقع في صورة المصادفة مع كونه ايجاباً صورياً في فرض عدم المصادفة ( ومن ) الواضح انه مع الشك في القدرة على موضوع التكليف لمحذور في توجيه مثل هذا التكليف الى المكلف فتأمل ولازمه بمقتضى العلم الاجمالي هو الاجتناب عن الطرف المبطل به عقلا ( الثالث ) من وجوه المنع ما افاده المحقق الخراساني قدس سره في حاشيته من ان الرجوع الى الاطلاقات انما يجوز فيما لو كان القيد من الانقسامات السابقة على الخطاب بحيث يكون من احوال ما اطلق واطواره ، لا فيما كان من القيود اللاحقة للخطاب كقيد الابتلاء بموضوع التكليف ، فانه بحكم العقل والعرف يكون من شرائط تنجز الخطاب المتأخر عن



اصل انشائه ويكون رتبة وجوده متأخرة عن رتبة اصل الخطاب ، فكيف يرجع الى الاطلاقات الواردة في مقام اصل انشائه في دفع ما شك في اعتباره في تنجزه ( وفيه ) ما لا يخفى اذ يمنع كون الابتلاء بموضوع التكليف من القيود المتأخرة عن الخطاب ، بل هو كالقدرة العقلية من الانقسامات السابقة على التكليف والاصناف العارضة على المكلف قبل التكليف من حيث كونه قادراً في نفسه على ايجاد موضوع التكليف مع قطع النظر عن تعلق التكليف به ، فامكن حينئذ لحاظها في المرتبة السابقة على التكليف كغيرها من القيود الاخر كالاستطاعة والستر والطهارة ، فارجاع القدرة حينئذ الى كونها من شرائط تنجز الخطاب كالعالم به لامن شرائط نفسه مما لا يفهم له وجهاً ( فان ) العلم بالخطاب لكونه من شئونه وفي رتبة متأخرة عنه غير صالح لتقييد مضمونه ، فمن ذلك لا يحيص من ارجاعه الى شرائط تنجز الخطاب دون نفسه ، واين ذلك من القدرة التي تصلح لتقييد نفس الخطاب في الرتبة السابقة عن تنجزه ، ولهذا ترى بناء الاصحاب طراً على الفرق بين العلم والقدرة في صلاحية القدرة لتقييد الخطاب ولوعقلاً بخلاف العلم به ( نعم ) على فرض تسام كونها من الانقسامات اللاحقة غير الموجبة لتقييد الخطاب بها لاجمال الاشكال عليه بان شرط التنجز منحصر بالعلم وما يقوم مقامه فلا سبيل الى دعوى كونها من الشرائط الموجبة للتنجز ( اذ يمكن ) دفع ذلك بان المقصود من تنجز الخطاب انما هو كونه منشئاً لاستحقاق العقوبة على المخالفة ، وهذا كما ان للوصول دخل فيه كذلك للقدرة دخل فيه ، اذ لا يترتب ذلك على مجرد الوصول محضاً ( ثم لا يخفى ) ان صحة التمسك بالاطلاقات انما هو فيما كان الشك في الابتلاء وعدمه من جهة الشبهة في الصدق ، واما لو كان ذلك من جهة الشبهة المصدقيه فلا يجوز التمسك بها لما حققناه في محله من عدم جواز التمسك بالعمومات والمطلقات في الشبهات المصدقية حتى في المخصصات البلية

ازاحة شبهة قد يقال كما عن بعض انه يلحق بالخروج عن الابتلاء مورد ان ( احدها ) ما اذا كان بعض اطراف العلم الاجمالي مما لا يقدر المكلف على التصرف فيه شرعاً كما لو كان ملكاً للغير الذي لا يرضى بالتصرف فيه ، فالتمزم فيه بعدم تاثير العلم الاجمالي بنجاسته او نجاسة الاخر الذي هو ملكه وتحت تصرفه الا اذا كان في معرض

البيع والشراء وكان المكلف بصدد شرائه بدعوى ان النهى الشرعى عن التصرف في ملك الغير موجب لسلب القدرة عنه ولاجله يصير بمنزلة غير المقدور المادي في استهجان التكليف بالاجتناب عنه فيسقط العلم الاجمالي عن التاثير ، وبسقوطه يبقى الاصل النافي الجارى في الطرف الاخر بلا معارض ( وثانيتها ) ما اذا كان بعض الاطراف مما يبعد عادة اتفاق ابتلاء المكلف به كما لو علم اجمالاً بنجاسة احد الترابين احدهما التراب الذي اعده للوجود عليه او التيمم به ، والاخر تراب الطريق الذي يبعد عادة اتفاق ابتلائه به من السجود عليه او التيمم به ، فالتزم فيه ايضاً بعدم تاثير العلم الاجمالي ( ولا يخفى عليك ما فيه ) اما المورد الاول ، فلان مجرد المنع الشرعى عن بعض اطراف العلم بوجه خاص كما في نصب ونحوه لا يقتضى خروجه عن قابلية توجيه النهى اليه بوجه اخر حتى يقتضى سقوط العلم الاجمالي عن التاثير ( فان ) المعتبر في منجزية العلم الاجمالي كما اشرنا اليه واعترف به القائل المزبور ، هو ان يكون كل من الاطراف بحيث لو علم تفصيلاً كونه هو المعلوم بالاجمال لصح من المولى توجيه التكليف الفعلى بالاجتناب اليه ( ومن الواضح ) صدق هذا المعنى في المقام ، فانه على تقدير كون النجس المعلوم بالاجمال الانساء الذى هو ملك الغير لا قصور في صحته توجيه الخطاب بالاجتناب عنه من جهة نجاسته بعد فرض قدرة المكلف عادة على التصرف فيه بغصب او سرقة واستيلاءه عليه خارجاً ( والا ) لا يقتضى ذلك في المورد العلم التفصيلى ايضاً ، ولازمه المنع عن امكان اجتماع النواهي المتعددة في شئ واحد بجهات عديدة وملاكات مختلفة ( مع ان ) البداهة قاضية ببطلانه ، فانه لا شبهة في ان من شرب الخمر التي هي ملك الذمى غصباً يكون عاصياً من جهتين ويعاقب عقاب العاصب وشارب الخمر ويترب على النهى من كل جهة اثره الخاص من وجوب الحد عليه وضمان القيمة للذمى ، وكذا فيمن زنى تجارية الغير حال طمئنها فان العصيان فيه يكون من جهات ، ولا يكون ذلك الا لكونه مجمع النواهي المتعددة ، والامثلة لذلك كثيرة لا تحصى ، ولذا ربما تجرى البرائة عن بعض تلك النواهي اذا شك فيه من جهة الشبهة الحكمية او الموضوعية حيث يجرى فيه حديث الرفع والحجب ، بل ودليل الحلية ايضاً على اشكال فيه ، ويترب عليه استحقاق العقوبة من الجهة المحرمة المعلومـة دون الجهة المشكوكـة ، واذا كانت

الجهة المعلومة في نفسها من الصغائر لا يترتب على ارتكابه آثار الفسق بعد جريان البرائة بالنسبة الى الجهة المشكوكه  $\text{✎}$  واما المورد الثاني  $\text{✎}$  الذي افاد الحاقه بالخارج عن الابتلاء ، ففيه ان البعد المتصور في نحو المثال انكان بمثابة بعد المكلف عرفاً اجنبياً عنه عادة فهو من مصاديق الخارج عن الابتلاء لاملحقة به ، وان لم يكن كذلك بل كان بعد اتفاق ابتلاء المكلف به من جهة بناء شخص المكلف على عدم ارتكابه واستقرار عاداته على ترك السجود على تراب الطريق والتيمم به او لكونه معرضاً عنه بالطبع لمكان خسته وحقارته مع القدرة العادية علمية فلاوجه للحاق ( كيف ) ولازمه تخصيص النواهي الشرعية بمن ينقدح في نفسه ارادة الفعل لولا النهي وهو كما ترى ، فانه لا شبهة في صحة النهي وحسنه في الموارد التي يكون المكلف بالطبع غير مرید للفعل كما في كشف العورة بمنظر من الناس ونحوها التي يمتنع عنها الطبع البشري لولا النهي « فرع » اذا كان المكلف محدثاً وكان عنده ماء وتراب وعلم بنجاسة أحدهما مع انحصار الطهور بهما ، ففي وجوب الجمع بين الوضوء والتيمم أو وجوب الوضوء فقط أو عدم وجوب شيء عليه لكونه بحكم فاقد الطهورين ، وجوه « والتحقيق » ان يقال انه ان كان التراب مورد ابتلائه ايضاً من غير جهة التيمم به ، فاللازم هو الجمع بين الوضوء والتيمم للعلم الاجمالي والتمكن من تحصيل الطهارة ، بل الواجب هو تقديم التيمم على الوضوء لأن في فرض العكس يعلم تفصيلاً ببطان تيممه اما من جهة نجاسة محاله أو من جهة نجاسة ما يتيمم به ( واما ) اذا لم يكن التراب مورد ابتلائه الفعلي من غير جهة التيمم به ، فالواجب هو الوضوء فقط ، لا لأن اصل الطهارة الجاري في الماء يرفع الابتلاء بالتيمم كما عن بعض المعاصرين ، بل لعدم اقتضاء العلم الاجمالي حينئذ لاحداث التكليف الفعلي على كل تقدير فانه على تقدير كون النجس هو التراب لا يحدث من قبل نجاسته تكليف بالاجتناب عنه ( لأن ) فرض نجاسته ملازم لظاهرة الماء المستتبع للتكليف بالطهارة المائية ، فعدم تكليفه حينئذ بالتيمم به ليس من جهة نجاسته بل هو من جهة كونه واجداً للماء الطاهر ، وحينئذ فبعد سقوط العلم الاجمالي المزبور عن التأثير يرجع الشك في نجاسة الماء الى كونه بدوياً فتجري فيه اصاله الطهارة ويترتب على جريانها وجوب الوضوء .

( الأمر السابع ) اذا اضطرب الى ارتكاب بعض أطراف العلم الاجمالي ، ( فتارة ) يكون الاضطراب الى البعض المعين ( واخرى ) الى غير المعين ( وعلى التقديرين ) تارة يكون الاضطراب قبل العلم بالتكليف أو مقارنا لحدوثه ، ( واخرى ) بعده بزمان يمكن فيه الامتثال ، وعلى الأول فاما أن يكون امد الاضطراب بمقدار امد التكليف المعلوم بالاجمال ، او يكون اقل منه كما لو كان امد الاضطراب من اول الصبح الى الزوال وكان امد التكليف من الصبح الى الغروب وربما يتصور صور اخرى بمقايسته مع زمان تعلق التكليف من حيث السبق واللاحق ولكنه لما لم يوجب اختلافا في الحكم تقتصر على الصور المزبورة « فنقول » : اما اذا كان الاضطراب الى المعين ، فان كان قبل العلم او مقارنا لحدوثه وكان امده ايضا بمقدار امد التكليف او ازيد ، فلا شبهة في عدم وجوب الاجتناب عن الطرف الآخر ، فانه بعد احتمال انطباق المعلوم على الطرف المضطرب اليه لا علم بالتكليف الفعلي ، فيرجع الشك في الطرف الاخر بدويا والمرجع فيه هي البراءة ومثله ما اذا كان الاضطراب بعد العلم واكثره بزمان لا يمكن فيه الامتثال ، من غير فرق في ذلك كله بين سبقه ايضا على التكليف المعلوم او لحوقه له ، لأن التنجيز انما يكون من لوازم العلم والكاشف لا المعلوم والمنكشف فاذا لم يكن العلم مؤثرا في تنجيز التكليف بالاضافة الى زمان قبل وجوده ، فلا اثر لمجرد سبق زمان حدوث التكليف على الاضطراب كما هو ظاهر ( واما اذا كان ) الاضطراب بعد العلم الاجمالي بزمان يمكن فيه الامتثال ، فالواجب هو الاجتناب عن الطرف غير المضطرب اليه للعلم الاجمالي التدريجي بالتكليف في الطرف المضطرب اليه قبل طرو الاضطراب او في الطرف الاخر بقاءه حلك طروه وهو كاف في المنجزية كما شرحناه في طي مبحث الانحلال وان شئت قلت بوجود العلم الاجمالي بالتكليف المردد بين المحدود في الطرف المضطرب اليه وغير المحدود في الطرف الاخر فان مقتضاه هو لزوم الاجتناب عن الطرف غير المضطرب اليه ( وهكذا ) الكلام في عكس الفرض وهو ما يكون الاضطراب مقارنا للعلم الاجمالي مع كون امد اقل من امد التكليف ، فان الواجب فيه ايضا هو الاجتناب عن الطرف الاخر للعلم الاجمالي المزبور ، هذا كله في الاضطراب الى المعين ( واما الاضطراب ) الى غير المعين ففي كونه كالاضطراب

الى المعين كما اختاره المحقق الخراساني ( قدّه ) قولان « اقواها » العدم من غير فرق بين ان يكون الاضطراب قبل العلم او بعده فانه على كل تقدير لا بد من مراعات العلم الاجمالي بالاجتناب عن غير ما يدفع به الاضطراب ( لأن ) غاية ما يقتضيه الاضطراب المزبور بعد رجوعه الى الاضطراب الى ترك الجمع بين المحتملين في الامتثال انما هو رفع الحكم الظاهري بوجوب الجمع بينهما المعبر عنه بالموافقة القطعية لا رفع اصل فعالية التكليف كما في الاضطراب الى المعين كي يلزم سقوط العلم بالمرّة عن التأثير حتى بالنسبة الى المخالفة القطعية ، ولازمه وان كان هو الترخيص في تطبيق الاضطراب على مورد التكليف ولكنه لما لم يكن الاضطراب المزبور بنفس وجوده مزاجا للتكليف مع قطع النظر عن الجهل بموضوعه كالاضطراب الى المعين بل كان يلائمه كمال الملازمة بشهادة لزوم صرفه الى غير مورد التكليف في فرض تبين الحال والعلم به تفصيلا ، فلا محالة كان الواقع على فعليته ، ولازمه بقاء العلم الاجمالي على تأثيره غير انه يرفع اليد لأجله عن لزوم الموافقة القطعية ويجمع بين هذا الترخيص الظاهري في هذه المرتبة وبين فعالية الواقع بما يجمع به بين الاحكام الواقعية والظاهرية بلا مضادة بينها « نعم » بناء على علية العلم الاجمالي لوجوب الموافقة القطعية لا بد من رفع اليد عن فعالية الواقع ولو بمرتبة منه ، لأنه بدونه يستحيل الترخيص في ترك الموافقة القطعية ولو بمنحاط الاضطراب فان حكم العقل تنجزيا بلزوم الموافقة القطعية عند العلم بالتكليف ليس مما تناله يد الجعل وضعا ورفعا « فلو » ورد حينئذ ترخيص في ترك الموافقة القطعية ولو بعنوان الاضطراب الى الجامع لا بد وان يكون برفع اليد عن منشأه اعني فعالية التكليف على تقدير تطبيقه على مورد التكليف « وعليه » قد يتوجه الاشكال بانه اذا كان التكليف فعليا على تقدير دون تقدير فلا يصلح العلم به المنجزيه لان الشرط في تنجزه ان يكون متعلقا بتكليف فعلي على كل تقدير، ولعله الى هذه الجهة نظر المحقق الخراساني « قدّه » فيما افاده في وجه الحاق الاضطراب الى غير المعين بالمعين من دعوى مضادة الترخيص لاجل الاضطراب للتكليف الفعلي « لا الى » كلية المضادة بين الاحكام الواقعية والظاهرية كي يجاب عنه بمنع

المضادة بينهما بعد عدم تكفل اطلاق الخطابات الواقعية للرتبة المتأخرة عن الجهل بها هذا ( ولكن ) يمكن دفع ذلك بان غاية ما يقتضيه البيان المزبور انما هو رفع اليد عن قضية اطلاق فعلية التكليف في كل محتمل بالنسبة الى حال الاجتناب عن المحتمل الآخر وعدمه بتقييده بحال الاجتناب عن المحتمل الاخر، لا رفع اليد عن اصل فعليته بقول مطلق كي يوجب سقوط العلم عن التأثير رأساً ، فانه يمثل هذا التقييد يرتفع المحذور المزبور ويترتب عليه رفع الحسب بلزوم الموافقة القطعية مع بقاء العلم الاجمالي على تأثيره بالنسبة الى حرمة المخالفة القطعية ( ومرجع ) ذلك الى انقلاب العلم بالتكليف المطلق الى العلم بالتكليف الناقص الحافظ للمتملق بمرتبة منه بالنسبة الى المحتملين الراجع الى الترخيص في دفع الاضرار بكل واحد منهما مشروطا بالاجتناب عن المحتمل الاخر ، ومرجهه الى اثبات تكليف توسطي بين نفي التكليف رأساً وبين ثبوته بقول مطلق الحافظ لمتعلقه تعيينا على كل تقدير اذ لا نعي من التوسط في التكليف الا هذا التكليف الناقص ، لا ما كان فعليا على تقدير وغير فعلي على تقدير آخر كما افاده بعض الاعلام كي يلزم صدقه في الاضرار الى المعين ايضا ، وبذلك ايضا يجمع بين هذا الترخيص الاضطراري وبين فعلية الواقع بلا مضادة بينهما لما عرفت من ان ما يضاد الترخيص انما هي الفعلية المطلقة لا مطلق الفعلية وبعد رفع اليد عن اطلاق فعلية الواقع بالمعنى الذي عرفت لا يبقى مضادة بينهما كما لا يخفى ( ثم ان ) ذلك بناء على المختار من عليية العلم الاجمالي لوجوب الموافقة القطعية ( واما ) بناء على اقتضاء العلم لذلك فالامر اوضح لما عرفت من ان للشارع الترخيص الظاهري في ترك الموافقة القطعية والاذن في رفع الاضرار بما يختاره خارجا وان كان منطبقا على مورد التكليف بلا احتياج الى التصرف في الواقع ولو برفع اليد عن فعليته المطلقة بارجاعه الى التكليف الناقص ، فانه بعد ان كان الترخيص المزبور في طول الواقع امكن الجمع بين بقاء الواقع على فعلية المطلقة وبين هذا الترخيص الاضطراري في هذه الرتبة بما يجمع به بين الاحكام الواقعية والظاهرية ( ومرجع ) ذلك الى التكليف المتوسط بين نفي التنجيز رأساً الملازم لجواز المخالفة القطعية وبين ثبوته بقول مطلق الملازم لوجوب الموافقة القطعية هذا « ولكن التحقيق » انه لا فرق بين القول بالاقتضاء والعلية فانه على كلا القولين لا محيص من التوسط في التكليف نفسه

بالتقريب الذي قدمناه « والتفصيل » المزبور انما يصح بالقياس الى اضافة الاضطراب الى الحكم العقلي بوجوب الجمع بين المحتملين في ظرف قبل الاختيار ، لا بالقياس الى اضافته الى الواقع في ظرف تطبيق المختار على موضوع التكليف الذي هو ظرف مصداق المضطر اليه ، فان في ظرف التطبيق يصلح الاضطراب المزبور للمزاممة مع التكليف الواقعي لكونه من حدوده وقيوده ومع الصلاحية المزبورة واحتمال انطباق مورد التكليف على ما يختاره المكلف في مقام التطبيق لا محيص ولو على الاقتضاء من التصرف في التكليف ولو يرفع اليد عن اطلاق فعليته في كل طرف من حيث الاجتناب عن الاخر وعدمه لا عن اصل فعليته ونتيجة ذلك هو التوسط في التكليف نفسه لا في تنجيذه فتدبر .

« الامر الثامن » هل الملاقى لاحد اطراف العلم الاجمالي بالنجاسة في الشبهة المحصورة محكوم بحكم الملاقى في وجوب الاجتناب عنه واجراء احكامه عليه ، فيه خلاف « وتحقيق » القول في المقام يستدعي تقديم امور « الاول » انه غير خفي في ان مركز هذا البحث انما هو فيما اذا لم يكن هناك ملاقى آخر لبقيّة الاطراف الاخر ، والا فيخرج عن مفروض البحث بلا كلام ، اذ لا شبهة حينئذ في وجوب الاجتناب عن كلا المتلاقيين للعلم الاجمالي بنجاسة احدهما « كما » انه لا بد ايضا من فرض الكلام فيما اذا لم يكن في البين ما يقتضي نجاسة كلا المشتبهين او احدهما المعين كالاتصحاب ونحوه ، والا فيخرج ايضا عن موضوع البحث ، فان في فرض قيام الاتصحاب على نجاسة الطرفين او خصوص الملاقى لا اشكال في كونه اي الملاقى محكوماً بالنجاسة ووجوب الاجتناب لانها من الانار الشرعية لنجاسة الملاقى بالفتح فكان التعبد بنجاسته تعبداً بنجاسة ملاقيه ايضا كما ان في فرض قيامه على نجاسة طرف الملاقى لا اشكال ايضا في عدم وجوب الاجتناب عن الملاقى فضلا عن ملاقيه لانحلال العلم الاجمالي بالنجاسة حينئذ بالعلم بالتكليف في خصوص الطرف وضيورة الشك بدويا في الملاقى ( الامر الثاني ) لا اشكال نصا وفتوى بل وضرورة في نجاسة ملاقى النجس ووجوب الاجتناب عنه « وانما الكلام » في وجه نجاسته ، وغاية ما قيل او يمكن ان يقال في ذلك امور « احدها » ان تكون نجاسته لمحض التعبد الشرعي بان يكون

الملاقى للنجس موضوعاً مستقلاً حكم الشارع بنجاسته ووجوب الاجتناب عنه في قبال جعل النجاسة الملاقى بالفتح نظير نجاسة الكلب في قبال نجاسة الخنزير ، غاية الأمر كان هذا الحكم في ظرف ملاقاته للنجس بحيث يكون مثل هذه الجهة ماخوذاً في موضوعه على نحو الشرطية من دون ان تكون نجاسته من جهة السراية من الملاقى باحد الوجهين الآتين ( ثانيها ) ان تكون من جهة السراية بمعنى الاكساب بان تكون نجاسة الملاقى ناشئة عن نجاسة الملاقى بالفتح ومسببة عنها وفي طولها نظير نشو حركة المفتاح من حركة اليد فكان الملاقات سبباً لهذا النشو لا انها حكم معمول مستقل في عرض الحكم بنجاسة الملاقى - بالفتح - ، ولا كونها انبساطاً للنجاسة الثابتة للملاقى « ثالثها » ان تكون نجاسته لأجل السراية بمعنى الانبساط بان يكون الملاقات منشأ لا تساع دائرة نجاسة الملاقى وانبساطها الى الملاقى كاتساعها في صورة اتصال الماء المنتجس بغيره وامتزاجه به فكانت نجاسة الملاقى حينئذ من مراتب نجاسة الملاقى بل بوجه عينها ، لا انها فرد آخر من النجاسة في قبال نجاسة الملاقى كما في الصورة الاولى ، ولا مسبباً عن نجاسته بحيث تكون في طول نجاسته وفي رتبة متأخرة عنها ( هذه ) وجوه ثلاثة متصورة في وجه نجاسة الملاقى للنجس ( وبتأتى ) مثلها ايضاً بالنسبة الى ملكية المنفعة والنمات المتصلة والمنفصلة ، فان ملكية النماء والمنفعة ( تارة ) تعتبر ملكية مستقلة تعبدية في عرض ملكية العين بان كان تبعيتها للعين بحسب الوجود محضاً لا بحسب الملكية ( وأخرى ) تعتبر كونها ناشئة عن ملكية العين بحيث أخذ ملكية العين علة للملك النماء والمنفعة ( وثالثة ) تعتبر ملكيتها من مراتب ملكية العين ومقام انبساطها بما يشمل النماء والمنفعة ( فعلى الوجه ) الأخير لا شبهة في انه مع العلم الاجمالي بنجاسة احد الشيئين او غصبيته يجب الاجتناب عن الملاقى لاحد طرفي العلم وعماله من التوابع المتصلة والمنفصلة لوقوع الملاقى والنماء بمقتضى الانبساط المزبور طرفاً للعلم الاجمال بالتكليف في عرض طرفية الملاقى والعين المثمرة الموجب لرجوع العلم الاجمالي الى العلم بتكليف واحد في طرف أو تكليفين في طرف آخر ، بخلافه على الوجهين الاولين ، فانه لا يجب الاجتناب فيها عن الملاقى للشك في ملاقاته للنجس المعلوم في البين وعدم احراز صغرى



الخطاب بالاجتناب عن ملاقى النجس ولو اجمالاً هذا ( ولكن الوجه الاخير ) منها وكذا الوجه الأول غاية البعد ، فانه مما لا يساعد عليه كلمات الاصحاب من التعبير بمثل ينجسه او لا ينجسه ويفعل ونحوه ، فان الظاهر من نحو هذه التعبيرات هو كون نجاسة الملاقى من جهة السراية بمعنى السببية لا الانبساط ولا من جهة التعبد ، وكذا ما في متفرقات النصوص من التعبير بنحو ما ذكر كقولهم « ع » ( الماء اذا بلغ قدر كره لا ينجسه شيء ) الظاهر في سببية نجاسة الشيء لنجاسة الماء عند عدم بلوغه كراً ( بل كلماتهم ) مشحونة بالسراية بمعنى السببية كما يشهد له بناهم على ملاحظة السببية والمسببية بينها والتزامهم بعدم معارضة اصالة الطهارة في الملاقى مع استصحاب النجاسة في الملاقى - بالفتح - ( والا فعلى ) السراية بمعنى الانبساط والانساع لا مجال لهذا الكلام فان نجاسة الملاقى حينئذ انما تكون في عرض نجاسة الملاقى لكونها مرتبة سعة نجاسته وبعد عدم اقتضاء التعبد بنجاسة الملاقى لانبثات السراية التي هي من الوازم العادية الواقعية تجري اصالة الطهارة في الملاقى فتعارض مع استصحاب النجاسة في الملاقى مع انهم لا يلتزمون بذلك ، كل ذلك مضافاً الى قضاء الارتكاز العرفي في التنجيسات العرفية وقدراتهم ، فان مقتضى الارتكاز العرفي هو كون نجاسة الملاقى من شئون نجاسة الملاقى - بالفتح - وجائية من قبل ما لاقاه ، لانها مرتبة سعة نجاسة الملاقى كطول الخط بالنسبة الى ذاته ، ولا انها نجاسة مستقلة تعبدية في قبال نجاسة الملاقى ، ولذا ترى ابا ، ارتكازهم عن سراية النجاسة الى الماء العالمي الوارد ( وحينئذ ) فالتعين من مجموع الكلمات والنصوص بضميمة الارتكاز العرفي هو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة المتقدمة لا الوجه الاول ولا الوجه الثالث فانها مما لا شاهد عليه لا من الاخبار ولا من الكلمات ، بل كان الشاهد فيهما على خلافها ، ~~في~~ الامر الثالث لا اشكال في ان كل طريق معتبر اذا قام على عنوان ذى أثر يوجب بقيامه عليه بحكم العقل ترتيب كل ما لذلك العنوان من الاثار التكليفية والوضعية عليه من غير فرق بين كون الطريق هو العلم الوجداني او غيره ومن غير فرق بين كونه تفصيلاً او اجمالياً ، فمع العلم الاجمالي بعنوان ذى أثر كالعلم بنحرية أحد المايهين يترتب على عنوان المعلوم جميع ماله من الاثار التكليفية والوضعية كحرمة شربه ونجاسة ملاقيه وفساد بيعه ووجوب الحد على شربه ،

ولكن ترتب الاثار المزبورة انما يكون على نفس عنوان المعلوم بالاجمال لا على كل واحد من المشتبهين ( فان ) نتيجة منجزية العلم الاجمالي للتكليف بالجامع لا تكون الا وجوب الاجتناب عقلا عن كل واحد من المشتبهين من باب المقدمة العلمية ومناطق الفرار عن الضرر المحتمل لعدم الامن عن كون ما ارتكبه هو الحرام المنجز في البين وهذا المقدار لا يقتضي اشتراكها مع المعلوم بالاجمال في جميع الاثار ، فلو فرض حينئذ انه لم يرتكب الا احد الطرفين بشرب او بيع ونحو ذلك لا يترتب عليه الاثار الشرعية المترتبة على المعلوم بالاجمال من الحرمة والنجاسة وفساد البيع ( كيف ) وان ثبوت تلك الاثار بحسب الجعل الاولي انما كان للعناوين الواقعية ولا بد في ترتيبها على موضوع من احراز انطباق عناوينها عليه كي به يحرز صفري الخطاب فيترتب عليه الاثار المزبورة ، ومع الشك الوجداني في انطباق المعلوم بالاجمال على كل واحد من الطرفين لا مجال لترتب الاثار الشرعية المترتبة على المعلوم بالاجمال عليهما ، بل لا بد في كل منهما من الرجوع الى الاصول الجارية فيه بالخصوص فيرجع في المثال المزبور بالنسبة الى كل أثر الى الاصل الجاري فيه من اصالة عدم موجب الحد بشربه ، واصالة عدم نجاسة ملاقيه ، واصالة عدم فسقه بارتكابه بناء على عدم كون التجري موجبا للفسق ويرجع في البيع الواقع عليه خارجا الى اصالة الفساد بناء على علوية العلم الاجمالي للموافقة القطعية ومنعه عن جريان الاصل النافي في بعض الاطراف ولو بلا معارض ( نعم ) على القول بالاقترضاء يكون المرجع فيه هي اصالة الصحة لو لم يكن هناك اصل حاكم عليها كاصالة عدم السلطنة واصالة عدم الملكية من جهة خلوها حينئذ عن معارضة جريانها في الطرف الاخر لفرض عدم وقوع البيع الا على احدهما ( وتوهم ) معارضتها باصالة عدم السلطنة على بيع الاخر كما عن بعض ، بدعوى ان الصحة والفساد عبارة اخرى عن السلطنة وعدمها غير انه قبل البيع يعبر عنها بالسلطنة على البيع وعدم السلطنة عليه وبعد البيع يعبر بالصحة والفساد فمع معارضة اصالة السلطنة وسقوطها بمقتضى العلم الاجمالي من الطرفين لا يبقى مجال الحكم بالصحة فيه ( مدفوع ) بمنع رجوع الفساد الى السلطنة المسلوقة بل انما هو مسيب عنها ، فانه كما ان القدرة وهي السلطنة على البيع تكون متقدمة على البيع لكونها سبب ايجاده ، كذلك في طرف النقيض يكون عدم

السلطنة مقدماً رتبة على عدم البيع ، ومعه كيف يمكن دعوى عينية كل من الصحة والفساد مع السلطنة ونقيضها ( وعليه ) لا يحيص من اعتبار الصحة والفساد في ظرف وفوع البيع خارجا كما اعترف به القائل المزبور في العلم الاجمالي بين أمرين تدريجين، ولازمه خصوصاً على ما اختاره من عدم جريان الاصول التزيلية مطلقاً في اطراف العلم هو الرجوع الى اصالة الصحة التي لا يكون مجراها الا بعد البيع او مقارنة ( نعم ) على المختار من جريان الاصول التزيلية في اطراف العلم في صورة عدم استلزام جريانها للمخالفة العملية للمعلوم بالاجمال لا بأس بالحكم بالفساد بمقتضى اصالة عدم السلطنة او اصالة عدم ملزومها وهي الملكية لو فرض جريانها ولو على القول باقتضاء  $\text{﴿﴾}$  الامر الرابع  $\text{﴿﴾}$  لا يخفى انه عند العلم بنجاسة احد الشئيين وملاقات ثالث لاحدهما كما يكون العلم الاجمالي بالنجاسة حاصل بين الشئيين نفسها، كذلك يكون حاصل بين الثالث الملاقي لاحدهما وبين طرف الملاقي ، بل العلم الاجمالي حاصل ايضاً بين المتلاقيين او الطرف ( الا ) ان العلم بنجاسة الملاقي - بالكسر - قد يكون ناشئاً عن العلم بنجاسة الملاقي - بالفتح - ومسبباً عنه كما لو علم بالملاقات بعد العلم بنجاسة احد الشئيين ، وقد يكون سبباً للعلم بنجاسة الملاقي بالفتح كما لو علم من الاول بنجاسة الملاقي - بالكسر - او الطرف ثم علم بانه على تقدير كون النجس المعلوم هو الملاقي لا يكون السبب في نجاسته الا جهة ملاقاته للملاقي - بالفتح - حيث أنه من قبل هذا العلم الاجمالي يحدث علم اجمالي آخر بنجاسة الملاقي بالفتح او الطرف بحيث كان العلم بنجاسته في طول العلم بنجاسة الملاقي وفي رتبة متأخرة عنه وان كان المعلوم بهذا العلم المتأخر ثبوتاً في رتبة سابقة عن المعلوم بالعلم السابق ، وثالثة يكون العلمان ناشئين عن وجود ثالث بلاسبق رتبي لاحدهما على الاخر كما لو علم بنجاسة المتلاقيين من الاول لا من جهة العلاقات بل بامر آخر مفيد للعلم ، ثم علم بانحصار منشأ نجاسة الملاقي بملاقاته مع الملاقي - بالفتح - .

( اذا عرفت هذه الامور فاعلم ) انه بناء على المختار في وجه نجاسة الملاقي

- بالكسر - من كونه لاجل السراية بمعنى السببية الموجب لكون نجاسة الملاقي في طول نجاسة الملاقي وناشئة عن نجاسته ، فعلى القول باقتضاء العلم الاجمالي

للموافقة القطعية لا اشكال في ان لازمه هو الاقتصار في وجوب الاجتناب على خصوص الملاقي - بالفتح - والطرف نظرا الى جريان اصالة الطهارة في الملاقي - بالكسر - بلامعارض، من غير فرق في ذلك بين طولية العلمين او عرضيتها ( فان ) المانع عن جريان الاصل على هذا المسلك انما هو ابتلائه بالمعارضة بجريانه في الطرف الاخر ، وبعد مسببية الشك في نجاسة الملاقي والتكليف بالا جتناب عنه عن الشك في نجاسة الملاقي - بالفتح - وسقوط الاصل الجارى في الطرف بمعارضته مع الاصل الجارى في السبب وهو الملاقي في المرتبة السابقة يبقى الاصل الجارى في الملاقي - بالكسر - في ظرف جريانه بلامعارض ( وبذلك ) يظهر أنه على هذا المسلك لا يحتاج في الحكم بطهارة الملاقي الى التثبت بالاحمال ولحاظ طولية العلمين ، فانه في فرض عدم الانحلال ايضاً تجري فيه أصالة الطهارة لخلوها عن معارضة جريانها في الطرف الاخر ، بل الحكم كذلك حتى في فرض خروج الملاقي - بالفتح - عن الابتلاء بتلف ونحوه قبل العلم الاجمالي ، لما يأتي من ان مجرد خروجه عن الابتلاء قبل العلم لا يوجب سقوط الاصل الجارى فيه بعد فرض الابتلاء باثره الذي هو نجاسة ملاقيه ، فان لازمه هو معارضة الاصل الجارى فيه بملاحظة هذا الاثر مع الاصل الجارى في الطرف الاخر في المرتبة السابقة فيبقى الاصل في الملاقي في مرتبة جريانه سليما عن المعارض ( واما على القول بعلية العلم الاجمالي ) للموافقة القطعية ومنعه عن جريان الاصل النافي ولو في بعض الاطراف كما هو التحقيق، فحيث ان الملاقي بنفسه يكون طرفاً للعلم الاجمالي بالنجاسة بينه وبين الطرف كالملاقي - بالفتح - لا انه من قبيل ضم مشكوك بمعلوم بشهادة وجود العلم الاجمالي بينه وبين الطرف حتى مع فرض تلف الملاقي - بالفتح - ، كان اللازم هو التفصيل في منجزية هذا العلم بين الشقوق المتصورة سابقاً في العلمين من حيث الطولية والعرضية ( وعليه ) نقول انه اذا كان العلم بنجاسة الملاقي او الطرف ناشئاً عن العلم بنجاسة الملاقي أو الطرف، فلا شبهة في اختصاص التأثير بالعلم الاجمالي السابق بنجاسة الملاقي - بالفتح - او الطرف وانه لا اثر معه للعلم الاجمالي المتأخر رتبة من جهة تجزئ التكليف بالا جتناب عن الطرف في المرتبة السابقة بالعلم الاجمالي السابق رتبة ، فانه يعتبر في منجزية العلم الاجمالي ان لا يكون مسبوقاً بمنجز آخر

موجب لتنجز احد طرفيه والا فيخرج عن صلاحية المنجزية ومعه يرجع الشك في نجاسة الملاقي - بالكسر - ووجوب الاجتناب عنه الى الشك البدوي فتجرى فيه اصالة الطهارة ( واما اذا كان ) الامر بعكس هذه الصورة بان كان العلم بنجاسة الملاقي - بالفتح - ناشئاً عن العلم بنجاسة الملاقي - بالكسر - او الطرف ومسبباً عنه ، فاللازم حينئذ هو الاجتناب عن خصوص الملاقي والمشتبه الاخر دون الملاقي - بالفتح - لان العلم بنجاسة الملاقي او الطرف بسبقه رتبة يؤثر في وجوب الاجتناب عن الملاقي والطرف وبعده لا يبقى مجال لتاثير العلم المتأخر رتبة بنجاسة الملاقي - بالفتح - او الطرف في التنجيز كي يقتضي وجوب الاجتناب عن الملاقي فضلاً عن اقتضائه لانحلال العلم السابق رتبة بين الملاقي والطرف ( لا يقال ) ان العلم الاجمالي بنجاسة الملاقي - بالكسر - او الطرف وان كان سابقاً رتبة على العلم بنجاسة الملاقي بالفتح ولكن المعلوم بالاجمال في العلم اللاحق لما كان مقدماً بحسب الرتبة على المعلوم بالاجمال في العلم السابق اوجب ذلك انحلال العلم الاجمالي السابق بالعلم الاجمالي اللاحق بنجاسة الملاقي بالفتح والطرف ، لان المدار في تأثير العلم في التنجيز انما هو على سبق المعلوم والمنكشف لا على سبق العلم والكاشف ، فاذا كان التكليف بالملاقي سابقاً في الرتبة على التكليف بالملاقي بالكسر لكون التكليف به جائياً من قبل التكليف بالملاقي ، فلا محالة في جميع فروض العلم الاجمالي يكون سبق التكليف المعلوم بين الملاقي بالفتح والطرف على التكليف المعلوم بين الملاقي والطرف موجبا لسبق تنجزه ايضاً وان كان تعاقب العلم به في طول العلم بالتكليف بالملاقي بالكسر وناشئاً من قبله ، ولازمه سقوط العلم الاجمالي بنجاسة الملاقي والطرف عن التأثير في جمع فروض المسئلة لانقلابه من حين حدوث العلم بالتكليف بين الملاقي والطرف عن صلاحية المؤثرية في تنجيز متعلقه ، فترجع الشبهة بالنسبة الى الملاقي بالكسر بدوية تجرى فيه اصالة الطهارة بلا معارض ( فانه يقال ) ان هذه شبهة اوردها بعض الاعلام ( فده ) على المحقق الخراساني ( قده ) بما افاده من التفصيل بين فروض المسئلة في وجوب الاجتناب عن الملاقي تارة ، والملاقي اخرى ، وثالثة عنهما بما يرجع حاصله الى ما ذكر ( ولكنه ) من غرائب الكلام ، اذ بعد الجزم بان التنجيز من لوازم العلم بالتكليف وحيث انكشافه

لا من لوازم نفس المعلوم والمنكشف بما هو ، والجزم بان التكليف في اي مرتبة وزمان لا يمكن تنجزه الا في ظرف العلم به لاستحالة تاثير العلم من حين وجوده في تنجز معلومه في المرتبة السابقة عن تحقق نفسه كما هو الشأن في كل علة بالنسبة الى معلومه نقول ) انه لا مجال لتوهم انحلال العلم السابق بالتكليف بين الملاقي والطرف بالعلم اللاحق بالتكليف بين الملاقي والطرف بمحض سبق معلومه رتبة على المعلوم بالعلم السابق ، الا بفرض امكان تاثير العلم اللاحق في التنجز السابق على وجوده او فرض كون التنجز من لوازم نفس التكليف الواقعي لامن لوازم وصوله وانكشافه ، وبعد بطلان الفرضين لا محيص في الفرض المزبور من تخصيص التنجز با لعلم بالملاقي بالكسر ، لانه بسبقه رتبة على العلم بالملاقي يؤثر في التنجز وبتاثيره لا يبقى مجال لتاثير العلم اللاحق في تنجز التكليف السابق ولو في ظرف وجوده ، ولا يجديه مجرد سبق معلومه بعد تاخر علمه عن علمه الموجب لقيامه على ما تنجز احد طرفية بمنجز سابق عليه رتبة ( وما قيل ) من ان التنجز وان كان من لوازم العلم بالتكليف وحيث انكشافه ، ولكنه بعد ان كان العلم من لوازم المعلوم وتوابعه كان سبق السبب على المسبب موجباً لسبق علمه على العلم بمسببه ايضاً على معنى اقتضائه لتقدم الانكشاف القائم بالسبب على الانكشاف القائم بالمسبب وبهذه الجهة يكون تنجزه ايضاً سابقاً على العلم بالمسبب ( مدفوع ) غاية الدفع بانه مع فرض تاخر العلم بالسبب في مرتبة تحققه عن العلم بالمسبب كيف يتصور اقتضاء تقدم السبب لتقدم علمه على العلم بالمسبب ( واما دعوى ) اياه الذوق المستقيم عن وجوب الاجتناب عن الملاقي دون الملاقي مع كون التكليف به جائياً من التكليف بالملاقي ( مدفوع ) ايضاً بان مجرد تبعية احد الحكمين للاخر ثبوتاً لا يقتضي التبعية في مقام التنجز ايضاً ( كيف ) وان كل تكليف لا بد في تنجزه من قيام الطريق اليه بخصوصه ولا يكفي مجرد العلم باحد الحكمين في تنجز الحكم الاخر بلا كونه بنفسه طرفاً لعلم اجمالي منجز ، فاذا كان العلم الاجمالي بين الملاقي والطرف منجزاً للتكليف في الملاقي بالكسر دون الملاقي بالفتح اسقوط علمه عن قابلية المؤثرية لاجل تاثير العلم السابق ، فاي ذوق يستوحش من التفكيك بينها في مرحلة التنجز

( مع ان القائل المزبور على مختاره من القول بالاقتضاء لا يحتاج في الحكم بطهارة الملاقي بالكسر الى اتعاب النفس لاسقاط العلم بالمسبب عن التأثير ، فانه على مبناه من جعل منشأ سقوط الاصول في اطراف العلم هي المعارضة يجرى الاصل المسببي في الملاقي بالكسر بلا معاوض لسقوط اصالة الطهارة الجارية في طرفه في المرتبة السابقة بمعارضتها مع اصالة الطهارة الجارية في السبب وهو الملاقي ( نعم ) بناء على عالية العلم الاجمالي ومنعه عن جريان الاصل ولو في طرف واحد يحتاج الحكم بطهارة الملاقي الى دعوى اخلال علمه بالعالم المتأخر بالتكليف بين الملاقي بالفتح والطرف ( ولكنك ) عرفت انه لا سبيل الى دعواه ، وانه لا بد بمقتضى قواعد العلم الاجمالي من تخصيص التنجيز بالعلم بالتكليف بين الملاقي والطرف ، لأنه بسبقه رتبة على العلم بالملاقي بالفتح يؤثر في التنجيز في الرتبة السابقة فلا يبقى بعد مجال لتأثير العلم اللاحق رتبة لانه انما يتحقق في رتبة غير قابلة للتأثير فيرجع الشك بالنسبة الى الملاقي بالفتح بدوياً تجري فيه اصالة الطهارة ( ثم انه بالتأمل ) فيما ذكرناه يظهر الحال في الصورة الثالثة وهي صورة عرضية العلمين كما فرضنا ( فانه ) بعد عدم اقتضاء سبق المعلوم في احد العلمين على المعلوم بالعلم الآخر لسبق تنجيزه لا بد بمقتضى عرضية العلمين وتقارنهما من الاجتناب عن الملاقي والملاقى معاً والطرف لتأثير كل من العلمين - ح - بوروده على غير المنجز احد طرفيه بمنجز سابق في تنجز متعلقه ، وفي الحقيقة مرجع ذين العلمين الى علم واحد بالتكليف المراد بين تكليف واحد في طرف وتكليفين في طرفين آخرين ومقتضاه هو وجوب الاجتناب عن الجميع ( هذا كله ) بناء على كون نجاسة الملاقي بالكسر في طول نجاسة الملاقي اما بمناط التعبد محضاً او بمناط السراية بمعنى السببية كما هو المختار ( واما بناء ) على عرضية نجاستها كما هو لازم السراية بمعنى الانبساط والالتساع ( فقد يقال ) بكفاية مجرد العلم الاجمالي بنجاسة الملاقي والطرف في وجوب الاجتناب عن الملاقي بالكسر بلا حاجة الى كونه بنفسه طرفاً للعلم الاجمالي ، لانه على هذا تكون نجاسته من شئون نجاسة الملاقي بالفتح بل عين نجاسته فيكون في وجوب الاجتناب عنه بمجرد العلم بنجاسة الملاقي والطرف ( ولا يخفى ) ما فيه فانه وان كان نجاسة الملاقي بناء على الانبساط مرتبة من نجاسة الملاقي بالفتح ، ولكنه بعد ان كان الملاقي معروضاً مستقلاً للنجاسة لا بد وان يكون التكليف المتولد من نجاسته ايضاً تكليفاً مستقلاً في عرض التكليف المتولد من نجاسة الملاقي ومع تعدد

تكليفها لا محيص في تنجز كل تكليف من العلم به مستقلاً فلا معنى لدعوى كفاية العلم بالتكليف بين الملاقى والطرف في تنجز التكليف بالملاقى ولو مع عدم كونه بنفسه طرفاً للعلم الاجمالي كما هو ظاهر وحينئذ فلا محيص في وجوب الاجتناب عن الملاقى بالكسر من فرض وقوعه بنفسه طرفاً للعلم الاجمالي ليدخل بذلك في صغرى العلم الاجمالي اما بتكليف واحد في طرف او تكليفين في طرفين آخرين ( ثم انه بما ذكرنا كله ) ظهر حال النماء والمنفعة بالنسبة الى ذي النماء والعين على كل من فرضى كونه ملك النماء والمنفعة في طول ملك العين بحيث اخذ ملكية العين علة لملك النماء والمنفعة او في عرض ملك العين بحيث كان تبعيتها للعين بحسب الوجود محضاً لا بحسب الملكية ايضاً ، فاذا كانت الشجرة المثمرة طرفاً للعلم الاجمالي بالغصب يجري في الشجرة وثمرتها جميع ما ذكرناه في الملاقى والملاقى حرفاً بحرف ( تذييل ) لبعض الاجلة من المعاصرين قده اشكال على من خصص وجوب الاجتناب بالملاقى بالفتح والطرف دون الملاقى بالكسر بتقريب ان التكليف بالملاقى وان كان جائياً من قبل التكليف بالملاقى وبذلك تكون رتبة الاصل الجاري في السبب وهو الملاقى بالفتح متقدمة على الاصل الجاري في الملاقى ولا تصل النوبة اليه مع جريان الاصل السببي ، الا انه بعد سقوط اصالة الطهارة في الملاقى بمعارضتها مع اصالة الطهارة الجارية في الطرف ينتهي الامر الى اصل مسببي آخر وهي اصالة الحلية من جهة سببية الشك في حلية كل من الملاقى والطرف عن الشك في طهارته ، وحيث ان هذا الاصل في عرض اصالة الطهارة الجارية في الملاقى بالكسر فلا محالة في هذه المرتبة تسقط الاصول الثلاثة ، وبعد سقوطها تصل النوبة الى اصالة الحلية في الملاقى بالكسر لسقوط معارضتها وهي اصالة الحلية في الطرف في المرتبة السابقة فيلزم الحكم حينئذ بجواز شربه مع عدم صحة الوضوء به ونحوه مما هو مشروط بطهارته ، مع ان هذا التفكيك مما لا قائل به فان كل من قال بجواز شربه قال بصحة الوضوء به لاصالة طهارته ( ولا يخفى عليك ) انه على المختار من عليية العلم الاجمالي وما نهيته عن جريان الاصل الثاني ولو بلا معارض لا وقع لهذا الاشكال ، فانه بتأثير العلم السابق بنجاسة الملاقى بالفتح او الطرف لا مجال لجريان شيء من الاصول الجارية في الطرف حتى اصالة الحلية ولو على فرض خلوها عن المعارض ومعه لا تجري اصالة الحلية في الطرف كي تصلح للمعارضة مع اصالة الطهارة في الملاقى بالكسر فتجري حينئذ اصالة الطهارة في الملاقى لرجوع الشك في نجاسته



الى الشك البدرى ( نعم ، بناء على مسلك اقتضاء العلم وحصر سقوط الاصول بالمعارضة لا مناص عن الاشكال المزبور ، ولا يجديه ايضاً دعوى انحلال العلم الاجمالى بين الملاقى والطرف وسقوطه عن التأثير بتأثير العلم السابق بالتكليف بين الملاقى بالفتح والطرف ، لان مناط سقوط الاصول على هذا المسلك انما هي المعارضة ، فمع تحقق المعارضة بين اصالة الطهارة في الملاقى واصالة الحلية في الملاقى والطرف لا محيص من جريان اصالة الحلية في الملاقى فيتوجه شبهة التفكيك المزبور

فرعان ~~من~~ الاول لو فقد الملاقى بالفتح فان كان ذلك بعد العلم الاجمالى بنجاسته او المشتبه الآخر فلا اثر لفقده بالنسبة الى ملاقيه ( واما لو كان ) ذلك قبل العلم الاجمالى كما اذا حصل الملاقات و فقد الملاقى بالفتح ثم حصل العلم الاجمالى اما بنجاسة المفقود او المشتبه الآخر ، فعلى مسلك كلية العلم الاجمالى لوجوب الموافقة القطعية لا اشكال في وجوب الاجتناب عن ملاقيه للعلم الاجمالى بالتكليف بينه والطرف وعدم ما يوجب منعه عن التأثير من اصل او قاعدة اشتغال مثبت للتكليف في بعض اطرافه بعد انزال العلم الاجمالى السابق بين الملاقى بالفتح والطرف عن التأثير بحدوثه بعد خروج بعض اطرافه عن الابتلاء ( واما على مسلك ) الاقتضاء فقد يقال بقيام ملاقيه مقامه في وجوب الاجتناب نظراً الى معارضة الاصل الجاري فيه مع الاصل الجاري في الطرف بعد عدم جريانه في المفقود والخارج عن الابتلاء ( وفيه ان ) عدم جريان الاصل في التالف او الخارج عن الابتلاء انما هو بالنسبة الى اثره الخارج عن مورد ابتلاء المكلف فعلا من نحو حرمة ارتكابه ووجوب الاجتناب عنه ، واما بالنسبة الى اثره المبتلى به فعلا كنجاسة ملاقيه فلا باس بجريان الاصل فيها بلحاظ هذا الاثر ، ولذا ترى بناتهم على اجراء اصالة الطهارة في الماء التالف فعلا عند الابتلاء باثره من نحو صحة الوضوء به وطهارة البدن والثوب المغسول به بلا التفات منهم الى الاصول الجارية في نفس الأمور المزبورة ( وعليه نقول ) انه بعد ان كان نجاسة الملاقى بالكسر ووجوب الاجتناب عنه من آثار نجاسة الملاقى بالفتح ، تجرى فيه اصالة الطهارة بلحاظ هذا الاثر ولو في ظرف تلقه وخروجه بنفسه عن الابتلاء ، فتعارض اصالة الطهارة الجارية في المشتبه الآخر وبعد سقوطها تصل النوبة الى الاصل

الجاري في المسبب وهو الملاقى بالكسر ، فتجري فيه اصالة الطهارة لسقوط معارضتها في المرتبة السابقة بالمعارضة مع الاصل الجاري في الملاقى بالفتح كما في صورة عدم فقده ( واما توهم ) ان المجمعول في الملاقى بالكسر لا يكون الا طهارة واحدة لا طهارتان لا متناع جعل طهارتين لشيء واحد ومع سقوطها بالمعارضة مع الاصل في الطرف لا يبقى مجال لجرياتها ثانياً في الملاقى ( فمدفوع ) بان الممتنع انما هو جعل طهارتين لشيء في عرض واحد واما جعل الطهارتين الطوليتين احدهما من حيث نفسه والاخرى من حيث سببه بنحو لا يكاد اجتماعها في مرتبة واحدة بل وزمان واحد ، فلا برهان يقتضى امتناعه ، والاقتضى المنع عن جريان اصالة الطهارة فيه حتى في ظرف بقاء الملاقى بالفتح ، مع انه لا يلتزم به التوهم المزبور ايضاً ( ومع الغض ) عن ذلك ، نقول انه بعد انكاف لهذه الطهارة الواحدة المفعولة طريقان احدهما في مرحلة الدلالة والحجية في طول الاخر بحيث لا تصل النوبة الى الثاني الا بعد سقوط الاول عن الحجية ولو بالتعارض ، فلا مانع عن الاخذ بالاصل الجاري في الملاقى بعد سقوط الاصل في الطرف بمعارضته مع الاصل الجاري في الملاقى ، لان ذلك هي نتيجة جعل الطريقتين الطولين ، والا لا يجري الاصل فيه حتى في ظرف وجود الملاقى بالفتح كما هو ظاهر وحينئذ فلا محيص من التفصيل في وجوب الاجتناب عن الملاقى بالكسر عند فقد الملاقى قبل العلم بين المسلكين في العلم الاجمالي ، ولعل اطلاق كلام الشيخ قده بقيام الملاقى بالكسر مقام الملاقى بالفتح عند فقده مبنى على القول بعلية العلم الاجمالي لوجوب الموافقة القطعية كما هو مختاره قده ، والا فعلى القول بالافتضاء لوجه لدعوى قيامه مقام التالف ومعارضة الاصل الجاري فيه مع الاصل الجاري في الطرف ، بل اللازم على هذا المسلك هو عدم التفصيل في جريان اصالة الطهارة في المسبب وهو الملاقى بين صورة وجود الملاقى بالفتح وبين صورة فقده او خروجه عن الابتلاء ( نعم ) انما يتجه التفصيل المزبور بين صورة وجود الملاقى وفقده فيما اذا كان الاصل من الاصول غير التنزيلية ، كاصالة الحلية على وجه ، فانه بعد عدم جريانها في التالف بعدم صلاحية التالف لجعل الحلية الظاهرية فيه ، ينتهي الأمر مع فقده في اصالة الحلية في الملاقى ، فتعارض الاصل الجاري في الطرف ، وبعد تساقطها يؤثر العلم الاجمالي بينها اثره ( ثم لا يخفى ) ان ما ذكرنا من وجوب

الاجتناب عن ملاقي المفقود على العلية ، انما هو في صورة عدم علمه بعود المفقود بعد ذلك وصيرورته مورد ابتلاء المكلف ، والاقفي فرض عوده في زمان يمكن فيه الامتثال لا يجب الاجتناب عن الملاقى من جهة سقوط علمه حينئذ عن التأثير بسبقه بعلم اجمالى آخر وهو العلم بتكليف غير محدود في الطرف او بتكليف محدود في الملاقى بالفتح ، فانه بتأثير هذا العلم في التمييز يخرج العلم بين الملاقى والطرف عن صلاحية المنجزية ، فيرجع الشك بالنسبة الى الملاقى بدوياً تجري فيه اصالة الطهارة كما هو ظاهر ﴿الثاني﴾ اذا كان لأحد طرفي العلم الاجمالي اثر واحد والآخر اثران ولكنه يشك في ان الاثرين عرضيان او طويلان كما في نجاسة الملاقى والملاقى بناء على الشك في ان نجاسة الملاقى من باب السراية بمعنى الانبساط او من باب السراية بمعنى الاكتساب او التعمد ، وكما في ضمان المنافع مع الشك في كونه في عرض ضمان العين بلحاظ ان اليد على العين يد على العين والمنفعة ، او في طول ضمان العين ( فنقول ) ان الصور المتصورة في ذلك ثلاثة ، فانه تارة يكون الدوران بين العرضية والطولية في كل واحد من الاثرين « واخرى » يكون احتمال العرضية والطولية في خصوص احد الاثرين ، واما الاخر فلا يحتمل فيه ذلك ، بل امره يدور بين ان يكون في عرض ذلك الاثر او في رتبة سابقة عليه ، كما في نجاسة الملاقى والملاقى ، وكما في ضمان المنافع في الاعيان المقصوبة « وثالثة » لا يحتمل العرضية في شيء من الاثرين ، بل الدوران بينهما كان في الطولية خاصة لاحتمال السببية والمسببية في كل منها كما يفرض ذلك في الملاقى والملاقى بناء على السراية بمعنى السببية فيما لو اشتبه الملاقى بالملاقى ولم يدرياها هو الملاقى ( فهذه ) هي الصور المتصورة في المقام ( واما حكمها ) ففي جميع الصور المزبورة على كل واحد من مسلكي العلية والاقتضاء في العلم الاجمالي هو الاحتياط ، وذلك ( اما على مسلك ) الاقتضاء فظاهر ، لان جريان الاصل النافي على هذا المسلك في بعض الاطراف انما هو بمناط العمومية والمسببية الموجبة لحكومة احد الاصلين على الاخر ، ومن الواضح ان ذلك انما يكون في فرض العلم بوجود الحاكم واحرازه بعينه المتوقف على العلم بالطولية بين الاثرين ايضا ، والا فلا يكفي مجرد احتمال وجود الحاكم واقعاً في رفع اليد عن اصل المحكوم ، وحينئذ فعند الشك وعدم احراز الحاكم بعينه لا بد من الاحتياط للشك في اصل وجود الحاكم ، في

الصورة الاولى ، والثانية ، وفي تعيينه في الصورة الثالثة ( واما على مسلك )  
 عالية العلم الاجمالي لوجوب الموافقة القطعية فلما عرفت غير مرة من ان جواز  
 الرجوع الى الاصل الثاني ولو في بعض الاطراف انما يكون بانحلال العلم الاجمالي  
 بقيام ما يوجب انحلاله او بديلية بعض الاطراف تعييناً عن الواقع ، ومن الواضح  
 انه لا بد في ذلك من العلم بالانحلال وجعل البدل ووصولها الى المسكف ، والا  
 فلا يكفي مجرد احتمالها في رفع اليد عما يقتضيه العلم الاجمالي من لزوم الاحتياط كما  
 هو ظاهر ( وكيف كان ) فهذا كله في الشبهة الموضوعية التحريمية ( واما  
 الشبهة ) الحكيمة فيعلم حكمها مما ذكرنا في الشبهة الموضوعية ، حيث يجري فيها  
 جميع ما ذكرناه من منجزية العلم الاجمالي وعليته لوجوب الموافقة القطعية حرفاً  
 بحرف فلا يحتاج الى اعادة البحث فيها ( هذا كله ) اذا كان الحرام المشتبه مردداً  
 بين المتباينين ( واما ) اذا كان مردداً بين الاقل والاكثر فسيوضح حكمه انشاء  
 الله تعالى في طي الشبهة الوجوبية

## المبحث الثاني في الشبهة الوجوبية

، وفيها مقامان ( الاول ) فيما اذا كان الواجب مردداً بين امرين متباينين  
 كما لو تردد الامر بين وجوب الظهر والجمعة في يوم الجمعة ، وبين القصر والتمام في  
 رأس اربعة فراسخ ، ونحو ذلك ( والا قوى ) فيها وجوب الاحتياط بالموافقة  
 القطعية ، لعين ما تقدم في الشبهة التحريمية من منجزية العلم الاجمالي وعليته بحكم  
 العقل لحزمة المخالفة القطعية ووجوب الموافقة القطعية على وجه يمنع عن مجيء  
 الترخيص الظاهري على خلاف التكليف المعلوم بالاجمال ولو في بعض الاطراف ،  
 الا اذا كان هناك ما يوجب انحلال العلم الاجمالي او بديلية بعض الاطراف عن  
 الواقع من اصل موضوعي او حكمي مثبت للتكليف في بعض الاطراف ، من  
 غير فرق في ذلك كله بين كون الشبهة موضوعية ، او حكمية ، ولا في الثاني  
 بين كون منشأ الاشتباه هو فقد نص المعتبر ، او اجماله ، او تعارض النصين ( نعم ، في  
 فرض تعارض النصين يكون الحكم هو التخيير في الاخذ باحد الخبرين ، للنصوص  
 الامرة في التخيير في الاخذ باحدهما فيخرج مثل هذه الصورة عما هو معقد البحث  
 في العلم الاجمالي ( نعم ، يدخل في المقصد تعارض الآيتين والاجماعين المنقولين

بناء على عدم الحاقها بالخبرين المتعارضين في الحكم المزبور كما هو التحقيق ايضاً ،  
 فيرجع فيها بعد التساقط الى قواعد العلم الاجمالي ( ثم انه قد يتمسك ) بالاستصحاب  
 لوجوب الاتيان بالمحتمل الاخر عند الاتيان باحد المحتملين ، اما مطلقاً ، او في مورد  
 لم يكن هناك قاعدة اشتغال ، كما لو حدث العلم الاجمالي بوجوب احد الامرين بعد  
 الاتيان باحدهما ، وذلك تارة باجرائه في الموضوع باستصحاب عدم الاتيان بما هو  
 الواجب المعلوم في البين ، واخرى في الحكم باستصحاب بقاء وجوب ما وجب  
 سابقاً وعدم سقوطه بفعل احدهما ، نظراً الى تمامية اركانه فيها من اليقين السابق  
 والشك اللاحق ( ولكن فيه ما لا يخفى ) اما الاول ، فهو وان تم فيه اركان  
 الاستصحاب لتعلق الشك بعين ما تعلق به اليقين السابق وهو العنوان الاجمالي  
 المعبر عنه باحد الامرين ، الا ان الاشكال فيه انما هو من جهة عدم تعلق اليقين  
 والشك بعنوان ذي اثر شرعي ، فان العنوان الذي تعلق به اليقين والشك وهو العنوان  
 الاجمالي لا يكون بهذا العنوان مما له الاثر الشرعي حتى يصح التعبد ببقائه ، وماله  
 الاثر الشرعي انما هي العناوين التفصيلية كعنوان صلوة الظهر والجمعة والقصر  
 والاتمام ، ومثل هذه العناوين مما احتل فيه احد ركبي الاستصحاب من اليقين  
 السابق او الشك اللاحق ( وبهذه الجهة ) نقول ايضاً بعدم جريان الاستصحاب  
 في الفرد المردد ، ولا في المفهوم الجمل المردد بين الاقل والاكثر كعنوان  
 الرضاع المحرم ( لان ) ما هو مشكوك ببقائه لا اثر له وماله الاثر  
 وهو العنوان التفصيلي مردد بين ما هو متيقن الارتفاع وما هو متيقن  
 البقاء « فعلى كل حال » لا يجري الاستصحاب ، اما لفقد الاثر ، واما  
 لاختلال احد ركبي الاستصحاب وهو الشك في البقاء ( ولا يقاس ) المقام بباب  
 استصحاب الكلي والقدر المشترك بين الفردين كاستصحاب الحدث المردد بين  
 الاكبر والاصغر ، للفرق الواضح بين المقام وما هناك ، حيث ان الكلي بنفسه  
 موضوع للاثر الشرعي فيجري فيه الاستصحاب - بخلاف المقام - فانه ليس لذلك  
 العنوان المعلوم بالاجمال وهي الصلوة المرددة بين القصر والاتمام او الظهر والجمعة  
 اثر شرعي بهذا العنوان حتى يصح التعبد ببقائه بلحاظه وهو واضح ( نعم لو انغمض  
 عما ذكرنا ) وقلنا بكتاية مرآتية عنوان المشكوك ببقائه لما له الاثر الشرعي في صحة  
 التعبد ببقائه - لا يرد عليه ما عن بعض الاعلام من الاشكال باستلزامه التعبد بما هو معلوم

البقاء وما هو معلوم العدم - من جهة ان معنى استصحاب الفرد المردد انما هو التعمد ببقاء الفرد الحادث على ما هو عليه من التردد وهو يقتضي الحكم ببقاء الحادث على كل تقدير سواء كان هو الفرد الباقي او الزائل . وهو ينافي العلم بارتفاع الحادث على تقدير وبقائه على تقدير آخر (حيث ان الاشكال) المزبور مبني على سرياه اليقين والشك من متعلقه الذي هو العنوان الاجمالي الى العناوين التفصيلية - والا فبناءً على وقوفها على نفس العنوان الاجمالي كما هو التحقيق بشهادة اجتماع اليقين الاجمالي بالشئ مع الشك التفصيلي بالنسبة الى خصوصيات الاطراف - فلا يقتضي استصحاب الفرد المردد ايضاً الا التعمد ببقاء ما هو المعلوم سابقاً من دون تعديه الى العناوين التفصيلية ( كيف ) وان التعمد الاستصحابي انما هو تابع شكة وبعد عدم تعدي الشك عن مورده الذي هو متعلق اليقين الاجمالي الى العناوين التفصيلية لا يكاد يتعدى التعمد بالبقاء ايضاً عن مورد شكه - كي يقتضي ابقاء كل واحد من الطرفين المعلوم تفصيلاً بقاء احدها وارتفاع الآخر - وحينئذ فالعمدة في الاشكال على الاستصحاب المزبور هو ما ذكرناه - فتدبر ( هذا كله ) في استصحاب الموضوع ( وامام استصحاب ) الحكم والتكليف المعلوم وجوده في البين ( فان ) اريد به استصحاب شخص التكليف المعلوم بالاجمال بما هو مردد بين الوجوب المتعلق بالظهر او الجملة ( يتوجه عليه ) الاشكال المتقدم من عدم كون المستصحب بهذا العنوان الاجمالي اثرأ شرعياً كي يجري فيه الاستصحاب ( وان اريد ) به استصحاب الكلي والقدر المشترك بين ما هو مقطوع البقاء وما هو مقطوع الارتفاع - ( فله ) وجه - بناء على ان نتيجة استصحاب الحكم والتكليف عبارة عن جعل المائل - حيث انه بعد عدم امكان جعل الجامع الا في ضمن الفصل والخصوصية - امكن اثبات خصوص وجوب الفرد الباقي بالاستصحاب المزبور - لانها حينئذ تكون من اللوازم العقلية لمطلق وجود الكلي والجامع ولو ظاهراً - لانها من لوازم خصوص الواقع كي يرد عليه اشكال المثبتية - وبعد عدم امكان كون فصله هي الخصوصية المرتفعة - فبالاستصحاب المزبور يتعين خصوص وجوب الباقي - وبذلك لا يبقى مجال لجريان قاعدة الاشتغال من جهة ورود الاستصحاب عليها لكونه بياناً ورافعاً لموضوعها كما في استصحاب شخص التكليف في موردها وهو ظاهر ( نعم ) بناء على الاختار من كون نتيجة الاستصحاب سواء في الحكم او الموضوع عبارة عن مجرد الامر بالمعاملة مع المشكوك

معاملة المتيقن في لزوم الجري العملي على وفقه بلا جهل حكم في البين « يتوجه عليه » اشكال المثبت على تقدير ارادة اثبات وجوب الفرد الباقي ، كما انه على تقدير عدم اثبات ذلك يتوجه عليه محذور لغوية الاستصحاب المزبور « لوضوح » انه انما يجري استصحاب الجامع في صورة الجزم بترتب الاثر العملي عليه ، وهذا انما يكون في ظرف اليقين بان المورد مورد عمله وامثاله واحراز انه مصداق للجامع ، والا فع الشك فيه كما في المقام لم يحرز لهذا الجعل اثر عملي فلا يجري الاستصحاب كي يقتضى وجوب الاتيان بالمحتمل الاخر ، وان لم يكن في البين قاعدا اشتغال ايضاً كما هو ظاهر

« وينبغي التنبيه على امور » الاول ( قد يقال ) بعدم وجوب الاحتياط في موارد الشبهة الموضوعية في الشرائط والموانع كالقبلة والساتر وما يصح السجود عليه - بدعوى سقوط الشرطية عند الاشتباه وحكي عن الخلى قده الحكم بوجوب الصلوة عارياً عند اشتباه الساتر الطاهر بالنجس لسقوط وجوب الستر حينئذ - ولم يعلم وجه اسقوط الشرطية بمجرد الجهل بالموضوع وتردده بين امور محصورة - الا اذا استفيد من دليل الشرطية اختصاصها بصورة العلم بموضوعها تفصيلاً - والا فبلى فرض اطلاق ادلتها - للاحيص بمقتضى العلم الاجمالي من الاحتياط وتكرار الصلوة ( نعم ) في فرض اشتباه الساتر الطاهر بالنجس - امكن دعوى سقوط الشرطية حينئذ لاهمية حيث ما نعية النجاسة من شرطية الساتر في الصلوة - كما هو ذلك في فرض انحصار الساتر بالنجس - حيث انه افتى جماعة - بل قيل انه المشهور بوجوب الصلوة عارياً - فيقال حينئذ ان لزوم ترك لبسها في الصلوة بمقتضى العلم الاجمالي مستتبع لعدم القدرة على الساتر وهو موجب لسقوط شرطيته عند الاشتباه بالنجس ( ولعله ) الى ذلك ايضاً نظر الخلى قده في مصيره الى الغاء شرطية الستر ووجوب الصلوة عارياً - لا انه من جهة استفادة اختصاص الشرطية من دليل الشرط بصورة العلم التفصيلي بطهارة الثوب ( ولكن ) مثل هذا الكلام انما يتم في صورة ضيق الوقت بحيث لا يفي الا لصلوة واحدة - واما مع سعة الوقت والتمكن من تكرار الصلوة فيهما - فلا مجال لهذه المزاومة - بعد امكان حفظ كل من شرطية الستر ومانعية النجاسة بتكرار الصلوة فيهما - اللهم الا ان يكون نظر الخلى قده في حكمه بوجوب الصلوة

حارياً الى تقديم اعتبار الامتثال التفصيلي في العبادة على شرطية الستر - كما يكشف عنه حكمه بعدم جواز الاكتفاء بالاحتياط اذا توقف على تكرار العبادة حتى مع عدم التمكن من الامتثال التفصيلي ( ولكن ) سيجيء ما فيه انشاء الله تعالى

﴿ الثاني ﴾ اذا كان المعلوم بالاجمال من العبادات ، فهل يكفي في صحتها مجرد الاتيان بها بداعي احتمال الامر والمطلوبية كما في الشبهات البدوية المحضمة ، او لا يكفي بذلك ، بل لا بد من قصد امتثال الامر المعلوم بالاجمالي على كل تقدير المتوقف على ان يكون المكلف حال الاتيان باحد المحتملين قاصداً للاتيان بالمحتمل الآخر ايضاً ( فيه وجهان ) مبنيان على المسلكين في مبحث قصد القرية من البرائة والاشتغال في نحو هذه القيود غير المأخوذة في متعلق الامر « فعلى القول بالبرائة هناك كما هو المختار » يجوز الاكتفاء في المقام بداعي احتمال الامر في الخروج عن العهدة كما في موارد الشبهات البدوية ولا يعتبر في صحة المأتي به ان يكون حال الاتيان به قاصداً للاتيان بالمحتمل الاخر بل يصح ذلك ويحصل الامتثال به على تقدير تعلق الامر به واقعا ولو كان قاصدا لعدم الاتيان بالمحتمل الاخر ( واما على القول ) بالاشتغال فلا بد في صحة المأتي به والخروج عن عهدة الامتثال من قصد امتثال الامر المعلوم بالاجمال على كل تقدير ولا يجوز الاكتفاء بقصد احتمال تعلق الامر به ( ومن العجب ) ان بعض الاعلام قد مع التزامه باعتبار الامتثال الجزمي في العبادة مها امكن في حسن الطاعة وتحقيق الامتثال وبنائه على الاشتغال في نحو هذه القيود عند الشك في اعتبارها ، التزم في المقام بجواز الاكتفاء بداعي احتمال تعلق الامر بالمأتي به ، نظراً الى تخيل كون الامتثال احتمالياً على كل تقدير ( حيث ) اورد على الشيخ قده القائل بلزوم قصد امتثال الامر المعلوم بالاجمال على كل تقدير في حسن الطاعة والامتثال وعدم جواز الاكتفاء بمجرد قصد احتمال الامر ( بان ) مجرد العلم بتعلق الامر باحد المحتملين لا يوجب فرقاً في كيفية النية في الشبهات بين البدوية والمقرونة بالعلم الاجمالي ، فان الطاعة والامتثال على كل حال لا تكون الا احتمالياً ، لانه لا يتمكن المكلف بازيد من قصد امتثال الامر الاحتمالي عند الاتيان بكل من المحتملين ، فلا يتوقف تحقق الامتثال في كل منها على قصد الامر المعلوم بالاجمال ، بل لو اتى المكلف باحد



المحتملين من دون ان يكون قاصداً للاتيان بالمحتمل الاخر يحصل الامتثال ( ولا يخفى عليك ) وضوح الفرق بين ان يكون الداعي على الاتيان بالمحتمل احتمال تعلق الامر به ، وبين ان يكون الداعي على الاتيان به هو احتمال انطباق العبادة المعلومه بالاجمال المأتمية بداعي امره الجزمي عليه ، فان الانبعاث على الثاني يكون انبعاثاً عن الامر الجزمي وان الاحتمال مقدمة لتطبيق ما يدعوه جزماً على مورده ، لا ان ما يدعوه اليه هو احتمال الامر والمطلوبية ، بخلاف الاول فانه انبعاث عن الامر المحتمل بما هو محتمل ، وبعد الالتزام باعتبار الانبعاث الجزمي في صحة العبادة مها امكن لا مناص من المصير في المقام الى لزوم قصد الامر المعلوم بالاجمال في كل من المحتملين المتوقف على كونه حال الاتيان باحد المحتملين قاصداً للاتيان بالمحتمل الآخر ، فتدبر فيما ذكرنا فانه دقيق وبالقبول حقيق

الثالث لو كان المعلوم بالاجمال امرين مترتين ، كالظهر والعصر المردد بين القصر والامام ، او بين الجهات الاربع عند اشتباه القبلة ، فهل يعتبر في صحة الدخول في محتملات العصر ان يكون بعد استيفاء جميع محتملات الظهر ، او انه لا يعتبر ذلك ، فيجوز الاتيان ببعض محتملات العصر قبل استيفاء جميع محتملات الظهر بان يأتي بكل واحد من محتملات العصر عقيب فعل كل واحد من محتملات الظهر الى الجهة التي صلى الظهر اليها بنحو يحصل له اليقين بمحصل الترتيب بينها بعد الاتيان بمجموع محتملات المشتهين ( فيه وجهان ) قد يقرب الاول من جهة دعوى تقدم رتبة الامتثال التفصيلي مها امكن على الامتثال الاجمالي ، ببيان انه كما يجب تقديم الامتثال التفصيلي مع الامكان في موارد اشتباه القبلة واشتباه الثوب الطاهر بالنجس ، فلا يجوز تكرار الصلوة كذلك في المقام ، فانه بعد اشتراط الترتيب بين الظهرين لا بد في مقام الامتثال من احراز تحقق الترتيب حال الاتيان بمحتملات العصر ، ولا يكفي مجرد العلم بتحقيقه بعد الاتيان بمجموع محتملات المشتهين بعد امكان رفع التردد من جهة شرطية الترتيب ، بان يكون شرعه في محتملات العصر بعد القطع بفراغ ذمته عن التكليف بالظهر ( ولكن فيه ) اولاً منع تقدم رتبة الامتثال التفصيلي على الامتثال الاجمالي ، بعد كون الثاني كالاول في الخروج عن العهدة ، لعدم تمامية ما افادوه في وجه تقديم الامتثال التفصيلي كما حققناه في محله

( ولو سلم ذلك ) فانما هو اذا كان اهماله موجباً للتردد في اصل الواجب بنحو يلزم منه التكرار في العبادة ، فلا يجري في مثل المقام - حيث لا يلزم من اهماله تكرار زائد عما يقتضيه حيث اشتباه القبلة مثلاً - كي يقال انه كما يجب رفع اصل التردد مع الامكان - كذلك يجب تقليله معها امكن « وثالثنا » مع الغض عن ذلك ( نقول ) ان ذلك انما ينتج اذا كان المعتبر في الصلوة هو القطع بوقوع محتمل العصرية بما انه محتمل عقيب الظهر الواقعي ( والا ) فبناء على ان المعتبر هو القطع بوقوع العصر الواقعي عقيب الظهر الواقعي - فلا يفرق بين الصورتين ( فان الاضافة ) القبلية كما انها مشكوكة في الصورة الثانية حال الايمان بكل واحد من محتملات العصر ، كذلك تكون مشكوكة في الصورة الاولى - نظراً الى الشك في عصرية المحتمل المأتي به - غير ان الفرق بينهما انه في الصورة الثانية يكون الشك في تحقق الاضافة القبلية ناشئاً عن الشك في تحقق طرفي الاضافة ، وفي الصورة الاولى يكون الشك فيها ناشئاً عن الشك في تحقق طرف واحد وهو عصرية المأتي به ، وهذا المقدار من الفرق غير محدد في التفرقة بينهما ( واما الجزم التقديري ) بتحقيق الترتيب بينهما - فهو كما انه حاصل في الصورة الاولى - كذلك هو حاصل في الصورة الثانية - فانه على تقدير كون المأتي به عصراً واقعياً يقطع بتحقيق الترتيب بينهما - من جهة ملازمة عصرية المأتي به واقعياً لكون تلك الجهة هي القبلة الملازم لكون المأتي به اولاً الى تلك الجهة بعنوان الظهريّة ظهراً واقعياً ( ولئن شئت قلت ) ان الشك في جميع المحتملات متعلق بالقبلة محضاً . والا فمن حيث الترتيب لاشك فيه ولا ترديد بل هو مما يقطع بتحقيقه في فرض كون القبلة هي الجهة التي صلى الظهرين اليها ، لا ان هناك ترديد ان يتعلق احدهما بالقبلة - والاخر بالترتيب - كي يقال بلزوم رفع الجهل والترديد وتقليله مع الامكان ( كيف ) ولازم تعدد الجهل انما هو بقاء احدهما في فرض ارتفاع الاخر - كما في الجهل الحاصل من جهة القبلة واللباس - وليس كذلك في المقام - فانه لو فرض ارتفاع الجهل من جهة القبلة لا ترديد من جهة الترتيب وذلك لامن جهة ملازمة ارتفاع التردد من جهة القبلة لارتفاعه من جهة الترتيب ، بل من جهة عدم كونه بنفسه مع قطع النظر عن الجهل بالقبلة مورداً للشك والترديد ( وحينئذ ) فالتحقيق هو الوجه الثاني - وهو كفاية فعل بعض

محمتمات الظهر في صحة الشرع في محتملات العصر على نحو يحصل اليقين بمحصل الترتيب بينها بعد الاثيان بمجموع محتملات المشتبهين فتدبر ( هذا كله ) فيها كان الواجب مردداً بين المتبائنين

## المقام التالى

في الاقل والاكثر ، وهو اما استقلالى او ارتباطى ، والفرق بينها انما هو من جهة وحدة التكليف والغرض في ظرف وجوب الاكثر في الثانى وتعدده في الاول المستتبع لتعدد المثوبة والعقوبة عند الموافقة والمخالفة ، ولتحقق الاطاعة بمجرد الاثيان بالاقل ولو لم يكن في ضمن الاكثر ، بخلاف الارتباطى ، فان امثال الاقل على فرض وجوب الاكثر منوط بكونه في ضمن الاكثر ( ثم انه لا اشكال ) في جريان البرائة عن الاكثر في الاول ، لانخلال العلم الاجمالى فيه حقيقة حمص انخلال الخطاب الى خطابات متعددة مستقلة الى علم تفصيلى بالتكليف بالاقل وشك بدوى في التكليف بالاكثر ، فيجربى فيه البرائة عقليها ونقلها ، سواء فيه بين كون الشبهة وجوبية او تحريمية ، وسواء فيه بين كون منشأ الاشتباه هى الامور الخارجية وبين كونه فقدان النص ، او اجماله ، او تعارض النصين نعم فيه يكون الحكم هو التخيير بمقتضى النصوص الخاصة

( وانما الكلام والاشكال ) في جرياتها في الاقل والاكثر الارتباطى « وقبل » انلوض في البحث ينبغي تقديم امور ( الاول ) ان محل الكلام في المقام ، انما هو اذا كان الاقل بنفس ذاته وحصته المعينة سوى حد الاقلية محفوظاً في ضمن الاكثر ، مع كونه من جهة الزيادة ماخوذاً على نحو لا بشرط « واما » اذا لم يكن الاقل محفوظاً بذاته في ضمن الاكثر ، او كان ماخوذاً من جهة الزيادة على نحو بشرط لا ( فهو خارج ) عن مركز هذا النزاع ، وبذلك يخرج ما كان الدوران فيه بين الطبيعى والحصاة كالانسان بالنسبة الى زيد عن موضوع الاقل والاكثر ، لان الطبيعى باعتبار قابليته للانطباق على حصاة اخرى منه المباشرة مع زيد لا تكون محفوظاً بمعناه الاطلاقى في ضمن الاكثر ، فيدخل في التعيين والتخيير الراجع الى المتبائنين ( كما انه ) يخرج

باب الدوران بين القصر والاتمام عن موضوع هذا البحث ، فانه باعتبار اخذ الاقل فيه بشرط لا عن الزيادة داخل في عنوان المتبائنين لتبائن الاقل المحدود بكونه بشرط لامع الاكثر **الثاني** الظاهر هو رجوع هذا النزاع في المقام بين الاعلام الى بحث صفروي في ان المورد من موارد الشك في التكليف الجاري فيه البرائة ، او الشك في المكلف به الجاري فيه الاحتياط ، حيث ان هم القائل بالبرائة فيه انما هو اثبات اندراج في صفري الشك في التكليف ، كما ان هم القائل بالاشتغال اثبات كونه من صفريات الشك في المكلف به الجاري فيه الاحتياط ، لا ان النزاع بينهم كان في اصل الكبرى حتي مع تسليم اندراج المقام في الشك في التكليف او المكلف به ( كيف ) وهو مع بعده في نفسه ، تنافيه قضية استدلالاتهم في المقام بارجاع الشك في الاكثر الى الشك في التكليف كما عن القائل بالبرائة ، والى الشك في المكلف به والخروج عن عهدة التكليف كما عن القائل بالاشتغال **الثالث** الظاهر انه لا اختصاص لهذا النزاع بخصوص المركبات ، بل يجري في البسائط ايضاً اذا كانت ذات مراتب متفاوتة ( حيث ) ان الامر البسيط باعتبار مراتبه يدخل في عنوان الاقل والاكثر فيجري فيه النزاع ( ولذلك ) قلنا في مبحث الصحيح والاعم انه لا يبتنى النزاع في الصلوة من جهة الوضع للصحيح او الاعم ، وكذا في مرجعية البرائة ، او الاشتغال عند الشك في دخل شيء فيها بنحو الشطرية او الشطرية على خصوص القول بالتركب فيها ، بل يجري فيها كلا النزاعين ولو على البساطة ايضاً اذا فرض كونها ذات مراتب مختلفة حاصله كل مرتبة منها من قبل جزء او شرط ( لان ) مرجع الشك في مدخلة شيء بنحو الجزئية او الشطرية الى الشك في التكليف بالنسبة الى تلك المرتبة المتحققة من قبل المشكوك فيه على تقدير دخله ، فيرجع الى الاقل والاكثر ( نعم ) انما لا يجري هذا النزاع اذا كان البسيط إمرأً وحيداً غير مختلف المراتب ، كما انه عليه لا يجري النزاع المعروف هناك من حيث الوضع للصحيح او الاعم ، لدورانه حيثئذ بين الوجود والعدم ، فلا يتصور له وجود يتصف بالصحة تارة ، وبالفساد اخرى حتي يجري فيه النزاع من حيث الوضع للصحيح او الاعم كما هو ظاهر

« وبعد ما عرفت ذلك » ( نقول ) ان للاقل والاكثر اقسام كثيرة

( فان ) التزديد بين الأقل والاكثر ، اما ان يكون في نفس المأمورية اعنى فعل  
المكلف وتركه المطالب به او لمتعلقه فيما كان لمعروض التكليف تعلق بموضوع  
خارجي ، واما ان يكون في الاسباب والمحصلات الشرعية او العقلية والعادية  
( وعلى التقديرين ) تارة يكون الأقل والاكثر من قبيل الجزء والكل ( واخرى )  
يكون من قبيل الشرط والمشروط ، ( وثالثة ) يكون من قبيل الجنس والنوع ،  
ثم ما كان من قبيل الشرط والمشروط ، ( تارة ) يكون منشأ انتزاع الشرطية  
أمراً خارجاً عن المشروط مغايراً معه في الوجود خارجاً كالطهارة والستر بالنسبة  
الى الصلوة ( واخرى ) يكون متحداً مع المشروط وقائماً به نظير قيام العرض  
بمعروضه كما في جميع المحمولات بالضميمة ( وعلى التقادير ) تارة تكون الشبهة  
وجوبية ( واخرى ) تحريمية ومنشأ الاشتباه ، اما ان يكون هو فقد النص المعتبر  
واما اجماله او تعارضه ، ورابعة الامور الخارجية ( ولتقدم الكلام ) في القسم الاول  
من الصورة الاولى وهو ما يكون التزديد بين الأقل والاكثر في اجزاء المركب  
المأمور به كالكسك في جزئية السورة او جلسة الاستراحة للصلوة ( فنقول ) انه  
اختلف فيه كلماتهم على اقوال ثلاثة ( احدها ) البرائة عقلا ونقللا ( وثانيها )  
الاحتياط كذلك ( وثالثها ) الاحتياط عقلا والبرائة نقللا ( ولكن المختار ) هو  
القول الاول وتوضيح المرام يستدعي تقديم امور

( الاول ) في ان الاجزاء في المركبات هل هي مقدمة للكل والمركب بحيث  
كان فيها ملاك المقدمة

( وعلى فرض ) تحقق ملاك المقدمة فيها لتحقق المركب الاعتباري ، هل يمكن  
ان تتصف بالوجوب الغيري علاوة عن انصافها بالوجوب النفسي ( فنقول ) الذي  
يظهر منهم في مبحث مقدمه الواجب من تقسيمهم المقدمة الى الداخلية والخارجية  
وعدم الاجزاء من قبيل الاول الذي يكون دخله في اصل حقيقة الشيء وماهيته  
هو القول بمقدمية الاجزاء للمركبات ودخولها في حريم النزاع ( وغاية ) ما قيل  
او يمكن ان يقال في وجه ذلك ، هو دعوى ان الاجراء عبارة عن ذوات الاجزاء  
لابشرط من حيث الانضمام الى الاكثر والمركب عبارة عن الذوات المزبورة بشرط  
الاجتماع بنحو كان لوصف الاجتماع الطارى عليها دخل في المركب نظير الهيئة الخاصة في

السري في المركب الخارجي الحاصلة من انضمام ذوات الاخشاب بعضها ببعض على هيئة مخصوصة فذوات الاجزاء حينئذ بملاحظة كونها وجودات مستقلة معروضة للهيئة الاجتماعية المقومة للكل والمركب متقدمة طبعا على الكل والمركب وبذلك تكون فيها ملاك المقدمة للمركب ، وباعتبار كونها وجودات ضمنية للمركب تكون عين الكل والمركب ( وبهذين ) الاعتبارين يقرب ايضا وجه صحة عروض الوجوب الغيري والنفسى عليها ولو مع اتحادها مع المركب في الخارج ( وذلك ايضا ) بضميمة ما مرنا مرارا من كون عروض الارادة والكرهية وغيرها من الصفات القائمة بالنفس هي الصور الحاكمة عن الخارج بنحو لا يلتفت الى ذهنيتهما في ظرف وجودها ، مع عدم تهديها من الصور الى الموجود الخارجي ، اذ الخارج ظرف اتصافه بها ، لا ظرف عروضها ، لان ظرف عروضها لا يكون الا الذهن ( فيقال ) حينئذ انه بعد تغاير هذين الاعتبارين في الذهن ووقوف الطلب على نفس العناوين والصور ، لا مانع من اتصاف الاجزاء باحد الاعتبارين بالوجوب الغيري وبالا اعتبار الاخر للوجوب النفسى الضنى - فان- المتصور في الذهن بهذين الاعتبارين صورتان متغايرتان غير الصادق احدهما على الاخرى - نعم - بناء على تعلق الاحكام بالخارج اما بدواً او بالسريانية بتوسيط الصور ، يستحيل اتصاف الاجزاء بالوجوبين لكونه من اجتماع المثليين الذي هو في الاستحالة ، كاجتماع الضدين ، وفي مثله لا مجال لتوهم التاكيد ايضا - لانه - انما يصح اذا كان الحكمان في عرض واحد ومرتبة فارده ، لا فيمثل المقام الذي كان احد الحكمين معلولا للاخر وفي مرتبة متأخرة عنه - فان - تأخر احد الحكمين حينئذ رتبة يمنع عن التاكيد كما هو ظاهر - ولكن - اصل المبني فاسد جداً ، لما عرفت مراراً من ان عروض الاحكام انما هي العناوين والصور ، وعليه يتجه اتصافها بالوجوب الغيري والنفسى ، هذا ( ولكن لا يخفى عليك ) فساد القول بمقدمة الاجزاء فان مناط مقدمة شئ لشيء ليس الا كونه مما يتوقف عليه وجود الشئ وفي رتبة سابقة عليه بنحو يتخلل بينها الفاء في قولك وجد فوجد على ما هو الشأن في كل علة باجزائها بالنسبة الى المهلول - ومن الواضح - استتباع ذلك للمغايرة والا ثنائية بين المقدمة وذيها في الوجود - علاوة عن اختلافها مرتبة ، والا فبدونه لا يكاد يصح انتزاع هذا العنوان عن

الشيء وبعد ذلك ، نقول انه من الواضح عدم تحقق هذا المناط بالنسبة الى اجزاء المركب ، فانها باعتبار كونها عين المركب بحسب الهوية والوجود لا يكاد يتصور فيها ملاك المقدمة ، ولو على القول بان المركب عبارة عن الاجزاء مع وصف الاجتماع ، لان لازم ذلك هو دخول الاجزاء في المركب وعينية وجودها مع وجوده ، غاية الامر على نحو الضمنية - لا الاستقلالية - ولازمه انتفاء ملاك المقدمة فيما اعني استقلال كل من المقدمة وذيها في الوجود وتقدمها على ذيها رتبة - نعم - لازم ذلك هو تقدم بعض اجزاء المركب على البعض الاخر وهو الجزء الصوري اعني وصف الاجتماع، نظير تقدم ذوات اخشاب السرير على الهيئة السريرية العارضة عليها - وذلك غير مرتبط بمقدمية الاجزاء للمركب - لان المركب حينئذ عبارة عن الاجزاء الخارجية مع الجزء الصوري - لانه عبارة عن خصوص الجزء الصوري والهيئة الاجتماعية - والا يلزم خروج الاجزاء عن كونها مقدمات داخلية - لاندراجها حينئذ في المقدمات الخارجية، نظير الطهارة والستر والقبلة بالنسبة الى الصلوة - وهو خلف - على انه - من الواضح انه ليس مناط تركيب الواجب بما هو واجب وارتباطه على مثل هذه الوحدة الناشئة عن اجتماع امور متكررة تحت هيئة واحدة خارجية ، بل المناط كله في تركيب الواجب وارتباط بعض اجزائه بالآخر واستقلاله ، انما هو بوحدة الغرض والتكليف المتعلق بامور متكررة وتعددها ( فانه ) بقيام تكليف واحد بامور متكررة تبعاً لوحدة الغرض القائم بها ، ينتزع منها في مرتبة متأخرة عن تعلق الوجوب بها عنوان التركيب والارتباط للواجب وعنوان الكلية للمجموع والجزئية لكل واحد منها ولو لم تكن تحت هيئة واحدة خارجية او غيرها من زمان او مكان ونحو ذلك ، كما في اطعام ستين مسكيناً في الكفارة ( كما انه ) بتعلق تكاليف متعددة مستقلة واغراض كذلك بكل واحد منها ، ينتزع منها استقلال كل واحد منها في عالم الواجبية ، فيكون كل واحد واجباً مستقلاً ناشئاً عن غرض مستقل له امتثال وعصيان مستقل في قبال الآخر ولو مع فرض كونها في الخارج تحت هيئة مخصوصة خارجية كهيئة السير مثلاً ، غاية الامر اعتبار كونها تحت هيئة خاصة اوجب تلازم امتثالها خارجياً ( ولكن ) مجرد ذلك لا يوجب خروجها عن كونها واجبات مستقلة غير مرتبط احدها

بالآخر في عالم واجبيته حتى في فرض دخل الهيئة المخصوصة على نحو الشرطية في تعلق الوجوب بكل واحد منها ، فضلا عن فرض عدم دخلها ( وبمثل هذا البيان ) نفرق بين العام المجموعي والافرايدي ايضاً ، حيث نقول ان العمدة في الفرق بينها انما هو من جهة وحدة الحكم المتعلق بالافراد لها وتعدده على نحو ينحل الحكم الواحد انشاء الى احكام عديدة مستقلة حسب تعدد الافراد - ويكون لكل اطاعة مستقلة وعصيان مستقل - لان الفرق بينهما من جهة خصوصية في المدخول توجب اختلافاً في نحوى العموم كما توهم ، وحينئذ فاذا لم يكن مدار تركيب الواجب بما هو واجب واستقلاله الا على وحدة التكليف المتعلق بالمتكررات الخارجية وتعدده تبعاً لوحدة الغرض القائم بها وتعدده ( نقول ) من الواضح انه لا بد من تجريد متعلق الوجوب في عالم عروضه عن الارتباط الناشيء من قبل وحدة الوجوب ايضاً لاستحالة اعتبار مثل هذا الارتباط والتركيب الناشيء من قبل وحدة الوجوب في معرضه ( كيف ) وان اعتبار التركيب والكلية والجزئية للواجب بما هو واجب انما هو في رتبة متأخرة عن تعلق الوجوب ، وهذه الرتبة لا تكون صقع عروض الوجوب عليها وانما صقع عروضه هي الرتبة السابقة ، وفي هذه الرتبة لا يكون اعتبار الكلية والتركيب للواجب كي يتعلق الوجوب بالركب ( وحينئذ ) فلا يتصور لتعلق الوجوب تركيب وارتباط في مرحلة عروضه ، كي يبقى مجال توهم مقدمية اجزاء الواجب ، وينتهي الامر الى البحث عن وجوبها الغيري ، كما هو ظاهر - لا يقال - ان الممتنع انما هو اخذ الارتباط الناشيء من قبل وحدة التكليف في متعلق نفسه وكذا الارتباط الناشيء من قبل اللحاظ والمصلحة في متعلقها - واما - اعتبار الوحدة الناشئة من قبل وحدة اللحاظ والمصلحة في متعلق الامر والتكليف ، فلا مانع عنه لا مكان لتعلق اللحاظ او لا بما هو المؤثر والمتصف بالمصلحة ، وتعلق الوجوب بما هو المتصف بالمحوظية بهذا العنوان الطاري ، فيكون تركيب الواجب وكيته حينئذ بهذا الاعتبار - فانه يقال - ان ذلك وان كان ممكناً في نفسه ، ولكنه بهذا العنوان لا يكون معرضاً للوجوب وانما معرضه هو ما تقوم به اللحاظ والغرض وهولا يكون الا نفس المتكررات الخارجية لكونها هي المؤثرة في الغرض



والمصلحة ، لا العنوان الطاري عليها من قبل قيام وحدة اللحاظ او المصلحة بها كما هو ظاهر ، وحينئذ فاذا كان انتزاع تركيب الواجب بما هو واجب او كليته محضاً بكونه من جهة تعلق وجوب واحد بامور متكررة ، فلا يتصور في معروض هذا الوجوب تركيب وكلية للواجب كي يصير مركز البحث في مقدمة اجزائه ووجوبها غيرياً ( نعم ) لو كانت الوجودات المتكررة في نفسها تحت هيئة واحدة خارجية كاجزاء السيرير مثلاً وتعلق وجوب واحد بكل واحد من الذوات مع الهيئة المخصوصة العارضة عليها ، لا بأس بدعوى مقدمة بعض الواجبات الضمنية لواجب ضمنى آخر وهى الهيئة المخصوصة ( ولكن ذلك ) مع كونه غير مرتبط بمقام تركيب الواجب بما هو واجب ، لا يكاد يصلح هذا المقدار مع وحدة الوجوب المتعلق بالجميع لترشح الوجوب الغيري اليها ( فانه ) مع وجوب كل واحد من ذوات الاجزاء فى الرتبة السابقة بعين وجوب الجزء الاخر يستحيل ترشح الوجوب الغيري اليها ثانياً عما هو متحد مع وجوبها ، ولا مجال في مثله للتأكد ايضاً ، لان ذلك انما هو فيما كان الوجوبان في عرض واحد ( نعم ) انما يتجه ذلك فيما لو كان كل واحد من الذوات المزبورة مع الهيئة المعارضة عليها واجباً مستقلاً في قبال الاخر ، فانه مع تعدد الوجوب لا بأس بمقدمة بعض الواجبات المستقلة لواجب آخر مستقل وترشح الوجوب الغيري من ذي المقدمة الى مقدمة ، حيث ان نتيجة ذلك بعد عرضية الوجوبين انما هو تأكيد وجوبه ، ولكن اين ذلك والمقام الذي لا يكون كذلك ، فتدبر

« الامر الثاني ، لا شبهة في ان من لوازم ارتباطية الواجب ، هو ان يكون دخل كل واحد من ذوات الاجزاء في تحقق الغرض والمصلحة على نحو المؤثرية الضمنية لا الاستقلالية ، كما هو الشأن في جميع العلل المركبة بالنسبة الى معاليلها ، حيث يكون دخل كل واحد من ذوات اجزاء العلة في تحقق المعالول بنحو المؤثرية الضمنية الراجع الى مؤثرية كل جزء منها لسد باب عدم المعالول من قبله ( ولازمه ) بعد عدم قابلية الغرض الواحد القائم بذوات الاجزاء للتبعض عقلاً ، وان كان اناطة الغرض في مقام تحققه بتحقيق جميع الاجزاء باسرها ، الملازم لعدم انصاف شئ من الاجزاء بالوجوب الفعلى والمؤثرية الفعلية الا في ظرف انضمام

بقية الاجزاء الاخر ، لان بانتفاء بعضها ينتفي الغرض والمصلحة لا محالة ، فلا يكاد اتصاف بقية بالوجوب الفعلي والمؤثرية الفعلية ( ولكنه ) من المعلوم ان عدم اتصافها بذلك ليس من جهة قصورها فيما لها من المؤثرية الضمنية في الغرض والمصلحة ، بل انما يكون ذلك من جهة قصور المصلحة والارادة المتعلقة بها من جهة ضميتها عن الشمول لها حتى في حال انفرادها عن بقية الاجزاء الاخر ، الناشئ ذلك من جهة عدم تحقق الاجزاء الاخر ، نظراً الى عدم قابلية الارادة الواحدة والغرض الواحد القايمين بهام ذوات الاجزاء للتبعيض في مقام التحقق ( كيف ) وان شأن كل جزء او شرط لا يكون الا سد باب عدم المطلوب من قبله ، ولا اشكال في انه بتحقق كل جزء يتحقق السد المزبور لا محالة ، الا ان عدم تحقق المطلوب عند عدم انضمام بقية الاجزاء اليه انما يكون من جهة عدم انسداد عدمه من قبل اجزاء غير المأتي بها ، لا انه من جهة القصور في الاجزاء المأتي بها فيما لها من الدخل في تحقق المطلوب ( وتوهم ) رجوعه بالآخرة الى القصور في الاجزاء المأتي بها في مرحلة اتصافها بالمؤثرية والوجوب الفعلي ، نظراً الى تخيل تقيد الاجزاء كل واحد منها في مقام الاتصاف بالواجبية والمؤثرية الفعلية بصورة الانضمام بقية الاجزاء ، ومع عدم تحقق جزء منها لا يكاد تتصف الاجزاء الماتية بالمؤثرية ، لان المؤثر الفعلي في الغرض انما يكون هو المقيّد بالانضمام المزبور ، وهو غير متحقق ( مدفوع ) بان معروضية الاجزاء للاتصاف المزبور انما يكون تابعاً لمعروضتها للوجوب والمصلحة ، وكما ان في مقام العروض لا يكون معروض الوجوب والمصلحة الا نفس ذوات الاجزاء ، لا انها بما هي متقيدة بالانضمام المزبور ، كذلك فيقام اتصافها بالواجبية والمؤثرية الفعلية في الغرض والمصلحة ( وثانياً ) مع الاغماض عن ذلك ، نقول انه بعد انحلال المقيّد الى الذات والتقيّد ، فلا محالة تكون ذات الجزء الذي هو طرف التقيّد على ماله من الشأن في الدخل في تحقق الغرض سواء انضم اليه حيث التقيّد المزبور ام لا ، حيث ان عدم تحقق الغرض حينئذ انما كان من جهة فقد التقيّد الناشئ من جهة فقد بقية الاجزاء ، لا انه من جهة القصور في الاجزاء المأتي بها ( فعلى كل حال ) يكون انتفاء الغرض وعدم اتصاف الاجزاء المأتي بها بالواجبية والمؤثرية الفعلية مستنداً الى

فقد بقية الاجزاء ، لا الى قصور الاجزاء المانية في عالم مؤثرتها في الغرض ، قلنا بان حيث التقييد بالانضمام المزبور دخل ايضا في تحقق الغرض ام لا ، بل كان المؤثر في تحققه هو نفس ذوات الاجزاء ، غاية الامر في حال الانضمام على نحو القضية الحينية لا التقييدية

« الامر الثالث » لا يخفى ان وصف الاقلية والاكثرية للواجب في المقام انما يكون باعتبار حد التكليف من حيث وقوفه على الاقل او شموله وانبساطه على الجزء المشكوك ( فرجع ) الشك في ان الواجب هو الاقل او الاكثر الى ان شخص التكليف المنبسط على ذوات الاجزاء هل هو محدود بمحد يشمل الجزء المشكوك او بحد لا يشمل نظير شخص الحظ الذي يشك في انه محدود بكونه الى ذراع او ازيد ( ومن الواضح ) ان هذا المقدار من الحدود المتبادلة لا يوجب اختلافاً في ذات الوجوب التي هي مصب حكم العقل بالاطاعة ، ولا في ناحية معروض هذا الوجوب ايضاً بحيث يكون الواجب المعروض للوجوب محدوداً في الرتبة السابقة عن تعلق الوجوب به بحد القلة او الكثرة ، بل هو من المستحيل ، بدهاء ان طرف وحد القلة انما نشاء من ناحية قصور الوجوب تبعاً لقصور مقتضيه وهي المصلحة عن الشمول للزائد ، فيستحيل اخذ مثله في معروض هذا الوجوب ( كما ان حد الكثرة ) للاكثر ايضاً لا يوجب تقييد الاقل المعروض للوجوب بكونه في ضمن الاكثر كي يختلف حاله بوجوده استقلالاً او ضمناً ( لان ) مثل هذه الضمنية التي هي منشأ ارتباط الاجزاء بالاجزاء انما جاء من قبل وحد الغرض والتكليف المتعلق بالجميع ، فيستحيل اخذ مثل هذه الحثيات الناشئة من قبل الامر والتكليف في متعلقه ( نعم ) هو مانع عن اطلاقه ، فلا يكون الاقل المعروض للوجوب الضمني الا ذات الاقل بنحو الاهمال ، لا مقيدة بقيد الانضمام ولا مطلقة من حيث الانضمام ( كما انه ) بقصور الوجوب عن الشمول للزائد عند وجوب الاقل لا يكون الواجب في عالم عروض الوجوب عليه الا الذات التوئمة مع حد القلة لا بشرط القلة ولا لا بشرطها ، مع كون الواجب من جهة الانضمام بالزائد خارجاً مأخوذاً بنحو لا بشرط على معنى عدم اضرار انضمام الزائد بوجوده ، من غير اعتبار حد القلة فيه خارجاً ، والا يدخل في المتبائنين ، كالقصر والانضمام

فيجب فيه الاحتياط بتكرار العمل خارجاً ، تارة باتيان الاقل لا في ضمن اكثر ،  
 واخرى في ضمنه ، لا الاكتفاء باتيانه في ضمن الاكثر ، كما هو مرام القائل  
 بالاحتياط في المقام ( وحينئذ ) فمتى شك في كون الواجب هو الاقل او الاكثر  
 لا يكون هذا الشك الا في حد الوجوب محضاً في انه محدود بمحد لا يشمل الزائد  
 او يحد يشمله ، من غير ان يوجب ذلك اختلافاً في الاقل المعروف للوجوب  
 استقلالاً او ضمناً ، كي يتردد بذلك بين المتبائنين ، بل ما هو الواجب مستقلاً  
 بعينه هو الواجب ضمناً بذاته ومرتبته ، غير ان الامتياز انما هو بشمول الوجوب  
 وانبساطه على الزائد وعدمه ( ومن ذلك ) لا مجال لتشكيل العلم الاجمالي في المقام  
 بالنسبة الى نفس الواجب وذات التكليف مع قطع النظر عن حد الاقلية والاكثرية  
 اذ لا يكون الامر المراد في المقام من باب مجمع الوجودين كما في المتبائنين حتى يجيء  
 فيه المناط المقرر في العلم الاجمالي من صحة تشكيل قضيتين منفصلتين حقيقتين في  
 الطرفين ، وانما يكون ذلك من باب مجمع الحدين ، حيث كان العلم الاجمالي بين  
 حدي الوجوب الطاري بالعرض على معروضه ، والا فبالنسبة الى ذات الوجوب  
 وحيث وجوده الذي هو مصب حكم العقل بوجوب الاطاعة لا يكون الا علم  
 تفصيلي بمرتبة من التكليف بالنسبة الى الاقل وشك بدوي بمرتبة اخرى منه  
 متعلقة بالزائد ، كما هو ظاهر

« واذ عرفت هذه الامور » يظهر لك انه متى تردد الواجب بين الاقل  
 والاكثر لا قصور في جريان البرائة العقلية عن الاكثر ، لوجود المقتضى وهو الشك  
 وانتفاء المانع وهو العلم الاجمالي ( لما عرفت ) من ان العلم الاجمالي المتصور في المقام  
 انما هو بالنسبة الى حد التكليف من حيث ترده بين كونه يحد لا يتجاوز عن  
 الاقل او يحد يتجاوز عنه ويشمل الزائد - والا فبالنسبة الى نفس التكليف  
 والواجب - لا يكون من الاول الا علم تفصيلي بمرتبة من التكليف وشك بدوي  
 محض بمرتبة اخرى منه متعلقة بالزائد ( ولذلك ) نقول ان في تسمية ذلك بالعلم  
 الاجمالي مسامحة واضحة - لانه في الحقيقة لا يكون الا من باب ضم مشكوك  
 بمعلوم تفصيلي ( نعم ) لو كان لحد القلة والكثرة وجهة الارتباط والانضمام دخل  
 في موضوع التكليف بحيث يكون قصور الوجوب عن الشمول للزائد موجباً

لاختلاف الاقل في عالم معروضيته الوجوب الاستقلالي والضمني ، لكان لدعوى العلم الاجمالي كما عن المحقق صاحب الحاشية قده مجال ، نظراً الى تردد الواجب حينئذ بين المتباينين وصرورته باعتبار تردد الحدود من باب مجمع الوجودين ، فانه على تقدير كون متعلق التكليف هو الاقل يكون الاقل في عالم عروض الوجوب عليه مأخوذاً على نحو لا بشرط عن الزيادة ، وعلى تقدير كون متعلق التكليف هو الاكثر يكون الاقل في عالم تعلق التكليف الضمني به مأخوذاً بشرط انضمامه مع الزيادة ، ومع تباين المهية اللا بشرط القسمي للمهية بشرط شيء ، لا محيص بمقتضى العلم الاجمالي من الاحتياط باتيان الاكثر ، ( وليكنك ) عرفت فساده بما مهدناه في المقدمة الثالثة ، من ان مثل هذه الضمنية وجهة ارتباط الاجزاء بالاجزاء انما كانت ناشئة من قبل وحدة الوجوب المتعلق بالجميع ، فلا يصلح مثلها لتقييد الاقل المعروض الوجوب في ضمن الاكثر بكونه منضماً بالاكثر ( وعليه ) لا يختلف معروض الوجوب على التقديرين ، بل ما هو الواجب مستقلاً بعينه هو الواجب ضمناً عند وجوب الاكثر ، وانما الاختلاف يكون بالنسبة الى حد وجوبه من حيث ترده بين انبساطه على الزائد وعدمه ( وحينئذ ) فرع الشك في كون الواجب هو الاقل او الاكثر لا يكون العلم الاجمالي الا بين حد الوجوب خاصة دون نفسه حيث يكون من باب العلم بشخص الوجوب المردد حده بين الحدين المتبادلين ، وبعد وضوح كون مصب حكم العقل بالامتنال والخروج عن العهدة هو ذات التكليف دون حيث حده تجري البرائة العقلية عن التكليف بالاكثر لا محالة من غير ان يمنع عنها هذا العلم الاجمالي كما هو ظاهر ( نعم ) لو اغمض عما ذكرناه ، لا مجال لما عن بعض الاعاظم قده من الاشكال عليه ، تارة بانحلال العلم الاجمالي حينئذ بالعلم التفصيلي بوجوب الاقل على كل حال لكونه هو المتيقن في تعلق الطلب به وانه لا يضر به اختلاف سنخي الطلب من كونه طوراً متعلقاً بالمهية لا بشرط وطوراً بالمهية بشرط شيء ( واخرى ) بان المهية لا بشرط لا تباين المهية بشرط شيء ، اذ ليس التقابل بينهما من تقابل التضاد حتى يكون التقاير بينهما بالهوية والحقيقة ولا يكون بينهما جامع ، وانما التقابل بينهما من تقابل العدم والمملكة ، لان مرجع المهية لا بشرط الى عدم لحاظ شيء معها - لا لحاظ العدم - ومعه يكون

٣٨٤ ( في الجواب عن اشكال بعض الاعاظم قده على المحقق صاحب الحاشية قده )

الجامع بينهما نفس المهية ويكون التقابل بينهما بصرف الاعتبار محضاً لا بالهوية والحقيقة ( اذ فيه ) اما الاشكال الاول - فبأنه مع تسليم اختلاف سخي الطالب وتردد الواجب بين المتبائنين من حيث كونه لا بشرط وبشرط شيء - لا مجال لدعوى انحلال العلم الاجمالي بالعلم التفصيلي بمطلق وجوب الاقل ( فان ) هذا العلم التفصيلي لكونه عين العلم الاجمالي المزبور ومتولداً من قبله غير صالح لخله ( واما الاشكال الثاني ) فبمنع كون مرجع المهية لا بشرط الى مجرد عدم لحاظ شيء معها - بل مرجعها ثبوتاً انما هو الى سعة وجودها في مقابل ضيقه - ومن الواضح انه ليس التقابل بينهما وبين المهية بشرط شيء الا بالهوية والحقيقة - لا انه يكون اعتبارياً محضاً ( نعم ) فيمقام الاثبات والدلالة يكفي في ارادة المهية لا بشرط مجرد ارسالها - بخلاف المهية بشرط شيء او بشرط لا - فانه لا بد فيها من ذكر القيد والخصوصية ( ثم ان من العجيب ) ان القائل المزبور مع استشكله على صاحب الحاشية بما عرفت - اخذ من القول بالاحتمياط العقلي في المقام - ولم يفد في تقريب مختاره على مافي التقريرين الا الوجه المتقدم ذكره من المحقق المحشى قده - ويا ليت الناظر البصير يبين وجه الفرق بين تقريب مختاره وبين كلام صاحب الحاشية قده ( وكيف كان ) فالتحقيق ما عرفت من ان العلم الاجمالي المتصور في المقام انما هو بين حدي التكليف ( واما ) بالنسبة الى ذات التكليف التي عليها مدار الاطاعة والامتثال - فلا يكون الموجود الاعلم تفصيلي بوجوب الاقل واستحقاق العقوبة على تركه وشك بدوي في اصل وجوب الزائد - فتجري فيه البرائة لقبح العقاب بلا بيان واصل ( وتوهم ) استتباع البرائة عن الاكثر على فرض وجوبه لعدم وجوب الاقل ايضاً من جهة تبعية الاقل حينئذ للاكثر ثبوتاً وسقوطاً واشتغالا - ومعه لا مقتضى اوجوب الاثبات بالاقل الاعلى تقدير مشكوك - وهو تقدير كون الواجب النفسي هو الاقل - وهو ايضاً تحت البرائة للشك في وجوبه كذلك - ولازمه عدم وجوب الاثبات بالاقل وجواز المخالفة القطعية ( مدفوع ) بانه لو تم ذلك فانما هو اذا قيل باقتضاء اصل البرائة نفي التكليف عن الجزء المشكوك واقعا ( والا ) فبناء على عدم اقتضائه الا نفي الالتزام عنه ظاهراً في ظرف الشك بالواقع الراجع الى نفي استحقاق العقوبة على ترك الاكثر في فرض وجوبه واقعا من قبل ترك الجزء المشكوك فيه لكونه من

هذه الجهة عقاباً بلا بيان ، فلا محذور ولا تنافي بين جريان البرائة عن الاكثر وبين وجوب الاتيان بالاقل ( فان ) تبعية الاقل للاكثر انما تكون بحسب الحكم الفعلي لا بحسب التنجز ايضاً ( كيف ) وان تنجز كل تكليف لا يكون الا بمقدار قيام البيان عليه لا ازيد ، فوجوب الاتيان بالاقل انما هو من جهة استقلاله في قيام البيان عليه ، حيث انه يعلم تفصيلاً بوجوده واستحقاق العقوبة على تركه وان لم يعلم ان العقاب لاجل ترك نفسه او ترك ما هو سبب في تركه ، وابن ذلك والجزء المشكوك الذي لم يقم عليه البيان على فرض وجوبه واقعاً ، ومرجع ذلك الى التفكيك في مجيء الاكثر في العهدة على فرض وجوبه من جهة دون جهة الراجع الى معذورية المكلف من تركه الناشيء عن ترك الجزء المشكوك لكون العقاب عليه من هذه الجهة عقاباً بلا بيان ، دون الترك الناشيء عن ترك الاجزاء المعلومة

( ثم انه ) من التأمل فيما ذكرنا يظهر فساد الوجوه التي استدلت بها في المقام لتقريب الاشتغال ( منها ) دعوى العلم الاجمالي بالتكليف النفسى المردد بين تعلقه بالاقل او الاكثر ، وعدم صلاحية العلم التفصيلي بمطلق وجوب الاقل المردد بين النفسى والغيري لحل العلم الاجمالي ، لكونه معلولاً للعلم الاجمالي بالوجوب النفسى بينها وفي رتبة متأخرة عنه ( فان ) في مثله يكون العلم الاجمالي في الرتبة السابقة مؤثراً في تنجز معلومه في الطرفين ، وبتأثيره لا يبقى مجال لتأثير العلم التفصيلي المتأخر حتى يوجب انحلاله ، ولازمه بحكم العقل هو الاحتياط ووجوب الاتيان بالاكثر ( وتوضيح ) الفساد يظهر بالمراجعة الى ما ذكرناه في المقدمة الاولى من منع تحقق ملاك المقدمة في اجزاء المركب اولاً ، ومنع قابليتها لعروض الوجوب الغيري عليها عما هو متحد مع وجوبها النفسى ثانياً ، بداهة ان الاجزاء باعتبار كونها عين المركب خارجاً يكون كل واحد منها بعروض وجوب واحد على الجميع واجباً بوجوب نفسي هو عين وجوب الكل والمركب ، ومع وجوبها كذلك يستحيل ترشح الوجوب الغيري اليها ثانياً مما هو عين وجوبها النفسى ( وما قرع ) سمعك من امكان كون الشيء واجباً بوجوب بين النفسى والغيري من جهتين ، فانما ذلك في فرض تعدد الوجوب النفسى كما في كل واجب نفسي يكون

هو مقدمة لواجب نفسي آخر ، ونتيجة ذلك هو تأكد وجوبه حينئذ ، لا فيمثل  
المقام المتحد وجوب الكل والمركب مع وجوب نفس الجزء ، فان في مثله يستحيل  
ترشح الوجوب الغيري اليها مما هو متحد مع وجوبها ، ولا يكون قابلاً للتأكد  
ايضاً ، لانه فرع عرضية الوجوبين كما هو ظاهر ( وحينئذ ) فبعد كون  
الاجزاء واجبة بوجوب نفسى هو عين وجوب الكل والمركب بلا معايرة بينهما  
بالنفسية والغيرية لا قصور في انحلال العلم الاجمالي المزبور بالعلم التفصيلي بوجوب  
الاقل ، بل عرفت انتفاء العلم الاجمالي حقيقة بالنسبة الى ذات التكليف التي هي  
مصعب حكم العقل بالاطاعة وانه لا يكون الا علم تفصيلي بشخص التكليف المتعلق  
بالاقل وشك بدوي محض في تعلقه بالزائد من جهة التردد بين الحدين

« ومنها » ما عن صاحب الكفاية قده من دعوى الملازمة بين تنجز التكليف  
بالاقل بقول مطلق وعلى كل تقدير غيريا او نفسيا ضمنيا او استقلاليا ، وبين  
تنجزه في الاكثر ، نظراً الى تبعية وجوب الاقل بمقتضى الارتباطية لوجوب  
الاكثر وعدم انفكك وجوبه الضمني او الغيري عن وجوبه ثبوتاً وسقوطاً  
وتنجزاً ( بتقريب ) انه لو لم يتنجز التكليف بالاكثر على تقدير تعلقه به لم يجب  
الايان بالاقل ايضاً ، لان وجوبه حينئذ يتبع وجوب الاكثر - فمع عدم تنجز  
التكليف بالاكثر لم يتنجز التكليف بالاقل ايضاً الا على تقدير مشكوك فلا يجب  
الايان به لعدم العلم بوجوبه على كل تقدير ( فلا بد ) حينئذ بمقتضى الالتزام  
بوجوب الايان بالاقل وتنجز التكليف به على كل تقدير من الالتزام بوجوب الاكثر  
وتنجزه ، من غير فرق في ذلك بين القول بوجوب الاجزاء غيرياً او نفسياً ،  
فانه بناءً على وجوبها الغيري ايضاً لا بد من الالتزام بوجوب الاكثر وتنجزه بعين  
الالتزام بتنجز الاقل ووجوب الايان به على كل تقدير والعلم التفصيلي المتولد  
بمطلق وجوب الاقل غير صالح لانحلال العلم الاجمالي ولو قلنا بصلاحيته لذلك في  
غير المقام ، وذلك لما يلزمه من محذور الخلف ، حيث يلزم من تاثير العلم بوجوب  
الاقل وتنجزه بقول مطلق في الانحلال عدم تنجز التكليف به بقول مطلق  
المستلزم لعدم وجوب الايان به ايضاً كما شرحناه « ولكن فيه » ان ما افيد من  
ملازمة تنجز التكليف بالاقل على كل تقدير لتنجز التكليف بالاكثر على تقدير



وجوبه مبني على اخذ حيث الانضمام بالزائد على تقدير كون متعلق التكليف هو الاكثر قيماً للاقل في مرحلة كونه معروضا للوجوب الضمني كما هو مختاره ايضا فانه حينئذ يستحيل تصور مجيء الاقل في العهدة مستقلا وانفكاكه عن تنجز الاكثر ضرورة منافات ذلك مع اخذ حيث الارتباط والانضمام بالزائد في موضوع الوجوب ولكن المبني فاسد جداً ، لما عرفت من ان جهة الارتباط والانضمام غير مأخوذة في موضوع الوجوب لانها انما كانت جائية من قبل وحدة الوجوب المتعلق بالاجزاء باسرها ، وان موضوع الوجوب في الرتبة السابقة انما كان هو نفس الاجزاء بلا ارتباط لبعضها بالآخر في عالم طرو الوجوب عليها ( وعليه ) فلا قصور في مجيء الاقل نفسه في العهدة وتنجزه مستقلا بسبب العلم بوجوبه دون الاكثر ، بدهاء امكان التفكيك ( حينئذ ) بين تنجزه وتنجز الاكثر ، فان تنجز كل تكليف انما هو تابع مقدار قيام البيان عليه لا ازيد ولا شبيهة في انه بالعلم بوجوب الاقل واو ضمنا يستقل التكليف به في قيام البيان عليه وان احتمل عدم استقلاله في الوجود لا حتمال كون الواجب هو الاكثر ، ولازمه صيرورة الاقل في العهدة مستقلا حتى على فرض وجوب الاكثر ، بخلاف الاكثر فانه على فرض وجوبه واقعا لم يقم عليه بيان يقتضي تنجزه وجوب الايمان به لما هو المفروض من الشك الوجداني في وجوبه ( ومرجع ) ذلك كما ذكرناه انفاً الى نحو تفكيك في مجيء الاكثر في العهدة على فرض وجوبه من جهة دون جهة الراجع الى عدم جواز تركه من قبل ترك الاجزاء المعلومة وحسن العقوبة عليه من هذه الجهة لكونه عقاباً ببيان ، وعدم استحقاق العقوبة على مخالفته الناشئة من قبل ترك الجزء المشكوك لكونه عقاباً بلا بيان ، لا ان المقصود اشتغال العهدة مستقلا بالاجزاء المعلومة بما هي في قبالة الكل حتى يقال ان الجزء بما هو في قبالة الكل لا عهدة له مستقلا وانما عهده يتبع عهدة الكل

( ومنها ) التشبث بالعلم التفصيلي بالاشتغال بالاقول كما عن الفصول ( قده ) ( بتقريب ) ان التكليف بالجزء او الشرط الزائد وان كان مشكوكاً ولم يكن من هذه الجهة ما يقتضي تنجزه وجوب الايمان به بل كان من هذه الجهة مجرى للبرائة العقلية لقبح العقاب بلا بيان ، الا ان هناك جهة اخرى تقتضي لزوم الايمان

به واستحقاق العقوبة على تركه على تقدير تعلق التكليف به ، وهي استتباع الاشتغال اليقيني بالتكليف بالاقل بحكم العقل للفراغ اليقيني عنه حيث انه بعد ارتباطية التكليف واحتمال دخل الزائد الناشئ من احتمال وجوب الاكثر في سقوط التكليف بالاقل والخروج عن عهده يستقل العقل بلزوم الاتيان بالاقل على نحو يقطع بوقوعه على صفة الوجوب وكونه مصداقا للامور به ، ومع ارتباطية التكليف واحتمال وجوب الاكثر وجدانا لا يتحقق ذلك الا بالاتيان بالاكثر ، اذ لو اقتصر على الاقل لم يعلم بالخروج عن عهده ما تنجز عليه من التكليف المعلوم بالفراغ عن عهده التكليف حينئذ كان احتماليا ، ومثله مما لا يجوز العقل مع جزمه بالاشتغال ( ولئن شئت ) قلت ان سقوط التكليف واقعا فرع حصول الغرض الداعي عليه ومع احتمال دخل الزائد يشك في حصول الغرض فيشك في سقوط التكليف والخروج عن عهده والعقل يستقل بلزوم تحصيل القطع بالفراغ عند الجزم بالاشتغال ( ونظير ) ذلك ما قيل في تقريب الاشتغال في الاوامر المستقلة عند الشك في التعبدية والتوصيلية بانه بعد دخل القرية في العبادات في تحقق الامتثال وحصول الغرض الداعي على الامر بها لا محيص عند الشك في تعبدية الواجب وتوصيلية من الاحتياط باتيان العمل مقروناً بقصد القرية ، لان بدونه يشك في تحقق الامتثال وسقوط الامر المعلوم ، للشك في حصول الغرض ، غاية الامر الفرق بين المقامين هو ان الامر المعلوم في المقام على تقدير وجوب الاكثر ضمنى وهناك استقلالى ، والا فها مشتركان في لزوم الاحتياط بحكم العقل بلزوم تحصيل الجزم بالفراغ هذا ( ولكنه ) يندفع بما بيناه في المقدمة الثانية من ان حكم العقل بتحصيل الجزم بالفراغ تابع لمقدار ثبوت الاشتغال بالتكليف ، والمقدار المعلوم ثبوت الاشتغال به في المقام انما هو التكليف بذات الاقل وهي الاجزاء المألومة المحفوظة بذاتها في ضمن الاكثر وعدمه ( ومن الواضح ) انه باتيان الاقل في الخارج يتحقق الفراغ عن عهده التكليف المتعلق به ولو لم تنضم اليه الاجزاء المشكوكه ، فان الفراغ عن عهده كل تكليف لا يكون الا بايجاد متعلقه في الخارج على نحو لا يكون قصور في الماتي به وباجاده لا محالة يتحقق الخروج عن العهده بالنسبة الى ما تنجز التكليف به سواء انضم اليه الجزء المشكوك ام لا ( ومجرد )

الشك في حصول الغرض وسقوط التكليف بالاقل وانصاف الماتى به بالوجوب الفعلي والمؤثرية الفعلية غير ضائر بالمقصود بعد عدم القصور في الاقل الماتى به في وفائه بالغرض ، وما قرع سمعك من عدم تجويز العقل الاكتفاء بالشك في الفراغ عند اليقين بالاستشغال انما هو فيما كان الشك في سقوط التكليف والفراغ عن عهده لقصور من ناحية الماتى به ، لا فيما كان ذلك من جهة قصور في سقوط حكمه الناشئ من جهة فقدان الجزء المشكوك الذي هو بنفسه مجرى البرائة والترخيص كما في المقام ، حيث ان احتمال عدم سقوط التكليف بالاقل حينئذ مع الاتيان بمتعلقة انما كان من جهة احتمال ملازمة سقوطه مع مالا ينتج من القطعة المشكوكه المتعلقة بالزائد ( وبالجملة ) نقول ان هم العقل في حكمة بلزوم تحصيل الجزم بالفراغ وعدم جواز القناعة بالشك فيه عند الجزم بالاستشغال بالتكليف ، انما هو لزوم رفع الشك عن جهة متعلق التكليف بايجاده في الخارج للتخلص عن تبعه مخالفته لا رفع الشك عنه من جهة سقوط التكليف عنه وانصافه بالوجوب الفعلي والمؤثرية الفعلية في تحقق الغرض ولو كان ذلك من جهة قصور حكمه الناشئ من جهة امر آخر هو بنفسه تحت الترخيص ( ولا ريب ) ان ذلك مما يقطع بتحقيقه باتيان الاقل ولو على تقدير وجوب الاكثر واقعاً ، حيث انه باتيانه يقطع بالخروج عن عهده ما تنجز عليه من التكليف به ولا يبقى معه شك الا من جهة انصافه بالوجوب والمؤثرية الفعلية ، وبعد ما لم يكن هم العقل رفع الشك عنه من هذه الجهة لعدم كون ذلك لقصور في الماتى به فلا يبقى مجال لاثبات وجوب الاتيان بالاكثر بقاعدة الاستشغال المزبور كما هو ظاهر ( هذا كله في البرائة العقلية )

( واما البرائة العقلية ) فعلى القول بجريان البرائة في المشكوك كما هو المختار ، فلا اشكال في جريانها ايضاً من دون احتياج الى اثبات ان الواجب هو الاقل ( واما بناء ) على القول بعدم جريان البرائة العقلية ، فعلى تقريبه من جهة العلم الاجمالي ، فان قلنا باقتضاء العلم الاجمالي لوجوب الموافقة القطعية ، فلا اشكال ايضاً في جريان البرائة الشرعية ( فان ) المانع عن جريانها على هذا المبنى انما هو ابتلائها بالمعارض وهو مفقود في المقام ، سلامة الاصل الجاري في الاكثر من معارضة جريانه في الاقل بعد العلم التفصيلي بوجوبه على كل تقدير ، هذا بالنسبة الى ذات الوجوب

المتعلق بالاقل ( واما بالنسبة ) الى حده فلا تجري فيه الاصل ايضا ، لعدم ترتب ثمرة عملية عليه بعد حكم العقل بالاشتغال بالنسبة الى ذات التكليف ( هذا بناء ) على تقرير العلم الاجمالي من جهة اخذ الحدود في متعلق التكليف ( واما ) على تقريره من جهة الغيرية والنفسية ، فالاصل الجاري في الاكثر في وجوبه النفسي وان كان معارضا بالاصل الجاري في الوجوب النفسي للاقل - فيبقى العلم الاجمالي على حاله من هذه الجهة ، الا انه بالنسبة الى جزئية المشكوك الواجب لا مانع عن جريانه بعد عدم جريانه في الاقل للعلم التفصيلي بوجوبه اما لكونه تمام المأمور به او لكونه جزئه ( وتوهم ) عدم جريان الاصل في جزئية المشكوك لعدم كونها مجعولا شرعيا ( يدفعه ) بانه يكفي في جريانه مجرد كونها مما امر رفعه ووضعه بيد الشارع ولو بتوسط منشئه وهو التكليف ( فان ) للشارع رفع الجزئية عن المشكوك برفع اليد عن فعلية التكليف المتعلق بالاكثر ( وحينئذ ) فعلى مسلك الاقتضاء في العلم الاجمالي تجري الاصول الشرعية النافية للتكليف في الاكثر من غير حاجة الى انعاب النفس باثبات ان الواجب هو الاقل ( واما بناء ) على عليية العلم الاجمالي للموافقة القطعية ومنعه من جريان الاصل النافي ولو في بعض اطرافه بلا معارض كما هو المختار ، فالتفكيك بين البرائة العقلية والشرعية في غاية الاشكال اذ بعد انتهاء الامر بمقتضى عليية العلم الاجمالي الى حكم العقل بوجوب الاحتياط ولزوم تحصيل الجزم بالفراغ ولو جعليا لا مجال لجريان الاصول النافية ولو في فرض كونها بلا معارض ، الا على فرض اقتضاء جريانها لاثبات ان الواجب الفعلي هو الاقل ولو ظاهراً كي ببركة اثباته ذلك يكون الاثباتان به فراغاً جعلياً عما ثبت في العهدة ، وهو ايضا في محل المنع ، لمنع اقتضاء مجرد نفي وجوب الاكثر والخصوصية الزائدة لاثبات هذه الجهة الا على القول بالثبوت الذي لا نقول به ( نعم ) قد يتوهم تكفل مثل حديث الرفع لاثبات ذلك بتقريبات ثلاثة ( احدها ) ان الحديث ناظر الى اطلاقات ادلة الجزئية واقعا بتقييد مفاد فعليتها بحال العلم بها وانه برفع فعلية التكليف عن المشكوك واقعا مع ضميمته ظهور بقية الاجزاء في الفعلية يرتفع الاجمال من البين ويتعين كون متعلق التكليف الفعلي هو الاقل وبالاثباتان به يتحقق الفراغ والخروج عن عهدة التكليف ( وثانيها ) تقربية من

جهة المضادة بين فعلية التكليف الواقعية والترخيصات الظاهرية ، بان نفي التكليف عن المشكوك ظاهراً ملازم حينئذ لعدم فعليته واقعاً على تقدير تعلقه بالاكثر واقعاً وبضميمة ظهور ادلة بقية الاجزاء في الفعلية يستكشف ان الواجب الفعلي هو الاقل ( وثالثها ) تقريبه من جهة الملازمة العرفية بين رفع الجزئية عن شيء ولو ظاهراً مع كلية غيره ( ولكن الجميع ) كما ترى ( اما الوجه الاول ) فلمنع صلاحية حديث الرفع لان يكون ناظراً الى نفي فعلية التكليف عن المشكوك واقعاً ، اذ مفاد الرفع فيه كما اوضحناه في محله عند التعرض لشرح الحديث انما هو مجرد الرفع الظاهري الثابت في المرتبة المتأخرة عن الجهل بالواقع ، ومثله غير صالح لتقييد إطلاق الجزئية الواقعية المحفوظة حتى بمرتبة فعليتها في المرتبة السابقة عن تعلق الجهل بها ( كيف ) وبعد ان كانت العناوين المأخوذة في الحديث التي منها عنوان مالا يعلم من الجهات التعليلية للرفع والممانعة عن تاثير ما يقتضي انشاء الحكم ، لا محيص من ان يكون الرفع في المرتبة المتأخرة عن الجهل بالواقع ، ولازمه بعد عدم شمول اطلاق الواقع حتى بمرتبة فعليته لمرتبة الجهل بنفسه هو امتناع تعلق الرفع في تلك المرتبة بالجزئية الواقعية المحفوظة في المرتبة السابقة على الجهل بها ، لاستحالة ورود الرفع في ظرف الجهل بشيء على الشيء الملحوظ كونه في المرتبة السابقة على الجهل بنفسه ، ولان رفع كل شيء عبارة عن نقيضه وبديله ، فلا يمكن ان يكون الرفع في هذه المرتبة نقيضاً لما هو في المرتبة السابقة ، لان وحدة الرتبة بين النقيضين من الوحدات الثمان التي تعتبر في التناقض والتضاد ( وحينئذ ) فلو كانت مقتضيات الفعلية في المرتبة السابقة على الجهل متحققة ، لا يكاد يصلح مثل هذا الحديث للمانعية عنها كي يستكشف بمعونة ظهور ادلة بقية الاجزاء في الفعلية تحديد دائرة الواجب الفعلي بالاقل ( ومعه ) يبقى العلم الاجمالي على حاله في تاثيره في وجوب الاحتياط ( وتوهم ) ان الحكم الظاهري وان لم يكن في مرتبة الحكم الواقعي لكونه في المرتبة المتأخرة عن الشك في الحكم الواقعي الذي هو ايضا متأخر في الرتبة عن نفس وجوده ، الا ان الحكم الواقعي ولو بنتيجة الاطلاق يكون في مرتبة الحكم الظاهري وبذلك امكن تعلق الرفع في تلك المرتبة بفعلية الحكم الواقعي ( مدفوع ) بانه مع الاعتراف بكون الحكم الظاهري في طول الحكم

الواقعي كيف يمكن توهم كون الحكم الواقعي ولو بنتيجة الاطلاق في عرض الحكم الظاهري وفي مرتبته ( فان ) مرجع طولية الحكم الظاهري بعد ان كان الى اخذ الشك في الحكم الواقعي في موضوعه كيف يعقل ان يكون الحكم الواقعي في مرتبة الشك بنفسه وهل هو الادعوى ان المعروف في مرتبة عارضه ( نعم ) الحكم الواقعي يجتمع مع الحكم الظاهري زماناً ( ولكن ) اجتماعه معه زماناً لا يقتضي اجتماعها رتبة ، بل كل منها حينئذ محفوظ في رتبة نفسه بلا تعديه من مرتبة الى مرتبة كما اجتماع العلة مع معلولها كما هو ظاهر ( واما الوجه الثاني ) ففيه انه مبني على تسجيل المضادة بين فعلية الاحكام الواقعية والترخيصات الظاهرية ( ودون ) اثباته خراط القتاد ، لما ذكرنا غير مرة من انه لا مضادة بين الترخيصات الظاهرية وبين فعلية الاحكام التي تتضمنها الخطابات الواقعية ( فان ) ما يضاد الترخيصات الشرعية الظاهرية بل العقلية ايضا انما هو الفعلي على الاطلاق على نحو يقتضي عدم قناعة المولى في حفظ مرامه بصرف خطابه الواقعي المتعلق بذات العمل بصيرورته بصدد حفظه حتى في المراتب المتأخرة عن الجهل بخطابه بايجاد الداعي للمكلف ولو بانشاء آخر من ايجاب احتياط ونحوه « لا الفعلي » من قبل الخطاب الواقعي الراجع الى كون المولى بصدد حفظ مرامه من قبل دعوة خصوص خطابه الواقعي المتعلق بذات العمل ، فان ذلك مما يجتمع مع الترخيص الظاهري على الخلاف في المراتب المتأخرة عن الجهل بخطابه « والاول » مما لا طريق الى احرازه « لان » الطريق الى فعلية الاحكام الواقعية والاعراض النفس الامرية لا يكون الا الخطابات الواقعية ، والمقدار الذي يقتضيه كل خطاب ليس الا الفعلية بمقدار استعداد ذلك الخطاب لحفظ المرام من قبله ، لا ازيد منه « وبعد » اجتماع هذا المقدار من الفعلية مع الترخيص الظاهري على الخلاف لا يبقى مجال كشف تخصيص الفعلية بالبقية واثبات ان الواجب الفعلي هو الاقل بمجرد نفي الوجوب عن الاكثر والخصوصية الزائدة وعلى فرض تسليم التضاد بين هذه المرتبة من الفعلية ايضا ، انما يكون ذلك مع الترخيص الظاهري ، لامع مجرد عدم الفعلية ظاهراً كما هو مقتضى حديث الرفع ، فان نتيجة ذلك لا تكون الا مجرد العذر العقلي ، ومثله لا يضاد فعلية الاحكام الواقعية عند القائل بالتضاد فتامل « ثم ان ذلك » ايضا في

فرض ظهور الاوامر الواردة فيمقام شرح المركب في المولوية ، واما على ماهو التحقيق من ظهورها في الارشاد الى الجزئية والشرطية ، فالامر اشكل ( فان ) استفادة الامر الفعلي بالاجزاء حينئذ انما يكون من ناحية الامر بالكل ومع فرض اجماله وتردده بين الاقل والاكثر من اين يثبت كلية الاقل وفعلية التكليف به بمجرد الترخيص الجاري في الاكثر ، بل وكذلك الامر في فرض ظهور تلك الاوامر في المولوية الفعلية ( فان ) فعليتها حينئذ تتبع فعلية ماسيقت هذه لشرحه وهو الامر بالكل وبعد ان لا يكون لفعلية امره اطلاق يشمل حال فقد بعض الاجزاء لاجمال للاخذ باطلاق فعلية تلك الاوامر لاثبات فعلية وجوب الاقل كما هو ظاهر ( واما الوجه الثالث ) فقيه ان المورد الذي يحكم العرف بالملازمة بين الامرين حتى فيمقام التنزيل ومرحلة الظاهر انما هو اذا كان التنزيل متوجهاً بدوياً الى عنوان احد المتلازمين كما في تنزيل الابوة لزيد ، لا فيما كان التنزيل متوجهاً بدوياً الى عنوان عام وكان المتكفل لتطبيقه على المورد هو العقل ( فان ) في مثله يمنع عن فهم العرف الملازمة بينهما حتى فيمقام التنزيل ( والمقام ) من هذا القبيل حيث ان الرفع في دليل الرفع انما كان متوجهاً الى عنوان عام وهو عنوان ما لا يعلم ، لا الى عنوان الجزئية ، فلا يبقى مجال حينئذ للتثبت بفهم الملازمة لاثبات كلية الاقل ، ولذا لم يتوهم احد اثبات كليته باستصحاب عدم جزئية المشكوك فيه بالملازمة المزبورة ( ولا اقل ) من الشك في ذلك فيبقى العلم الاجمالي على تأثيره ، لما عرفت غير مرة من ان المصحح للتخصيص في اطراف العلم الاجمالي على هذا المسلك انما هو جعل البدل الواصل ، لا مجرد جعل البدل الواقعي ، فمع الشك في جعل البدلية وعدم احراز تحديد دائرة الواجب بالاقل ولو ظاهراً من جهة الشك في فهم العرف الملازمة بين التنزيلين ، كان العلم الاجمالي على مؤثرته في التنجيز والممانعة عن مجيء الترخيص على خلاف معلومه ولو في بعض الاطراف ( ثم انه من التامل ) فيما ذكرنا يظهر الحال على سائر المسالك الاخر في الاحتياط العقلي ايضاً ( فانه ) لاجمال لجريبات البرائة النقلية في الاكثر والخصوصية الزائدة المشكوكه خصوصاً على مسلك صاحب الفصول قدس سره ( اذ حكم العقل ) بوجوب الاثبات بالاكثر وبالخصوصية الزائدة المشكوكه ليس من جهة الفراغ عن عهدة

التكليف بالاكثر نفسه ولا للتخلص عن احتمال العقوبة على ترك الخصوصية المشكوكة حتى يجديه دليل الرفع ، وانما ذلك من جهة كونه من لوازم الفراغ عن عهدة التكليف بالاقل ، ودليل الرفع على فرض جريانه لا يكاد يرفع هذا الحكم العقلي الا على فرض كونه ناظرا الى تعيين كون الاقل هو تمام المامور به واقعا ، وهو ايضا مما عرفت الكلام فيه مفصلا - ثم ان ذلك كله - على القول بالاحتمياط العقلي في المقام - واما على القول - بالبرائة العقلية كما هو المختار ، فقد عرفت انه تجري البرائة العقلية ايضا كحديث الرفع والحجب في نفي المشكوك فيه بل ودليل الحلية ايضا في وجهه ، بل وكذا يجري فيه استصحاب عدم من غير حاجة الى اثبات كلية الاقل كي يتوجه اشكال المثبتة - فانه - بعد رجوع العلم الاجمالي في المقام الى علم تفصيلي يتعلق مرتبة من التكليف بالاقل وشك بدوى في تحقق مرتبة اخرى منه متعلقة بالزائد ، فلا شبهة في ان الاصل يقتضي عدمه لتحقيق اركانه من اليقين السابق والشك اللاحق ، ونفى هذه المرتبة وان لم يثبت حد التكليف بخصوص الاقل ، ولكنه يكفي حينئذ في عدم الالتزام بالمشكوك فيه مجرد عدم وجوبه من الازل بضميمة اكتفاء العقل في حكمه بتحصيل الفراغ بالاتيان بما علم وجوبه وان لم يعلم انه تمام المامور به - من غير فرق - بين ان يكون المستصحب هو عدم وجوب الجزء المشكوك فيه ، او عدم وجوب الاكثر المشتمل على الجزء المشكوك فيه - فانه - على كل تقدير يجري استصحاب عدم وجوبه ازلا ، بل واصالة عدم جعله لتحقيق اركانه من اليقين السابق والشك اللاحق حتى في الاول - لان - ما اخل فيه ركنه حينئذ انما هو العدم النعتي بها هو مفاد ليس الناقصة بنحو يصدق مجعول مركب لم يلحظ فيه الجزء المشكوك فيه ، لا العدم المحمولي بما هو مفاد ليس التامة - فانه لا ريب - في كونه مسبوقا باليقين بالعدم - فاذا - كان مرجع جعل الشيء الى تعلق اللحاظ به بجعله واجبا او جزءا وكان يختلف مراتب الجعل واللحاظ ايضا بوحدة المجعول وتعددته ، فلا جرم بعد اليقين بتحقق مرتبة منه والشك في تحقق مرتبة اخرى تجري اصالة عدم الوجوب واصالة عدم تعلق الجعل بالجزء المشكوك فيه وبالاكثر المشتمل عليه - وتوهم - انه لا اثر لمجرد عدم تعلق اللحاظ والجعل



بالمشكوك فيه ، لان الاثار الشرعية بل العقلية من الاطاعة والامتثال انما تترتب على الاحكام الشرعية وجودا وعلما فلا اثر لمجرد عدم الجعل الا من جهة استتباعه لعدم المجعول وهو مبنى على حجية الميثب او دعوى خفاء الواسطة ( مدفوع ) بان عدم جعل الوجوب واقعيأ كان او ظاهريأ مستتبع لعدم الوجوب كذلك ، ومثله غير مرتبط بالاصول المثبتة ، فان عدم الوجوب الظاهري حينئذ انما كان من لوازم عدم الجعل الظاهري الذي هو الاستصحاب ، لا من لوازم نفس المستصحب واقعا ( وبعد ان كان ) نفس الجعل مما امر رفعه ووضع به الشارع ويكتفي به في الاثر الشرعي في باب الاستصحاب ، فلا قصور في جريان استصحاب عدم تعلق الجعل به ، وان لم يثبت بنفي هذه المرتبة تحديد مرتبة الجعل بخصوص الاقل ( كيف ) ولازم المنع عن جريان اصالة عدم الجعل في المقام لاجل عدم ترتب الاثر عليه الا باعتبار ما يستتبعه من عدم تحقق المجعول ، هو المنع عن جريانه في الاحكام الكلية التي علم بعدمها قبل تشريع الاحكام وشك في ثبوتها في الشريعة عند تشريع الاحكام ، مع ان ذلك كما ترى ( واضعف من ذلك ) توهم معارضة اصالة عدم تعلق الجعل بالاكثر المشتمل على الجزء المشكوك فيه او اصالة عدم وجوبه باصالة عدم تعلق الجعل بالاقل الفاقد للجزء المشكوك فيه وعدم وجوبه ( فان ذلك مبنى ) على اخذ حد القلة في معروض الوجوب في المرتبة السابقة عن تعلق الوجوب به ، وهو في محل المنع ( لما عرفت ) من ان الواجب على تقدير كونه هو الاقل انما هو ذات الاقل مهمة المحفوظة في حال الانضمام بالزائد وعدمه ، وان طرود حد القلة عليه انما نشاء من جهة قصور الوجوب او الجعل عن شموله للزائد ، فلا يمكن اخذ مثل هذا الحد الجائي من قبل الوجوب في معروضه ( وعليه ) فبعد العلم بتعلق الوجوب بذات الاقل وحكم العقل بلزوم الاثبات به ، لا يكاد يجري فيه اصالة عدمه كي يعارض الاصل الجاري في طرف الاكثر كما هو ظاهر ( وبما ذكرنا ) ظهر الحال في عدم السابق على البلوغ ، والعدم السابق على حضور وقت العمل في الموقنات ( فانه ) على ما ذكرنا لا قصور في جريان الاستصحاب فيها من غير فرق بين جعل المستصحب هو عدم وجوب الجزء المشكوك فيه او عدم وجوب الاكثر المشتمل عليه ( وحينئذ ) فما يظهر من بعض الاعلام قده من الاشكال على تلك الاستصحابات من جهة المثبتة في

بعضها وعدم ترتب الاثر في البعض الاخر وعدم اليقين السابق في ثالث ( منظور فيه ) يظهر وجهه مما ذكرناه ( هذا كله ) فيما لو كان التردد بين الاقل والاكثر في الاجزاء ( واما اذا كان التردد ) بين الاقل والاكثر في شرائط المأمور به وموانعه ، فالكلام فيه هو الكلام في الاجزاء حرفاً بحرف ، والمختار فيها ايضاً هي البرائة عقلاً ونقلاً من غير فرق بين ان يكون منشاء انتزاع الشرطية امرأ خارجاً عن المشروط مبادئاً معه في الوجود ، او متحداً مع المشروط وقائماً به ، فان مرجع شرطية شيء للمأمور به بعد ان كان الى اعتبار دخل التقييد به في موضوع التكليف النفسي في المرتبة السابقة على تعلق الوجوب به بحيث كان التقييد جزء للموضوع ولو تحميلاً ونفس القيد خارجاً ، فلا محالة يكون مرجع الشك في شرطية شيء للمأمور به الى الشك في ان موضوع التكليف النفسي هي ذات الشيء او هي مع التقييد بامر كذائي فتجري فيه ادلة البرائة عقلياً ونقلياً

( واما لو كان ) الاقل والاكثر من قبيل الجنس والنوع او الطبيعي والخصية كما اذا دار الامر بين وجوب اطعام مطلق الحيوان والانسان ، او وجوب اكرام الانسان وخصوص زيد ، ففي جريان البرائة فيه عن الخصوصية المشكوك اشكال ، منشئه الاشكال في كون الشبهة فيه من الاقل والاكثر والمتباينين ( ولكن الاقوى ) فيه وجوب الاحتياط ( لا لما قيل ) من ان التردد بين الجنس والنوع وان كان بالتحليل العقلي من الاقل والاكثر ، ولكنه بنظر العرف خارجاً يكون من التردد بين المتباينين ، من جهة تباين مفهوم الانسان بحسب الارتكاز العرفي مع مفهوم الحيوان ، فيجب فيه الاحتياط - اذ لازم - ذلك هو التفصيل بين ان يكون التردد في متعلق الخطاب بين الحيوان والانسان ، وبين الحيوان والحيوان الناطق بلصير في الثاني الى البرائة لاندراسة في الاقل والاكثر حتى بنظر العرف بلحاظ اتحاد المفهوم من الحيوان في الحيوان الناطق مع المفهوم من الحيوان المطلق ، مع ان الالتزام بذلك كما ترى - فان محل الكلام - انما هو فيما لو كان تردد متعلق التكليف او موضوعه من قبيل الجنس والنوع او الطبيعي والخصية ، بانه يندرج مثله في الاقل والاكثر او المتباينين ، كان التعبير عن ذلك بعنوان بسيط كالانسان او بعنوان مركب كالحيوان الناطق ، او بغير ذلك من

انحاء التعبير ( بل ذلك ) من جهة عدم تحقق ملاك الاقل والاكثر فيه حتى بحسب التحليل العقلي ( فان ) مناط كون الشبهة من الاقل والاكثر كما عرفت غير مرة هو ان يكون الاقل على نحو يكون بذاته وحصته الخاصة سوى حده الاقلية محفوظاً في ضمن الاكثر نظير الكليات المشككة المحفوظ ضعيفها بذاته لا بحسب ضعفه في ضمن شديدها ( ومن الواضح ) عدم صدق المناط المزبور في مفروض البحث ( فانه بعد ) تخصص الطبيعي في المتواطيات بالضرورة الى حصص متعددة وآباء كذلك بعدد الافراد بحيث كان المتحقق في ضمن كل فرد حصة وابعاض من الطبيعي المطلق غير الحصة والاب المتحقق في ضمن فرد آخر كالحوانية الموجودة في ضمن الانسان بالقياس الى الحيوانية الموجودة في ضمن نوع آخر كالبقر والغنم ، وكالانسانية المتحققة في ضمن زيد بالقياس الى الانسانية المتحققة في ضمن بكر وخالد « فلا محالة » في فرض الدوران بين وجوب اكرام مطلق الانسان او خصوص زيد لا يسكاد يكون الطبيعي المطلق بما هو جامع الحصص والاباء القابل للانطباق على حصة اخرى محفوظاً في ضمن زيد كي يمكن دعوى العلم بوجوده على اي حال « لان » ما هو محفوظ في ضمنه انما هي الحصة الخاصة من الطبيعي ، ومع تغير هذه الحصة مع الحصة الاخرى المحفوظة في ضمن فرد آخر كيف يمكن دعوى اندراج فرض البحث في الاقل والاكثر ولو بحسب التحليل بل الامر في امثال هذه الموارد ينتهي الى العلم الاجمالي بتعلق التكليف اما بخصوص حصة خاصة او بجامع الحصص والطبيعي على الاطلاق بما هو قابل للانطباق على حصة اخرى غيرها ، ومرجه الى العلم الاجمالي اما بوجود هذه الحصة الخاصة وحرمة ترك الاتيان بها مطلقاً ، واما بوجود حصة اخرى غيرها المشمولة لاطلاق الطبيعي وحرمة تركها في ظرف ترك الحصة الخاصة ، وفي مثله بعد عدم انطباق احد التركيبين على الاخر وعدم قدر متيقن في البين في مشموليته للوجوب النفسى الاعم من الاستقلال والضمنى ، يرجع الامر الى المتبائنين فيجب فيه الاحتياط باطعام خصوص زيد « لان » باطعامه يقطع بالخروج عن عهدة التكليف المعلوم في البين ، بخلاف صورة اطعام غير زيد ، فانه لا يقطع بحصول الفراغ ولا يؤمن العقوبة على ترك اطعام زيد « وبما ذكرنا » يظهر الحال في جميع

موارد الدوران بين التخيير والتعيين الشرعي كما في الخصال الثلاث فانه بمقتضى ما ذكرناه من البيان لا بد من الاحتياط بالاثيان بما يحتمل وجوبه تعيينا ( من دون ) فرق بين القول برجوع التخيير فيه الى التخيير العقلي الراجع الى كون الواجب هو الجامع بين الامور المزبورة ، وبين القول برجوعه الى وجوب كل واحد منها بوجوب مستقل ناش من مصلحة مستقلة وانه بالاثيان باحدها يسقط الوجوب عن البقية لمكان المضادة بين ملاكاتها فيمقام التحقق « فانه » على كل تقدير عند الشك في الوجوب التعييني لاحدها لا بد بمقتضى العلم الاجمالي المزبور من الاحتياط عقلا باثيان ما يحتمل تعيينيته والى ما ذكرنا يكون نظر الشيخ « قده » في مصيره الى الحاق المقام بالمتباينين لا الاقل والاكثر ، فلا يلزم عليه حينئذ الاثرام بالبرائة في المقام على نحو ما اختاره في الاقل والاكثر كي يشكل عليه بانه لا وجه للتمييز بين المقامين فتدبر ، هذا كله في البرائة العقلية - واما البرائة الشرعية - فعلى المختار من عملية العلم الاجمالي لوجوب الموافقة القطعية لا تجري البرائة الشرعية ايضا - واما على القول - باقتضاء العلم الاجمالي لذلك ، فالظاهر انه لا مانع عن جريانها في كل واحد من التركيبين وهما ترك العتق في ظرف وجود الاطعام والصيام وترك الاطعام والصيام المقرون بترك العتق - وذلك - امامن جهة العلم الاجمالي فلما هو المقروض من اقتضائه لوجوب الموافقة القطعية وقابليته لمنع المانع ، واما من جهة محذور استتباع جريانها بالمخالفة القطعية ، فلعدم لزومها في المقام ، لان ما يعلم تفصيلا حرمة انما هو ترك العتق المقارن لترك الاطعام والصيام واما تركه في ظرف وجود الاطعام و الصيام فلا يعلم حرمة ، كما لا يعلم ايضا حرمة ترك الاطعام والصيام المقرون مع ترك العتق ، لانه من المحتمل كون العتق هو الواجب التعييني ، اذ على هذا التقدير لا يكون ترك الاطعام والصيام حراما ولا معاقبا عليه وانما العقاب حينئذ يكون على ترك العتق ، غاية الامر انه قارن ترك الاطعام والصيام مع ترك العتق الذي هو المحرم والمعاقب عليه ( وبذلك ) يندفع توهم المنع عن جريان البرائة في ظرف ترك الصيام والاطعام في ظرف ترك العتق ، بدعوى العلم التفصيلي بحرمة والعقوبة عليه ( وجه ) الاندفاع ما عرفت من ان المعلوم تفصيلا حرمة انما هو ترك العتق في ظرف ترك البقية لا ترك الصيام والاطعام المقرون بترك العتق

المحتمل وجوبه تعميماً ، فإن من المحتمل حينئذ اباحة تركها وان العقوبة المترتبة تكون على ترك خصوص العتق ( ولكن ) الذي يسهل الخطب هو فساد المبنى المزبور ، وان التحقيق هو علية العلم الاجمالي لوجوب الموافقة القطعية على نحو يمنع عن مجيء الترخيص على خلافه ولو في بعض الاطراف ، وعليه فلا محيص من الاحتياط باتيان ما هو المتيقن وجوبه ( هذا كله ) اذا كانت الخصوصية المشكوك دخلها في المطلوب من قبيل الخصوصيات المنوعة او المشخصة المفردة ( واما اذا كانت من الخصوصيات العرضية غير المشخصة مثل العدالة والايمان ونحوها كما في التريدين بين العام والخاص والمطلق والمقيد كتردد متعلق العتق الواجب بين مطلق الرقبة او الرقبة المؤتمنة ، ففي جريان البرائة فيه ايضاً اشكال منشئه الاشكال المتقدم في نحو الجنس والنوع في اندراجه في الاقل والاكثر والمتبائنين ( وقد ) يقرب البرائة فيه برجوعه الى الشك في التكليف بالقييد والخصوصية المشكوكه فتجرى فيه البرائة على نحو ما مر في الشك في الجزئية ( ولكن ) التحقيق في المقام هو التفصيل ، بين ان يكون القيد المشكوك فيه على نحو يكون كل فرد من افراد الطبيعي قابلاً للانصاف به كالاقيام والقيود والايمان في الرقبة ، وبين ما لا يكون كذلك كالهاشمية ونحوها ( بالمصير ) فيما كان من قبيل الاول الى البرائة نظراً الى رجوع الشك حينئذ في كل ما يفرض كونه من افراد الطبيعي وينطبق عليه اول وجود الطبيعي الى ان الواجب هذه الحصة الفاقدة للخصوصية او هي بشرط وجدانها للخصوصية الزائدة القابلة لطروها عليها فيرجع الى الاقل والاكثر وتجرى فيه البرائة عقليها ونقليها ، من غير فرق بين ان يكون القيد متحداً مع المشروط وقائماً به ، وبين ان يكون خارجاً عنه ومغايراً معه في الوجود ( وفي الثاني ) الى الاشتغال ، لرجوع الشك حينئذ الى الشك في ان الواجب هو خصوص الحصة الواحدة للخصوصية او الجامع بينها وبين الفاقد الذي هو غير قابل لأن يوجد مع الخصوصية فينتهي الامر الى الدوران بين التعمين والتخصيص والعلم الاجمالي بين المتبائنين بنحو ما قربناه في الدوران بين الجنس والنوع فيجب الاحتياط باتيان الواجد للخصوصية ( والمر ) في الفرق المزبور بعد اقتضاء التكليف بالطبيعي الصرف بنظر العقل مطلوبة اول وجوده ، هو ان في فرض قابلية

جميع افراد الطبيعي لطر و الخصوصية عليه يكون كل ما يفرض عند العقل كونه اول وجود لهذه الطبيعة يعلم بمطلوبية ذاته وانما الشك في انه هو الواجب او هو مع الخصوصية الزائدة القابلة لطر وها عليه ، وبذلك يندرج في الاقل والاكثر ( بخلاف ) فرض عدم قابلية بعض افراد الطبيعي لطر و الخصوصية عليه ، فانه لو فرض كون الفرد الفاقد للخصوصية اول وجوده لا يعلم بمطلوبية الحصاة المحفوظة في ضمنه ، لاحتمال كون المطلوب هي الحصاة الواجدة للخصوصية او القابلة لايجادها فيها ، فيندرج بذلك في المتباينين ، لتردد الواجب حينئذ بين الجامع بين الوجودين او خصوص الواجد للخصوصية فيجب فيه الاحتياط باتيان الواجد للخصوصية ( و عليك ) بالتأمل فيما ذكرناه في الفرق بين الفرضين ، فانه ينفعك انشاء الله تعالى عند التباس الامر عليك في امثال الموارد المتميز باب الاقل والاكثر في المشروطات والمقيدات من باب التعمين والتخيير الراجع فيه العلم الاجمالي الى المتباينين ( هذا كله ) في شقوق التريد بين الاقل والاكثر في معروض التكليف الذي هو فعل المكلف او متعلقة الذي هو الموضوع الخارجي من حيث الشك في الجزئية او الشرطية او المانعية ( وقد عرفت ) ان المختار في جميع فروض المسئلة هي البرائة عقليها ونقليها ، الا فيما كان التريد فيه من قبيل التريد بين الجنس والنوع والكلي والحصاة ( فان ) المرجع فيمثله هو الاشتغال عقلا ( من ) دون فرق فيما ذكرناه من البرائة بين كون الشبهة وجوبية او تحريمية ، لا تحاد مناط البرائة في الجميع ، غير ان الشبهات التحريمية تكون على عكس الشبهات الوجوبية ، فان في الشبهات الوجوبية يكون الاقل متيقن الوجوب والاكثر مشكوكاً ، وفي الشبهات التحريمية يكون الاكثر متيقن الحرمة والاقل مشكوكاً فلو شك حينئذ في دخل شيء في الحرام المركب على نحو الجزئية او القيدية ، تجري البرائة عن حرمة الاقل مع ترك المشكوك فيه ( بل لو قلنا ) بالاحتياط العقلي في الشبهات الوجوبية لمكان شبهة الفصول من اقتضاء الاشتغال بالاقل للفراغ اليقيني عنه الذي لا يحصل الا باتيان الاكثر ، امكن القول بالبرائة في الشبهات التحريمية ، لمكان عدم اقتضاء قاعدة الشغل المزبور فيها وجوب الاجتناب عن الاقل ( فانه ) بعد ان كان عصيان الحرام المركب بارتكاب مجموع الاجزاء من

حيث المجموع ، ويكتفي العقل في تحقق ترك العصيان بترك جزء المركب ولو كان هو الجزء الاخير منه ( فلا جرم ) مع الشك في دخول شيء في موضوع الحرمة بنحو الجزئية او القيدية يكتفي العقل بتركه في عدم حرمة البقية ، للشك حينئذ في اصل حرمة البقية ( والفرض ) ايضا عدم اقتضاء قاعدة الشغل بترك الحرام المركب الا الفراغ عنه بترك المجموع من حيث المجموع بلا اقتضاء مجرد اليقين بالشغل المزبور لحرمة البقية ( وهذا ) بخلاف الواجب المركب ، فان عصيانه لما كان بترك جزء منه ، فعلم باشتغال العهدة بالتكليف بالاقل يمكن اثبات وجوب الاتيان بالاكثر بقاعدة الشغل بالاقل ( وحينئذ ) فما توهم من اقتضاء وجوب الاحتياط في الشبهات الوجوبية لوجوبه ايضا في الشبهات التحريمية مما لا ينبغي الاصغاء اليه

« الصورة الثانية » في دوران الاقل والاكثر في الاسباب والمحصلات ، فيما كان الواجب والمأمور به عنواناً بسيطاً كالفسلات الخاصة في باب الطهارة الحديثة والخشبية ، بناء على ان المأمور به هي الطهارة وان الامر بالفسلات انما هو لكونها محصلة لها ، لا انها هي المأمور بها « وفي جريان البرائة » عند الشك في دخل شيء في المحقق بنحو الجزئية او القيدية اشكال ، والمشهور العدم مطلقاً في الاسباب الشرعية والعقلية والعادية ( لان ) التكليف بالامر البسيط معلوم بجميع حدوده والشك في دخول شيء في تحققه راجع الى الشك في حصول الفراغ منه بدون مقتضى اطلاق كلامهم هو عدم الفرق بين كون الامر البسيط دفعي الحصول والتحقق او متدرج الحصول من قبل اجزاء محققه ( ولكن التحقيق ) التفصيل بين ان يكون العنوان البسيط الذي هو المأمور به ذا مراتب متفاوتة متدرج الحصول والتحقق من قبل اجزاء علمته ومحققه بان يكون كل جزء من اجزاء سببه مؤثراً في تحقق مرتبة منه الى ان يتم المركب فيتحقق تلك المرتبة الخاصة التي هي منشأ الاثار ، نظير مرتبة خاصة من النور الحاصلة من عدة شموع والظاهر انه من هذا القبيل باب الطهارة كما يكشف عنه ظاهر بعض النصوص الواردة في باب غسل الجنابة من نحو قوله ع تحت كل شعرة جنازة فبلوا الشعر وانقوا البشرة وقوله ع في الصحيح فما جرى عليه الماء فقد طهر ، وقوله ع « في الصحيح الاخر وكل شيء عامسسته الماء فقد انقمته ( ويعضده )

استدلال جمع منهم على ناقضية الحدث الاصغر الواقع في اثناء الغسل ، بان الحدث الاصغر ناقض للطهارة بكاملها فلا يعاضها اولى « وبين » ما لا يكون كذلك بان كان العنوان البسيط غير مختلف المراتب دفعي الحصول والتحقق عند تامة محققة - فعلى الاول - لا قصور في جريان ادلة البرائة عند الشك في المحقق ودورانه بين الاقل والاكثر ، فان مرجع الشك في دخل الزائد في المحقق حينئذ بعد فرض ازدياد سعة الامر البسيط بازدياد اجزاء محققه الى الشك في سعة ذلك الامر البسيط وضيقة ، فينتهي الامر في مثله الى الاقل والاكثر في نفس الامر البسيط ، فتجرى فيه البرائة عقليها ونقلها ، من غير فرق بين كون المحصل له من الاسباب العقلية والعادية او الاسباب الشرعية كباب الطهارة الحديثة بل الحثية ايضاً ( واما على الثاني ) وهو فرض كون البسيط دفعي الحصول والتحقق عند تحقق الجزء الاخير من علته ، فلا يحيص عند الشك في دخل شيء في محققه من الاحتياط « لان » التكليف قد تنجز بمفهوم مبين معلوم بالتفصيل بلا ابهام فيه ، والشك انما كان في تحققه وحصول الفراغ منه بدونه ، والعقل يستقل في مثله بوجوب الاحتياط تحصيلاً للجزم بالفراغ عما ثبت الاشتغال به يقيناً ( ولازمه ) المنع عن جريان الاصول النافية ايضاً من غير فرق بين كون المحقق من الاسباب العادية والعقلية او من الاسباب الشرعية ( نعم ) بناء على تعليقية حكم العقل بالفراغ الجزمى على عدم مجيء الترخيص على الخلاف كما هو اساس القول باقتضاء العلم الاجمالي لوجوب الموافقة القطعية ، لا قصور في جريان ادلة المرخصة حتى في فرض كون المحقق من الاسباب العقلية والعادية فضلاً عن كونه من الاسباب الشرعية ، حيث انه يشك في حرمة مخالفة التكليف بالبسيط من قبل الجزء المشكوك دخله في محققه وان كانت سببته عقلية او عادية ، فيجري فيه حديث الرفع ونحوه ، من دون احتياج الى اثبات سببته الاقل ومؤثرته في الامر البسيط ، ولا الى اجزاء الاصل في نفس السبب كي يرد عليه اشكال المثبتية تارة ، وعدم مجعولية السببية اخرى حتى في الاسباب الشرعية ، بدعوى انه مع تعلق الجعل الشرعي بالمعصب لا يعقل تعلقه ايضاً بنفس السبب ( فان المانع ) عن جريان الاصول النافية على هذا المبنى في اطراف العلم انما



هو تساقطها بالتعارض، وبعد عدم جريانها في مقطوع المخالفة من ناحية الاقل لا تصور في جريانها بالنسبة الى مشكوك المخالفة من ناحية مشكوك الدخل في السبب كما هو ظاهر (ولكن) الذي يسهل الخطب كما بيناه مراراً هو فساد هذا المبنى (فإن التحقيق) هو تجزئة حكم العقل عند اليقين بالاستغال بوجود تحصيل الجزم بالفراغ الاعم من الحقيقي والجعل على نحو يأبى عن الترخيص على خلافه (وعليه فبعد رجوع الشك في دخل المشكوك فيه في السبب الى الشك في تحقق المسبب المأمور به بدونه لا محيص من الاستغال، ولا مجال لجريان الاصول النافية والترخيصات الظاهرية كحديث الرفع واصالة عدم الجزئية، وعدم تعلق الجعل بالزائد المشكوك فيه في الاسباب الشرعية، وان قلنا بمجموعية السببية فيها مستقلاً او كفاية مطابق المجموعية ولو تبعياً في جريان الاصل، الا على تقدير مثبتيتها لسببية الاقل ومؤثرته في تحقق المسبب ليكون بذلك مثبتاً للفراغ الجعلي الظاهري، ومثله كما ترى خارج عن عهدة تلك الاصول الاعلى القول بالاصل المثبتة (لا يقال) انه يمكن جريان البرائة على هذا المبنى ايضاً في نفس المسبب في طرف تركه (فانه) بعد ما ينعدم الامر البسيط بانعدام كل واحد من اجزاء محققه على نحو العموم البدلي، فلا محالة عند الشك في جزئية شيء لمحقيقه ينتهي الامر في طرف حرمة تركه الى الاقل والاكثر، حيث ان تركه الناشء من قبل ترك الاقل مما يعلم تفصيلاً حرمة واستحقاق العقوبة عليه للعلم بافضاء تركه الى ترك المأمور به (واما) تركه الناشء من قبل ترك المشكوك جزئيته للسبب، فلم يعلم حرمة لعدم العلم بافضاء تركه الى تركه وانطباع النهي عن ترك المأمور به عليه، فتجري فيه ادلة البرائة عقلياً ونقلياً، كما في صورة ترك المأمور به وتردد اجزائه بين الاقل والاكثر خصوصاً في الاسباب والمحصلات الشرعية التي لا سبيل للعقل الى معرفتها الا ببيان الشارع (فانه يقال) هذا انما يتم اذا كان اضافة اجزاء المحقق بالكسر الى المحقق بالفتح من قبيل الجهات التقييدية الموجبة لتكثير اعدام المأمور به بالاضافة اليها حيث انه بتعدد اجزاء المحقق حينئذ بتعدد الاضافات والتقييدات، وبذلك يتكثر اعدام ايضاً فينتهي الامر من جهة حرمة الترك الى الاقل والاكثر (وليس الامر كذلك) بل اضافة اجزاء المحقق اليه انما تكون محضه بكونها من الجهات

التعليلية ، وعليه لا يكاد يتصور للبسيط الذي هو المسبب الاعدم واحد وانما بلغ اجزاء محققه في الكثرة ما بلغ لا اعدام متعددة وانما التعدد المتصور فيه انما هو في اضافة ذلك العدم الواحد الى اجزاء علته ومحققه من حيث تحققه بانعدام كل واحد من اجزاء علته ( وبعد ) العلم بوقوع العدم المزبور تحت النهي والمبغوضية الفعلية حسب اقتضاء الامر بالشيء النهي عن النقيض ، لا محيص فيمقام الفراغ من تحصيل الجزم بالخروج عن عهده ، ولا يكون ذلك الا بالاتيان بجميع ما يحتمل دخله في محققه ( وبما ذكرنا من البيان ) ظهر فساد مقايسة القام بصورة تركب المامور به ( فان ) جريان البرائة فيه انما هو لاجل ان لكل واحد من اجزاء المركب المامور به عدم مستقل يكون متعلقا للنهي الضمني قبالة الاخر « فانه » بهذا الاعتبار يتصور للمامور به اعدام متعددة حسب تعدد اجزائه ، فينتهي الامر فيها الى الاقل والاكثر ، واين ذلك والامر البسيط الذي لا يتصور له الاعدم واحد

« تذييل » قد بتولد مما ذكرنا من الوجه في اصابة الاشتغال وعدم جريان البرائة عند الشك في المحقق ودورانه بين الاقل والاكثر « الاشكال » في جريان البرائة في جميع موارد دوران الامر بين الاقل والاكثر في المركبات ايضا « بتقريب » ان المصالح والملاكات المبتنية عليها التكاليف الشرعية على مذهب العدالة ايضا من قبيل العناوين البسيطة والمسببات التوليدية من متعلقات التكاليف والافعال الصادرة من المكلف ، فان الغرض من الامر بالافعال الخارجية انما هو حصول تلك المصالح والملاكات ، ومع وقوعها تحت الارادة الفعلية الموجبة لتوجيه البعث نحو محققها من الافعال الخارجية ، لا بد بمقتضى البيان المتقدم من الاشتغال في جميع موارد دوران المكلف به بين الاقل والاكثر ( لان ) العقل ملازم في مثله بتحصيل مرام المولى ولو لم يكن بنفسه في حيز خطابه مستقلا ، فيلزم سد باب البرائة كلية في جميع موارد الاقل والاكثر الارتباطي ، فانه ما من مورد يشك فيه في دخل شئ في المكلف به على نحو الجزئية او الشرطية الا والشك فيه يرجع الى الشك في حصول الملاك وتحققه بدون المشكوك فيه فلا بد بمقتضى اشتغال العهدة بتحصيل الملاك من الاحتياط بالاتيان بكل ما يحتمل دخله في

حصول الملاك ( وقد افاد الشيخ « قده » في دفع الاشكال بوجهين تارة ) بفرض الكلام على مذهب الاشاعرة المنكرين للحسن والقيح ، او على مذهب من يقول من العدالة بكفاية المصلحة في نفس الامر والتكليف وان لم تكن في المأمور به ( واخرى ) بان نفس الفعل من حيث هو ليس لطفاً ولو لم يؤت به على وجه الامتثال وان اللطف انما هو في الاتيان به على وجه الامتثال ، فيحتمل حينئذ ان يكون اللطف منحصراً في امثاله التفصيلي مع معرفة وجه الفعل ليوقع الفعل على وجهه كما صرح به بعضهم ( وبعد ) تعذر ذلك كما في المقام حيث ان الاتي بالاكثر لا يعلم انه الواجب او الاقل ، لا يعلم بحصول اللطف بالاقل المأتي به من الجاهل الخ ( ولا يخفى عليك ) ما في هذين الجوابين ( اما الاول ) فظاهر لانه في الحقيقة تسليم للاشكال على ما يقتضيه مذهب العدالة من تبعية الاحكام للمصالح والمفاسد الكائنة في متعلقاتها ( واما الثاني ) ففيه اولاً انه خلاف ما هو التحقيق حتى على مختاره ( قده ) من عدم دخل قصد الوجه في تحقق الامتثال ( وثانياً ) ان قصد الوجه على تقدير اعتباره انما يكون مختصاً بالعبادات المتوقف صحتها والخروج عن عهدة الامر بها على الاتيان بها عن قصد امتثال امرها ، وليس محل الكلام مختصاً بالعبادات ، بل يعم التوصليات ( لان ) في الاوامر التوصلية ايضاً لا بد من اشتمال متعلقاتها على المصالح والملاكات ( وثالثاً ) ان اعتبار قصد لوجه في حصول الغرض في العبادات انما يكون في صورة التمكن من ايقاع الفعل على وجهه ، فلا يوجب سقوطه حينئذ لاجل التمذر انتفاء اصل الملاك كي يقتضى عدم وجوب الاحتياط بانتيان الاكثر ، والا لاقتضى عدم وجوب الاقل ايضاً ، من جهة اقتضاء وجوده حينئذ لكونه بلا ملاك يقتضيه ( وقد تصدى ) بعض الاعاظم « قده » لدفع الاشكال المزبور على ما في تقرير بعض تلاميذه ، بما يرجع حاصله الى منع دخول المصالح والملاكات الكائنة في متعلقات التكليف تحت الارادة الفعلية بحيث تصير في عهدة المكلف ويجب عليه تحصيلها ، بدعوى انه يعتبر في صحة تعلق التكليف الفعلي بشيء ان يكون ذلك الشيء مقدوراً للمكلف ولو بواسطة سببه وعلته بان يكون من المسببات التوليدية لفعل المكلف كالقتل والاحراق ، اما بان يكون الفعل الصادر منه تمام العلة لحصوله ، او الجزء الاخير

منها ، وبدون ذلك لا يكاد يصح ان يتعلق به الارادة الفعلية من الامر ، والمصالح والملاكات الكائنة في متعلقات التكليف من هذا القبيل ، حيث انها بنفسها لا تكون مقدورة للمكلف ، ولا كانت ايضا من قبيل المسببات التوليدية لفعل المكلف بحيث يصح ان تستند اليه كالمقتل والاحراق « لعدم » كون الفعل الصادر من المكلف سبباً توليدياً لتلك الآثار بنحو العملية التامة او الجزء الاخير منها حتى يصح بذلك وقوعها تحت ارادة الامر وتكليفه ، وانما يكون ذلك من المقدمات الاعدادية المحضة لحصول الاثر ، فيتوسط بين الفعل الصادر عن الفاعل والاثار امور اخر خارجة عن قدرة الفاعل كصيرورة الزرع سنبلًا والبسر تمرا ، حيث ان الفعل الصادر من الفاعل لا يكون الا حرث الارض ونثر البذر وهو بنفسه غير كاف في حصول السنبل ، بل يحتاج حصوله الى مقدمات اخرى خارجه عن تحت قدرة الفاعل واختياره « وبذلك » لا يصلح شيء من المصالح والاعراض التي هي مناطات الاحكام لان يتعلق به ارادة الامر وتكليفه ، بل ما يتعلق به الارادة الفعلية حينئذ انما هي نفس الافعال الصادرة عن المكلف ، فيندفع الاشكال المزبور من رأسه في المركبات الارتباطية ( لان ) المأمور به فيها انما هي الافعال الصادرة عن المكلف ، دون الملاكات والمصالح والاعراض ، وانما هي من الدواعي والعلل التشريعية لارادة الامر ( بخلاف ) العناوين التوليدية لفعل المكلف ، فانها من جهة كونها تحت قدرة المكلف واختياره ولو بالواسطة امكن ان يتعلق الامر بتحصيها ، ومع الاشتغال بتحصيها ودوران محققها بين الاقل والاكثر لا بد فيها من الاحتياط بالاثمان بالاكثر ( وفيه ما لا يخفى ) فان غاية ما يقتضيه البيان المزبور انما هو عدم وقوع المصالح والملاكات تحت الامر والتكليف بوجودها الطارد لجميع الاعداد من جهة خروجها كذلك عن تحت قدرة المكلف واختياره ( لا مطلقاً ) حتى يحفظ وجودها من قبل الافعال الصادرة من المكلف ، فاند بعد ان كان للافعال الصادرة من المكلف دخل في حصول الملاكات ولو بنحو الاعداد المستتبع للانتفاء عند الانتفاء لا محيص من وقوعها بهذا المقدار تحت ارادة الامر وتكليفه كما اوضحناه في مبحث مقدمة الواجب ، ومرجعه الى ايجاب حفظ الغرض وسد باب عدمه من قبل ما يتمشى منه من المقدمات الاختيارية ( وعليه )

يتوجه الاشكال المزبور ، حيث يكفي هذا المقدار في المنع عن جريان البرائة عند الشك وتردد المأموره بين الاقل والاكثر ، لان ما هو الموجب لعدم جريان البرائة في صورة الشك في حصول العنوان ، موجب لعدم جريانها عند الشك في حصول الملاك ايضا ( وتوهم ) عدم امكان تعلق الارادة الامرية بالاغراض وملاكات الاحكام رأساً حتى بحفظ وجودها من قبل المأموره ، لان الارادة الامرية انما تتعلق بما يمكن ان تتعلق به الارادة الفاعلية ، والاثار المترتبة على الافعال الاختيارية انما تتعلق بها الارادة الفاعلية اذا كان الفعل الاختياري علة تامة لحصولها او جزء اخيراً منها ( واذا ) لم يكن كذلك بان كان في البين واسطة غير اختيارية في ترتبها ، يستحيل تعلق الارادة الفاعلية بنفس تلك الاثار ، فيستحيل تعلق الارادة الامرية بها ايضاً ، بل لو كان هناك ارادة امرية لا بد وان تتعلق بالمقدمات الاختيارية لبس الا ( مدفوع ) بما ذكرناه من ان المستحيل انما هو تعلق الارادة الفاعلية بوجود الأثر على الاطلاق الطارد لعدمه من جميع الجهات ( واما ) تعلق الارادة الفاعلية بوجوده الطارد لعدمه من الجهة التي هي تحت اختياره فهو في غاية الامكان ونظائره كثيرة لا تحصى ( كما في ) الحجر الكبير المتوقف حر كته على تحريك شخصين او ازيد وكالبيع بمعنى اسم المصدر المتوقف على ايجاب البايع وقبول المشتري ( فانه ) مع خروج وجوده الطارد لعدمه على الاطلاق عن حيز قدرة البايع واختياره ، يقصد البايع ويريد بانشاء ايجابه التوصل الى وجود الملكية للمشتري في الخارج مع علمه بعدم كون ايجابه علة تامة لحصول الملكية ولا جزء اخيراً منها ( وكما ) انه يصحح ذلك ويقال ان مرجع قصده الى التوصل الى وجود الملكية في الخارج من قبل انشاء ايجابه الذي هو فعل اختياري له ويصحح بذلك ايضاً صحة التكليف بايجاد ملكية شيء لزيد بمثل قوله ملك زيداً كذا واوجد ملكية دارك لزيد ، بارجاع التكليف بايجاد الملكية لزيد في الخارج الى ايجاب حفظ وجود الملكية من قبل ما يتمشى منه وسد باب عدمها من ناحية ايجابه ( كذلك ) في المقام حرفاً بحرف ، فيتوجه الاشكال بان اشتغال العهدة بتحصيل ملك الواجب وحفظ وجوده من قبل المردد بين الاقل والاكثر يقتضى الفراغ اليقيني عنه ، وبالتيان بالاقل يشك في تحقيق الحفظ المزبور فلا بد من الايمان بالاكثر تحميلاً

للقطع بالفراغ عما ثبت الاشتغال به في العهدة جزماً ( فالاولى ) حينئذ في دفع الاشكال المزبور ان يقال ان حكم العقل بلزوم تحصيل الجزم بالفراغ تابع لمقدار ثبوت الاشتغال بالتكليف الفعلي بالعرض ، والمقدار الثابت من فعلية الارادة بالنسبة الى الملاك والعرض انما هو فعليتها بمقدار حفظه من قبل الاقل ( فان الطريق ) الى استكشاف فعلية الارادة بالنسبة الى الملاكات والاعراض لا يكون الا الامر والبعث الفعلي نحو الافعال المحصلة لها ، وبالمقدار المعلوم من البعث الفعلي نحو الافعال الصادرة عن المكلف يستكشف فعلية الارادة بحفظ العرض من قبلها ، والا فليس العرض بنفسه تحت خطاب مستقل كي يستكشف من اطلاقه فعلية الارادة بالنسبة الى العرض او حفظه على الاطلاق ( وحيث ) انه مع تزداد المأمور به بين الاقل والاكثر لم يعلم الا التكليف بالاقل ، فلم يعلم فعلية الارادة بحفظ العرض ازديتاً علم ارادته من العمل ، ومعه لا ملزم للعقل بالاحتياط فيرجع الى البرائة وقبح العقاب بلا بيان ( هذا ) كله في صورة دوران الامر بين الاقل والاكثر من جهة الشبهة الحكيمية

واما اذا كان دوران الامر بين الاقل والاكثر الارتباطي في الشبهة الموضوعية ، فالذي يظهر من الشيخ ( قده ) هو القول بالاحتياط بارجاع الشبهة الموضوعية في الاقل والاكثر الى ما يرجع الى الشك في المحصل ( وتحقيق الكلام في ذلك ) هو ان الشبهة في المصداق ، تارة يكون من جهة الشك في اتصاف الموجود بعنوان الكبرى كالشك في اتصاف زيد بعنوان العالمية في مثال اكرم العالم ، واخرى يكون من جهة الشك في وجود ما هو المتصف بعنوان الكبرى ( وعلى الاول ) تارة يكون الخطاب مبهماً من جهة حدود موضوع الحكم بحيث يكون قابلاً للانطباق على القليل والكثير كما في مثال اكرم العالم ، واخرى يكون معيناً من هذه الجهة بلا ابهام فيه من ناحية نفس الخطاب كما في الامر باكرام عشرة عالم وامثاله ( فعلى الاول ) لا شبهة في ان الشك في المصداق موجب للترديد في مقدار ارادة المولى من حيث شمولها للمشكوك فيه وعدمه ( فانه ) بعدما يختلف دائرة الحكم سعة وضيقاً بازدياد افراد موضوعه ومتعلقه وقتلتها في الخارج ، فلا محالة يكون الشك في اتصاف فرد بعنوان العالمية يستتبع الشك في

الحكم وضيقة من ناحية نفس الخطاب ( فاذا ) علم بمقدار من افراد العلماء وشك في عالمية زيد ، فلا كرام الواجب في قوله اكرم العلماء يتردد بين الاقل والاكثر ( ويكون ) المرجع في مثله هي البرائة عن وجوب اكرامه ( من غير فرق ) في ذلك بين ان يكون لحاظ العلماء في قوله اكرم العلماء على نحو العام الاستغراقي او على نحو العام المجموعي ( فانه ) على كل تقدير يرجع الشك في الموضوع الخارجي في اتصافه بعنوان موضوع الكبرى الى الشك في سعة الحكم وضيقة من ناحية الخطاب ( غايته ) انه في الاول تكون الشبهة من الاقل والاكثر الاستقلالي ، وفي الثاني من الاقل والاكثر الارتباطي مع كون منشأ الشبهة في الصورتين هي الامور الخارجية ( ولكن الظاهر ) هو خروج هذا الفرض من الشبهة في المصداق عن فرض كلام الشيخ قده سره ( فان ) محط كلامه على ما يظهر من تمثيله بين الهلالين والشك في المحقق انما هي صورة تعين مقدار دائرة الحكم من ناحية نفس الخطاب بحيث كان الشك في وجوب الاقل والاكثر ممحصاً بكونه في عالم التطبيق ليس الا بلا ابهام في ناحية دليل الكبرى ، فينحصر فرضه حينئذ بمثل الامر باكرام عشرة مساكين ونحوه مما لا ترديد في مقدار الارادة من جهة نفس الخطاب ( والا ) فلا وجه لعدم تمثيله لفرض تردد الواجب بين الاقل والاكثر لأجل الشبهة في المصداق بنحو ما ذكرناه من الامثلة الواضحة وتمثيله له بمثل بين الهلالين والشك في المحقق الذين لا يخلوان عن المناقشة ايضاً كما ستطلع عليها فانه - من البعيد جداً خفاء ذلك على اصماغ الطلبة فضلاعن مثل الشيخ - قده - الذي هو استاذ هذا الفن ، فلا ينبغي حينئذ نسبة الغفلة عن ذلك او تحيل عدم امكان فرض الشبهة الموضوعية في الاقل والاكثر الى مثله ( قده ) فانه اسانة للادب وجفاء عليه « قده » « واما على الثاني » وهو فرض كون الشك في وجوب الاقل والاكثر ممحصاً من جهة التطبيق واتصاف الموضوع الخارجي بعنوان موضوع الحكم مع تبين حدوده الماخوذة في موضوع الكبرى وتعين مقدار الارادة من ناحية نفس الخطاب بلا ابهام فيه من طرف الزيادة ، نظير عنوان عشرة مساكين او العلماء في قوله اكرم عشرة مساكين او العلماء ( فبشكل ) فرض تردد التكلف بين الاقل والاكثر لاجل الشبهة في المصداق ، بل الظاهر عدم

تصوره ( لان ) الشبهة المصدقية لعنوان العشرة مثلا ، اما ان يكون مع انحصار الامر بالمشكوك عالميته والتسعة الاخرى ، اولا مع الانحصار بذلك ، وعلى التقديرين لا مجال لتصور تردد التكليف بين الاقل والاكثر وذلك « على الاول ظاهر ، فانه مع الانحصار بالمشكوك عالميته يشك في القدرة على اكرام العشرة لاجل الشك في تحقق موضوع الحكم ، فيشك في اصل التكليف بالاكرام ، فلا يتصور حينئذ اقل معلوم الوجوب واكثر مشكوك ( وعلى الثاني ) وان امكن تصور الشك في الاقل والاكثر من هذه الجهة ، الا ان المشكوك حينئذ طرف الشك في الايجاب التخيري فيمقام الامتثال لا الوجوب التعميني ومثله خارج عن فرض البحث في الاقل والاكثر ، فان فرض الكلام فيه انما هو الشك في وجوب المشكوك فيه بالوجوب التعميني « وكذلك » الكلام في الشبهة الموضوعية لأجل الشك في وجود ما انصف بعنوان موضوع الكبرى ، فانه مع الشك في اصل الوجود لا يكون في البين اقل معلوم الوجوب واكثر مشكوكه ومع الاتيان بمقدار من المأمور به والشك في وجود بقية الاجزاء واتيانه في الخارج لا يكون الاقل معلوم الوجوب بل حينئذ يقطع بسقوطه وكان الشك في سقوطه عن البقية « واما » ما اورده الشيخ « قده \* من المثالين ، فالاول منها وهو بين الهلالين يكون مبهماً من حيث الحد نظير كلي العالم في قوله اكرم العالم ، حيث يكون مرجع الشك في كونه ثلاثين او اقل الى الشك في سعة دائرة الحكم وضيقة في قوله صم بين الهلالين والمرجع فيه عند عدم قيام دليل في البين او اصل محرز يقتضي وجوب الصيام هي البرائة ( واما الثاني ) وهو الشك في المحقق ، فبالنسبة الى السبب تكون الشبهة حكيمية لا موضوعية ، وبالنسبة الى المسبب تكون الشبهة موضوعية لا أمر بسيط ، ولا تردد فيه بين الاقل والاكثر الا اذا كان الامر البسيط مماله مراتب متفاوتة بالشدة والضعف كالنور مثلاً ( ولكن ) الشبهة حينئذ ترجع الى كونها حكيمية بالنسبة الى المأمور به لا موضوعية \* فعلى كل حال لا يتصور في هذه المقامات الشك في وجوب الاقل والاكثر من جهة مجرد الشك في المصدقات اذ أعلى الشك من ناحية الكبرى ، - وبهذه الجهة - ارجع الشيخ « قده » الشبهة الموضوعية في الاقل والاكثر الارتباطي الى ما يرجع الى الشك في المحصل فتدبر



( بقى الكلام في حكم الشك في القواطع والموانع ﴿ وتحقيق الكلام ﴾ في ذلك يستدعي تمهيد مقدمة لبيان المائز بين القاطع والمانع - فنقول - الظاهر ان مرجع كون الشيء قاطعا في المركبات الاعتبارية انما هو الى كونه بوجوده مفنيا لما هو الشرط الماخوذ في المركب المامور به وهو الجزء الصوري المعبر عنه بالهيئة الاتصالية ، الحادثة بالتكبير والمستمرة الى آخر التسليمة من غير ان يكون لعدمه دخل في المامور به \* فان « معنى القطع عبارة عن الفصل الذي هو نقيض الوصل اوضده ، ولا يصدق ذلك الا اذا كان للمركب جزء صوري وهيئة اتصالية لها دخل في ملاك المركب ( والا ) فبدونه لا مجال لتصوير كون الشيء قاطعا للمامور به ولا للنهي عن ايجاده بعنوانه الخاص ( وهذا بخلاف المانع ) فان مرجع مانعيته الى قيديته عدمه للمامور به قبال الشرائط الراجعة الى دخل وجودها في المامور به ( وحينئذ ) فالمانع والقاطع وان كانا يشتركان في الاخلال بالمأمور به ، الا ان المائز بينهما هو ان في المانع يكون حيث التقييد بعدمه ماخوذاً في المامور به وكان له دخل في في ملاكه بخلاف القاطع فانه ليس مما لعدمه دخل في المامور به وانما هو مفني لما هو المعبر فيه وهو الجزء الصوري المعبر عنه بالهيئة الاتصالية هذا ( وقد يفرق ) بينها بوجه آخر وهو جعل المانع عبارة عما يمنع وجوده عن صحة المامور به اذا وقع في خصوص حال الاشتغال بالاجزاء والقاطع عبارة عما يمنع وجوده عن صحته عند وقوعه في اثناء المامور به مطلقا حتى في حال السكونات المتخللة بين الاجزاء « ولكن فيه نظر » فانه كما يمكن ثبوت كون المانع مانعا عن صحة المامور به في خصوص حال الاشتغال بالاجزاء ( كذلك ) يمكن كونه مانعا عن الصحة مطلقا حتى في حال السكونات المتخللة في البين كما \* ان الامر \* في طرف القاطع كذلك \* حيث \* يتصور فيه ثبوت كونه قاطعا مطلقا وفي خصوص حال الاشتغال بالاجزاء ، لانه تابع كيفية اعتبار الشارع اياه \* واما \* في مقام الاثبات فيحتاج استفادة كل من الاعتبارين في كل من المانع والقاطع الى قيام الدليل عليه ، ويختلف ذلك باختلاف كيفية لسان الادلة الواردة في باب القواطع والموانع ، ولا يبعد استفادة المانعية والقاطعية المطلقة مما ورد بلسان النهي عن ايقاع شيء في الصلاة بنحو جعل الصلاة ظرفاً لعدم وقوع المانع او القاطع فيها

لولا مزاحمة الجهات الاخر المقتضية لتخصيص المانعية او القاطعية بحال الاشتغال بالاجزاء ( ومع الشك ) وعدم استفادة احد الامرين من الادلة ، يندرج في الاقل والاكثر ، فان المتيقن من المانعية او القاطعية حينئذ انما هو في خصوص حال الاشتغال بالاجزاء والمرجع في الزائد هي اصالة العدم ( ثم انه بعد ما ظهر ) ثبوتها وجه الفرق بين المانع والقاطع من رجوع القاطع الى كونه قاطعا للجزء الصوري والهيئة الاتصالية القائمة بمواد الاجزاء من غير ان يكون لعدمه دخل في المأمور به وفي حصول الملاك والمصلحة ، بخلاف المانع ، فان مرجعه الى دخل عدمه في ملك المطلوب ومصالحته ( يبقى الكلام ) في مقام الاثبات في ان للركبات الاعتبارية جزء صوري يكون له دخل في المأمور به وراه مواد الاجزاء الخارجية ام لا ( ولكن الظاهر ) عدمه ، لانتفاء الدليل عليه بالخصوص في المركبات المعهودة كالخج والوضوء والصلوة ونحوها ( فان ) غاية ما يقتضيه دليل المركب في كل واحد منها انما هو كونه عبارة عن عدة امور معهودة متباينة في الوجود ، واما ان لهذه المركبات جزء صوري آخر قائم بمواد الاجزاء الخارجية فيحتاج ثبوته فيها الى قيام دليل عليه بالخصوص ( نعم ) في خصوص الصلوة يستفاد من التعبير بعنوان القاطع في بعض النواهي الواردة في باب القواطع ان لها وراه الاجزاء الخارجية جزء صوري آخر قائم بمواد الاجزاء من جهة ملازمة مثل هذا العنوان مع اعتبار هيئة اتصالية وجزء صوري قائم بمواد الاجزاء يكون هو المطلوب ( واما توهم ) المنع عن ثبوت ذلك حتى في باب الصلوة نظراً الى دعوى انه لا يكون في الادلة الا النهي الغري عن عدة امور كالالتفات الى الورا ونحوه ولا يدل مثله على ان وراه الاجزاء الخارجية امر وجودي آخر يسمى بالجزء الصوري لا مكان ان يكون النهي عنها من جهة كونها مانعا قد اعتبر عدمها في الصلوة ( فمدفوع ) بانه كذلك لولا تعنون تلك النواهي بعنوان القاطعية « واما مع تعنونها » بذلك فلا محالة بعد امكان وجود الجزء الصوري لها ثبوتها يكشف مثلها عن ان للصلوة هيئة اتصالية وجزء صوري قد اعتبرها الشارع فيها ، لما ذكرنا من ملازمة العنوان المزبور الماخوذ في حيز تلك النواهي مع اعتبار الهيئة الاتصالية في الأجزاء الخارجية ، وبذلك يستكشف ايضا عن

تعلق الطلب والبعث بالجزء الصورى على نحو تعلقه بالاجزاء الخارجية ، وان النهى عن ايجاد القاطع فى الائناء انما هو لأجل النهى عن قطع الهيئة الانصالية الذى هو عين النهى عن نقيض الاتصال المطلوب ، لا ان ذلك لخصوصية فيه اوجبت النهى عنه « وحينئذ ، فما عن بعض من المنع عن تعلق الطلب بالجزء الصورى المستكشف من النواهي الواردة فى باب القواطع \* منظور فيه \* فانه مع الاعتراف بكشف تلك النواهي عن وجود جزء صورى للصولة لا محيص من كونه متعلقاً للطلب ايضاً ، ومعه لا يكون النهى عن ايجاد القاطع الا من جهة كونه علة لرفع الجزء الصورى والهيئة الانصالية المعتبرة فى المطلوب ، لا من جهة تقييد المامور به بعدم نفسه كي يحتاج الى رفع الشك عن جهة نفسه فيمقام الحكم بالصحة كما هو ظاهر - وبعد ما عرفت - ذلك نقول ان الشك فى القاطع يتصور على وجوه - فانه - تارة يكون الشك فيه من جهة دوران المشكوك بين القاطع والمانع وهذا اما مع العلم بعدم خلوه فى الواقع منها ، واما لا مع العلم بذلك ، بل مع احتمال عدم كونه منها - واخرى - يكون من جهة الشك فى اصل اعتبار الجزء الصورى للمامور به شرعاً مع القطع بانه لو كان له جزء صورى لسكان ذلك قاطعاً بلا كلام - وثالثه - يكون من جهة الشك فى كونه مصداقاً للقاطع كالشك فى كون التيسم مصداقاً للضحك - واما حكمها - ففي الصورة الأولى لا اشكال فى وجوب التحرز عن المشكوك - لأنه - مع دورانه بين القاطع والمانع يقطع بكونه مضرراً بصحة المامور به ، اما لكونه مانعاً قد اعتبر عدمه قيماً للمامور به ، واما لكونه رافعاً للجزء الصورى المعتبر فيه - من دون فرق - فى ذلك بين احراز وجود الجزء الصورى للمامور به وعدمه - وذلك - على الاول ظاهر ، وكذلك على الثانى ، فانه وان كان الشك بالنسبة الى الجزء الصورى من الاقل والأكثر ، الا انه مع العلم بتعلق النهى عن ايجاد مشكوك المانع والقاطعية ولزوم الأحتراز عن المعلوم المردت بينهما ، لا مجال لجريان البرائة عنه لعدم ترتب سعة على جريانها حينئذ بعد العلم بلزوم التحرز عن المشكوك - واما فى الصورة الثانية - وهى صورة دوران المشكوك بين القاطع والمانع بالشبهة البدويه ، فع الشك فى اعتبار الجزء الصورى للمامور به لا اشكال فى جريان البرائة لرجوع الشك المزبور حينئذ بالنسبة الى

كل واحد من جزئية الهيئة الاتصالية وقيدية عدم المشكوك فيه للمامور به الى الاقل والاكثر، بل وكذلك الامر مع احراز الجزء الصوري للمامور به، فانه بالنسبة الى احتمال المانع ترجع الشبهة الى الاقل والاكثر، فتجرب فيها البرائة، وبالنسبة الى احتمال القاطعية يرجع الى استصحاب بقاء الهيئة الاتصالية ( وهكذا الكلام ) في الصورة الثالثة والرابعة، فانه في الصورة الثالثة تكون الشبهة بالنسبة الى اعتبار جزئية الهيئة الاتصالية من صغريات الاقل والاكثر الجاري فيها البرائة ( وفي الصورة ) الرابعة التي تكون الشك فيها في كون المشكوك قاطعاً من جهة الشبهة الحكمية او الموضوعية يكون المرجع فيها استصحاب بقاء الجزء الصوري والهيئة الاتصالية، فانه بعد ما لا يجري الاصل في السبب الذي هو مشكوك القاطعية، اما لعدم احراز الحالة السابقة فيه، او لعدم اجرائه لرفع الشك عن مسببه الذي هو بقاء الهيئة الاتصالية ولو على تقدير وجود الحالة السابقة فيه باعتبار كون ترتب بقاء الهيئة عليه عقلياً لا شرعياً، فلا محالة ينتهي الامر الى الاصل المسببي وهو الاصل الجاري في نفس الجزء الصوري والهيئة الاتصالية، ومجريانه فيها ترتب صحة الصلوة الواقع فيها مشكوك القاطعية من دون احتياج في الحكم بالصحة الى رفع الشك عن مشكوك القاطعية ايضاً، كي يقال انه بالاستصحاب المزبور لا ترتفع الشبهة من هذه الجهة لعدم كون الاصل الجاري في الشك المسببي رافعاً للشك السببي ( فان ما لا بد منه ) في الحكم بالصحة انما هو رفع الشك عما اعتبر في المامور به على نحو الشرطية او الشطرية، وهو لا يكون الا نفس الجزء الصوري والهيئة الاتصالية القائمة بمواد الاجزاء، دون القاطع نفسه، ومع احراز الجزء الصوري بالاصل يترتب عليه قهراً صحة الصلوة ( واما النهي ) عن القاطع فهو كما عرفت انما يكون من جهة سببته للقطع المنهي عنه بالنهي الذي هو عين النهي عن نقيض الاتصال المطلوب، لا انه من جهة تقييد المامور به بعدم نفسه كما في الموانع حتى يحتاج في الحكم بالصحة الى رفع الشك عن قاطعية الموجود ايضاً كما هو ظاهر ( ولعمري ) ان تمام المنشاء للتوهم المزبور انما هو تخيل ان النهي عن القطع غير النهي عن نقيض الجزء الصوري والهيئة الاتصالية، او عدم كفاية النهي عن نقيض الشيء لاستصحاب وجوده، وكلا الامرين كما ترى ( واما المنع )

عن استصحاب بقاء الهيئة الاتصالية، بان الهيئة الاتصالية بقيامها بالاجزاء المتدرجة الوجود، تكون ايضاً متدرجة الوجود، فلا مجال لاستصحاب بقاءها لانها بين ما هي متصرفة بتصرم الاجزاء السابقه وبين ما هي لم تحدث ( فمدفوع ) بانه لا مانع من استصحاب الامور التدريجية كما سيأتى تحقيقه في محله انشاء الله تعالى ( هذا كله ) فيما يتعلق بالشك بالقاطع من جهة الشبهة الحكيمة او الموضوعية ( واما الشك في المانع ) فالحكم فيه ايضاً هي البرائة كما تقدم لرجوع الشك فيه الى الشك في تقيد المامور به بعدمه فيرجع الى الاقل والاكثر، والمرجع فيه هي البرائة، من دون فرق بين ان تكون الشبهة حكيمة او موضوعية، ولا بين ان يكون المانع ماخوذاً على نحو الطبيعة السارية الموجب لانتحال تقيد المامور به بعدمه حسب تعدد افراد المانع في الخارج الى تقيدات متعددة، او ماخوذاً على نحو صرف الوجود ( واما توهم ) لزوم الاشتغال في الفرض الاخير، بدعوى ان اشتغال الذمة بعدم الطبيعي الذي هو نقيض صرف وجوده يقتضي الفراغ اليقيني عنه، ولا يحصل ذلك الا بالاجتناب عن جميع ما يحتمل كونه من افراد المانع ومصاديقه ( فمدفوع ) بانه انما يتم اذا كان الفرد مقدمة لوجود الطبيعي في الخارج، فانه حينئذ يكون عدم الطبيعي امراً واحداً بسيطاً متحصلاً من اعدام فرده، وبلاشتغال بمثله المين موضوعاً وحكماً ينتهي الامر الى مقام تحصيل الفراغ، فلا بد من الاجتناب عما يشك كونه من افراد المانع ومصاديقه، واما على ما هو التحقيق وعليه المحققون من عينية وجود الطبيعي مع وجود فرده، فلا يتم ذلك ( اذ لا شبهة ) في انه بعد ما تتسع دائرة انطباق صرف الطبيعي وتضميق بكثرة الافراد وقتها ( كذلك الامر ) في طرف نقيضه، فاذا كان عدم الطبيعي الذي هو نقيض صرف وجوده عبارة عن العدم المتحقق في ضمن تمام اعدام الافراد فلا محالة يختلف دائرة العدم المزبور سعة وضيقاً بازدياد الافراد وقتها ( فلو علم ) حينئذ بمطلوبية عدم الطبيعي الذي هو نقيض صرف وجوده وشك في انطباق الطبيعي على فرد فقهرراً يندرج في الاقل والاكثر الارتباطي حيث انه يشك في مقدار دائرة المامور به من انه بمرتبة يكون المشكوك خارجاً عنه او بمرتبة يكون المشكوك داخل فيه، فتجري فيه البرائة العقلية والشرعية لعدم احراز اقتضاء الخطاب

تكليفاً بالنسبة الى المشكوك فيه ( وحينئذ ) فلا فرق بين القسمين من هذه الجهة ( نعم ) بينها فرق من جهة اخرى ، وهي لزوم تقليل المانع مها امكن عند الاضطرار الى ايجاده في الجملة ( فانه ) على الاول وهو كون المانع هو الطبيعي بوجوده الساري في ضمن الافراد لا بد عند الاضطرار من تقليل المانع مها امكن والاقتصرار على ما يدفع به الاضطرار كما في الاضطرار الى لبس النجس او الحرير ونحو ذلك في الصلوة ( بخلافه ) على الثاني فانه لا يجب تقليله عند الاضطرار الى صرف الطبيعي اسقوط النهي عنه بالاضطرار المزبور ( ولكن ) الذي يسهل الخطب هو عدم وجود القسم الثاني في باب النواهي لا في النواهي النفسية ، ولا في النواهي الغيرية ، حيث لم نظفر فيها بمورد يكون النهي متعلقا بصرف وجود الشيء نعم قد يتصور ذلك في النواهي العرضية كما في باب التذر والحلف فيما لو نذر او حلف ان لا يشرب الشاي او التتن بنحو كان من قصده صرف وجودها المنطبق على اول وجود الافراد ( كما ان ) الامر في باب الشرائط بعكس ذلك حيث يكون مورد التكليف فيها هو صرف الوجود ( نعم ) في الواجبات النفسية يوجد فيها كلا القسمين كما في الصلوة واكرام المؤمن وانكاف الغالب فيما لا تعلق له بموضوع خارجي هو كونه على نحو صرف الوجود

( بقى الكلام ) في انه هل يمكن استصحاب صحة العبادة عند الشك في طرو مفسد لها لفقده ما يشك في اعتبار وجوده في العبادة او وجود ما يشك في اعتبار عدمه فيها ، اولا ، حيث ان فيه خلافا مشهوراً ( والذي ) اختاره الشيخ قده هو المنع عنه ( ومحصل ) ما افاده قده في تقريب المنع هو ان المراد من الصحة المستصحبة اما ان يكون هي الصحة الفعلية او هي الصحة الشأنية التأهيلية ( والاول ) مما لا سبيل الى استصحابه لعدم كون الصحة بهذا المعنى مما له حالة سابقة لانها انما تكون في ظرف اتيان الماموره بماله من الاجزاء والشرائط ( ومع الشك ) في مانعية الوجود لا يقين بالصحة الفعلية بمعنى المؤثرية الفعلية للاجزاء السابقة حتى يستصحب واما الصحة بالمعنى الثاني فهي وان كانت ثابتة للاجزاء السابقة لكنها لا شك في بقائها ، اذ الصحة بهذا المعنى عبارة عن كون الاجزاء السابقة على نحو لو انضم اليها بقية الاجزاء والشرائط لا لتأم الكل في

قبال الجزء الفاسد وهو الذي لا يلزم من انضمام بقية الاجزاء والشرائط اليه وجود الكل  
 وهذا المعنى مما يقطع بانتصاف الاجزاء السابقة به ولو مع القطع بعدم ضم بقية  
 الاجزاء والشرائط الباقية فضلاً عن الشك في ذلك ( وكذا ) الكلام في الصحة  
 بمعنى الموافقة للامر ، حيث ان موافقة الاجزاء السابقة للامر المتعلق بها متيقنه  
 سواء فسد العمل ام لا ( وفيه ) ان ما افيد من الاشكال  
 الاول على استصحاب الصحة بمعنى المؤثرية الفعلية انما يتم اذا كان الاثر  
 المترتب عليها دفعي الحصول والتحقق عند تحقق جزء الاخير من المركب ( واما  
 اذا كان ) الاثر مما يتدرج حصوله شيئاً فشيئاً من قبل الاجزاء بحيث يكون  
 كل جزء مؤثراً في تحقق مرتبة منه الى ان يتم اجزاء المركب فيتحقق تلك المرتبة  
 من الاثر الخاص للمترتب على المجموع ؛ فلا قصور في استصحاب صحة العبادة ،  
 فانها بهذا المعنى مما تم فيه اركانها من اليقين السابق والشك اللاحق ، حيث انه باتيان  
 جزء الاول من المركب تتحقق الصحة ويتصف الجزء المأتى به بالمؤثرية الفعلية  
 وبوقوع مشكوك المانعية في الاثناء يشك في بقاء الصحة وانقطاعها فتجري فيها  
 الاستصحاب كسائر الامور التدريجية ( ومنه ) يظهر الحال بناء على تفسيرها  
 بموافقة الامر ، حيث انه يمكن المصير الى جريان استصحاب الصحة فيها ، من دون  
 فرق بين القول بإمكان المعلق والالتزام بفعلية التكليف المتعلق بالجزء الاخير من المركب  
 في ظرف الاتيان بالجزء الاول منه بالتفكيك بين فعلية التكليف المتعلق بالاجزاء وفاعليته ،  
 وبين القول بعدم امكانه والمصير الى تدريجية فعلية التكليف المتعلق بالجزء المركب  
 بجعل فعلية التكليف بكل جزء في ظرف فاعليته الذي هو ظرف الفراغ عن الاتيان بالجزء  
 السابق عليه ( وهذا ) على الاول ظاهر ، فانه باتيان جزء الاول من المركب يتحقق  
 الموافقة الفعلية للامر وبعد ايجاد مشكوك المانعية او ترك مشكوك الشرطية في  
 الاثناء يشك في بقاء الموافقة فيستصحب ( وكذلك الامر ) على الثاني ، فانه  
 يتبع تدريجية فعلية التكليف المتعلق بالاجزاء يتدرج الموافقة ايضاً فيجري فيها  
 الاستصحاب ( واما توهم ) عدم شرعية المستصحب حينئذ لكونه امراً عقلياً  
 ( يدفعه ) كونه مما امر رفعه ووضعه بيد الشارع ولو بتوسيط مبدئه الذي هو  
 امره وتكليفه ، اذ لا نغنى من شرعية الاثر الا ما كان امر رفعه ووضعه بيد

المشارع ولو بتوسيط منشئه فتدبر (ازاحة شبهة) قد يقال في الفرض المزبور بوجود الاحتياط بالجمع بين اتمام هذه الصلوة واعادتها ، بدعوى انه بايجاد مشكوك المانعية في الصلوة او ترك مشكوك الشرطية فيها يحصل العلم الاجمالي بوجود احد الامرين عليه اما اتمام هذا الفرد من الصلوة او اعادتها باتيان فرد آخر من الصلوة مبين مع هذا الفرد (وبعد) رجوع العلم الاجمالي المزبور الى المتبائنين لا الاقل والاكثر لا بد من الاحتياط بالجمع بين الاتمام والاعادة ، ولا اثر لاصالة البرائة الجارية في مشكوك المانعية والشرطية قبل طروه في الصلوة مع وجود هذا العلم الاجمالي واقتضائه وجوب الاحتياط بالجمع بين الاتمام والتمام (ولكنك خبير بما فيه) اذ بعد ان كان مقتضى اصالة البرائة عن مشكوك الشرطية والمانعية هو الترخيص في ايجاد مشكوك المانعية وترك مشكوك الشرطية في الصلوة ووجوب اتمام الصلوة الواقع فيها الخلل المشكوك فيه ، فلا محالة لا يبقى معه مجال للتاثير للعلم الاجمالي الحادث المزبور ، لقيامه حينئذ بما تنجز احد طرفيه سابقاً بالعلم التفصيلي بوجود اتمام هذه الصلوة الواقع فيها مشكوك المانعية (وحيثئذ) فاذا كانت نتيجة الشك البدوي السابق هو وجوب اتمام هذا الفرد من الصلوة في ظرف ايجاد مشكوك المانعية فيها وعدم العقوبة على ترك اعادتها في الفرض المزبور كيف يمكن دعوى تاثير العلم الاجمالي الحادث في وجوب الاعادة والعقوبة على تركها فتدبر

## « بقى التنبيه على امور متعلقة بالجزء والشرط »

(الاول) اذا ثبت جزئية شئ للمامور به وشك في ركنيته فهل الاصل يقتضى الركنية فيبطل العمل بالاخلال به او زيادته ولو سهواً اولاً (وقبل الخوض في المرام) لا بأس بتمهيد مقدمه (وهي) ان الركن وان لم يكن له ذكر في الاخبار ، ولكن المراد به على ما يظهر من كلماتهم هو ما اوجب الاخلال به سهواً بطلان المركب ، فيكون غير الركن هو الذي لا يوجب الاخلال السهوي به بطلان العمل والمركب (نعم) يظهر من جمع آخر الحاق الزيادة بالنقيصة ، حيث فسروه بما اوجب نقصه وزيادته بطلان المركب ولعله من جهة دعوى



الملازمة بان كلما اوجب بطلان العمل بنقصه او جب بطلانه زيادته ( وعليه ) يكون الفرق بين الجزء الركني وغيره من طرفي الزيادة والنقصية السهوية جميعاً ( ولكن ) التفسير الاول اقرب الى معناه اللغوي ، بل لعلة من مقتضيات نفس الجزئية ( بخلاف ) التفسير الثاني فان مجرد الجزئية لا يقتضى قداحية الزيادة العمدية فضلاً عن السهوية ، الا اذا كان الجزء ماخوذاً بشروط لا من جهة الزيادة فيرجع حينئذ الى الاخلال من طرف النقصية ( وكيف كان ) فتحقيق الكلام يقع في مقامين ( الاول ) في حكم الاخلال السهوي بالجزء في طرف النقصية وما يقتضيه الاصل في ذلك من البطلان وعدمه ( الثاني ) في حكم الاخلال به في طرف الزيادة السهوية والعمدية ( اما المقام الاول ) فالكلام فيه يقع من جهات ( الاولى ) في امكان تكليف الناسي ثبوتاً بما عدى الجزء المنسى من سائر الاجزاء ( الثانية ) في انه على فرض امكان ذلك فهل هناك في مقام الاثبات ما يقتضى التكليف بما عدى الجزء المنسى في حال النسيان من دليل اجتهادي او اصل عملي اولا ( الثالثة ) في انه على فرض عدم امكان تكليف الناسي ثبوتاً بما عدى المنسى او عدم قيام دليل او اصل يقتضى التكليف به اثباتاً على فرض امكانه ثبوتاً ، فهل هناك ما يقتضى الاجتزاء بالمآتي به حال النسيان من دليل اجتهادي او اصل عملي وان لم يكن مأموراً به حتى لا يجب عليه الاعادة بعد زوال النسيان ( اما الجهة الاولى ) فلا اشكال في عدم امكان التكليف والبعث الفعلي بالنسبة الى الجزء المنسى حال نسيانه \* واما بالنسبة \* الى ما عدى المنسى من سائر الاجزاء ، فالذي يظهر من جماعة منهم الشيخ قده هو عدم امكانه ايضا \* بتقريب \* انه من المستحيل توجيه التكليف الفعلي الى الناسي حال نسيانه بما عدى الجزء المنسى على وجه يؤخذ الناسي عنواناً للمكلف ويخاطب بذلك العنوان بمثل ايها الناسي للسورة يجب عليك الصلوة بدونها \* بداهة \* انه لغفلته عن نسيانه لا يرى نفسه واجداً لهذا العنوان ومخاطباً بمثل هذا الخطاب ، فلا يمكن حينئذ انبعاثه عن مثله ، لان الالتفات الى ما اخذ عنواناً للمكلف مما لا بد منه في الانبعاث عن التكليف ، وعلى فرض التفاته الى نسيانه يخرج عن عنوان الناسي ويدخل في عنوان المتذكر ، فعلى كل حال يكون الخطاب المزبور \* لغواً مسهبنا لعدم انتهائه الى مقام الداعوية والحركية نحو المأموريه في حال من الاحوال « اقول » الظاهر عدم ابتناء هذا الاشكال بصورة اخذ النسيان في موضوع

الخطاب عنوانا للمكلف ، بل الاشكال يتأني حتى في صورة اخذ عنوانه قيماً للتكليف او للمكلف به ولو كان الخطاب بعنوان عام شامل للمتذكر والناسي كعنوان المكلفين او المؤمنين كقوله يا ايها الذين امنوا يجب عليكم الصلوة بدون السورة ان نسيتم السورة فيها ، او ان الصلوة المنسى فيها السورة واجبة بدونها \* فانه \* بعد ان كان الالتفات مر والتكليف مما لا بد منه في الانبعاث عن التكليف لا يكاد يفرق في امتناع توجيه البعث والتكليف الفعلي الى الناسي بما عدى الجزء المنسى بين اخذ النسيان عنوانا للمكلف في موضوع الخطاب ، وبين اخذه قيماً للتكليف او للمكلف به \* فلا وجه \* حينئذ لتخصيص الاشكال بصورة اخذه عنوانا للمكلف كما هو ظاهر هذا \* ولكن \* يمكن التفصي عن الاشكال بانه من الممكن ان يكون المكلف به في حق كل من الذاكر والناسي هي الطبيعة الجامعة بين الزائد والناقص التي يتصورها القائل بالصحيح فيمقام اخذ الجامع بين المصاديق المختلفة ، وان دخل النسيان انما هو في خصوصية الفرد المتقوم بها فردية صلوة الناسي للطبيعة المأمور بها على نحو يكون الاختلاف بين الذاكر والناسي من جهة المصداق محضاً من حيث ان المتمشي من كل طائفة حسب طرو الحالات المختلفة مصداق خاص غير ما يتمشى من الاخر ، لا في اصل المأمور به فانه على هذا البيان لا محذور ثبوتاً في تكليف الناسي بما عدى الجزء المنسى ضرورة امكان التفات الناسي حينئذ الى الطبيعة المأمور بها وانبعاثه كالذاكر عن الامر المتعلق بالطبيعة المأمور بها غايته انه من جهة غفلته عن نسيانه يعتقد بان المصداق المتمشي من قبله هو المصداق المتمشي من الذاكر ولكنه بعد خروج المصاديق عن حيز الامر والتكليف لا يضر مثل هذه الغفلة والخطأ في التطبيق في عالم المصداق بمقام انبعاثه عن الامر والتكليف ، فتمام الاشكال حينئذ مبني على اختصاص الناسي حال نسيانه بتكليف خاص مغاير لتكليفه في حال ذكره ( والافعل ) ما يبناه لا وقع اصلاً للاشكال المزبور ( مع انه على فرض ) تعلق التكليف بالمصداق واختلافه بحسب الحالتين نقول انه بعد ان كانت المغايرة المتصورة بين التكليفين من جهة الحدود محضاً لا بحسب ذات التكليف بان كان التكليف المتوجه الى الناسي حال نسيانه بعينه هو التكليف المتوجه اليه حال ذكره غير انه في حال النسيان يكون محلاً لا يشمل الجزء

المنسي ، فلا قصور في داعوية ذات التكليف المحفوظة بين الحدين ( اذ لا غفلة ) حينئذ بالنسبة الى ذات التكليف التي عليها مدار الدعوة والاطاعة عقلاً ، وانما الغفلة تكون بالنسبة الى حيث حده من حيث تخيله لنسيانه كونه الى حد يشمل الجزء المنسي ، مع عدم كونه في الواقع كذلك وبعدهم دخل داعوية خصوصية الحد بنظر العقل في غرض الامر لا يكاد يضر مثل هذه الغفلة بمقام انبعاثه عن ذات التكليف كما هو ظاهر ( نعم ) لو فرض انه كان لخصوصية الحد ايضاً دخل في الداعوية في غرض الامر او المأمور ، او كانت المغايرة المتصورة بين التكليفين في حالي الذكر والنسيان بحسب ذات التكليف وحيث وجوده بحيث يكون هناك وجودان من التكليف احدهما اوسع بحسب المتعلق من الاخر ( يتجه الاشكال ) المزبور من جهة الغفلة المانعة عن الدعوة والانبعاث ( ولا يندفع ) ذلك حينئذ بما توهم من امكان داعوية الامر الشخصي حينئذ من باب الخطأ في التطبيق ، بدعوى ان الناسي للجزء يكون قاصداً لامثال شخص الامر المتوجه اليه بالعنوان الذي يعتقد كونه واجداً له ، حيث انه لغفلته عن نسيانه يرى نفسه ذا كراً ، فيتخيل بذلك ان امره الباعث له على الاتيان بما عدى المنسي هو امر الذاكر وفي الواقع يكون غيره ( اذ يرد عليه ) ان ذلك انما يثمر في دفع الاشكال اذا كان الانبعاث والدعوة من لوازم الامر والتكليف بوجوده الواقعي ( والا ) فعلى ما هو الواضح من كونه من لوازم وجوده العلمي بحيث يكون العلم به تمام الموضوع لذلك فلا يثمر حيث الخطأ في التطبيق المزبور في دفع الاشكال ( فانه ) مع الغفلة عن نسيانه وعدم التفاته الى ما يخصه من الامر ولو اجمالاً ، لا يكون الداعي والباعث له على الاتيان بما عدى المنسي الا ما تخيله من الامر الزعمي دون الامر الواقعي لاستحالة باعثية امره حينئذ مع الغفلة عن نسيانه ( فيبقى الاشكال ) المزبور في صحة توجيه الامر الى الناسي بالخالي عن الجزء المنسي من جهة محذور اللغوية والاستهجان على حاله ( اللهم الا ان يدفع ذلك ) بامكان توجيه الامر الى الناسي حينئذ ولو بتوسيط عنوان عام او خاص ملازم لعنوان الناسي للجزء او الملائم له مما يمكن الالتفات اليه حال نسيان الجزء كعنوان المتذكر لمقدار من الاجزاء الجامع بين البعض والتمام ( فان ) الناسي وان لم يلتفت الى نسيانه ، لكنه بعد التفاته الى العنوان المزبور ،

بل وامكان الالتفات الى ان المرئى بهذا العنوان كان هو الناسى ايضا ( امكن )  
ثبوتاً تخصيص الناسى بخطاب يخصه بمثل العنوان المزبور بجعله مرآة للناسى  
ويقصد الناسى ايضاً بالفتاه الى العنوان المزبور الذي هو واجد له الامر المتوجه  
اليه ( والى ذلك ) يكون نظر المحقق الخراساني « قده » فيما افاد في كفايته في  
الجواب الثاني عن الاشكال ( فلا يرد عليه ) حينئذ بان ذلك مجرد فرض لا واقع  
له ( لانه ) ليس في البين عنوان يلزم نسيان جزء من الصلوة دائماً خصوصاً مع  
تبدل النسيان في الاجزاء بحسب الموارد والاوقات من كون المنسى تارة هي السورة  
واخرى التشهد وثالثة الفاتحة ، وهكذا بقيمة الاجزاء ( ثم لا يخفى ) ان ما ذكرنا  
من الجواب اولى مما افاده بعض الاعلام قده في الذب عن الاشكال من ان المكلف  
به اولاً في حق كل من الذاكر والناسى هو خصوص بقيمة الاجزاء ما عدى  
الجزء المنسى وان الذاكر يختص بتكليف يخصه بالنسبة الى ما كان ذاكرراً له  
فيكون المكلف به في حقه هو العمل المشتمل على الجزء الزائد المتذكر له ، ولا  
محدور في تخصيص الذاكر بخطاب يخصه وانما المحدور في تخصيص الناسى بخطاب  
يخصه ( اذ يرد عليه ) انه مع تبدل النسيان في الاجزاء بحسب الموارد والاوقات  
لا يكون في البين امر مضبوط ، فان كان المأمور به المشترك في حق الذاكر  
والناسى حينئذ هو عنوان بقيمة الاجزاء مما عدى الجزء المنسى ، فالناسى غير ملتفت  
الى هذا العنوان ، لان بالالتفات اليه ينقلب الى كونه ذاكرراً وان كان المأمور به  
هي الاجزاء المعينه بمقدار خاص يلزم ان يكون المأمور به هو المنسى في بعض  
الاقوات ( نعم لا يرد ) ذلك على المحقق الخراساني قده ، فانه لم يجعل عنوان  
المأمور به المشترك بين الذاكر والناسى عنوان بقيمة الاجزاء ما عدى الجزء المنسى  
بل جعل ذلك عبارة عن الاجزاء التي يكون لدليلها اطلاق يشمل حال النسيان ،  
حيث جعل الامر متعلقاً بالحالى عما شك بحسب دليله في دخله في المركب مطلقاً  
( ومن الواضح ) ان الالتفات الى مثل هذا العنوان لا يلزم الالتفات الى  
نسيان نفسه ، بخلاف عنوان بقيمة الاجزاء ما عدى المنسى ، فانه يستلزم الالتفات  
اليه الالتفات الى نسيان نفسه ايضاً « وكيف كان » فقد ظهر من ذلك كله ان اسلم  
ما يمكن ان يقال في تصوير تكليف الناسى ثبوتاً بما عدى الجزء المنسى هو ما

ذكرناه اولاً وانه هو الذي ينبغي المصير اليه في تصويره « هذا كله » في الجهة الاولى .

الجهة الثانية في قيام الدليل على تكليف الناس حال نسيان الجزء بالخالى عن الجزء المنسى وعدمه، ونخبة الكلام فيها انه لا شبهة في ان مقتضى الاصل الاولى هو بطلان العبادة بنقص الجزء سهواً فيما لو كان لدليل المثبت للجزئية المنسى اطلاق يشمل حال الذكر والنسيان « فان » مقتضى اطلاقه حينئذ بعد سقوط التكليف عن المنسى هو عدم التكليف بما عداه من سائر الاجزاء « لانه » ليس في البين الا تكليف واحد متعلق بمجموع الاجزاء الذي منه الجزء المنسى ، وبنيان بعض الاجزاء وسقوط التكليف عنه يسقط التكليف عن البقية لا محالة « ولازمه » هو بطلان الماتى به ولزوم الاعادة عليه بعد زوال النسيان الا اذا كان هناك دليل من الخارج يقتضى التكليف بالبقية في هذا الحال « واما اذا لم يكن » لدليل المثبت للجزئية المنسى اطلاق يعم حال الذكر والنسيان « فان كان » لدليل المركب وهو قوله اقيموا الصلوة اطلاق يؤخذ باطلاقه ويحكم بعدم كون المنسى جزء في حال النسيان اقتصاراً في تقييد اطلاقه بخصوص حال الذكر « وان لم يكن » لدليل المركب ايضاً اطلاق اما من جهة اتصاله بما يصلح للقرينية عليه ، او من جهة عدم كونه مسوقاً في مقام البيان من هذه الجهة بل في مقام اصل تشريع المركب « فالمرجع » عند الشك في الجزئية وعدمها في حال النسيان هي اصالة البرائة لاندراجها في الشك بين الاقل والاكثر « ولكن دعوى » ثبوت الاطلاق لدليل المركب ساقطة عن الاعتبار ، لوضوح ان مثل هذه الخطابات انما كانت مسوقة لبيان مجرد تشريع المركب ببخوالاجمال ، لا لبيان ما يعتبر فيه حتى يكون مرجعاً عند الشك في جزئية شئ او شرطية المركب « واما دليل المثبت للجزئية » فلا يعد دعوى اقتضائه للركنية لقوة ظهوره في الاطلاق والشمول لحال النسيان ، من غير فرق بين ان يكون بلسان الوضع كقوله لا صلاة الا بفاتحة الكتاب ولا صلوة الا بطهور ، وبين ان يكون بلسان الامر والتكليف كقوله اركع في الصلوة واسجد فيها ونحو ذلك من الاوامر المتعلقة باجزاء المركب ( نعم ) في مورد يكون دليل اعتبار الجزء هو الاجماع يمكن تخصيص الجزئية الاستفادة منه بحال

الذكر لكونه هو المتيقن من الاجماع على ثبوت الجزئية ، بخلاف ما لو كان دليل الجزء غير الاجماع ، فان اطلاقه مثبت لعموم جزئية الجزء لحال النسيان ايضاً ( لا يقال ) ان ذلك يستقيم اذا كان دليل اعتبار الجزء بلسان الامر والتكليف ، كقوله لاصلوة الا بفاتحة الكتاب ( واما اذا كان ) بلسان الامر والتكليف ، كقوله ار كع في الصلوة فلا يتم ذلك ، لان الجزئية حينئذ تتبع الحكم التكليفي ، فاذا كان الحكم التكليفي مخضماً بحكم العقل بحال التذكر ولا يمكن شموله لحال الغفلة والنسيان فالجزئية المستفادة منه تتبعه وتختص بحال الذكر ايضاً ( فانه يقال ) انه لو تم ذلك فانما هو في فرض ظهور تلك الاوامر المتكفلة لبيان الاجزاء والشرائط في المولوية النفسية او الغيرية ( والا ) فعل ما هو التحقيق من ظهورها في الارشاد الى جزئية متعلقاتها للمركب ودخلها في الملاكات والمصالح الكائنة فيه فلا يستقيم ذلك ( ان لا يكون ) حينئذ محذور عقلي او غيره في عموم الجزئية لحال النسيان ( مع انه ) على فرض ظهورها في المولوية ولو بدعوى كونها بحسب اللب عبارة عن قطعات ذلك الامر النفسي المتعلق بالمركب غير انها صارت مستقلة في مقام البيان ، ( نقول ) ان المنع المزبور عن عموم الجزئية لحال النسيان انما يتجه اذا كان الحكم العقلي بقبح تكليف الناسي والغافل في الارتكاز بمثابة يكون كالقرينة المحتفة بالكلام بحيث يمنع عن انعقاد ظهوره في الاطلاق ، وهو في محل المنع ( فان الظاهر ) هو عدم كونه من العقلات الضرورية المرتكزة في اذهان العرف والعقلاء ( وانه ) من العقلات غير الارتكازية التي لا ينتقل الذهن اليها الا بعد الالتفات والتأمل في المبادي التي اوجبت حكم العقل ( فيدخل ) حينئذ في القران المنفصلة المانعة عن مجرد حجية ظهور الكلام لا عن اصل ظهوره ( وعلية ) يمكن ان يقال ان غاية ما يقتضيه الحكم العقلي المزبور انما هو المنع عن حجية ظهور تلك الاوامر في الاطلاق بالنسبة الى الحكم التكليفي ( واما بالنسبة ) الى ظهورها في الحكم الوضعي وهو الجزئية واطلاقها لحال النسيان ، فحيث لا قرينة على الخلاف من هذه الجهة يؤخذ بظهورها في ذلك ( وعلى فرض الانحاض ) عن ذلك ايضاً يمكن التمسك باطلاق المادة لدخل الجزء في الملاك والمصاححة حتى في حال النسيان ، فلا فرق حينئذ في صحة التمسك باطلاق دليل الجزء لعموم الجزئية لحال النسيان بين كونه بلسان الحكم التكليفي

او بلسان الوضع ( نعم ) لو اغمض عما ذكرنا ، لا يستقيم الجواب عنه بما عن بعض الاعاظم قده من ان منشأ انتزاع الجزئية والشرطية ليس هو الحكم التكليفي النفسي كي يلزم اختصاصها تبعاً للحكم التكليفي بالذكاكر ، بل منشأ انتزاعها انما هو التكليف الغيري المتعلق باجزاء العبادة ، ولا موجب لتوهم اختصاص الاوامر الغيرية بالتمسك من الجزء والذكاكر له ، بل نعم العاجز والناسي وتثبت الجزئية والشرطية في حقها اذا كان لدليل الجزء في نفسه اطلاق يشمل حال العجز والنسيان ( اذ فيه ) ان المراد من الامر الغيري ان كان هو الامر المقدمى ، فلا شبهة في انه غير صالح لأن يكون منشأ لانتراع الجزئية والشرطية ( بداهة ) ان الامر الغيري يتعلق بما هو خارج الجزئية والشرطية فيستحيل كونه منشأ لانتراعها ( بل منشأ ) انتزاع الجزئية والشرطية لا بد وان يكون هو الامر النفسي المتعلق بالمجموع او المقيد مع تقيده ، غاية ما يكون انه قد يستقل في مقام البيان قائماً بموضوعه ( ولكنسة ) بذلك لا يكون امراً غيراً مقدمياً ، بل هو اما قطعة من الامر النفسي المتعلق بالمجموع كما اشرنا اليه ، او هو امر ارشادي الى الجزئية والشرطية وكاشف عن وجود منشأ الانتزاع لها ( وعلى فرض ) مقدمية تلك الاوامر المتعلقة باجزاء العبادة ، لا وجه لمنع اختصاصها بحال الذكاكر ، فانه يكفي في التخصيص المزبور حينئذ استقلال العقل بفتح توجيه التكليف الفعلي ولو غيراً الى ما لا يطاق ( نعم ) لو كان المراد من الامر الغيري هو الامر الارشادي لا بأس بدعوى شمول اطلاق خطابها للناسي والذكاكر كما بيناه ( هذا كله ) مقتضى الاصل الاولي المستفاد من الادلة الاجتهادية

( واما الاصل الثانوي ) فقد يقال ان مقتضى اطلاق ادلة الاجزاء والشرائط وان كان هو ثبوت الجزئية في حال النسيان « الا ان » مقتضى حديث الرفع الحاكم على الادلة الاولية هو عدم الجزئية في حال النسيان واختصاصها بحال الذكاكر ، ولازمه هو كون المأني به في حال النسيان الفاعل للجزء المنسى هو تمام المأمور به ( اقول ) لا يخفى ان التمسك بهذا الحديث الشريف لرفع جزئية المنسى في حال النسيان ، تارة يكون من جهة تطبيق عنوان ، ما لا يعلم ، واخرى من جهة عنوان النسيان « وتنقيح الكلام » فيه يحتاج الى تهديد امور « الاول » لا شبهة في ان مورد

تطبيق عنوان ما لا يعلم انما يكون في فرص عدم تحقق اطلاق في البين لادلة الاجزاء او لدليل المركب ، لانه مع وجود الاطلاق لدليل المركب اولادلة الاجزاء يكون المتبع هو الاطلاق ويخرج به الجزء المنسي عن عنوان ما لا يعلم فلا يبقى له موضوع حتى يجرى دليل الرفع ( بخلاف ) عنوان النسيان ، فانه لا بد في تطبيقه في المقام من ان يكون في فرض يكون لادلة الاجزاء اطلاق يقتضي ثبوت الجزئية في حال النسيان ايضاً ( والا ) فمع عدم اطلاقها كذلك لا موقع لجريان رفع النسيان ( اذ لا يكون ) حينئذ امر ثابت في حال النسيان حتى يرفع لاجل النسيان ( الامر الثاني ) لا شبهة في انه لا بد وان يكون ظرف التطبيق في كل واحد من العنواين المزبورين هو ظرف التذكر والالتفات لا ظرف الغفلة والنسيان ( لان ) في ظرف النسيان لا يكاد التفات الناسي الى العنوان المزبور فلا يعقل ان يتوجه اليه خطاب رفع الجزئية عن المنسي ( الامر الثالث ) ان الحديث المبارك بملاحظة وروده فيمقام الامتنان على الامة انما يرفع الاثار التي في وضعها خلاف المنية ( فما لا يكون ) كذلك كان خارجا عن مصعب الرفع ، ولا مجال للتمسك به في رفعه وان فرض كونه مما في رفعه التوسعة على المكلف ، ولاجل ذلك قلنا في مبحث البرائة عند التعرض لمقاد الحديث انه لا يجوز التمسك به فيما لا يعلمون لرفع الحكم الواقعي الثابت في المرتبة السابقة على الشك لعدم كونه بوجوده الواقعي مما فيه الضيق على المكلف حي يقتضي الامتنان رفعة ( الامر الرابع ) انه يعتبر ان يكون المرفوع من الاثار التي تنالها يد الوضع والرفع التشريعي اما بنفسه او بتوسط منشئه ، فلا يرفع ما لا يكون كذلك كالآثار العقلية والعادية ( الامر الخامس ) الظاهر اختصاص الرفع في الحديث برفع ما لولاه يكون قابلا للثبوت تكليفاً كان او وضعاً فما لا يكون كذلك لا يشمله الحديث وبذلك يختص المرفوع في عنوان النسيان بمثل ايجاب التحفظ دون التكاليف المتعلقة بنفس المنسي فانها مرتفعة بقبح التكليف بما لا يطاق ( اذا عرفت ذلك ) فاعلم ان التمسك بهذا الحديث في المقام لرفع جزئية المنسي واثبات عدم وجوب الاعداء بعد التذكر ، تارة يكون من جهة عنوان ما لا يعلم ، واخرى من جهة عنوان النسيان ( اما الاول ) فالظاهر انه لا قصور في التمسك بالحديث لرفع جزئية المنسي للطبيعة المأمور بها في حال النسيان ، حيث انه



بعد ما لم يكن للدلالة اطلاق يقتضي الجزئية حتى في حال النسيان ، يشك في ان  
الثابت في حق الناس للجزء هي الطبيعة الواجدة للجزء او الفاقدة له ، فيكون من  
صغريات الاقل والاكثر الارتباطي ، فيجري فيه حديث الرفع ويترتب على جريانه  
كون المأني به حال النسيان مصداقاً ظاهرياً للطبيعة المأمور بها ، فيترتب عليه عدم وجوب  
الاعادة بعد التذكر وزوال الغفلة ، كجريانه في غير المقام مما كان الشك في اصل جزئية  
شيء او شرطية للمأمور به ( من غير فرق ) بين تطبيق الرفع على الاكثر المشتمل على الجزء  
المنسي او تطبيقه على الجزء المنسي المشكوك دخله حال النسيان في المأمور به ( وتوهم )  
ان الجزئية انما هي من الامور الانتزاعية الصرفة ولا معنى لتعلق الرفع بها في المقام  
( لانه ) بالنسبة الى مقام الدخل في المصلحة يكون الدخل المزبور توكوياً  
لاتنا له يد الوضع والرفع التشريعي ، وبالنسبة الى التكليف الفعلي الذي هو منشأ  
انتزاع الجزئية الفعلية لا يكون التكليف بنفسه قابلاً للثبوت لولا الرفع للقطع بانتفائه  
في حال النسيان لمكان استحالة التكليف بما لا يطاق ( مدفوع ) بانه يكفي في  
صحة الرفع وجود المقتضى لثبوت التكليف والجزئية في حال النسيان الموجب  
لبقاء الامر المستلزم لوجوب الاعادة بعد زوال النسيان « نعم هنا اشكال آخر »  
لبعض الاعاظم قده ، وحاصله ان اقصى ما يقتضيه الحديث انما هو رفع الجزئية  
ما دام النسيان ولا يقتضي رفعها على الاطلاق في تمام الوقت الا مع استيعاب النسيان  
تمام الوقت ، فلو فرض انه ارتفع النسيان في الوقت بمقدار يمكن ايجاد الطبيعة  
المأمور بها بتمام ما لها من الاجزاء والشرائط فلا تقتضي البرائة عن الجزء المنسي في  
حال النسيان عدم وجوب الفرد التام عليه في ظرف تذكره ، بل مقتضى اطلاق  
الدلة هو وجوبه عليه ، ولا ملازمة بين رفع الجزئية بادلة البرائة في حال النسيان  
لرفعها في ظرف التذكر ، لان الشك في الاول يرجع الى ثبوت الجزئية في حال  
النسيان ، والثاني يرجع الى سقوط التكليف بالجزء في حال الذكر ، والاول مجرى  
البرائة ، والثاني مجرى الاشتغال ( وفيه ما لا يخفى ) من الخلط بين رفع الجزئية  
بعنوان ما لا يعلم ، وبين رفعها بعنوان النسيان ( فان الذي ) يقتضيه رفع الجزئية  
بعنوان المشكوك انما هو بقاء الرفع ما دام بقاء موضوعه وهو الشك في الجزئية  
لا ما دام بقاء النسيان ( فاذا كان ) المفروض في المقام الشك في جزئية المنسي

للطبيعة المأمور بها حال النسيان لفرض عدم اطلاق الادلة وكان المقروض ايضا هو وجود هذا الشك في ظرف التذكر وزوال الغفلة ، فلا محالة يلزمه بقاء الرفع بقاء موضوعه وهو الشك في الجزئية ولازم رفعها حينئذ هو كون المأني به في حال النسيان مصداقا ظاهريا للطبيعة المأمور بها ، ولازمه عدم وجوب الاعادة عليه في ظرف تذكره لسقوط الامر بالطبيعة المأمور بها بالمأني به في حال النسيان (ومعه) لا مجال لدعوى رجوع الشك في حال التذكر الى الشك في سقوط التكليف بالجزء كما لا مجال لدعوى اقتضاء اطلاق الادلة عند التذكر وجوب الاتيان بالطبيعة الواجدة للجزء المنسي ( فان فرض الكلام ) في الرجوع الى ادلة البرائة انما هو في صورة عدم اطلاق الادلة ، وفي هذا الفرض اين اطلاق حتى يقال ان مقتضاه وجوب الاتيان بالطبيعة الواجدة للجزء المنسي ( نعم ) يتم هذا الكلام في رفع الجزئية بعنوان النسيان لا بعنوان المتكوكية ، فانه مع العلم بالجزئية بمقتضى اطلاق ادلة الاجزاء يشك في سقوط التكليف عن الجزء المنسي في حال التذكر باتيان ما عداه في حال النسيان ( ولكنه ) خارج عن فرض المسئلة كما هو ظاهر ( هذا كله ) في رفع الجزئية بعنوان ما لا يعلم ، وقد عرفت انه مع الشك في جزئية المنسي للطبيعة المأمور بها في حال النسيان وعدم اطلاق الادلة لا قصور في التمسك بحديث الرفع لرفع الجزئية في حال النسيان وعدم وجوب الاعادة عند التذكر وزوال الغفلة ( واما رفعها ) بعنوان النسيان ، فقد يقال ان مقتضى رفع النسيان هو عدم الجزئية في حال النسيان واختصاصها بحال الذكر ولازمه الاجتراء بالمأني به بدون المنسي وعدم لزوم الاعادة عند التذكر \* ولكن فيه اشكال \* فان المرفوع ، اما ان يجعل كونه نفس النسيان يجعله في اضافة الرفع اليه عنوانا مستقلا لمراتنا الى امر آخر غايته لا على نحو الحقيقة كي يلزم الكذب بل على نحو من العناية والادعاء فيكون رفعه بلحاظه وما يترتب عليه من ترك الجزء الموجب لترك الكل وهو ايضا بلحاظ ما يترتب عليه من الفساد ووجوب الاعادة ، او يجعل كونه هو المنسي اما يجعل النسيان بمعنى المنسي او يجعله عنوانا مشيراً الى ما هو المرفوع وهو المنسي ( وعلى التقديرين ) لا مجال للتمسك بالحديث لاثبات الاجتراء بالمأني به في حال النسيان وعدم وجوب الاعادة في ظرف التذكر وزوال الغفلة ، وذلك على الاول ظاهر ، لعدم كون

وجوب الاعادة في المقام من الاثار الشرعية النابتة للنسيان ، وانما ترتبه عليه يكون بتوسيط ترك الجزء الذي يكون ترتبه على النسيان عقلياً ، والرفع في الحديث كما تقدم في مقدمات المقصد يختص بالاثار الشرعية ، فلا يشمل الاثار غير الشرعية ولا الاثار الشرعية المترتبة بتوسيط امر عقلي او عادي ( واما على الثاني ) فع ان أثر وجود الجزء لا يكون الا الصحة لا الجزئية لانها من اثار طبيعة الجزء لا من اثار وجود الجزء المنسي ورفع الصحة يقتضى البطلان ووجوب الاعادة ( انه ان اريد ) برفع الجزئية رفع الجزئية او الشرطية عن الجزء والشرط المنسبين فيمقام الدخول في الملاك والمصلحة ، فلا شبهة في ان هذا الدخول امر تكويني غير قابل لان يتعلق به الرفع التشريعي ، وان اريد رفعها بلحاظ انتزاعها عن التكليف الضمني المتعلق بالجزء والتقييد بالشرط ( فقيه ) مضافاً الى ما تقدم من اختصاص الرفع في الحديث برفع ما لولاه يكون قابلاً للثبوت تكليفاً او وضعياً وعدم شموله للتكاليف المتعلقة بالنسي في حال النسيان لارتفاعها بمحض تحقق النسيان بملاك استحالة التكليف بما لا يطاق ( ان غاية ) ما تقتضيه الحديث حينئذ انما هو رفع ابقاء الامر الفعلي والجزئية الفعلية عن الجزء المنسي في حال النسيان الملازم بمقتضى ارتباطية التكليف لسقوط الامر الفعلي عن البقية ايضاً ما دام النسيان ( واما اقتضائه ) لسقوط المنسي عن الجزئية والشرطية في حال النسيان لطبيعة الصلوة المسأور بها رأساً على نحو يستتبع تحديد دائرة الطبيعة في حال النسيان بالبقية ويقتضى الامر باتيانها فلا ( بداهة ) خروج ذلك عن عهدة حديث الرفع ، وذلك لا من جهة ان الامر بالبقية موجب للكلفة والضيق الذي هو خلاف الارقاق على الامة كما توهم ، لا مكان دفعه بان كلفة الاتيان بالبقية حينئذ انما يكون بالزام عقلي لا بالزام شرعي ، فلا يلزم حينئذ ضيق على المكلف من ناحية امر الشارع بالبقية ( بل ذلك ) من جهة عدم تكفل الحديث لاثبات الوضع والتكليف ، لان شأنه انما هو التكفل للرفع محضاً ( وحينئذ ) بعد عدم اقتضاء الحديث للامر بالبقية واثبات ان المأق به في حال النسيان تمام المأمور به ، فعند زوال النسيان تكون المصلحة الداعية الى الامر بالمركب اولاً ابقائها غير مستوفاة مقتضية لحدوث التكليف الفعلي باتيانه اعادة في الوقت وقضاء في خارجه ( وبالجملة ) ان صحة التمسك بحديث الرفع في المقام للاحتزاء بالمأق به في حال النسيان

وعدم وجوب الاعادة بعد زوال الغفلة ، يحتاج الى الالتزام باحد الامور الثلاثة ( اما دعوى ) ان الحديث ناظر الى رفع دخل الجزء المنسى في ظرف النسيان في مصلحة المركب ( اودعوى ) اقتضاء الحديث برفع جزئية المنسى تحديد دائرة الطبيعة المأمور بها في حال النسيان بالبقية واثبات التكليف بها ولو بنحو جعل البدل ( او الالتزام ) باستفادة تعدد المطلوب من الخطاب المتعلق بالصلوة بان تكون الصلوة المشتملة على تمام الاجزاء والشرائط مطلوباً والصلوة المشتملة على ما عدى الجزء المنسى مطلوباً آخر ولو كان ذلك من جهة حديث الرفع بضميمة المطلقات الاولية المثبتة للاجزاء والشرائط ( ولكسنة ) لا سبيل الى اثبات شيء منها « اما الاول ، فبما عرفت من ان دخل الجزء والشروط في المصلحة امر تكويني وحديث الرفع لا يكون ناظراً الى مثله ، كما انه لا يكون ناظراً الى تحديد دائرة الطبيعة المأمور بها واقفاً بالبقية واثبات التكليف بها ، لخروج مثله عن عهدة حديث الرفع « واما الثالث ، فلكونه خلاف ما تقتضيه اطلاق الاوامر المتعلقة بالمركبات من الظهور في وحدة المطلوب وما تقتضيه اطلاق الادلة المثبتة للاجزاء والشرائط من الجزئية والشروطية المطلقتين ، ولذلك ترى بناهم على سقوط التكليف عن المركب عند تعذر بعض اجزائه الا اذا كان هناك ما يقتضي ثبوت التكليف بالبقية ووجوب الاتيان بها كقاعدة الميسور ونحوها « نعم » لو انغمض عما ذكرناه من الاشكال على التمسك بحديث الرفع لاثبات الاجتزاء بالمأتى به حال النسيان « لا يرد » عليه الاشكال بما عن بعض الاعاظم قده « تارة » بان المنسى ليس هي الجزئية والارجح الى نسيان الحكم وهو من اقسام الجهل فيندرج في قوله « ص » رفع ما لا يعلمون ( واخرى ) بان محل البحث ليس هو النسيان المستوعب لتتمام الوقت في الموقفات او لتتمام العمر في غيرها ، وانما البحث في النسيان غير المستوعب لتتمام الوقت ، ومن الواضح ان سقوط الجزئية في خصوص حال النسيان لا يقتضى سقوطها في تمام الوقت حتى في ظرف التذكر وزوال صفة النسيان « وثالثة » انه ليس في المركبات الا طلب واحد متعلق بعدة امور متباينة يجمعها واحدة اعتبارية ويتنزع جزئية كل واحد منها من انبساط ذلك الطلب الواحداني عليه وتعلقه به يتبع تعلقه بالكل ، لان جزئية كل واحد منها كانت مستقلة بالجعل ، وحينئذ فالذي يلزم من نسيان

بعض الاجزاء انما هو سقوط الطلب عن الكل لا عن خصوص الجزء المنسي ،  
فانه مع كون الطلب واحدا لا معنى لتبعضه ونقطيعه وجعل الساقط هو خصوص  
القطعة المختصة منه بالجزء المنسي ، فان ذلك يتوقف على قيام دليل عليه بالخصوص  
ولا يمكن الاستدلال له بمثل قوله « ص » رفع النسيان « اذ فيه » اما الاشكال  
الاول ، فبان المقصود من رفع الجزئية ليس ككونها هو المنسي حتى يتوجه عليه  
الاشكال المزبور ، وانما المقصود من رفعها باعتبار وكونها من اثار ذات الجزء المنسي  
واقترانها رفعه رفع الجزئية الثابتة له ، لأن لازم جزئية المنسي للمركب حينئذ انما  
هو بطلان الماتى به في حال النسيان فيكون رفعه عبارة عن سقوطه عن الجزئية  
في حال النسيان ، ولزامه هو صحة الماتى به في حال النسيان من جهة اقتضائه  
لكون الماتى به حال النسيان تمام المأمور به في حقه ومثله يستتبع عدم وجوب الاعادة  
عليه بعد التذكر « وبذلك » يظهر اندفاع الاشكال الثاني ايضاً \* حيث \* ان عدم  
وجوب الاعادة بعد التذكر انما هو من لوازم سقوط المنسي عن الجزئية في حال  
النسيان واقترانها تحديد دائرة الطبيعة المأمور بها بما عدى الجزء المنسي ، فان لزامه  
كما عرفت انما هو كون الماتى به الفاعل للجزء المنسي تمام المأمور به ومثله يستتبع  
قهرأ سقوط التكليف بالاعادة لمكان اتيانه بما هو مصداق الطبيعي المأمور به الثابت في  
حقه ( كما انه ) بهذا البيان يندفع الاشكال الثالث ايضاً ، فان سقوط الطلب عن  
خصوص الجزء المنسي لا عن الكل انما هو من جهة اقتضاء رفع الجزء المنسي تحديد  
الطبيعة المأمور بها في حال النسيان بالبقية الملازم لتحديد دائرة الطلب والبعد  
الفعلي ايضاً بما لا يشمل الجزء المنسي ، فان لزامه حينئذ هو سقوط الطلب عن  
الطبيعة بالماتى به حال النسيان لكونه تمام المأمور به الثابت في حقه ( وحينئذ )  
فالعمدة في الاشكال عليه هو ما ذكرناه من منع اقتضاء رفع النسيان تحديد دائرة  
الطبيعة المأمور بها بالبقية واثبات الامر الفعلي بها ( اذ حينئذ ) يكفي في وجوب  
الاعادة عند التذكر اطلاق دليل الجزئية الموجب لدخول المنسي في مصلحة المركب  
وملاكه حتى في حال النسيان هذا ( وقد يقرب ) التمسك بالحديث بوجه آخر لاثبات  
عدم وجوب الاعادة وهو تطبيق الرفع على نفس ترك الجزء المنسي ( بتقريب )  
ان رفع الترك عبارة عن جملة كان لم يكن في عالم تشريع الحكم على معنى عدم جملة

موضوعاً للحكم بالفساد ووجوب الاعادة الراجع الى البناء على صحة المأثري به الفاقد للجزء المنسي بجمله بدلا عن الواقع في القناعة به عنه فيمقام تفرغ الذمة ( ولكن فيه ) انه يتم ذلك اذا كان الرفع فيه ناظراً الى تحديد دائرة الطبيعة المأمور بها في حال النسيان بما عدى المنسي ، والا فلا اثر لمجرد رفع الترك الاعدم بقاء الامر والتكليف بايجاد الجزء في حال النسيان، ومثله غير مجدي في الحكم بالصحة وعدم وجوب الاعادة كما هو ظاهر ( وقد اورد عليه ) بوجه آخر وحاصله ان استفادة الاجزاء بالمأثري به حينئذ مبني على اقتضاء رفع الترك للبناء على وجود الجزء المنسي وتحققه وهو بمعزل عن التحقيق ( لأن ) شأن حديث الرفع انما هو تنزيل الموجود منزلة المعدم لا تنزيل المعدم منزلة الموجود ( لأن ) تنزيل المعدم منزلة الموجود يكون وضماً وحديث الرفع لا يتكفل الوضع، فمن ذلك لا يمكن تطبيق الرفع على ترك الجزء المنسي ( وفيه ) ان مرجع الرفع في الحديث بعد ما كان الى الرفع بالعناية الراجع الى خلو صفحة التشريع عن المرفوع على معنى عدم اخذه موضوعاً في عالم تشريع الاحكام ، لا يكاد يفرق بين رفع الفعل او الترك ( فانه كما ان ) مرجع رفع الوجود في عالم التشريع الى رفع الاثر المترتب عليه وخلوه عن الحكم في عالم التشريع ( كذلك ) في رفع العدم ، فرفعة ايضاً عبارة عن عدم اخذه موضوعاً في عالم تشريع الاحكام ، وحينئذ فاذا كان الاثر المترتب على ترك الجزء هو الفساد ووجوب الاعادة مثلاً بلحاظ دخل نقيضة وهو الوجود في الصحة ، فلا جرم يكون مرجع رفع هذا الترك الى عدم اخذه موضوعاً للحكم بالفساد وخلو صفحة التشريع عن حكمه ، لا ان مرجعه الى قلب العدم بالوجود بالنسبة على وجوده وتحققه حتى يتوجه الاشكال المزبور ( اذ فرق واضح ) بين قلب الوجود بعدم ذاته وتنزيله منزلة وبالعكس ، وبين قلب اخذ كل من الوجود والعدم فيمقام كونه موضوعاً للحكم بعدم اخذه موضوعاً في مرحلة تشريع الحكم ( والاشكال ) انما يرد على الاول دون الثاني وما يقتضيه حديث الرفع هو الثاني دون الاول ( نعم ) لو كان رفع الترك بلحاظ الاثر المترتب على الوجود لا بلحاظ نقيضه المترتب على العدم لا تجر الاشكال المزبور ، اذ يحتاج في الحكم بالصحة الى تنزيه منزلة الوجود ( ولكنه ) لا داعي اليه بعد كفاية نقيض الاثر المترتب على الوجود في صحة تطبيق الرفع على

نفس الترك كما هو ظاهر \* هذا كله \* في الجهة الثانية ، وقد عرفت ان مقتضى القاعدة هو عدم الاجتزاء بالمأني به في حال النسيان عن الواقع \* واما الجهة الثانية \* فقد ورد اخبار كثيرة في باب الصلوة على عدم لزوم اعاتها بالاخلاق السهوي بما عدى الخمسة المعروفة من اجزائها وشرائطها كقوله (ع) لا تعاد الصلوة الا من خمس ، الطهور والوقت والقبلة والركوع والسجود (ولا اشكال) في الحكم بالصحة فيها بمقتضى تلك الاخبار النافية للاعادة (نعم انما الكلام) في بيان مفاد هذه الاخبار ومقدار دلالتها من حيث الاختصاص بصورة الاخلاق السهوي او العموم لصورة الجهل بل العمد ايضاً \* فنقول وعليه التكلان \* الذي يظهر من جماعة من الاعلام هو اختصاص مفساد تلك الاخبار بصورة الاخلاق السهوي وعدم عمومه لما يشمل الجهل (بتقريب) ان الظاهر المستفاد من قوله (ع) لا تعاد انما هو نفي الاعادة في مورد لولا هذا الدليل يكون المكلف مخاطباً بايجاد المأمور به بعنوان الاعادة بمثل قوله اعد الصلوة ، وهذا يختص بموارد السهو والنسيان (فانه) لما لا يمكن بقاء الامر والتكليف بايجاد المأمور به في حال النسيان يكون الامر بايجاده محضاً بكونه بعنوان الاعادة « بخلاف موارد الجهل والعمد ، فان التكليف بايجاد المأمور به يكون متحققاً في ظرف الجهل ويكون وجوب الاعادة باقتضاء الامر الاول الباقي في ظرف الجهل ، لانه بخطاب جديد متعلق بعنوان الاعادة كما في مورد السهو والنسيان » وبذلك « يختص لا تعاد بخصوص صورة الاخلاق الفاشية » عن السهو والنسيان ، ولا يشمل صورة الجهل والعمد (واكن فيه) ان اعادة الشيء في الطبائع الصرفة بعد ان كانت حقيقتها عبارة عن ثاني وجود الشيء على نحو يكون له وجود بعد وجود فلا شبهة في انه لا بد في صدق هذا العنوان وتحقيقه من ان يكون الشيء مفروض الوجود اولاً اما حقيقة اودعاء وتخيلاً ليكون اليجاد الثاني تكراراً لوجود ذلك الشيء واعادة له (والا فبدونه) لا يكاد يصدق هذا العنوان ، فمها فرض انه كان لصراف الطبيعي وجود مسبقاً كونه بوجود آخر له حقيقة او تخيلاً وزعماً ينتزع منه عنوان الاعادة باعتبار كونه ثاني الوجود لما اتى اولاً من المصداق الحقيقي والزمعي ، كان تعلق الامر بهذا الوجود الثاني بعنوان اليجاد ، او

بعنوان الاعادة ( وحينئذ نقول ) انه كما ان في موارد الاخلال السهوي بالجزء يصدق هذا العنوان وينتزع من الایجاد الثاني عنوان الاعادة ، كذلك يصدق العنوان المزبور في موارد الجهل بل العمد ايضاً حيث انه ينتزع العقل من الایجاد الثاني عنوان الاعادة باعتبار كونه اعادة لما اتى اولاً من الفرد الفاسد « غاية الامر » يكون وجوب هذا العنوان في موارد الجهل والعمد من جهة اقتضاء التكليف الاول الباقي في ظرف الجهل وفي موارد السهو والنسيان بخطاب جديد \* ولكن \* هذا المقدار لا يوجب فرقا بينها فيما نحن بصدده كي يوجب اختصاص لا تعاد من جهة اشتماله على لفظ الاعادة بموارد النسيان ، بل ذلك كما يشمل السهو والنسيان ، كذلك يشمل الجهل بل العمد ايضاً \* وبشهادة ما ذكرنا \* جملة من الاخبار المشتملة على لفظ الاعادة في مورد الجهل والعمد \* منها \* قوله ع من زاد في صلوته فعليه الاعادة الظاهر في العمد \* ومنها \* قوله ع فيمن اجهر في موضع الاخفات او اخفي في موضع الجهر ، اي ذلك فعل متممداً فقد نقض صلوته وعليه الاعادة فان فعل ساهياً او لا يدى فلا شيء عليه وقد تمت صلوته \* ومنها \* قوله ع - فيمن صلى اربعا في السفر انه ان قرء عليه آية التقصير وفسرت له فصلى اربعا اعاد وان لم يكن قرأت عليه ولم يعلمها فلا اعادة عليه فان في هذه الاخبار دلالة على ما ذكرنا من عدم اختصاص مورد الامر بعنوان الاعادة بصورة السهو والنسيان ، بل في قوله ع - فان فعل ساهياً او لا يدري فلا شيء عليه وقد تمت صلوته وكذا في قوله ع - وان لم يكن قرأت عليه الخ شهادة على شمول لا تعاد لصورتني الجهل والنسيان ، نظراً الى ظهورها في كون الجميع على سياق واحد فتأمل \* وحينئذ \* لا قصور في اطلاق لا تعاد وشموله لمطلق الاخلال بما عدى الخمسية من الاجزاء والشرائط نسياناً او جهلاً وعمداً \* غير انه \* بمقتضى الاجماع والنصوص الخاصة يرفع اليد عن اطلاقه بالنسبة الى خصوص العمد وبؤخذ به في صورتني النسيان والجهل \* اللهم \* الا ان يتشبهت في تقييد اطلاقه بخصوص الاخلال السهوي بما في صحيح زرارة من قوله ع - ان الله فرض الركوع والسجود والقراءة سنة فمن ترك القراءة متممداً اعاد الصلوة ومن نسي فلا شيء عليه ، وقوله ع - في خبره الاخر ومن نسي للقراءة فقد تمت صلوته ، بضميمة ما في ذيل لا تعاد في خبره الثالث من قوله ع - القراءة سنة



والتشهد سنة ولا تنقض السنة الفريضة ، فان قوله - ع - القراءة سنة بمنزلة التعليل لما ذكره اولاً من نفي الاعادة \* فكانه قال ع \* لا تعاد الصلوة بترك السنة وبعد تقييده بما في خبر زرارة من قوله - ع - فمن ترك القراءة متممداً اعاد الصلوة ومن نسي فلا شيء عليه يصير المتحصل هو اختصاص نفي الاعادة بصورة الاخلال السهوي بملاحظة اندراج الاخلال الجهلي في الاخلال العمدي لصدق الترك العمدي على الاخلال بالجزء عن جهل منه بالحكم او الموضوع ، كما لعله يشهد بذلك قضية المقابلة بين الترك العمدي والترك السهوي في رواية زرارة المتقدمة بقوله - ع - فمن ترك القراءة متممداً اعاد الصلوة ومن ترك ناسياً فلا شيء عليه فانه يستفاد من التقابل المزبور اندراج صورة الاخلال الجهلي خصوصاً الجهل بالحكم بالاخلال العمدي الذي حكم فيه بالبطلان ووجوب الاعادة فتأمل \* ثم لا يخفى \* ان ما ذكرنا من اندراج الاخلال بالجزء عن جهل بالحكم او الموضوع في الاخلال العمدي انما هو اذا لم يكن امر شرعي بالمضى في العمل \* واما اذا كان \* هناك امر شرعي بوجوب المضي وعدم الاعتناء بالشك في اتيان الجزء فلا محالة يوجب ذلك خروج الاخلال المزبور عن الاخلال العمدي \* لان \* المكلف حينئذ من جهة كونه مقهوراً من طرف الشارع بوجوب المضي يكون مسلوب القدرة على الترك ولو بحكم العقل بوجوب الاطاعة ، وبذلك يخرج الترك عن كونه عمدياً فيندرج في عموم قوله - ع - لا تعاد \* وعليه \* يندفع ما ربما يتخيل من الاشكال في وجه الفرق ، بين صورة الشك في اتيان الجزء بعد الدخول في غيره ، وبين الشك فيه قبله في فرض مضيه في الصورتين وتبين عدم الاتيان به واقعا بعد الصلوة ، من حيث بنائهم في الاول على الصحة والبطلان في الثاني ووجوب اعادة الصلوة ، بدعوى ان ترك الجزء مع الشك المزبور ان صدق عليه الترك العمدي الموجب لاندراجه في قوله ومن ترك السنة متممداً اعاد الصلوة ، فليكن كذلك في الصورتين ، وان لم يصدق عليه الترك العمدي فليكن كذلك ايضاً في الصورتين ولا يجدي في الفرق بينها مجرد حدوث الشك في احدي الصورتين بعد مضي محله الشكي وفي الاخرى قبله ( وجه الاندفاع ) ما عرفت من ان الفارق بينهما في الحكم المزبور انما هو امر الشارع بالمضى في الصورة الاولى الموجب لخروج ترك الجزء

عن الترك العمدي الموجب لوجوب الاعداء ، وعدم امره به في الصورة الثانية ( وكيف كان ) هذا كله فيما يتعلق بالمقام الاول وهي صورة الاخلال بالجزء من طرف النقيصة ، وقد عرفت ان مقتضى القاعدة الاولى فيه هي الركنية والبطلان بالاخلال بالجزء ( الا في ) خصوص باب الصلوة ، فكان مقتضى القاعدة الثانوية الاستفادة من قوله لا تعاد فيها هو عدم الركنية فيما عدى الخمسة وعدم وجوب الاعداء بعد التذكر وزوال صفة التسيان

## « المقام الثاني »

في بطلان العمل بزيادة الجزء عمداً وسهواً ( والكلام فيه ) ايضاً يقع من جهات ثلاث ( الاولى ) في تصوير وقوع الزيادة الحقيقية في الاجزاء والشرائط ( الثانية ) في بيان حكم كل من الزيادة العمدية والمهوية من حيث الصحة والبطلان بحسب ما تقتضيه القاعدة الاولى ( الثالثة ) فيما تقتضيه القاعدة الثانوية على خلاف ما اقتضته القاعدة الاولى ( اما الكلام في الجهة الاولى ) فتوضيحه يحتاج الى تمهيد امور ( الاول ) لا شبهة في انه يعتبر في صدق الزيادة الحقيقية في الشيء ان يكون الزائد من سنخ المزيد عليه وبدونه لا يكاد يصدق عنوان الزيادة الحقيقية ، ولذا لا يصدق على الدهن الذي اضيف اليه مقدار من الدبس انه زاد فيه الا على نحو من العناية ( نعم ) الصادق انما هو عنوان الزيادة على ما في الظرف بعنوان كونه مطروفاً لا بعنوان كونه دهنأ ، فقوام الزيادة الحقيقية حينئذ في اجزاء المركبات وشرايطها انما هو بكون الزائد من سنخ ما اعتبر جزء او شرطاً لها ( فاذا كان ) المركب بنفسه من العناوين القصدية كالصلوة مثلاً على ما هو التحقيق من ان حقيقتها عبارة عن الافعال والاذكار الخاصة الناشئة عن قصد الصلوتية ، لا انها عبارة عن مجرد الافعال والاذكار والهيات الخاصة ولا مجردة عن قصد الصلوتية بشهادة عدم حرمتها كذلك على الحائض اذا اتت بها على الكيفية الخاصة لا بعنوان الصلوتية ، يحتاج في صدق عنوان الزيادة فيها الى قصد عنوان الصلوتية بالجزء المأني به ايضاً ، والا فمع فرض خلوه عن قصد الصلوتية وعنوان الجزئية لها لا يكون المأني

به حقيقة من سنخ الصلوة فلا يرتبط حينئذ بالصلوة حتى يصدق عليه عنوان الزيادة في الصلوة الا على نحو من العناية للمشكلة الصورية ( الثاني ) يعتبر ايضا في صدق عنوان الزيادة في الشيء ان يكون المزيد فيه مشتملا على حد مخصوص ولو اعتباراً حتى يصدق بالاضافة اليه عنوان الزيادة وعدمها كما في ماء الحب او النهر مثلاً ، فانه لا بد في صدق هذا العنوان من ان يفرض للماء حد مخصوص ككونه بالغاً الى نقطة كذا ومقدار كذا ليكون الزائد موجبا لانقلاب حده الخاص الى حد آخر فيصدق عليه بهذا الاعتبار عنوان الزيادة فيه ( والا فبدون ) ذلك لا يصدق عليه العنوان المزبور وان بلغ في الكثرة ما بلغ ( وكذلك ) الامر في المركبات ففيها ايضا لا بد من اعتبار حد خاص فيما اعتبر جزءه لها فيمقام اختراع المركب واختراعه ليتحقق بذلك عنوان الزيادة في المكتوبة ( الثالث ) ان اخذ الجزء او الشرط في المركب فيمقام اعتباره واختراعه يتصور على وجوه ثلاثة ( احدها ) اعتبار كونه جزءه او شرطاً على نحو بشرط لا من جهة الزيادة فيمقام الوجود والتحقيق ( وثانيها ) اعتبار كونه جزء على نحو لا بشرط من طرف الزيادة على معنى انه لو زيد عليه لكان الزائد خارجاً عن ماهية المركب باعتبار عدم تعلق اللحاظ بالزائد فيمقام اعتباره جزء للمركب كما لو فرض انه اعتبر في جعل ماهية الصلوة الركوع الواحد لا مقيداً كونه بشرط عدم الزيادة، ولا طبيعة الركوع ، فان في مثله يكون الوجود الثاني من الركوع خارجاً عن حقيقة الصلوة لعدم تعلق اللحاظ به فيمقام جعل ماهية الصلوة ( الثالثة ) اعتبار كونه جزء على نحو لا بشرط بنحو لو زيد عليه لكان الزائد ايضا من المركب وداخلاً فيه لا خارجاً عنه ( كما لو اعتبر ) في جعل ماهية الصلوة طبيعة الركوع في كل ركعة منها الجامعة بين الواحد والمتعدد ، لا الركوع الواحد كما في الصورة الثانية ( وبعدها عرف ذلك ) نقول انه على الاعتبار الاول لا شبهة في انه لا مجال لتصوير تحقق الزيادة ( فانه ) من جهة اشتراطه بعدم الزيادة في مقام اعتباره جزء للمركب تكون الزيادة فيه موجبة للاخلال بقيدته فترجع الى النقيضة ( وكذلك الامر ) على الاعتبار الثاني فانه وان لم ترجع الزيادة فيه الى النقيضة ، الا ان عدم تصور الزيادة الحقيقية انما هو لكان عدم كون الزائد من سنخ المزيد عليه ، فانه بعد خروج الوجود الثاني عن دائرة اللحاظ فيمقام جعل ماهية الصلوة يستحيل اتصاف الوجود الثاني بالصلوية

فلا يرتبط حينئذ بالصلاة حتى يصدق عليه عنوان الزيادة ويصدق على الصلاة انها تكون مزيداً فيها ، بل يكون ذلك من قبيل ضم الدبس الى الدهن ( نعم ) لو قصد الصلواتية بالوجود الثاني تشرهماً بان آتى به بعنوان انه من الصلاة يصدق عليه الزيادة بهذا الاعتبار ، ولكنه ادعاء لا حقيقة ( وتوهم ) صدق الزيادة حينئذ على الوجود الثاني عرفاً ( ممنوع ) جداً فان المدار في الزيادة المبحوث عنها في المقام ليس على مجرد كون الصلاة ظرفاً لوقوع مطلق ما زيد على ما اعتبر فيها ولو لم تكن من نسخها بل المدار على صدق كون الصلاة مزيداً فيها، وكونها ظرفاً للزيادة على ما اعتبر فيها غير كونها مزيداً فيها، والمستفاد من الادلة من نحو قوله من زاد في صلواته هو الثاني دون الاول كما هو ظاهر ( واما على الاعتبار الثالث ) فالظاهر انه لا قصور في تصور الزيادة الحقيقية ( فان المدار ) في زيادة الشيء في الشيء على ما عرفت انما هو بكون الزائد من نسخ المزيد فيه مع كونه موجباً لقلب جده الى حد آخر ، ولا ريب في صدق ذلك وتحققه على هذا الاعتبار، من غير فرق بين ان يكون الجزء ماخوذاً في مقام الامر والطلب بشرط لا ، او على نحو لا بشرط بالمعنى الاول الذي لازمه هو خروج الوجود الثاني عن دائرة المطلوبة ، او اللا بشرط بالمعنى الثاني الراجع الى كون المطلوب هو صرف وجود الطبيعي المتحقق بادل وجوده ( وذلك على الاولين ) ظاهر فان الوجود الثاني من طبيعة الجزء مما يصدق عليه عنوان الزيادة بالنسبة الى ما اعتبر في المأمور به من تحديد الجزء بالوجود الواحد ، حيث انه يتعلق الامر بالصلاة المشتملة على ركوع واحد مثلاً يتحدد طبيعة الصلاة بالقياس الى دائرة المأمور به منها بحد يكون الوجود الثاني بالقياس الى ذلك الحد من الزيادة في الصلاة الموجب لقلب حده الى حد آخر وان لم يصدق عليه عنوان الزيادة بالنسبة الى المأمور به بما هو مأمور به ( غاية ) ما هناك انه على الاول تكون الوجود الثاني من الزيادات المضرة بالمأمور به من جهة رجوعه الى الاخلال به من جهة النقيصة ( بخلافه ) على الثاني فانه لا تكون من الزيادات المبطلّة، وانما غايته هو كونه لغواً وخارجاً عن دائرة المطلوبة ( وكذلك الامر ) على الاخير ، اذ بانطباق صرف الطبيعي على الوجود الاول في الوجودات المتعاقبة يتحدد دائرة المركب والمأمور به قهراً يجد يكون الوجود الثاني بالقياس اليه من الزيادة في المركب والمأمور به فتأمل ( وحينئذ )

فاذا امكن ثبوتاً تصوير الزيادة الحقيقية في الاجزاء على ما بيناه ، نقول انه لا بأس بحمل ما ورد في الأدلة بعنوان الزيادة على ظاهره في الزيادة الحقيقية ، كقوله ( ع ) اذا استيقن انه زاد في المكتوبة ، وقوله ( ع ) من زاد في صلوته فعليه الاعداء ، اذ لا داعي الى رفع اليد عن ظهور هذه النصوص وحملها على الزيادة التسامحية العرفية ( نعم ) لا بد في صدق الزيادة على الوجود الثاني ان يكون الايتان به بعنوان الصلوتية وعن قصد الجزئية لها ، والا فلا يرتبط بالصلوة كي يصدق انه زاد فيها ، بل يكون ذلك حينئذ من ضم الاجنبي الى الاجنبي كما اشرنا اليه انفاً ولا فرق في ذلك بين ان يكون ما يفرض كونه زائداً من سنخ الاقوال كالقراءة او من سنخ الافعال كالركوع والسجود ( وتوهم ) صدق الزيادة عرفاً على الوجود الثاني مطلقاً خصوصاً في الافعال ولو لم يقصد به الصلوتية والجزئية لها ( مدفوع ) بمنع صدق الزيادة عرفاً مطلقاً على الوجود الثاني ، بل لا اقل من الاحتياج الى تشريع جزئيته ولا يكون ذلك الا اذا اتى به بقصد الجزئية للصلوة كما لا يخفى ( نعم ) قد يظهر من التعليل الوارد في بعض الاخبار الناهية عن قراءة سور العزائم في الصلوة بان السجدة زيادة في المكتوبة عدم اعتبار قصد الصلوتية والجزئية في صدق الزيادة فيما كان من سنخ افعال الصلوة وانه يكفي في صدقها الايتان بمطلق ما يكون من سنخ افعال الصلوة ولو لم يقصد به عنوان الصلوتية والجزئية لها ، بل ومع قصد الخلاف به ايضاً ( ولكنك ) بعد ما عرفت قصدية عنوان الصلوة وعدم كونها عبارة عن مجرد ذوات تلك الاقوال والافعال والهيات الخاصة ، لا بد من حمل اطلاق الزيادة في تلك النصوص على السجدة العزيمة على ضرب من العناية ، اما من جهة مشاكتها بحسب الصورة للسجدة الصلوتية ، او لاجل كونها من توابع السورة المأثري بها بعنوان الجزئية للصلوة ( وعلى كل حال ) فحيث ان الحكم المزبور يكون على خلاف القاعدة يقتصر فيه على مورد النص ولا يتعدى منه الى غيره كسجدة الشكر ونحوها مما لا يقصد به الجزئية للصلوة ( وربما يؤيد ) ما ذكرنا ايضاً النصوص المرخصة لقراءة العزائم في غير المكتوبة من الصلوات المندوبة مع وضوح اشتراك الصلوات المندوبة مع المكتوبة في الشرائط والموانع ولذا لا يجوز فيها ايضاً تكرار الركوع او السجود بقصد الجزئية للصلوة كما لا يخفى

( الجهة الثانية ) في حكم الزيادة العمديه والسهوية من حيث صحة العمل وبطلانه بحسب ما تقتضيه القاعدة الأولية ( واجمال القول فيه ) انه لا شبهة في ان مقتضى القاعده الأولية هو عدم بطلان العمل بالزيادة العمديه فضلاً عن السهوية ( وذلك ) اما بناء على امكان فرض الزيادة الحقيقية في اجزاء المركب وشرايطه كما تصورناه بفرض اخذ الجزء فيمقام جعل المركب على نحو لا بشرط بالمعنى الثاني وفيمقام الامر والطلب على نحو لا بشرط بالمعنى الاول الراجع الى خروج الوجود الثاني مع كونه من المركب حقيقة عن دائرة المأموره ، فظاهر لعدم اقتضاء مجرد الزيادة بطلان العمل والمركب بعد اتيان المكلف بما هو المأموره وعدم تشريعه في امر الشارع ( بل وكذلك الامر ) مع التشريع ايضاً ببنائه على شمول الامر الزائد والمزيد عليه ( اذ مجرد ) تشريعه في امر الشارع ببنائه على شموله الوجود الثاني لا يضر بامثاله بعد ان يكون الداعي والباعث له على الاتيان بالواجب هو الامر الواقعي ( نعم ) لو كان الداعي والباعث له الاتيان بالواجب محضاً بالامر التشريعي ، او كان الداعي هو مجموع الامر الواقعي وما شرعه من قطعة الامر المتعلق بالزائد بحيث لولا ما شرعه من الامر لما يدعوه الامر الشرعي الى الاتيان بالواجب ( لكان النتيجة ) هو البطلان من جهة الاخلال حينئذ بقصد الامتثال ( ولكن ) هذا الفرض من جهة ندرته كاد ان يلحق بالعدم ، هذا بناء على تصورناه من امكان فرض الزيادة الحقيقية في اجزاء المركب ( واما بناء ) على عدم امكان فرضها ثبوتاً موجباً لحمل ما ورد في الأدلة من التعبير بالزيادة على الزيادة العرفيه كما هو قضية فرض اخذ الجزء فيمقام جعل ماهية المركب بنحو لا بشرط بالمعنى الاول ( فكذلك ايضاً ) ، اذ لا يكون في البين ما يقتضى بطلان العمل بمحض الاتيان بالزائد بقصد الجزئية للمأموره ، لا من جهة نفس الزيادة ، ولا من جهة تشريعه في قصد الجزئية بالوجود الثاني ( اما الاول ) فظاهر بعد فرض عدم كون الجزء مأخوذاً في حقيقة المركب او المأموره على نحو بشرط لا من الزيادة ( والا يرجع ) الى النقيصة فيخرج عن مفروض البحث ( وكذلك الامر على الثاني ) سواء كان التشريع في اصل ماهية المركب بجعل الجزء فيه عبارة عن الجنس الشامل الوجود الثاني ، او في المأموره ، او في الامر الشرعي بان يتعلق تشريعه بمرتبة امر

الشارع و ارادته بما يشمل الزائد ايضاً ما لم يكن ذلك منه راجعاً الى كونه من قبيل وحدة المطلوب على نحو يوجب الاخلال باستقلال الامر الواقعي في الداعوية والباعثية على الاتيان بمتعلقه ( فان ) في جميع هذه الصور لا قصور في صحة العمل بعد عدم اضرار حيث تشريعه في المأمور به أو الامر بالنسبة الى الزائد بالواجب المأتي به من جهة قصد التقرب والامتثال كما هو ظاهر ( هذا كله ) في فرض احراز أخذ الجزء في المركب أو المأمور به بنحو اللابشرط بالمعنى الأول الراجع الى خروج الوجود الثاني عن المركب عن حيز الطلب والأمر ( وأما ) مع الشك في ذلك واحتمال كونه مأخوذاً على نحو بشرط لا ، فلا شبهة في أن مرجع الشك المزبور حينئذ الى الشك في مانعية الزيادة المتحققة في اتصاف الوجود الأول بالجزئية للمأمورية فيكون من صغريات دوران الأمر بين الاقل والاكثر فتجري البرائة العقلية والشرعية بالنسبة الى مانعية الزيادة ، بل يمكن التمسك لعدم مانعية الزيادة باستصحاب صحة المزيد عليه من جهة ملازمة الشك المزبور حينئذ للشك في صحة المزيد عليه تأهلياً فيجري فيه استصحابها ( وتوهم ) ان الصحة بالمعنى المزبور قطعية على كل تقدير حتى مع اليقين بمانعية الزيادة فلا شك فيها حتى تستصحب ( مدفوع ) بأن الصحة التأهلية انما لا تكون مشكوكاً اذا كان الجزء مأخوذاً لا بشرط وقد استفيد مانعية الزيادة في الصلوة من الأدلة الخارجية كقوله ( ع ) من زاد في صلوته فعليه الاعادة ( وأما اذا كان ) الجزء مأخوذاً في أصل جزئيته للمركب أو المأمور به بشرط عدم الزيادة ، فلا شبهة في أن وجود الزيادة كان مفنياً لأصل جزئية الجزء ولذا ترجع الزيادة فيه الى النقيصة ، ومعه يكون الشك في أخذه لا بشرط أو بشرط لاشكاً لا محالة في صحة المزيد عليه تأهلياً عند وجود الزائد فتجري فيها الاستصحاب ، ففني الشك في صحة المزيد عليه تأهلياً لا يكون إلا من الخلط بين المقامين فتدبر .

( الجهة الثالثة ) فيما تقتضيه القاعدة الثانوية المستفادة من الأدلة على خلاف مقتضى القاعدة الاولية ( فنقول ) انه وإن لم يقد دليل عام يقتضي بطلان المركب بالزيادة السهوية أو العمدية مطلقاً في جميع المركبات ( إلا أنه ) في باب الصلوة وكذا باب الطواف الحاقاً له بالصلوة قد تظافرت الاخبار على بطلانها بالزيادة

في الجملة ( كقوله ( ع ) في خبر أبي بصير من زاد في صلواته فعليه الاعادة ، وقوله ( ع ) فيما رواه الكليني والشيخ ( قد هما ) عن زرارة وبكير بن اعين ، اذا استيقن انه زاد في صلواته المكتوبة . لم يعتد بها واستقبل صلواته استقبالا اذا كان استيقن يقينا ، ومقتضى اطلاق بعض هذه الاخبار ، هو عدم الفرق في البطلان بالزيادة بين العمدية والسهوية ، ولا بين الاركان وغيرها ( ولكن ) مقتضى حديث لاتعاد في عقد المستثنى منه هو الصحة وعدم وجوب الاعادة فيما عدا الخمسة المذكورة فيه بالزيادة السهوية ، بل بمطلق الزيادة ولو عمدية بناء على عموم الحديث لغير صورة النسيان أيضاً ، فانه على كل تقدير النسبة بين مفاد الحديث في عقد المستثنى منه ، وبين عموم قوله ( ع ) من زاد في صلواته هو العموم من وجه ، فتقع بينهما المعارضة في الزيادة السهوية بل العمدية في غير الاركان ( والترجيح ) حينئذ لعموم لاتعاد ، أما لحكومته على أدلة الاجزاء والشرائط والموانع التي منها ادلة مانعية الزيادة ، وأما لاقوائية ظهوره بمقتضى الاستثناء من ظهور عموم من زاد في مطلق الزيادة ولو في غير الاركان خصوصاً مع احتمال كون المراد من الزيادة المبطل في قوله من زاد هي الزيادة في اعداد ركعات الصلوة ، كما هو ذلك في رواية زرارة وبكير المتقدمة فيما رواه الكليني ( قد ه ) بزيادة لفظ الركعة فيها بعد قوله ( ع ) في صلواته المكتوبة ( وأما توهم ) ان حديث لاتعاد يختص بصورة الاخلال من جهة النقيصة فقط بقريظة مافي ذيله من استثناء الطهور والوقت والقبلة ، فلا عموم له حينئذ يشمل الزيادة حتى يعارض مادل على مانعية الزيادة « فدفوع » بان مجرد عدم قابلية الثلاثة المزبورة للتكرار لا يوجب قصر مفاد الحديث بالاخلال في طرف النقيصة كما هو ظاهر « نعم يبقى الكلام » حينئذ فيما يقتضيه الجمع بين الحديث المزبور ، والادلة الواردة في باب الزيادة السهوية ، كقوله « ع » « تسجد سجدي السهو لسكل زيادة ونقيصة ، وقوله « ع » اذا استيقن انه زاد في المكتوبة فليستقبل صلواته » والكلام » في ذلك يقع في مقامين « الاول » في الجمع بين قوله « ع » « تسجد سجدي السهو لسكل زيادة ونقيصة الشامل للركن وغيره وبين عقد المستثنى في الحديث ، حيث ان مقتضى الاول هو صحة الصلوة وعدم وجوب اعادتها في زيادة الركن كالر كوع والسجود ، ومقتضى الثاني هو بطلان



الصلوة بزيادة الركوع والسجود « الثاني » في بيان النسبة بين قوله « ع » اذا استيقن انه زاد في صلواته المسكوبة فليستقبل صلاته وبين عقد المستثنى منه في الحديث وما يقتضيه الجمع بينهما « اما المقام الاول » فقد يقال ان النسبة بين قوله « ع » تسجد سجدي السهو لكل زيادة وبين عقد المستثنى في الحديث هي العموم من وجه ، لان قوله « ع » تسجد سجدي السهو لكل زيادة تختص بصورة السهو والنسيان ويعم الركن وغيره ، وعقد المستثنى في الحديث يختص بالاركان ويعم صورة النسيان وغيره ، فتقع بينهما المعارضة في الزيادة السهوية في الاركان حيث ان مقتضى الاول هي الصحة وعدم وجوب الاعادة ، ومقتضى الثاني هو البطلان ووجوب الاعادة ، وبعد تساقطها في الجمع يكون المرجع فيه هي القاعدة الاولى المقتضية لعدم البطلان ( نعم ) لو قلنا باختصاص لاتعاد صرفاً أو انصرفاً بصورة السهو والنسيان لا بد بمقتضى قاعدة الاطلاق والتقييد من تقديم لاتعاد على قوله تسجد سجدي السهو لاختصاص الحديث حينئذ من دليل سجدي السهو فيخصص به عمومه بما عدى الاركان ( ولكنه ) بعد المنع من الانصراف المزبور كما تقدم بيانه تكون المعارضة بينهما في الجمع متحققة ، وبعد تساقطها فيه يكون المرجع هي القاعدة الاولى ( هذا غاية ما قيل ) أو يمكن ان يقال في وجه تعارض عقد المستثنى في الحديث مع ما دل على وجوب سجدي السهو لكل زيادة ( ولكنه ) كما ترى ، إذ يرد عليه ( اولاً ) ان المعارضة المزبوره انما تكون فيما لو كانت دليل سجدي السهو في مقام تكفل الحكيم ، احدهما في وجوب الاعادة من جهة الزيادة ، وثانيهما وجوب سجدي السهو لكل زيادة ونقيصة ( وهو في محل المنع جداً ) ، فان الظاهر منه انما هو تمحضه لتكفل حكم الزيادة السهوية من جهة وجوب سجدي السهو في فرض احراز صحة الصلوة وعدم مانعية الزيادة من الخارج مع سكوته عن بيان انه أي مورد تصح فيه الصلوة ولا تكون الزيادة مانعة ( وعليه ) لاجمال لتصور المعارضة بينهما ، إذ لا يكون مفاد هذه الادلة متافياً لما يقتضيه عقد المستثنى في الحديث حتى ينتهي الامر الى توهم المعارضة بينهما ( وثانياً ) مع الانحياز عن ذلك وتسليم سوق هذه الادلة لبيان صحة الصلوة أيضاً « نقول » انه لا بد من تقديم الحديث على مثل هذه الادلة من جهة ما يلزم من العكس من لزوم محذور اللغوية في عقد المستثنى ( بيان ذلك ) انه لو اخرجنا مورد التصديق

عن عقد المستثنى في لاتعاد بمقتضى ادلة وجوب سجدة السهو وحكمنا بالصحة في الزيادة السهوية في الاركان وخصصناه بالزيادة العمدية ، يلزم مساوات الخمسة في عقد المستثنى مع ماعداها في الحكم « لان » فيما عدا الخمسة أيضاً بمقتضى قوله « ع » ان الله تعالى فرض الركوع والسجود والقراءة سنة فمن ترك القراءة متممداً اعاد الصلوة ومن نسي فلا شيء عليه ، مع ضميمه عدم الفصل بين النقيصة والزيادة يكون الحكم هو البطلان بالزيادة العمدية ، فمساوى عقد المستثنى حينئذ مع عقد المستثنى منه في الحكم حيث ان الزيادة العمدية فيها تكون موجبة للبطلان ووجوب الاعادة ، والزيادة السهوية فيها غير موجبة لذلك ، فيلزم لغوية الاستثناء المزبور « وهذا بخلاف العكس » فانه لا يلزم من تقديم الحديث في المجمع لغوية دليل وجوب سجدة السهو لسكل زيادة « وان شئت قلت » ان الحكم في العامين من وجه انما يكون هو التساقط إذا لم يكن في البين مرجح لاحد العامين ، وإلا فيؤخذ بنى المرجح منها ، وفي المقام يكون محذور لزوم اللغوية في الاستثناء مرجحاً لحديث لاتعاد فيجب تقديمه على عموم قوله « ع » تسجد سجدي السهو لكل زيادة « هذا » وقد يقال ان اللازم حينئذ بعد تعارض الحديث مع مادل على وجوب سجدة السهو لكل زيادة وتساقطها انما هو الرجوع الى عموم قوله ع من زاد في صلوته فعليه الاعادة « وفيه » مالا يخفى فان دليل وجوب سجدة السهو كما يعارض الحديث ، كذلك يعارض العموم المزبور بل ويقدم عليه لكونه اخص من عموم من زاد الشامل لصورة العمد والسهو كما هو ظاهر « هذا كله » في المقام الاول « واما المقام الثاني » فالكلام فيه في الجمع بين قوله « ع » اذا استيقن انه زاد في صلوته المكتوبة فليستقبل صلواته وبين عقد المستثنى منه في الحديث ، حيث انه قد يقال بوقوع المعارضة بينهما في الزيادة السهوية في غير الاركان ، لان النسبة بينهما هي العموم من وجه لاختصاص قوله « ع » اذا استيقن بالزيادة السهوية وعمومه للاركان وغيرها ، واختصاص عقد المستثنى منه في الحديث بغير الاركان ، وعمومه للزيادة والنقيصة وبعد تساقطها في المجمع اعني الزيادة السهوية في غير الركن يرجع الى عموم قوله ع من زاد في صلوته فعليه الاعادة ( وفيه ) بعد الاغماض عما ذكرناه من اختصاص الرواية بزيادة

الاركان وعدم عمومها لمطلق الزيادة السهوية حتى في غير الاركان كما يشهد له زيادة لفظ الركعة فيها في رواية الكليني قدس سره عنه « ع » من قوله اذا استيقن انه زاد في صلواته المكتوبة ركعة ، نقول انه لا بد من تقديم لاتعاد عليه واخراج المجمع من عموم قوله اذا استيقن بعين الوجه الذي ذكرناه في تقديم عقد المستثنى في لاتعاد على قوله تسجد سجدة السهو وهو محذور لزوم اللغووية في لاتعاد ( بيان ذلك ) انه لو قدم قوله \* ع \* اذا استيقن على عقد المستثنى منه في لاتعاد وحكم في الزيادة السهوية في ماعدا الاركان باطلان ووجوب الاعادة يلزم بمقتضى عدم الفصل بين الزيادة والنقيصة لغوية لاتعاد ، لانه لم يبق له حينئذ مورد يتمسك به لافي طرف الزيادة ، ولا في طرف النقيصة \* اما الاول \* فلكونه مقتضى قوله \* ع \* اذا استيقن \* واما الثاني \* فلكونه مقتضى عدم الفصل بين الزيادة والنقيصة ، لان كل من قال ولو فرضاً بوجوب الاعادة بالزيادة السهوية في غير الاركان قال به في النقيصة أيضاً وان منعناه في طرف العكس ، فيلزم حينئذ لغوية قوله \* ع \* لاتعاد لعدم بقاء مورد له يمكن التمسك به لعدم وجوب الاعادة ، ولاجل هذا المحذور لاجميص من تقديم لاتعاد على قوله اذا استيقن وتخصيصه بالزيادة السهوية في الاركان \* وثانياً \* مع الاغماض عن ذلك نقول انه لا بد من تخصيص قوله اذا استيقن بالاركان بمقتضى ما دل على وجوب سجدة السهو لكل زيادة ونقيصة \* لان \* النسبة بينهما وان كانت هي التباين الكلي لاختصاصهما بالزيادة السهوية وعمومهما من جهة الركن وغيره \* إلا انه \* بعد تخصيص قوله \* ع \* تسجد سجدة السهو بما عدا الاركان بمقتضى ما دل على وجوب الاعادة في زيادته الركن ، يتعين تقديم على قوله \* ع \* اذا استيقن بالنسبة الى زيادة غير الركن ، إذ لولاه يلزم لغوية قوله \* ع \* تسجد سجدة السهو لكل زيادة لبقائه حينئذ بلا مورد \* وثالثاً \* ان ذلك هو الذي تقتضيه قاعدة الاظهر والظاهر \* فانه \* لاشبهة في ان قوله \* ع \* تسجد سجدة السهو في الدلالة على الصحة في زيادة غير الركن من دلالة عليها في زيادة الركن لمكان اولوية الصحة في زيادة غير الركن من الصحة في زيادة الركن \* كما ان قوله \* ع \* اذا استيقن يكون اظهر في الدلالة على البطلان ووجوب الاعادة في

زيادة الركن من دلالة على البطلان في زيادة غير الركن \* فلا بد \* بمقتضى \* قاعدة الاظهر والظاهر من حمل الظاهر في كل منهما على ما يكون الآخر اظهر فيه ، وهو انما يكون برفع اليد عن عموم كل منهما بحمل عموم قوله اذا استيقن على خصوص زيادة الركن ، وعموم قوله \* ع \* تسجد سجدي السهو على زيادة غير الركن \* وعلى ذلك \* فصار المتأخص من جميع ما ذكرنا بعد الجمع بين الأدلة هو ان الزيادة العمدية في الاركان توجب بطلان الصلوة ووجوب اعادةها ، وكذا في غير الاركان على اشكال فيه \* واما الزيادة السهوية \* فان كانت في الاركان فهي أيضاً توجب البطلان ووجوب الاعادة « واما اذا كانت » في غير الاركان فلا توجب البطلان ، بل مقتضى الأدلة فيها هي الصحة وعدم وجوب الاعادة .

## الامر الثاني

اذا تعذر بعض ماله الدخل في المأمور به وجوداً كالجزة والشرط أو عدماً كالمانع باضطرار ونحوه كما لو اضطر الى ترك جزء أو شرط أو إيجاد مانع أو قاطع ، ففي سقوط التكليف عن البقية وعدمه ( وجهان ) مبنيان على ما تقدم من اطلاق جزئية المتعذر أو قيديته حتى في حال التعذر أو اختصاصها بحال التمكن منه ( وتحقيق الكلام فيه ) يقع فيها مقامين .

( الاول ) فيها يقتضيه الاصل الاول المستفاد من دليل القيد أو المقيده ( الثاني ) فيها يقتضيه الاصل الثانوي ( اما المقام الاول ) فأجمال القول فيه كما تقدم في الامر الاول هو الرجوع اولاً الى اطلاق دليل جزئية المتعذر أو قيديته للمركب والمقيد اذا كان له اطلاق يقتضي الجزئية أو القيدية حتى في حال تعذره فيؤخذ باطلاقه ويحكم بسقوط التكليف عن المركب والمقيد ( من غير فرق ) بين ان يكون بلسان الوضع كقوله ( ع ) لاصلوة الا بفاتحة الكتاب ولا صلوة إلا بظهور ، أو يكون بلسان الامر والتكليف ، ولا بين ان يكون الدليل المثبت للجزئية أو القيدية هو نفس دليل المركب كما لو امر بالصلوة المشملة على القراءة والركوع والسجود أو دليل آخر منفصل عن دليل المركب أو متصل به ، فعلى كل تقدير

لا بد بمقتضى اطلاقه من الحكم بسقوط التكليف عن البقية ، إلا إذا كان هناك دليل آخر من اصل أو قاعدة تقتضي التكليف بالبقية كما سيأتي بيانه ان شاء الله ، ولا يرجع مع اطلاق دليل الجزء والقييد الى دليل المركب والمقيد وان فرض له اطلاق في نفسه وكان وارداً في مقام البيان ( لان ) اطلاق دليل الجزء والقييد حينئذ يكون حاكماً على اطلاق دليل المركب والمقيد ( واما إن لم يكن ) لدليل الجزء والقييد اطلاق يقتضي ثبوت الجزئية أو القيدية حتى في حال تعذرهما ، فالمرجع حينئذ هو اطلاق دليل وجوب المركب والمقيد ان كان له اطلاق يشمل حال تعذر جزئيه او قيده فيؤخذ باطلاقه لاثبات التكليف بالبقية ( وان لم يكن ) لدليل المركب اطلاق أيضاً ، فالمرجع عند الشك في وجوب فعل الفاعل للمتعذر هي اصالة البرائة عن وجوبه الا اذا كان في البين ما يقتضي وجوبه من استصحاب او قاعدة ميسور ونحو ذلك ( ثم انه ) لافرق فيما ذكرنا بين ان يكون المتعذر هو الجزء أو الشرط ، وبين ان يكون المتعذر هو المانع ، فمع الاضطرار الى ايجاد المانع يجري فيه ما ذكرناه في تعذر الجزء والشرط ( نعم ) يختص مورد الكلام فيه بما اذا كان مناط مانعيته راجعاً الى دخل التقييد بعده في مناط المطلوب ومصالحته ، او الى مزاومة مفسدة وجوده مع اصل مناط المطلوب ومصالحته بحيث يوجب تقييد اصل مناط المطلوب واقعاً بغير مورد النهي كما في باب النهي عن العبادة ولذا كان النهي بوجوده الواقعي مقتضياً لفساد العبادة ( واما ) اذا كان راجعاً الى مجرد الممانعة عن تأثير مناط المطلوب في الرجحان الفعلي كما في النهي في باب اجتماع الامر والنهي بناء على الامتناع وتغليب جانب النهي في الجمع ، أو الممانعة عن تأثيره في الارادة الفعلية بناء على القول بالجواز ، فيخرج عن موضوع هذا البحث في المقام حتى على القول بالامتناع فضلاً عن القول بالجواز ، حيث انه مع سقوط النهي باحد موجباته من الاضطرار وغيره يمكن تصحيح العبادة باتيان الجمع والتقرب به بقصد التوصل به الى غرض المولى ولو على القول بالامتناع وان لم يمكن التقرب بداعي امره أو بداعي رجحانه الفعلي بلحاظ عدم ارتفاع المفسدة التي هي ملاك النهي بطرو الاضطرار الى ايجاد المنهى عنه ( نعم ) بناء على القول بالجواز وعدم سرية الامر الى مورد النهي لا بأس بالتقرب به بداعي رجحانه

ومحبوبته ، بل وبداعي امره ايضاً في فرض سقوط النهي الفعلي بالاضطرار المزبور ، إذ بسقوطه حينئذ يبقى الاطلاق في طرف الامر بلا مراحم ( وتوهم ) انه على الامتناع وتقديم جانب النهي يندرج في صغرى باب النهي عن العبادة فيلزم بطلان العبادة حينئذ حتى مع الاضطرار الى ايجاد المنهي عنه بناء على ان المانعية معلولة لملاك النهي وهي المفسدة لانفس النهي الفعلي الساقط بالاضطرار ( مدفوع ) بوضوح الفرق بين البابين « فان » المانعية في باب النهي عن العبادة انما هي من جهة اقتضاء النهي هناك لتقييد مناط الامر ومصلحته بغير مورد النهي ولذا كان النهي هناك بوجوده الواقعي مقتضياً للفساد « بخلاف » النهي في باب الاجتماع ( فان ) النهي المتعلق بعنوان آخر متحد مع العبادة وجوداً ولو على الامتناع وتقديم النهي لا يقتضي تقييد ملاك الامر بغير مورد النهي ، وانما قضيته هي المانعة عن تأثير مصلحة الامر في الفرد في الرجحان الفعلي والمحبوبية الفعلية مع بقاء اصل المصلحة بحالها في الشمول للمجمع ، ولذا لا يكون باب الاجتماع إلا في صورة احراز اجتماع الملاكين في المجمع ولو بمقتضى اطلاق الخطابين ولا يكون الفساد فيه ايضاً إلا من لوازم تنجز النهي لامن لوازم نفس النهي بوجوده الواقعي كما هو واضح وان شئت مزيد تحقيق لذلك فراجع ماسطرناه في مبحث اجتماع الامر والنهي في الجزء الثاني من الكتاب \* وكيف ما كان \* فلنرجع الى محل البحث من ان تعذر بعض ماله الدخول في المأمورية جزءاً أو قيلاً هل يوجب سقوط التكليف عن المركب والمقيد رأساً أو لا ؟ وقد عرفت في المقام الاول ان مقتضى القاعدة الاولى في صورة اطلاق دليل المركب وعدم اطلاق دليل الجزء والقييد لحال الاضطرار هو عدم سقوط التكليف عن البقية ووجوب الاتيان بها \* واما \* في غير هذه الصورة فمقتضى القاعدة الاولى هو سقوط التكليف عن البقية رأساً \* اما \* لكونه مقتضى اطلاق دليل الجزء والقييد \* واما \* لكونه مقتضى الاصول العملية ، إلا إذا قام دليل أو أصل في البين على عدم سقوط التكليف عن البقية .

( المقام الثاني ) في قيام الدليل على ثبوت التكليف بما عدا المتعذر على خلاف

ما اقتضته القاعدة الاولى ( فنقول ) انه ربما يتمسك لاثبات وجوب ما عدا

المتعذر بامور ( الاول ) الاستصحاب ( ولا يخفى ) ان صحة التمسك به لاثبات وجوب البقية انما يتم في صورة عدم اطلاق كل من دليلي القيد والمقيد وفرض انتهاء الامر الى اصابة البرائة ، وإلا ففي صورة اطلاق دليل القيد أو المقيد لا يكاد انتهاء الامر الى جريان الاستصحاب « لان مع وجود » اطلاق دليل الجزء والقيد يلزمه لاحالة سقوط التكليف المتعلق بالكل والمقيد فلا يبقى معه شك في بقاء التكليف حتى يجري فسيه الاستصحاب ( كما انه ) مع اطلاق دليل المقيد وعدم اطلاق دليل الجزء والقيد يكون وجوب البقية بدليل اجتهادي ( ولعل ) اطلاق كلام الشيخ قدس سره في المقام وعدم تخصيصه الاستصحاب بفرض خلو المورد عن وجود الاطلاق ، مبنى على ايكاله قدس سره ذلك الى وضوحه من عدم جريان الاصول العملية كلية في مورد يجري فيه الاطلاق « وعلى كل حال » فتقريب التمسك بالاستصحاب يكون من وجوه ( منها ) تقريبه باستصحاب طبيعة الوجوب الجامع بين النفسي والغيري الثابت لما عدا المتعذر قبل طرو الاضطراب ، حيث انه بعد طرو الاضطراب يشك في ارتفاع مطلق الوجوب الثابت للبقية فيستصحب ( ومنها ) استصحاب الوجوب النفسي الثابت للكل والاكثر بتسامح من العرف في موضوعه بجملة عبارة عن الاعم من الواجد للجزء المتعذر والفاقد له نظير استصحاب كرية الماء الذي اخذ منه مقداراً ( ومنها ) استصحاب الوجوب الضمني الثابت للاجزاء الباقية سابقاً في ضمن وجوب الكل ، حيث انه يشك في بقاء هذه المرتبة من الوجوب وارتفاعها فيستصحب وان كان يستتبع بقائه عند ارتفاع الوجوب عن الجزء المتعذر لتبدل حده السابق بمحد آخر نظير استصحاب بقاء مرتبة من اللون المتحقق في ضمن الشديد المقطوع ارتفاعه ، اذا شك في ارتفاعها رأساً أو بقائها محدودة بمحد آخر ضعيف ( ولكن ) يرد على التقريب الاول مضافاً الى ابتناؤه على الالتزام بالوجوب الغيري للاجزاء ، وهو خلاف التحقيق كما برهنا عليه مراراً ، انه انما يجري الاستصحاب ويكون من استصحاب القسم الثاني من استصحاب الكل المتفق على جريان الاستصحاب فيه فيما لو كان ثبوت كل واحد من نحوى الوجوب مشكوكاً من الاول بحيث يكون الثابت مرده امره بين ما هو مقطوع الارتفاع وما هو مقطوع البقاء

كالحادث المردد بين الاصغر والاكبر بعد فعل ما يوجب رفع الاصغر وكالحیوان المردد بين البق والفيل بعد انقضاء زمان عمر البق ، وليس الامر في المقام كذلك ( وانما يكون ) ذلك من استصحاب القسم الثالث من السكلي الذي كان الشك في بقاء السكلي لاحتمال وجود فرد آخر مقارنة لوجود الفرد المعلوم أو مقارنة لارتفاعه ( فان ) ما علم ثبوته للاجزاء سابقاً إنما هو الوجوب الغيرى الذى علم بارتفاعه والمحتمل بقائه إنما هو الوجوب النفسى من جهة احتمال مقارنة مناطه لمناطق الغيرية أو قيام مناطه بمناطقها ( والاستصحاب ) في مثله غير جار قطعاً \* الا \* اذا كان المحتمل بقائه من مراتب الفرد الذى ارتفع كأصل اللون المتحقق في ضمن الفرد الشديد \* وثانياً \* ان الشك في بقاء الوجوب للاجزاء الباقية وعدمه مسبب عن الشك في بقاء جزئية المتعذر في حال تعذره ، فانه على تقدير بقاء الجزئية في حال التعذر يقطع بارتفاع التكليف عن المركب رأساً ، فاصالة بقاء الجزئية في حال الاضطراب يقتضى سقوط التكليف عن البقية ، فلا ينتهي الامر مع جريان استصحابها لاستصحاب بقاء وجوبها ( واما ) توهم مثبتية الاصل المزبور باعتبار كون ترتب سقوط التكليف عن البقية من الوازم العقلية للاضطراب الى ترك الكل الذى هو من الوازم العقلية لترك الجزء ، مدفوع ، بان ذلك لاضير فيه ، لانه من الوازم العقلية المترتبة على ما يعم الواقع والظاهر ، نظير وجوب اطاعة الذى هو من لوازم مطلق الوجوب الاعم من الواقع والظاهر ، فانه ، كما ان من لوازم ثبوت الجزئية واقعا هو سقوط التكليف عن الكل عند تعذره جزئياً لاقتضاء الاضطراب الى تركه الاضطراب الى ترك الكل ، كذلك ، من لوازم الجزئية الظاهرية ايضاً هو سقوط التكليف الظاهري عن الكل والمركب بالاضطراب الى ترك جزئيه ، فكان الجزء الظاهري حينئذ كالجزء الواقعى فى ان من لوازم الاضطراب الى تركه هو سقوط التكليف عن الكل والمركب ، وتوهم ، انه لامعنى لاستصحاب جزئية المتعذر فى حال الاضطراب الى تركه ، فانه ، بالنسبة الى مقام الدخلى فى الملاك والمصلحة يكون الدخلى المزبور تكوينياً لاتماله يد الوضع والرفع التشريعى ، وبالنسبة الى التكليف الفعلي الضمنى الذى هو منشاء انزاع الجزئية الفعلية لا يكون التكليف بنفسه قابلاً للثبوت للقطع بارتفاعه عند تعذره لاستحالة التكليف بما لا يقدر



عليه المكلف (مدفوع) بان الجزئية لا يختص امرها بالاعتبارين الزبورين (لان) لها اعتبار ثالث وهو اعتبار دخلها في المجموع في مقام جعل المركب واختراعه كما تقدم التنبيه عليه ، ومن الواضح ، ان الجزئية بهذا الاعتبار من الامور التي تغالها يد الجعل والرفع التشريعي ، لان للشارع في مرحلة جعل المركب التي هي رتبة قبل الامر اعتبار المركب بنحو يدخل فيه الجزء المتعذر ، كما ان له اعتباره بنحو يخرج عنه وان كان منشاء هذا الاعتبار هي المصالح الواقعية ( وحينئذ ) فبعد كونها بهذا الاعتبار من المجموعات الشرعية ، فمع اليقين بثبوت الجزئية في حال والشك في ثبوتها في حال آخر يجري فيها الاستصحاب ويتربط على استصحابها ما ذكرناه من سقوط التكليف عن المركب رأساً وعدم وجوب الايمان بالبقية ( واما التقريب ) الثاني للاستصحاب ، فيرد عليه انه لو يجدي ذلك فانما هو فيما لا يكون المتعذر من الاجزاء المقومة ، وإلا فيقطع بارتقاع شخص ذلك الحكم ، ومعه لا بد وان يكون الشك في البقاء متعلقاً بحكم آخر محتمل التحقق حين وجود الحكم الاول أو محتمل الحدوث حين ارتقاع الحكم الاول بحدوث مناط آخر في البين ( هذا ) مع وضوح الفرق ايضا بين المقام ومسألة استصحاب الكربة للماء الذي اخذ منه بعضه ، فان جريان الاستصحاب هناك انما هو باعتبار كون منشأ الشك في بقاء الكربة وعدمه هو ذهاب البعض المأخوذ منه المحتمل دخله في وصف الكربة ، بخلاف المقام ، فان منشأ الشك في وجوب البقية ليس هو تعذر الجزء ، وانما منشأه هو الشك في جزئية المتعذر للمركب في حال الاضطراب مع الجزم بجزئيته للمركب قبل طرور الاضطراب ودخله في شخص الحكم المتعلق بالمركب اولاً ومع هذا « لاجال لمقايسة المقام بما هناك فتدبر » واما التقريب الثالث « للاستصحاب ، فالظاهر انه لا مانع منه في بعض فروض المسئلة فيما كان الشك في بقاء وجوب البقية من جهة احتمال وجود مناط آخر في البين يقتضي تبدل حده الضمني بحد آخر مستقل ، واحتمال تبدل المناط السابق بمناط آخر مستقل للاجزاء الباقية يقتضي استقلالها في الوجود عند تعدد الكل ( فان ) في امثال ذلك لا مانع من جريان الاستصحاب ، لكونه من استصحاب الذات المحفوظة بين الحدين الباقية بدقة ولو ضمن احد آخر ، نظير استصحاب بقاء اصل اللون

المتحقق سابقاً في ضمن شديد المقطوع ارتفاعه اذا شك في ارتفاعه رأساً أو بقاء مرتبة منه بحد آخر ضعيف \* نعم \* لا بد في جريان مثل هذه الاستصحابات من مساعدة العرف عليه ايضاً بان يكون الباقي على تقدير بقاءه معدوداً في انظارهم كونه من مراتب الموجود السابق ، وإلا فلا يجرى فيه الاستصحاب .

« الثاني » حديث الرفع وتقريب التمسك به لاثبات وجوب البقية على نحو ما تقدم في مسألة نسيان الجزء ، وذلك ايضاً تارة بقوله ص ما لا يعلم ، واخرى بقوله ص ما اضطروا اليه ( بتقريب ) اقتضاء الحديث الشريف بكل من التقريبيين رفع الجزئية عن المتعذر في حال تعذره ، فيترتب عليه وجوب الايمان بالبقية \* لان \* الموجب لسقوط التكليف عنها انما هو بقاء المتعذر على جزئته في حال التعذر وبعد ارتفاع جزئته في حال تعذره بمقتضى حديث الرفع يترتب عليه وجوب فعل البقية « فعلى \* كل من التقريبيين يقتضي الحديث الشريف وجوب الايمان بالبقية ، نعم ، غاية ما يكون من الفرق بينهما هو ان تقريب التمسك به من جهة تطبيق عنوان ما لا يعلم لا بد وان يكون في ظرف لا يكون اطلاقاً لدليل القيد أو المقيد ، بخلاف تقريبه من جهة تطبيق عنوان ما اضطروا اليه ، فانه لا بد وان يكون ذلك في فرض اطلاق دليل الجزء والقيد واقتضاء اطلاقه ثبوت الجزئية والقيدية على الاطلاق الموجب لسقوط التكليف عن المركب والمقيد رأساً عند تعذر جزئه وقيدته ( وفيه ) ان الحديث يختص جريانه بمورد يوجب التوسعة على العباد لا الضيق ، فلا يمكن اقتضائه لاثبات وجوب البقية ، لانه من الكلفة والصيق الذي هو خلاف الارفاق على المكلف ( ولا ينتقض ) ذلك مما قربنا جريانه في مسألة النسيان ( لان ) بين المقام وما هناك فرق واضح ينشأ من وجود الملزم العقلي في النسيان باثبات ما عدا الجزء المنسي ( فان ) الناسي للجزء لغفلته عن نسيانه يرى نفسه ملزماً بحكم عقله باثبات البقية وبعد زوال النسيان يجري في حقه حديث الرفع لاقتضائه كون المأتي به حال نسيانه مصداق الواجب المستلزم لسقوط التكليف عنه بالاعادة ، فيكون في جريانه كمال الارفاق على المكلف ( بخلاف المقام ) فان ظرف تطبيق دليل الرفع انما يكون في ظرف الاضطراب الى ترك الجزء والقيد وفي هذا ظرف بمقتضى اطلاق دليل الجزئية لا يرى المكلف نفسه ملزماً باثبات البقية ، فاذا

جرت فيه حديث الرفع واقتضى وجوب البقية برفع جزئية المضطر اليه يكون ذلك نحو ضيق على المكلف ومثله خلاف ماسبق له الحديث الشريف ( الثالث )  
عمومات الاضطرار كقوله ع في خبري زرارة وعبد بن مسلم التقيية في كل شيء .  
اضطر اليه فقد احله الله ، او ان التقيية في كل شيء وكل شيء اضطر اليه ابن آدم  
فقد احله الله كما في بعض النسخ المصححة على ما ذكره بعض الاساطين قدس سره ،  
بناء على كون المراد من الحلية فيها معناها اللغوي الشامل للحلية الوضعية ايضاً كما  
في قوله سبحانه احل الله البيع المعلوم ارادة الحلية الوضعية منه ( وتقريب )  
الاستدلال ان حلية الجزء والشرط والمانع المتعذر عبارة عن سقوطه عن الجزئية  
والشرطية والمانعية في حال تعذره ومقتضى ذلك بعد حكومة هذه العمومات على  
الادلة المثبتة للاجزاء والشرائط والمواقع هو تخصيص الجزئية والشرطية والمانعية  
المستفادة منها بغير حال التعذر ولازمه وجوب الاتيان بالباقي لكونه تمام المركب  
المأمور به في هذا الحال المستلزم لفرغيته عما في الذمة وعدم وجوب الاعادة عليه  
بعد ارتفاع الاضطرار ( لا يقال ) انه كما ان بتعذر الجزء والقييد يصدق الاضطرار  
الى الجزء والقييد فيشملها عموم قوله ع كل شيء اضطر اليه ابن آدم فقد احله الله  
( كذلك ) يصدق الاضطرار الى ترك المركب والقييد بنفس الاضطرار الى جزئيه  
وقيده فيشمله عموم الحلية ايضاً وبشموله تقع بينهما المعارضة ( لان ) لازم تطبيقه  
على الجزء والقييد هو وجوب فعل البقية ، ولازم تطبيقه على الكل والقييد هو  
سقوط التكليف عنهما رأساً لمكان تعذرهما ، وبعد عدم مرجح لاحدهما لا مجال  
لتطبيقه على احدهما لبطان الترجيح بلا مرجح « فانه يقال » انه يكفي في ترجيح  
تطبيقه على الجزء والقييد المتعذر اقتضاء تطبيقه عليهما رفع الاضطرار عن الكل  
والمركب « لان » لازمه حينئذ هو كون تمام المركب المأمور به في حال تعذر  
الجزء أو القيد هو البقية المعلوم عدم صدق الاضطرار بالنسبة اليها فعدم شمول  
العموم حينئذ للكل والقييد انما يكون من جهة التخصيص وعدم صدق الاضطرار  
بالنسبة اليه ( بخلاف ) فرض تطبيق العموم اولاً على نفس الكل والقييد ، فانه  
لما لا يقتضى ذلك رفع الاضطرار بالنسبة الى الجزء والقييد يلزم من تطبيقه على الكل  
والقييد دون الجزء والقييد تخصيص عمومهما بالنسبة اليهما بلا موجب يقتضيه

( واذا ) كان الدوران بينهما من باب التخصيص والتخصص فلا شبهة في ان المتعين في مثله هو الثاني ، ومعها لاصح من تطبيق عمومات الاضطراب على خصوص الجزء والقيد والحكم بما تقتضيه من وجوب فعل البقية ( نعم ) قد يناقش حينئذ في أصل اقتضاء عمومات الاضطراب لاثبات وجوب البقية ، بدعوى ان غاية ما تقتضيه العمومات المزبورة انما هو رفع الجزئية أو الشرطية والممانعة عن المضطر اليه ( واما ) اقتضاءها لاثبات التكليف بالبقية فلا ، بل يحتاج ذلك في غير مورد اطلاق دليل المركب والمقيد الى قيام دليل عليه اما بنحو العموم أو الخصوص ولو بمثل قوله « ع » الصلوة لا تترك بحال مؤيداً ذلك بعدم بناء الاصحاب فيما عدا الموارد التي وردت فيها النصوص الخاصة على التمسك بعمومات الاضطراب لاثبات التكليف بالمركب والمقيد عند تعذر جزئه وقيده ، حيث ان بنائهم في امثال المقام انما هو على اثباته بامور اخر كقاعدة الميسور ونحوها مما تتضمن وجوب فعل البقية ( ولكنه ) يندفع ذلك بان تكفل هذه العمومات لاثبات وجوب البقية انما هو بعين تكفل رفع الجزئية والشرطية والممانعة عن المضطر اليه ، فان من لوازم رفع الجزئية والشرطية عن المضطر اليه هو كون الباقي في حال الاضطراب مصداقاً للمأمورية ، فاذا فرض اقتضاءها رفع الجزئية والشرطية عن المضطر اليه استفاد منه ان الباقي تمام المأمورية في حال الاضطراب فيجب الاتيان به بلا حاجة الى التماس دليل آخر في البين يقتضي وجوب الاتيان بالباقي ( وربما يشهد لما ذكرناه ) ما في كثير من النصوص من استشهد الامام \* ع \* بمثل هذه العمومات لرفع جزئية المتعذر أو شرطيته واجباب الامر بالبقية ، كاستشهاده \* ع \* في خبر عبد الاعلى لرفع شرطية المسح على البشرة بعموم أدلة الحرج ، ولرفع جزئية القيام والركوع لغير المتمكن منهما في خبر آخر بقوله وليس شيء مما حرم الله إلا وقد احله لمن اضطرب اليه ، وكذا ما ورد في مسألة المسلولس من قوله \* ع \* ، وان لم يقدر على حبسها فالله أولى بالعتذر ( اللهم ) إلا ان يناقش فيها بان استشهد الامام \* ع \* بهذه العمومات انما هو مجرد رفع الجزئية والشرطية عن المتعذر وان ايجاب فعل البقية في تلك الموارد انما كان مستفاداً من الخارج أو من نفس الامر المستفاد من تلك النصوص ، لا ان ذلك كان من جهة اقتضاء عمومات الاضطراب فتأمل

## الرابع قاعدة الميسور

وعمدة المدرك لها ( النبوي ) المعروف إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وقوله \* ع \* مالا يدرك كله لا يترك كله ، وقوله « ع » الميسور لا يسقط بالميسور ، واشتهار هذه الروايات الثلاث بين الاصحاب في ابواب العبادات تغني عن التكلم في سندها ( فالهمم ) هو عطف الكلام الى بيان مقدار دلالتها ، فنقول : ( اما قوله ص ) إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم ، فقد نوقش في دلالة على المطلوب ( بدعوى ) ظهور الشيء المأمور به في الرواية بقريئة المورد في الاختصاص بالسكلي الذي له افراد طويلة أو عرضية ( فان ) موردها انما كان في الحج عند سؤال بعض الصحابة عن وجوبه في كل عام ، فانه بعد اعراضه ( ص ) عن جواب السائل حتى كرر السائل سؤاله مرتين أو ثلاث ، أجب ( ص ) بقوله ويحك وما يؤمنك ان أقول نعم والله لو قلت نعم لوجب عليكم ولو وجب ما استطعتم الى ان قال « ص » إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم ، فتكون الرواية حينئذ مختصة بالسكلي الذي له افراد طويلة ، و كان مفادها انه اذا أمرتكم بكلي تحته افراد فأتوا من افراد ذلك الكلي بمقدار استطاعتكم ، ولا تشمل الكل والمركب الذي له اجزاء وان كانت في نفسها ظاهرة بمقتضى كلمة من الظاهر في التبعض ، في الكل ذي اجزاء \* وفيه \* ان مورد الرواية وان كان في الكلي ذي افراد ، ولكن مجرد ذلك لا يقتضي تخصيصها بذلك بعد عموم الشيء في نفسه وشموله لكل من الكل والكلي « فان » العبرة في مقام استفادة الحكم انما هي على عموم اللفظ لا على خصوصية المورد ، فمع عموم الشيء في نفسه لا يقتضي مجرد تطبيقه على مورد خاص تخصيص عموم به « واما توهم » عدم امكان عموم الشيء في الرواية لكل من الكل ذي اجزاء والكلي الذي له افراد ، لمبائنة لحاظ عموم الافراد في الكلي مع لحاظ الاجزاء في الكل لاقتضاء لحاظه بالاعتبار الاول لكون كلمة من بمعنى الباء أو بيانته وبالاعتبار الثاني تبيضية وبعد عدم جامع بينهما يقتضي استعمال لفظة من في الاعم من الاجزاء والافراد يتعين خصوص الثاني بقريئة المورد ( مدفوع ) بمنع اقتضاء ارادة الكلي من الشيء ولحاظ الافراد لكون لفظة من بمعنى الباء أو بيانته

بل هو كما يلائم ذلك يلائم أيضاً مع كونها بمعنى التبويض بلحاظ تبعص الحصص الموجودة منه في ضمن افراده ، فان الكلي اذا لوحظ كونه على نحو الشباع في ضمن الافراد يصدق على كل واحد من الحصص الموجودة منه في ضمن الافراد انه بعض الطبيعي ، وبهذه الجهة لا مانع من ارادة ما يعم الكل والكلي من الشئ .  
 المأمور به حيث يمكن ارادة التبويض من الكلي أيضاً بلحاظ حصصه الموجودة في ضمن افراده « فالاولى » في الاشكال على دلالة الرواية على المطلوب هو ان يقال ان العموم المستفاد من الشئ في الرواية لكل من الكل والكلي انما هو من جهة الاطلاق ومقدمات الحكمة ، وحيث ان من المقدمات انتفاء القدر المتيقن في مقام التخاطب ، فلا مجال للاخذ باطلاقه في المقام لوجود القدر المتيقن في مقام التخاطب وهو ما يقتضيه المورد من الكلي الذي تحته افراد ، فانه مع وجود ذلك لا يبقى له ظهور في الاطلاق يعم الكل والكلي حتى يصح التمسك بظهوره لاثبات وجوب ما عدا الجزء المقتطع اليه .

واما قوله « مع » ما لا يدرك كله لا يترك كله ، فالظاهر هو عموم المراد من الموصول لكل من الكل والكلي لولا دعوى ظهوره المنساق منه في خصوص الكل ذي اجزاء ، وعلى كل تقدير لا شبهة في دلالته على المطلوب من ثبوت التكليف بالاجزاء الممكنة من المركب وعدم سقوطه بتعذر بعض اجزائه او قيوده « واما المناقشة » في الرواية بان لازم شمولها لكل من الكل والكلي هو ان يكون قوله لا يترك مستعملا في الارشاد والمولوية معاً ، لانه في الكلي الذي تحته افراد يكون الامر باتيان الميسور من افراد الطبيعي المأمور به بعد انحلال خطابه الى خطابات متعددة حسب تعدد الافراد ارشادياً محضاً لاستقلال العقل بوجوب الاتيان بالافراد الممكنة من الطبيعي وعدم سقوط وجوبها بسقوط الوجوب عن الافراد المتمذرة وفي الكل ذي اجزاء يكون الامر باتيان الميسور من الاجزاء مولوياً ناشئاً عن داعي البعث والتحرير لاقتضاء ارتباطية التكليف حينئذ سقوط الامر عن الاجزاء الممكنة بتعذر بعض اجزاء المركب ، وحيث لا جامع بينهما يلزم في فرض ارادة الاعم استعمال الامر في المعنيين ( فمندفعة ) بما حققناه في محله من ان المستعمل فيه الامر والصيغة في جميع الموارد لا يكون الا معنى واحداً وهو ايقاع النسبة التحريكية

بين المادة التي طرأت عليها الصيغة وبين الفاعل المخاطب بها ، وان حيث المولوية والارشادية وغيرها انما تكون من دواعي الانشاء في مقام الاستعمال ، فانه قد ينشاء المتكلم بداعي البعث الجدى والطلب الحقيقي فيكون بعثاً حقيقياً وقد ينشاء بداعي الارشاد فيكون ارشاداً وقد ينشاء بداعي التهديد فيكون مصداقاً للتهديد وهكذا ، فتلخص « انه لا قصور في الرواية في دلالتها على وجوب الاتيان بالاجزاء الممكنة من المركب وعدم سقوط حكمها بتعذر بعض اجزائه ( نعم ) يظهر من الشيخ قدس سره المناقشة في عموم الرواية لكل الافرادى ، بدعى انه لو اريد من الكل فيها الافرادى يلزم لغوية قوله لا يترك كله ( لان ) المعنى حينئذ ان ما لا يدرك شىء من افراد الكلى لا يترك شىء منها وهو كما ترى ، فلا محيص من ان يكون المراد منه هو المجموعى لا الافرادى ( ولكنه ) كما ترى إذ ذلك انما يرد اذا كان النفى في الرواية متعلقاً بكل فرد بحيث يكون مفاد القضية هو عموم السلب لاسلب العموم ، وهو خلاف ظاهر الرواية « فان » الظاهر منها هو كون النفي فيها متوجهاً الى العموم المستفاد منه سلب العموم لا عموم السلب ، وعليه فلا يتوجه على حمل الكل على ارادة الافرادى منه محذور اللغوية كما هو ظاهر ( واما قوله ع ) الميسور لا يسقط بالميسور فلا شبهة أيضاً في دلالة على المطلوب لظهوره كالرواية السابقة في عدم سقوط الميسور من كل شىء بسقوط معسوره الشامل بعمومه الاجزاء الميسورة من المركب ، بل لولا ظهور اللام فيه في كونه للجنس المسارق للشىء امكن دعوى اختصاصه بالمركب والكل ذي اجزاء ، لوضوح انه انما يقال ذلك في مورد يكون نحو ارتباط بين الميسور والميسور في التكليف بحيث يقتضى سقوطه عن المعسور سقوطه عن الميسور أيضاً ولا يكون ذلك إلا في المركب والكل ذي اجزاء وإلا ففي الكلى الذي تحته افراد لا تلازم بين سقوط التكليف عن فرد لسقوطه عن الفرد الآخر بعد انحلال الخطاب واستقلال كل فرد في التكليف « وعلى كل حال » لا اشكال في ان المراد من عدم سقوط الميسور انما هو عدم سقوطه بما له من الحكم الوجوبى والاستحبابى ، لوضوح ظهور مثل هذه العبارة في عدم سقوط ما ثبت سابقاً وبقائه في المهدة لاحقاً بعين ثبوته سابقاً الراجع الى ابقاء الامر السابق أياً ما كان

وجوبياً واستحبابياً نظير الحكم بالبقاء المستفاد من قوله ( ع ) لانتقضى اليقين بالشك في اخبار الاستصحاب التابع لكيفية ما حدث سابقاً لزومياً أو غيره ، فنعلم القاعدة حينئذ لكل من ميسور الواجب والمستحب بلا ورود محذور في البين ( نعم ) لو كان النفي في الرواية مسوقاً لبيان انشاء حكم تكليفي راجع الى الامر بمعاملة عدم السقوط مع الميسور من اجزاء المركب ، يلزم منه احد المحذورين ، اما عدم دلالة على عدم السقوط لزوماً ، أو عدم شموله للمستحبات ( لان ) الامر المستفاد من مثل هذا الانشاء اما مطلق الرجحان فلا يستفاد منه الوجوب في الواجبات ، أو لخصوص الرجحان الزومي فلا تشمل القاعدة حينئذ للمستحبات ( ولكنه ) خلاف ظاهر الرواية ، فان الظاهر المنصرف منها هو كونها في مقام بيان القيام بوظائف الاحكام من حيث عدم سقوط مائت سابقاً في العهدة وجوباً كان أو استحباباً ، لانها في مقام انشاء حكم بدوي خاص بلا نظر الى بقاء الامر السابق فتأمل ( وكيف كان ) فلا شبهة في انه يعتبر في هذه القاعدة ان يكون الميسور من الاجزاء المقدورة مما يعد كونه عرفاً من سنخ المأمور به وبعضه وميسوره ، لان ذلك هو الظاهر المنساق من هذه الاخبار فلا اطلاق لها يشمل ما يعد بسبب قلة الاجزاء المقدورة كونه مباحناً مع الكل والمركب ( وانما الكلام ) في ان المدار في صدق الميسور على الباقي هل هو على الركن وما به قوام المركب بنحو يلزمه كون الميسور من الخصوصيات الخارجة عما به قوام المركب ، أو ان المدار على ما يفهمه العرف انه من سنخ المركب وميسوره ولو لا يكون من اركانها ومقوماته . فيه وجهان ( اظهرهما الثاني ) فانه ليس في الادلة التعبير بالركن أو المقوم في المركبات الشرعية حتى يدور مداره في اخذ الميسور ، وانما الموجود فيها هو الامر بعدة امور معينة ، فاذا بين الشارع للعباد موضوع حكمه وعرفهم ذلك ثم القى اليهم الخطاب بالاخذ بالميسور من المركب المأمور به عند تعذر الاتيان بالمجموع ولم يبين ما يدار عليه الميسور من المأمور به ، يكون المتبع في مثله هو فهم العرف في تشخيص كون الباقي ميسوراً ، حيث يفهم من الخطاب المزبور ايكال تشخيص الميسور من كل شيء الى فهم العرف فيما يروونه بحسب ارتكازهم كونه من سنخ المأمور به وبعضه وميسوره وفي ذلك لا يفرق بين الموضوعات العرفية والشرعية



( لان ) كون الموضوع شرعياً لا ينافي كون تشخيص السنخية بيد العرف بمقتضى ما بيناه ( فاندفع ) بذلك ماتوهم من الاشكال بان في الموضوعات الشرعية لاطريق الى تشخيص كون الباقي ميسورا إلا ببيان الشارع ، لانه لاسبيل لفهم العرف فيها حتى يؤخذ بما يروونه ميسورا للمأمور به ، ولا بد عند الشك من الرجوع الى ماتقتضيه الاصول العملية ( وجه الاندفاع ) ما عرفت من انه كذلك اذا كان المدار في صدق ميسور الشيء على الركنية الواقعية التي يقصر فهم العرف عن تشخيصها في الموضوعات الشرعية ، وإلا فعلى ما ذكرناه من البيان لافرق بين الموضوعات العرفية والشرعية فانه على كل تقدير يكون المتبع في تشخيص كون الباقي ميسوراً هو فهم العرف ( نعم ) يبقى الكلام في ان المدار في الميسور من الشيء على السنخية الصورية ، او على السنخية المعنوية من حيث وفاء الاجزاء الباقية بمعظم الغرض القائم بالكل والمركب وان لم يصدق عليها الميسور بحسب الصورة ، غاية الامر انه جعلت السنخية الصورية التي يراها العرف في صدق الميسور من الشيء حسب ارتكازهم طريقاً الى السنخية المعنوية والوفاء بمعظم الغرض في مقام الحكم بوجوب الاتيان بالاجزاء الباقية ( فيه وجهان ) فعلى الاول يكون اخراج الميسور من الشيء في بعض الموارد وادخال غير الميسور في الميسور منه اخراجاً وادخالاً حكماً للاحقياً ( بخلاف ) الثاني فانه عليه يكون الاخراج والادخال المزبور على خلاف ما يراه العرف حقيقياً للاحقياً لرجوع ذلك في الموارد التي ثبت الحكم فيها على الخلاف الى تخطئة الشارع العالم بالواقعات لانظار العرف في تشخيص الميسور عن غيره وان ما يروونه ميسور الشيء بحسب الصورة أو غير ميسور لا يكون ميسوره بحسب الوفاء بمعظم المصلحة ، لانه يرجع الى تخصيص تلك القاعدة في تلك الموارد كما على الاول ( وبعد ) انتهاء الامر الى ذلك لا يبعد ترجيح الاول : فان الالتزام بتخطئة العرف في موارد ثبوت الحكم على الخلاف مبني على امرين احدهما اثبات كون نظر دليل القاعدة في الاخذ بالميسور من الشيء الى الميسور منه في مقام الوفاء بالغرض ( وثانيهما ) التفات العرف الى هذه الجهة بمعلمهم السنخية في تشخيص الميسور طريقاً الى السنخية المعنوية من حيث الوفاء بمعظم الغرض ( وكلا الامر ان ) في نهاية المنع ، اما الثاني فظاهر ، لوضوح عدم التفات العرف

في تشخيص الميسور خصوصا في الشرعيات إلا الى السنخية الصورية ( واما  
الاول ) فلانه لا طريق الى احراز كون نظر دليل القاعدة الى الميسور في مقام  
الوفاء بالعرض « نعم » من حكم الشارع بعدم السقوط يستفاد وفاء الميسور  
بمقدار من العرض القائم بالمجموع ، لا انه مأخوذ في نفس الميسور الذي هو  
الموضوع في القضية وبين الامرين فرق واضح « وعليه » فلا يكون موضوع  
القاعدة إلا الميسور بحسب الصوره الذي يراه العرف بلا كونه طريقا الى الميسور  
المعنوي بحسب الوفاء بالعرض وعليه فلا يكون لموارد قيام الدليل على خلاف القاعدة  
مساس بباب التخطئة لانظار العرف في فهم مصداق الموضوع ، بل يكون ذلك  
مخصصا لها محضا « وعليه » بشكل التمسك بعموم القاعدة في ابواب العبادات في  
غير مورد عمل الاصحاب بها ، حيث ان كثرة ورود التخصيص عليها اوجبت  
وهنا في عمومها بنحو يحتاج في العمل بها الى عمل الاصحاب « نعم » على المسلك  
الآخر الراجع موارد قيام الدليل فيها على خلاف القاعدة اخراجا أو ادخلا الى  
تخطئة العرف في تشخيص مصداق الميسور ، يمكن ان يقال بعدم اضرار كثرة  
موارد الردع بالاخذ بما يراه العرف كونه ميسور الشيء لاستكشاف كونه هو  
الميسور منه في مقام الوفاء بمعظم العرض ( لان ) مقتضى الاطلاق المقامي  
حينئذ هو ايكال الشارع فهم الميسور من كل شيء الى انظار العرف يجعل ما يروونه  
ميسور الشيء في الصوره طريقاً الى الميسور منه معنى في مقام الوفاء بالعرض ،  
ولازمه هو الاخذ بما يراه العرف كونه ميسور الشيء إلا في الموارد التي ثبت  
الردع فيها ببيان الشارع ( ثم الظاهر ) انه لا فرق في جريان هذه القاعدة بين ان  
يكون المتعذر من الاجزاء أو الشرائط فع صدق الميسور عرفا على الفاقد للشرط  
المتعذر تجرى القاعدة المزبورة ولا وجه لتخصيصها بما اذا كان المتعذر خصوص  
الجزء

( بقى الشيء ) وهو انه إذا كان لسركب بدل اضطراري كالوضوء والغسل  
وتعذر بعض اجزائه ، ففي وجوب الايمان بالنواقص أو الانتقال الى البديل أو  
التخيير بينهما ( وجوه ) من ان الانتهاء الى البديل انما هو في صورة عدم التمكن من  
المبدل وقاعدة الميسور بجرانها تقتضي التمكن من المبدل فلا ينتقل الى البديل ، ومن

ان البدل يكون وجوداً تنزلياً للبدل ومع التمكن من الاتيان به ينتفي موضوع القاعدة لان جريانها انما يكون في ظرف تعذر الواجب المنتفي بالتمكن من البدل ، ومن ان كلا من الميسور والبدل وجود تنزيلي للواجب ولا ترجيح لاحدهما على الآخر فيتخير ( ولكن ) الوجه الاول بعيد غاية ، فانه بعد ما لم يكن مفاد القاعدة هو تنزيل الباقي منزلة الكل والمركب وانما مفاده انشاء أو اخباراً هو عدم سقوط ماثبت في العهدة من التكليف المتعلق بالاجزاء الباقية ، يتوقف تقديمها على البدل الاضطراري على كون نظر دليل البدلية الى عمورة تعذر المبدل بجميع مراتبه ( وإلا ) فعلى ما هو الظاهر منه من كون نظره الى صورة تعذر مبدله ولو بمرتبة الكاملة منه ، فلا مجال في الفرض لتقديم القاعدة عليه ( وكذلك الوجه الثاني ) فبعده أيضاً انما هو لعدم اطلاق دليل البدلية يقتضي قيامه مقام المبدل في الوفاء بجميع مراتب مصلحته ، لان غاية ما يقتضيه انما هو قيامه في الوفاء ببعض مراتب مصلحته ، لاتبامها ، فيتعين الوجه الاخير وهو التخيير بين الاتيان بالمبدل ناقصا ، وبين الاتيان ببده الاضطراري

( فرعان ) الاول اذا دار الامر بين سقوط الجزء أو الشرط لتعذر الجمع بينهما في الامتثال ، ففي وجوب صرف القدرة الى الجزء أو الى الشرط ، أو التخيير بينهما مطلقاً أو في صورة عدم احراز مزية لاحدهما ملاكاً ( وجوه ) اقواما الاخير كما هو الشأن في كلية المتزامين ( الثاني ) لو دار الامر بين كون الشيء شرطاً أو مانعاً ، أو كونه جزء أو زيادة مبطله كالجهر بالقراءة يوم الجمعة أو الجهر بالبسملة في الركعتين الاخيرتين ، وكتدارك الحمد عند الشك فيه بعد الدخول في السورة ( وحكمه ) قد تقدم سابقا من كونه هو الاحتياط ، لا التخيير كما توهم ، لمكان العلم الاجمالي بين المتبائنين من وجوب احدى الصلوتين عليه اما بدون المشكوك فيه أو معه ، هذا تمام الكلام في الجزء والشرط .

## خاتمة فيما يعتبر في العمل بالاصول

والكلام فيها يقع تارة في الاحتياط ، واخرى في البرائة ( اما الاحتياط ) فالظاهر انه لا يعتبر في العمل به ازيد من تحقق موضوعه وهو احتمال التكليف ، ويكفي

في حسنه مجرد احراز الواقع المشكوك فيه ولو كان على خلافه دليل اجتهادي ، غاية انه مع وجوده لا يجب الاحتياط ، لانه لا يجوز معه الاحتياط ( فان ) مرجع الامر بالغاء احتمال خلاف الامارة انما هو الغائه في مقام التعبد به عملاً ، لافي مقام تحصيل الواقع رجاءً ، فيجوز للمكلف حينئذ ان يعمل اولاً بما يقتضيه الاحتياط ثم العمل بما تقتضيه الحجة كما يجوز له العكس ولو كان ذلك مستلزماً لكرار العمل خارجاً ، كما لو قامت الامارة المعتبرة على وجوب صلوة الجمعة يوم الجمعة في عصر الغيبة واحتمل كون الواجب في عصر الغيبة هو خصوص الظهر ( وتوهم ) لزوم العمل حينئذ اولاً بما تقتضيه الحجة ، ثم العمل بما يقتضيه الاحتياط ، بخيال ان في صورة العكس الغاء للتعبد بالامارة عملاً ، لانه عين الاعتناء باحتمال مخالفة الامارة للواقع ( مدفوع ) بما عرفت من ان غاية ما تقتضيه حجة الامارة انما هو وجوب العمل على طبق مفادها الذي هو وجوب صلوة الجمعة ، واما عدم جواز فعل ما يخالف مفادها لاجل رعاية احراز الواقع فلا يقتضيه دليل الامارة ، وإلا لاقتضى عدم جواز رعاية جانب الاحتياط حتى بعد العمل بما تقتضيه الامارة ( وبالجملة ) يكفي في العمل بالاحتياط مجرد تحقق موضوعه وهو احتمال التكليف ولا يعتبر فيه شيء سوى ذلك ، فحتى تحقق موضوعه يحكم العقل بحسنه ولو كان مستلزماً للتكرار وكان المكلف متمكناً من ازالة الشبهة بالفحص ، وهذا في التوصلات مما لا خلاف فيه ولا اشكال ( واما في العبادات ) فقد اشكل جريانه فيها قبل الفحص عن الادلة لوجهين ( احدهما ) من جهة استلزامه للاخلال بقصد الوجه والتمييز المعتبر في صحة العبادة ( فان ) المشهور على ما حكى على المنع عن جريان الاحتياط في العبادات مع التمكن من ازالة الشبهة بالرجوع الى الادلة المثبتة لوجه الفعل ، وعلى ذلك أيضاً بنوا على بطلان عبادة تارك طريقي الاجتهاد والتقليد مع التمكن من احدهما وجعلوا الاحتياط فيها على خلاف الاحتياط ( وثانيهما ) من جهة اخلاله بالجزم بالنيسة المعتبرة في تحقق اطاعة عقلا حال الاتيان بالعبادة ( بتقريب ) ان للامثال مراتب اربعة ، الاولى الامثال التفصيلية ، الثانية الامثال الاجمالي ، الثالثة الامثال الظني ، الرابعة الامثال الاحتمالي ، وانه لا بد بحكم العقل في الانتقال الى المرتبة اللاحقة من كونه في صورة تعذر المرتبة السابقة

لها ، وبدونه لا يتحقق حقيقة الاطاعة عقلا ( لان ) حقيقة الاطاعة هي المطاوعة  
الراجعة الى كون ارادة العبد تبعا لارادة المولى بنحو ينبعث عن بعثه ويتحرك  
بتحريكه ، وهذا المعنى يتوقف على علم المأمور بامر الامر وبعثه نحو المأمور به ،  
وبدونه لا يكاد انبعثه عن امره وبعثه حقيقة فلا يتحقق حقيقة الاطاعة  
والامتثال ، ولازمه هو عدم جواز الانتقال من المرتبة الاولى الى المراتب اللاحقة  
إلا في صورة تعذر المرتبة السابقة وعدم التمكن من الامتثال التفصيلي الذي هو  
حقيقة الاطاعة ( فان ) الانبعاث عن الامر المحتمل وان كان مرتبة من العبودية  
ونحو امن الطاعة عند العرف والعقلاء ( ولكنه ) بعدما لا يكون ذلك انبعثا حقيقة  
يحتاج اصل حسنه بحكم العقل الى كونه في صورة عدم التمكن من الانبعاث عن البعث  
الجزمي \* وحيت \* ان الامتثال في جميع موارد الاحتياط حتى الموارد المقرونة  
بالعلم الاجمالي يكون احتماليا ، باعتبار عدم العلم بتعلق البعث بالعمل المأتي به حال  
صدوره من العامل ، فلا محالة يتوقف حسنه العقلي على عدم التمكن من الامتثال  
الجزمي التفصيلي بازالة الشبهة بالفحص عن الواقع ، وبذلك يختص اصل حسنه بما  
بعد الفحص عن الادلة وعدم الظفر بما يوجب ازالة الشبهة عن الواقع ، هذا  
\* ولكن الانصاف \* انه لا وقع لهذا الاشكال بشيء من الوجهين المزبورين ( اما  
الوجه الاول ) فلما فيه من منع اعتبار شيء من قصد الوجه والتمييز أو قصد الجهة  
التي اقتضت وجوب الاعادة أو استحبابها في صحة العبادة وفي التقرب المعتبر فيها  
« فان » اعتبار هذه الامور في العبادة اما ان يكون لاجل توقف صدق الاطاعة  
عليه عقلا ، أو يكون ذلك لقياس دليل خاص عليه \* وهما ممنوعان \* اما الاول  
فلوضوح صدق الاطاعة والامتثال عقلا وعرفا باتيان المأمور به بقصد الامر  
الواقعي وان لم يعلم بوجوبه أو استحبابه ( واما الثاني ) فلا سبيل الى دعواه غلوه  
الادلة عما يدل على اعتبار شيء من ذلك في العبادة ، ولا أقل من الشك في ذلك  
فتجري فيه البرائة كالشك في اصل التعبدية والتوصيلية ، كما تقدم يسانه في اول  
الكتاب وفي مبحث التعبدية والتوصيلية ، بل وعلى فرض القول بالاستفعال العقلي في  
نحو هذه القيود باعتبار رجوع الشك فيها بعد عدم كونها من القيود الممكن  
اخذها في المأمور به الى الشك في الخروج بدونها عن عهدة امتثال الامر المتعلق

بالعبادة ، يمكن التمسك في نفي اعتبارها في الغرض بالاطلاقا المقامية \* فان \* مقتضى الاطلاق المقامي هو عدم اعتبار مايشك في دخله في الغرض من نحو هذه القيود الخفية المغفول عنها غالباً ، بل ويمكن التمسك في نفي اعتبارها بالاطلاق اللفظي ايضا بما يبيانه في مبحث التعبدى والتوصلي وحققناه ايضا في اول الكتاب في مبحث العلم الاجمالي فراجع هناك ( واما الوجه الثاني ) ففيه منع اعتبار خصوص الانبعاث عن الامر الجزمي التفصيلي في تحقق العبودية وصدق الاطاعة الحقيقية بل القدر المعتبر في تحقق القرب والطاعة عقلا انما هو مطلق الانبعاث عن امر المولى جزميا كان أو رجائيا ، ففي الاخير ايضا يتحقق حقيقة القرب والطاعة لان مرجعه الى جعل امره المحتمل داعيا له حقيقة لان يتحرك من قبله ، غير ان تحريكه يكون بواسطة احتماله ، فكل من الجزم بالامر واحتماله حينئذ يكون واسطة في محركة الامر . والتحرك والانبعاث في الصورتين يكون من قبل امر الشارع ( وان شئت ) قلت ان شرط محركة الامر هو التفات المأمور اليه اما جزما أو احتمالا وبكل منهما يتحقق محركة الامر وباعتنائه على الاتيان بالعمل وبذلك تتحقق حقيقة القرب والطاعة عقلا ويصدق الامتثال عرفا ( وحينئذ ) فحصر صدق حقيقة الانبعاث والطاعة بصورة الجزم بالامر بالعمل حال صدوره من العامل لا يكون إلا مصادرة محضة ، مضافا الى مايلزمه من عدم صحة الامتثال والاطاعة الاحتمالية مطلقاً ولو في ظرف عدم التمكن من الامتثال الجزمي التفصيلي لعدم كون مثله اطاعة وانبعاتا حقيقة ، وهو كما ترى لايلتزم به القائل المزبور ( فتلخص ) ان المعتبر عقلا في حقيقة القرب والطاعة هو مطلق الانبعاث عن امر المولى جزميا أو احتماليا ، وانه كما يصدق الامتثال ويتحقق حقيقة الطاعة في صورة كون الانبعاث عن الامر بواسطة الجزم به ، كذلك يتحقق في صورة كون الانبعاث عنه بواسطة احتماله ، هذا ( ولا أقل ) من الشك في ذلك فتجري فيه البرائة على نحو جريانها في الشك في دخل قصد الوجه والتمييز ، وفي اصل اعتبار القرب عند الشك في التعبدية والتوصلية ( واما توهم ) ان المرجع حينئذ يكون هو الاشتغال لا البرائة باعتبار كون التردد في المقام بين التعيين والتخيير لاحتمال تعين خصوص الامتثال التفصيلي مع التمكن منه في تحقق القرب والطاعة ، لا بين الاقل

والاكثر كما في الشك في اعتبار قصد الوجه والتميز ، إذ لجامع بين الامتثال التفصيلي والاحتمالي حق يندرج بذلك في الاقل والاكثر ، فلا بد من اجراء حكم المتباينين في المقام من وجوب الاحتياط والاخذ بالتمين « فدفوع » بان الجامع والقدر المشترك بينهما هو مطلق القرب والطاعة الجامع بين الامتثالين ، فيندرج بذلك في الاقل والاكثر حيث يكون المتيقن اعتباره هو مطلق القرب والطاعة الجامع بين نحوى الامتثال الجزمي والاحتمالي كما في كلية التشكيكيات وكان الشك في اعتبار مرتبة زائدة ، كيف ولازم المنع عن وجود الجامع بينهما هو المنع عن أصل كون الامتثال الاحتمالي من مراتب القرب والطاعة وذلك كما ترى ، فانه مضافاً الى كونه خلاف ما يقتضيه الوجدان وما عليه سيرة العرف والعقلاء في مقام الطاعة والعبودية ، مناف لما صرح به القائل المزبور من جعل الامتثال الاحتمالي مرتبة من مراتب القرب والطاعة ( فان ) لازم ذلك هو الالتزام بوجود القدر المشترك بين الامتثال الجزمي والاحتمالي ولازمه المصير الى اندراجه في الاقل والاكثر لافي التعمين والتخيير ( فتلاحظ ) ان التحقيق هو جواز العمل بالاحتياط عند تحقق موضوعه وهو احتمال التكليف في العبادات وغيرها ولو مع التمكن من الامتثال التفصيلي بازالة الشبهة ( من غير ) فرق بين كون الشبهة موضوعية أو حكمية ، ولا بين كونها بدوية أو مقرونة بالعلم الاجمالي ، ولا بين الازامية وغيرها ، ولا بين صورة استلزامه لتكرار العمل خارجا وبين عدم استلزامه لذلك ( فانه ) في جميع تلك الصور يجوز للمكلف العمل بما يقتضيه الاحتياط وترك الامتثال التفصيلي ولو مع التمكن منه بازالة الشبهة بالفحص

( فرعان ) الاول لو اشتبه ثوبه الطاهر بثوب آخر نجس ولم يتمكن من تطهير احدهما والصلوة فيه اما لفقد الماء أو اضيق الوقت أو غير ذلك ، فعلى ما اختبرناه من عدم اعتبار الامتثال التفصيلي مع التمكن منه في صحة التقرب بالعبادة ، لا اشكال في لزوم الصلوة في الثوبين مكرراً ( واما ) على القول باعتبار الامتثال التفصيلي ، ففي تقديم الامتثال التفصيلي على شرطية الستر ولزوم الايمان بصلوة واحدة عاريا كما عن محكى الحلي قده ، أو تقديم شرطية الستر ولزوم الايمان بصلوتين في ثوبين ، أو التخيير بينهما ، وجوه ( ولكن ) الحري ان يقال

ان ثبوت شرطية الستر في الصلوة ، تارة يكون بدليل لفظي له اطلاق يقتضي  
اعتباره فيها مطلقا حتى في حال اشتباهه بالنجس ، واخرى يكون بدليل لبي  
لا يكون له هذا الاطلاق من اجماع ونحوه ( فعلى الثاني ) يلزم الاتيان بالصلوة  
عاريا للشك في شرطية الستر حينئذ للصلوة ( لان ) القدر المتيقن من الشرطية حينئذ  
انما هو في ظرف عدم اشتباهه بالنجس واما في ظرف اشتباهه به فيشك في اصل  
اعتباره ، فتجري فيه البرائة ، ولازمه كما ذهب اليه الحلى قدس سره هو وجوب  
الصلوة عاريا « واما على الاول » فاللازم هو تكرار الصلوة في الثوبين ، ولا يراحمه  
حينئذ قضية شرطية الامتثال التفصيلي لان الشرطية على القول به انما هو في صورة  
التمكن من ذلك ، وبعد اقتضاء اطلاق دليل شرطية الستر وجوب تحصيله يصير  
المكلف غير متمكن من الامتثال التفصيلي ، ومع عدم تمكنه منه بمقتضى اطلاق  
دليل شرطية الستر تسقط شرطية الامتثال التفصيلي ( ولكن ) حيث ان الدليل  
على شرطية الستر هو ظواهر الادلة ، فالتحقيق هو سقوط الامتثال التفصيلي  
ولزوم حفظ شرطية الستر بتكرار الصلوة في الثوبين ( وقد يقال ) بلزوم تقديم  
شرطية الستر على شرطية الامتثال التفصيلي بوجه آخر غير ما ذكرنا وهو لزوم  
الدور في فرض العكس « بتقريب » ان ثبوت اعتبار الامتثال التفصيلي حينئذ  
يتوقف على التمكن منه وهو يتوقف على سقوط شرطية الستر وسقوطه يتوقف على  
ثبوت اعتبار الامتثال التفصيلي فيدور « ولكن » فيه نظر فانه يمكن تقريب  
الدور في طرف العكس ، بدعوى ان سقوط الامتثال التفصيلي حينئذ يتوقف على  
بقاء شرطية الستر في هذا الحال وبقائه على الشرطية يتوقف على سقوط اعتبار  
الامتثال التفصيلي فيدور « ولا محيص » في امثال المقام من ان يقال انه من باب  
التراحم وملازمة وجود كل واحد مع عدم الآخر فيكون الدور من الطرفين  
معياً ولا يضر مثله « ومعه » لا يبقى مجال دعوى سقوط اعتبار الامتثال  
التفصيلي بمثل البيان المزبور « وحينئذ » فالاولى في وجه سقوط اعتبار الامتثال  
التفصيلي هو ما ذكرناه فتدبر

( الثاني ) انه لو عرض في اثناء الصلوة ما يوجب التردد واتمام العبادة  
بداعي احتمال الامر ، فتارة يكون ذلك من جهة طر وما يحتمل المانعية أو القاطعية



واخرى من غير تلك الجهة « فعلى الاول » فان قلنا بعدم جريان استصحاب الصحة في الاجزاء المأتي بها عند طرو ما يحتمل المانع كما هو مختار الشيخ قدس سره ، وعدم جريان استصحاب بقاء الهيئة الاتصالية عند طرو ما يحتمل القاطعية كما اختاره بعض الاعلام حسب ما تقدم منه من ارجاع القاطع الى المانع وجعله اياها على نمط واحد ، فلا اشكال في ان لازمه بناء على اعتبار الامتثال التفصيلي هو وجوب القطع واستيناف الصلوة عن داعي الامر الجزمي ، حيث لا يراه حينئذ دليل حرمة الابطال بناء على شموله لمطابق ابطال العبادة لان الشبهة حينئذ تكون مصداقية لاحتمال انبطل الصلوة بطرو ما يحتمل المانع أو القاطعية « واما ان قلنا » بجران استصحاب الصحة عند ما يحتمل المانع واستصحاب بقاء الهيئة الاتصالية بطرو ما يحتمل القاطعية كما هو المختار على ما تقدم يسانه ، فعلى القول باعتبار الامتثال التفصيلي ، ففي تقديم جانب حرمة الابطال ووجوب اتمام الصلوة بداعي احتمال الامر ( أو تقديم ) اعتبار الامتثال التفصيلي ووجوب قطع الصلوة واستينافها بداعي الامر الجزمي نظراً الى التمكن من ذلك باستيناف العمل بعد قطعه « او التخيير » بين القطع والاستيناف وبين اتمامه بداعي احتمال الامر الواقعي ، « وجوه واقوال » « ولكن الاظهر » هو الوجه الاخير ، نظراً الى كونه من باب المزاحمة بين حرمة الابطال المقتضي لوجوب اتمام ، وبين اعتبار الامتثال التفصيلي المقتضي لوجوب القطع والاستيناف « فانه » بعد عدم قدرة المكلف على الجمع بين التكليفين في الامتثال وعدم احراز الاهمية في احدهما يكون الحكم فيه هو التخيير كما في كلية المتراحمين « هذا اذا كان » التردد في الاثناء من جهة طرو ما يحتمل المانع أو القاطعية « واما لو كان ذلك » من غير تلك الجهة بحيث يقطع بصحة العبادة من غير ناحية قصد الامتثال التفصيلي ، كما لو عرض الشك في فعل من افعال الصلوة كالتشهد مثلاً في الاثناء وتردد بين كون شكه فيه قبل تجاوز المحل حتى يجب عليه فعل المشكوك فيه او بعده حتى يجب عليه المضي في الصلوة ، حيث ان هذه الصلوة حالها كحال قبل عروض الشك في كونها مما يقطع بصحتها ، الا ان عروض التردد فيها كان من جهة قصد الامتثال التفصيلي « وبالجملة » في هذا الفرض أيضاً تجري الوجوه الثلاثة المتقدمة ، والتحقيق

فيه أيضاً هو التخيير ، إذ بعد القطع بصحة الصلوة وجريان حرمة الابطال تقع المزاخمة بين حرمة الابطال واعتبار الامتثال التفصيلي وبعد عدم قدرة المكلف على الجمع بينهما في الامتثال وعدم احراز اهمية احد التكليفين يحكم العقل فيسه بالتخيير ( واما ماتوم ) من المنع عن التخيير في المقام ، بدعوى ان الحكم بالتخيير في المتزاحمين مقصور بالتكاليف الاستقلالية ، واما التكليف الغيرية فلا تصل النوبة فيها الى التخيير لا مكان الجمع بين القيدتين المتزاحمين ولو بتكرار العمل ( فمدفوع ) بمنع القدرة على الجمع بين التكليفين بالنسبة الى هذا الفرد من الصلوة ( فان ) هذا الفرد كما يكون متعلقاً لحرمة الابطال الذي هو تكليف نفسي استقلالي ، كذلك يكون مورداً لشرطية الامتثال التفصيلي ، إذ مورده ومحلّه وان كان هو الطبيعة ، ولكنها بعد ان كانت على نحو العموم والسرّان فلا محالة تشمل هذا الفرد أيضاً وبعد عدم قدرة المكلف على الجمع بينهما في هذا الفرد يكون الحكم فيه حسب اعترافه هو التخيير ( واما دعوى ) امكان الجمع بين القيدتين في المقام بتكرار العمل « فقيه » ما لا يخفى فانه باتمام هذا العمل يحتمل كونه هو المأمور به واقعاً ومع هذا الاحتمال لا يكاد يتصور القدرة على الاطاعة التفصيلية لا بالاعادة ولا بهذا الفرد المأتي به ، ومن هنا اعترف به القائل المزبور فيما ذكره في الجواب عن الوجه الرابع في المسئلة الذي مقتضاه هو الجمع بين الوظيفتين ( هذا تمام الكلام في الاحتياط ) وقد عرفت ان المختار فيه هو عدم اعتبار شيء في جريانه سوى تحقق موضوعه وهو احتمال التكليف

( واما البرائة ) فظاهر الاصحاب رضوان الله عليهم في غير الشبهات الموضوعية هو الوفاق على اعتبار الفحص فيها وعدم جريانها إلا بعد استفراغ الوسع في الادلة واليأس عن الظفر بما يخالفها من الطرق الشرعية ( وتنقيح الكلام في ذلك يقع من جهات « الاولى » في اعتبار الفحص وعدمه « الثانية » في بيان مقداره « الثالثة » في استحقاق التارك للفحص للعقاب وعدمه « الرابعة » في صحة العمل المأتي به قبل الفحص وعدمه ( اما الجهة الاولى ) فالكلام فيها يقع تارة في البرائة العقلية ، واخرى في البرائة الشرعية ( اما البرائة العقلية ) فيمكن ان يقال ان مقتضى القاعدة هو اشتراط الفحص فيها ، نظراً الى دعوى ان اللابسان

الذي هو موضوع حكم العقل بقبح العقوبة عبارة عن خصوص الشك المستقر الذي لا يكون في معرض الزوال بالفحص عن الادلة لا انه مطلق الجهل بالواقع ، فع احتمال زواله بالفحص وتمكنه من الوصول الى الواقع لا يكاد يحرز الموضوع المزبور ومع عدم احرازه لا يكون للعقل حكم بالقبح ، بل حينئذ يجيء احتمال الضرر بالعقوبة فيتبعه حكم العقل بوجود دفعه « نعم ، ليس للعقل حينئذ حكم بحجية الاحتمال ومنجزيته للواقع نظير حكمه بحجة الظن في ظرف الاعداد لدى المشهور حتى يلزمه استحقاق العقوبة على مخالفة الواقع ولو لم يكن له طريق واصل اليه على تقدير فحصه ، وانما يكون ذلك من جهة احتمال الضرر الموضوع لحكمه بوجود الدفع لعدم احراز موضوع القبح ، ونتيجة ذلك انه تكون العقوبة على الواقع متفرعة على فرض قيام الطريق واصل اليه الى المكلف على تقدير فحصه منه ، وعليه فلو ترك الفحص وعمل على خلاف الواقع لا يكون معاقباً على مخالفة الواقع ، بل لو عوقب حينئذ فانما يكون ذلك على تجريه محضاً على القول به ( هذا ) في البرائة العقلية ( واما في البرائة الشرعية ) فمقتضاها هو عدم اشتراطها بالفحص بعكس ما اقتضته القاعدة في البرائة العقلية ، نظراً الى اطلاق ادلتها الشامل لطلق الجهل بالواقع ولو قبل الفحص ( وتوهم ) انصراف هذه الادلة ايضاً الى الشك المستقر لذي لا يكون في معرض الزوال بالفحص عن الادلة فتوافق موضوعاً مع البرائة العقلية في الاختصاص بما بعد الفحص من الادلة والطرق الشرعية ( مدفوع ) بانه دعوى بلا شاهد ، بل الشاهد على خلافها وهو تمسك الاصحاب باطلاق مثل دليل الرفع والحجب والحلية لعدم وجوب الفحص في الشبهات الموضوعية ، فانه لولا فهم الاطلاق منها لما كان وجه لتمسكهم بهذه الادلة لعدم وجوب الفحص في الشبهات الموضوعية ( مؤيداً ) ذلك بما في رواية مسعدة بن صدقة من قوله ( ع ) الاشياء كلها على هذا حتى تستبين او تقوم بها البيينة ( وعلى ذلك ) ينقلب ما استسناه في البرائة العقلية من اقتضاء القاعدة فيها وجوب الفحص الى عدمه ، فانه باطلاق ادلة الترخيمات الشرعية كدليل الحلية وحديث الرفع والحجب يرتفع حكم العقل بوجود الفحص لاجل احتمال الضرر بارتفاع موضوعه ، لوضوح انه مع جريانها يجزم بعدم الضرر ، فلا يبقى معه حكم للعقل بوجود الفحص ، كما انه على ذلك

يكون عدم وجوب الفحص في الشبهات الموضوعية على القاعدة ، لان ذلك لاجماع تعبدى في البين كما توهم ، فمقتضى القاعدة حينئذ في جميع الشبهات موضوعية او حكمية هو عدم وجوب الفحص فيها ، ففتحاج في الخروج عن القاعدة في كل من الشبهات الموضوعية والحكمية الى دليل مخرج من عقل او نقل ( وبعده ذلك ) نقول انه في الشبهات الموضوعية قام الدليل على الخروج عن القاعدة في الجملة كما في موارد النفوس والاعراض المعلوم كثرة اهتمام الشارع فيها وكذا في مسألة النصاب في الزكوة لما ورد فيها من الامر بالتسبيك عند الاستباه ، بل ومسئلة الاستطاعة المالية في الحج عند الشك فيها في وجه قوى وكذا باب المالبات كالدين المردد بين الاقل والاكثر مع ضبطه في دفتر الحساب وتمكنه من الرجوع اليه لمعرفة مقداره فان الظاهر هو بناء الاصحاب على التعدي مما ورد في باب الزكوة الى مثل هذه الموارد ( واما في الشبهات الحكمية ) فلا اشكال في اعتبار الفحص في جريان البرائة فيها بل ومطلق الاصول النافية للتكليف ( وعمدة الوجه ) في ذلك هو دعوى العلم الاجمالي قبل الاخذ في استعمال المسائل بالفحص بواجبات ومحرمات كثيرة في المسائل المشتبه في مجموع ما بايدنا من الاخبار المدونة في الكتب المعهودة مع كونها على نحو لو تفحصنا عنها لظفرنا بها ومقتضى هذا العلم الاجمالي هو وجوب الفحص في كل مسألة مسألة وعدم جواز الاخذ بالبرائة في المسائل المشتبه الا بعده ( وقد نوقش فيه ) بكونه اعم من المدعى ( فان المدعى ) انما هو وجوب الفحص في خصوص ما بايدنا من الكتب المعروفة ، والمعلوم بالاجمال يعم ذلك ، لأن متعلق العلم هي الاحكام الثابتة في الشريعة واقعاً ، لا خصوص ما بايدنا ، فلا ينفع الفحص حينئذ مما في ايدينا في جواز الاخذ بالبرائة ، ويندفع ، ذلك بانه كما يعلم ذلك كذلك يعلم اجمالاً باحكام كثيرة في خصوص ما بايدنا من الكتب بمقدار يحتمل انطباق ما في الشريعة عليها فينحل العلم الاجمالي الكبير حينئذ بالعلم الاجمالي الصغير ولازمه هو الافتصار في الاخذ بالبرائة بالفحص عما بايدنا من الكتب \* وتوهم \* منع هذا العلم الاجمالي الخاص وانه ليس لنا الا علم اجمالي واحد وهو العلم باحكام كثيرة في الشريعة فيما بايدنا من الكتب فهلا وغيرها مما لا تكون بايدنا « يدفعه » قضاء الوجدان بخلافه ، ضرورة حصول هذا العلم الاجمالي الخاص لكل احد قبل

اخذه فى استعمال المسائل بوجود تكاليف كثيرة فى الشريعة فى خصوص ما بايدنا من الكتب « كما ان » توهم زيادة المعلوم بالاجمالى فى العلم الاجمالى العام على المعلوم بالاجمال فى العلم الاجمالى الخاص الموجب لعدم جواز الاخذ بالبرائة بمجرد الفحص مما فى ايدينا من الكتب « يدفعه » منع مثل هذا العلم الاجمالى ، فان مجرد عدم وصول كثير من الاخبار المدونة فى كتب اصحاب الائمة عليهم الصلوة والسلام الينا لمكان ظلم الظالمين لا يقتضى كون مضامينها من التكاليف مغايرة للتكاليف التى تضمنتها الاخبار التى بايدنا « فان من المحتمل » كون مضامينها بعينها هى مضامين تلك الاخبار المدونة فى الكتب التى بايدنا كما هو غير عزيز ايضاً ، حيث يرى بالوجدان والعيان انه يكون حكم واحد مضموناً لا اخبار كثيرة تبلغ عشرين او ازيد \* ومع هذا الاحتمال \* اين يبقئ مجال دعوى زيادة التكليف المعلوم بالاجمال فى العلم الاجمالى العام من التكليف المعلوم بالاجمال فى العلم الاجمالى الخاص حتى يمنع من الانحلال المزبور كما هو ظاهر \* وقد نوقش \* فيه ايضاً بانه اخص من المدعى ، لأن مقتضى العلم الاجمالى انما هو وجوب الفحص عن الادلة قبل الظفر بها بمقدار المعلوم بالاجمال ولو فى جملة من المسائل لا بعده ، والمقصود فى المقام انما هو وجوب الفحص مطلقاً فى كل مسئلة وعدم جواز الاخذ بالبرائة الا بعد الفحص عن الادلة فيها والياس عن الظفر بها ، وهذا مما لا يفي به التقريب المزبور للعلم الاجمالى قلنا بان العلم التفصيلى المتاخر بمقدار المعلوم بالاجمال الاول موجب لانحلاله اولم نقل بذلك \* وبتقرير آخر \* انكان الظفر بحملة من الاحكام بمقدار يحتمل انحصار المعلوم بالاجمال فيها موجباً لا انحلال العلم الاجمالى وكون الشك فى الباقي شكاً فى اصل التكليف فلا مقتضى لوجوب الفحص وعدم الرجوع الى البرائة فى الباقي ، وان لم يكن موجباً لذلك فلا يجوز الرجوع الى البرائة حتى بعد الفحص وعدم الظفر بالدليل لبقاء العلم الاجمالى على حاله فى المؤثرية فى تنجيز اطرافه وعدم كون الفحص فى محتمل التكليف والياس عن الظفر على التكليف فيه مخرجاً له عن الطرفيه للعلم الاجمالى ، مع ان ذلك خلاف المقصود لأن المقصود هو جواز الرجوع الى البرائة فى كل مسئلة بعد الفحص وعدم الظفر بالدليل على التكليف \* ويندفع \* ذلك ايضاً بانه يتجه ذلك لو كان متعلق العلم الاجمالى مطلقاً ، او كان مقيداً بالظفر

به على تقدير الفحص ولكن كان تقريب العلم الاجمالي هو كونه بمقدار من الاحكام على وجه لو تفحص ولو في مقدار من المسائل لظفر به (واما لو كان) تقريبه بما ذكرناه من العلم بمقدار من الاحكام في مجموع المسائل المحررة على وجه لو تفحص في كل مسألة تكون مظان وجود محتمله لظفر به ، فلا يرد اشكال ، فانه على هذا التقريب يترتب عليه النتيجة المزبورة وهي عدم جواز الرجوع الى البرائة قبل الفحص ولا يجدي في رفع اثر العلم مجرد الظفر بمقدار المعلوم بالاجمال في جملة من المسائل ليكون الشك بدوياً في البقية ، كما انه يترتب عليه جواز الرجوع الى البرائة في كل مسألة بعد الفحص وعدم الظفر فيها بالدليل على التكليف ، فانه بمقتضى التقييد المزبور ليستكشف من عدم الظفر بالدليل فيها عن خروجها عن دائرة المعلوم بالاجمال من اول الامر (وقد اجاب بعض الاعاظم قده) عن الاشكال المزبور بوجه آخر وحاصله على ما في التقرير هو ان الانحلال انما يكون في مورد يكون متعلق العلم بنفسه عنواناً مردداً بين الاقل والاكثر ، كما لو علم بان في هذا القطيع من الغنم موطوءة وتردد بين كونها عشرة او عشرين (واما لو كان) متعلقه عنواناً ليس بنفسه مردداً بين الاقل والاكثر من اول الامر ، بل المعلوم بالاجمال هو العنوان بماله في الواقع من الافراد ، وكان التردد بين الاقل والاكثر في مصاديق ذلك العنوان ، كما لو لم بموطوءة البيض من هذا القطيع بماله من الافراد وتردد البيض بين كونها عشرة او عشرين (ففي هذه الصورة) لا ينحل العلم الاجمالي بالعلم التفصيلي بمقدار يحتمل انحصار المعلوم بالاجمال فيه ، بل لابد من الفحص التام عن كل ما يحتمل انطباق المعلوم بالاجمال عليه (لان العلم) اوجب نتيجته متعلقه بماله في الواقع من الافراد (فيجب في المثال) الاجتناب عن كل ما يحتمل كونه في الواقع من افراد البيض ولا يوجب العلم التفصيلي بموطوءة عدة من البيض يحتمل انحصار المعلوم بالاجمال فيها انحلال العلم الاجمالي (وما نحن فيه) من هذا القبيل ، لان المعلوم بالاجمال في المقام هي الاحكام للموجودة فيما بايدنا من الكتب وبه قد تنجز جميع الاحكام المثبتة في الكتب ، ولازمه وجوب الفحص من جميع الكتب ولو بعد الظفر بمقدار من الاحكام في بعض المسائل يحتمل انحصار المعلوم بالاجمال فيها اذ لا ينحل العلم الاجمالي باستعلام جملة من الاحكام بمقدار يحتمل انحصار المعلوم

بالاجمال فيها ومن هنا لا يجوز الاخذ بالاقل لو علم اشتغال ذمته بالدين لزيد بما في الطومار وتردد ما في الطومار بين الاقل والاكثر ، بل لابد من الفحص عن جميع صفحات الطومار ( وفيه ما لا يخفى ) من الفساد ضرورة عدم اقتضاء مجرد العلم بتعلق التكليف بعنوان في الخطابات الانحلالية تنجزه بالنسبة الى جميع ما لذلك العنوان في الواقع من الافراد ولو مع عدم احراز ان المشكوك فيه من افراده ومصاديقه ، بل لابد حينئذ في تنجز التكليف بالنسبة الى كل فرد من احراز انه من افراد ما علم بتعلق التكليف به ( والا فبدونه ) تجري فيه البرائة لا محالة ( الا ترى ) انه لو ورد في الخطاب حرمة شرب الماء من كأس زيد وتردد كأسه بين الاقل والاكثر ، او ورد حرمة اكرام العالم الفاسق وتردد افراده بين الاقل والاكثر ونحو ذلك من الامثلة في الخطابات الانحلالية في الشبهات الموضوعية او الحكيمة ( فهل تجد ) ان احداً يلتزم فيه بالاحتياط ، او ترى ذلك مجرى للبرائة ( وبالجملة ) لا فرق في مرجعية البرائة في فرض انحلالية التكليف وتردده بين الاقل والاكثر بين ان يكون متعلقه عنواناً مردداً بين الاقل والاكثر ، وبين ان يكون عنواناً ليس بنفسه مردداً من الاول بين الاقل والاكثر ، وانما التردد بين ذلك في افراد ذلك العنوان ومصاديقه كما في عنوان العالم الفاسق وعنوان البيض من الغنم في المثال ، فعلى كل تقدير في فرض انحلالية التكليف يكون العلم التفصيلي بمقدار يحتمل انحصار المعلوم بالاجمال فيه موجباً لانحلاله وصيرورة الشك في البقية بدوياً فلا يجب في المثال المزبور الا الاجتناب عن المقدار الذي يحتمل انحصار المعلوم بالاجمال فيه ويلزمه في المقام عدم وجوب الفحص في الرجوع الى البرائة بهداستعلام جملة من الاحكام بمقدار المعلوم بالاجمال لانحلال العلم الاجمالي بالاحكام الموجودة فيما بأيدينا من الكتب بما استعلم تفصيلاً وصيرورة الشك في البقية بدوياً محضاً ، وحينئذ على القول بانحلال العلم الاجمالي السابق بالعلم التفصيلي البعدي يتوجه الاشكال المزبور وينحصر دفعه بما ذكرناه من البيان ( واما ما افيد ) في مسألة الطومار عند اشتغال الذمة بالدين ، فالوجه فيه لو قلنا بذلك انما هو من جهة دعوى انصراف ادلة البرائة بما اذا كان الجهل بالواقع من جهة القصور في المحل من حيث عدم تهمة اسباب العلم للمكلف وعدم شموله لما كان الجهل من جهة عدم نظراً للمكلف وفحصه

باختياره مع حصول اسباب العلم لديه ( هذا مضافاً الى ما يرد عليه من ان لازم  
 بقاء العلم الاجمالي في المقام وعدم انحلاله هو وجوب الفحص التام عليه الى ان يقطع  
 بالعدم ولا يكفيه الفحص بمقدار يحصل له الاطمينان بالعدم وخروج المورد عن  
 معرضية وجود الحكم ، مع ان المقصود في المقام كفاية ذلك المقدار في جواز الاخذ  
 بالبرائة ( وقد استدلل ) لوجوب الفحص بامور اخر ( منها ) الاجماع القطعي قولاً  
 وعملاً على عدم جواز الاخذ بالبرائة ومطلق الاصول النافية قبل الفحص واستفراغ  
 الوسع في الادلة ( ومنها ) الادلة الدالة على وجوب تحصيل العلم كايقي النفر والسؤال  
 والاخبار الدالة على الحث والترغيب في التفقه والذم على ترك السؤال ، بتقريب انه  
 لولا وجوب الفحص لم يكن وجه لايجاب السؤال والذم على تركه مع كون الشبهة  
 بدوية الجارية فيها عموم كل شيء لك حلال وحديث الرفع والحجب ( ومنها )  
 الاخبار الدالة على مؤاخذة الجاهل بفعل المعاصي من جهة ترك تفقههم في الدين ،  
 مثل قوله ( ص ) فيمن غسل مجدوراً اصابته جنابة فكزومات قتلوه قتلهم الله الا  
 سئلوا الا يصمموه ( وقوله ع ) فيمن اطال الجلوس في بيت الخلاء لاستماع الغناء ما  
 كان اسوء حالك لو مت على هذه الحالة ، بتقريب ان الذم على اطالة الجلوس لاستماع  
 الغناء انما هو لعدم تعلمه حرمة الاطالة لاستماع الغناء ( وقوله ع ) في تفسير قوله  
 تعالى فله الحجة البالغة من انه يقال للعبد يوم القيمة هل علمت فان قيل نعم قيل  
 فهلا علمت وان قال لا قيل له هلا تعلمت حتى تعمل حيث يدل على وجوب التعلم  
 مقدمة للعمل وعدم جواز الاخذ بالبرائة بمجرد الشك في التكليف قبل استفراغ  
 الوسع في الادلة فيقيد بها ادلة البرائة ( ولكن يرد ) على الجميع ادلا بعدم صلاحية  
 هذه الادلة لتقييد ادلة البرائة النقلية في الشبهات البدوية ، لظهورها في الارشاد الى  
 حكم العقل بلزوم الفحص لاجل استقرار الجهل الموجب لعذره ، فعموم ادلة البرائة  
 حينئذ واردة عليهما ( لانه ) بقيام الترخيص الشرعي على جواز الارتكاب قبل  
 الفحص يرتفع حكم العقل بوجوب الفحص ( نعم ) لو كان مثل هذه الاخبار مسوقة  
 لاعمال التعبد في البين بوجوب الفحص في الشبهات الحكيمة البدوية لكان لتقييد ادلة  
 البرائة بمثلها مجال ( ولكنه ) كما نرى باني سوقها عن افادة ذلك ، مضافاً الى مكان  
 دعوى اختصاصها بصورة العلم الاجمالي بالحكم فتكون ظاهرة ايضاً في الارشاد الى



حكم العقل بوجود الفحص ( وثانياً ) بقصورها عن افادة تمام المطلوب ، لانها ظاهرة في الاختصاص بصورة يكون الفحص فيها مؤدياً الى العلم بالواقع ، والمطلوب يعم ذلك وما لم يكن الفحص مؤدياً الى العلم بالواقع ( واما الاجماع ) فلا وثوق به لقوة احتمال كون مدرك المجمعين هو حكم العقل وهذه الادلة « ومنها » حكم العقل بعدم معذورية الجاهل القادر على الفحص التارك له واستحقاق العقوبة عند تأدية ترك فحصه الوقوع في مخالفة الواقع \* وتقريبه \* من وجبهين \* الاول \* حكمه بمنجزية احتمال التكليف وبما نيته للواقع قبل الفحص عن الادلة نظير حكمه بحجية الظن في ظرف الانسداد على الحكومة وحكمه بوجود النظر في المعجزه لاحتمال صدق مدعى النبوه ( الثاني بما قربناه من كونه لاجل احتمال الضرر الموضوع لحكمه بوجود دفعه لعدم استقرار الجهل الذي هو الموضوع لحكمه بقبوح العقوبة والمعذورية لاحتمال ان يكون في البين طريق موصل الى التكليف المحتمل وتمكنه من الوصول اليه ( ويرد عليه ) ايضاً ما تقدمت الاشارة اليه من ورود اطلاق ادلة البرائة الشرعية المثبتة للترخيص في الارتكاب على الحكم العقلي المزبور بكلا تقريبيه ( الجهة الثانية ) في مقدار الفحص الواجب ، والظاهر انه ليس له بنحو الكمية حد خاص وقدر معين ، فان المدار فيه انما هو على ما يحصل معه اليأس عن وجود الدليل فما بايدينا من الكتب بنحو يستقر معه الشك في الواقعة ، ويخرج عن معرضية الزوال على مسلك من اعتبر الفحص من جهة حكم العقل بوجود دفع الضرر المحتمل او منجزيه نفس احتمال التكليف قبل الفحص ، وتخرج معه الواقعة عن الطرفية للعلم الاجمالي على مسلك من اعتبره لاجل العلم الاجمالي كما قربناه ، ويختلف مقدار ذلك باختلاف الاعصار بل الاشخاص ايضاً ، فالواجب على المكلف حينئذ هو بذل الجهد واستفراغ الوسع لتحصيل الادلة فيما بايدينا من الكتب وفي فحوي كلمات الاصحاب لتحصيل الاجماع ، بل اللازم ايضاً الفحص عن افكارهم في مقام تطبيق القواعد والكبريات على الموارد ، اذ لعله قد خفي عليه شيء وبالفحص عن ارائهم يحصل له رأى آخر على خلاف رأيه الاول ( وعلى كل حال ) لا بد في الفحص من بلوغه الى حد يحصل معه اليأس العادي عن الظفر بالدليل على معنى بلوغه بمقدار

تقتضى العادة بانه لو كان في البين دليل على حكم الواقعة لو وصل اليه بهذا المقدار من الفحص ولا يعتبر فية ازيد من ذلك ، ولعل من حدده بالخروج عن مظان الوجود او بالعسر والحرج يريد به ما ذكرناه ، للازمة الخروج من مظان الوجود مع اليأس العادي عن وجوده ، وكذلك العسر والحرج ، فان الطاهر هو ارادة النوعي منها لا العسر والحرج الشخصي ، ومثله يلزم اليأس العادي عن وجود الدليل على حكم الواقعة

( الجهة الثالثة ) في استحقاق التارك للفحص للعقاب وعدمه ( والاقوال ) فيه ثلاثة ( احدها ) ، هو المنسوب الى المدارك من استحقاق العقوبة على ترك الفحص والتعلم مطلقاً صادف عمله الواقع ام خالفه \* ثانيها \* ، يظهر من الشيخ قده واختاره بعض الاعاظم ايضاً من استحقاق العقوبة على ترك الفحص والتعلم لكن لامطلقاً بل عند ادائه الى مخالفة الواقع \* ثالثها ما نسب الى المشهور من استحقاق العقوبة على مخالفة الواقع لو اتفق لا على ترك التعلم والفحص ، فمن شرب العصير العنبي من غير محص عن حكمه يستحق العقوبة ان اتفق كونه حراماً في الواقع ، وان لم يتفق كونه حراماً واقعاً فلا عقاب الا من حيث تجريره على القول به \* ومنشأ \* هذا الخلاف هو الخلاف في وجوب التعلم المستفاد من العمومات المتقدمة من نحو قوله هلا تعلمت من حيث كونه وجوباً نفسياً استقلالياً كسائر التكليف النفسية الاستقلالية الموجبة للعقوبة على مخالفتها ، او تهيئاً انشاء لاجل تهيء المكلف بالفحص وتعلم الاحكام لامتنال الواجبات والمحرمات الثابتة في الشريعة \* او كونه \* وجوباً طريقياً كسائر الاحكام الطرقية الثابتة في موارد الاصول والامارات المثبتة الموجبة لاستحقاق العقوبة على مخالفتها عند مصادفتها للواقع \* او وجوباً \* شرطياً من جهة دعوى شرطية الفحص تعبداً لحجية ادلة الاحكام والاصول النافية \* او كونه \* وجوباً مقدمياً غيرياً نظراً الى دعوى مقدمية الفحص والتعلم للعمل بادلة الاحكام ( او كونه ) ارشادياً محضاً الى حكم العقل بلزوم الفحص للفرار عن العقوبة المحتملة اما لاجل العلم الاجمالي ، او لاستقرار الجهل الموجب لعذره ، او لحكمة بمنجزية احتمال التكليف قبل الفحص بناء على عدم اطلاق دلالة البرائة الشرعية يشمل مطلق الشك في التكليف ولو قبل الفحص ( ولكن التحقيق ) هو ما عليه المشهور ، لابعاء مثل هذه العمومات عن كونها

مسوقة لاعمال تعبد فى البين يقتضى كونه اى التعلم واجباً نفسياً او شرطياً ، و ظهور  
سوقها فى كونها للارشاد الى ما هو المعروف فى الذهن من حكم العقل بلزوم الفحص  
فى الشبهات الحكيمة وعدم جواز الاخذ بالبرائة فيها قبل الفحص ، اما بمناط العلم  
الاجمالى بوجود التكليف فى المشتبهات على التقريب المختار ، او بمناط وجوب دفع  
الضرر المحتمل لعدم استقرار الجهل الموجب لعذره مع عدم اطلاق ايضاً لادلة البرائة  
الشرعية يشمل مطلق الشك فى التكليف ( كما يشهد ) لذلك ايضاً افهام العبد بما قيل  
له من قول هلا تعلمت وعدم تمكنه من الجواب بعدم علمه بوجوب التعلم ، فانه لولا  
سوق مثل هذه الاوامر للارشاد الى ما يحكم به العقل من وجوب الفحص والتعلم  
لقرار عن العقوبة المحتملة وعدم معذورية الجاهل مع التقصير فى مخالفة التكليف  
الواقعي ، لكان له ان يجيب بعدم علمه بوجوب الفحص والتعلم كما اجاب بذلك او لا  
حين ما قيل له هل عملت ( وحينئذ ) فلا مجال لرفع اليد عن ظهور هذه الاوامر فى  
ارادة الارشاد بحملها على الوجوب النفسى الاستقلالى او النهي ، او الوجوب الشرطي  
( كما لا مجال ) ايضاً لحملها على الوجوب الطريقي كما افاده بعض الاعاظم قده ، بل  
لا يصح ذلك فى المقام ( لان الامر الطريقي ) كما ذكرناه غير مرة هو ما يكون بحسب  
لب الارادة فى فرض الموافقة عين الارادة الواقعية ويكون موضوعه عين موضوعها بحيث  
يكون امتثاله والعمل على وفقه عين امتثال الامر الواقعي ، كما يكون ذلك فى جميع الاوامر  
الواردة فى موارد الامارات والاصول المثبتة حتى مثل ايجاب الاحتياط ( ومن المعلوم )  
بالضرورة انه لا يكون المقام كك ، لوضوح مبائنة الامر بتعلم حكم الصلوة مثلاً مع  
الامر بالصلوة لا اختلاف موضوعها وعدم كون تحصيل العلم باحكام الصلوة عين فعل  
الصلوة وامتثال الامر بها ( ومعها ) كيف يمكن توهم كون الامر بتحصيل الفحص  
والتعلم امراً طريقياً ( الا ) ان يجعل الامر بالفحص والتعلم كناية عن لازمه الذى  
هو ايجاب الاحتياط والنهي عن مخالفة التكاليف الواقعية المحتملة ، فيصلح حينئذ  
للتريفة ، ولكنه عليه يتعين كونه للارشاد محضاً ، حيث لا مجال لاعمال المولوية  
بعد استقلال العقل بوجوبه وحكمه بعدم معذورية الجاهل مع تقصيره فى ترك تحصيل  
الواقع ( نعم ) يتجه ذلك بناء على عدم حكم العقل بلزوم الفحص ، اما من جهة عموم  
اللابيان لمطلق الجهل بالواقع ، او من جهة اطلاق ادلة البرائة الشرعية وثمونها لمطلق

الجهل بالواقع ولو قمل الفحص كما قويناه سابقاً مع المنع عن تمامية تقريب العلم الاجمالي المذكور سابقاً لوجوب الفحص ( فإنه على هذا المبنى ) يتعين حمل تلك الاوامر على المولوى الطريقي ، لعدم تأتي الارشادية فيها مع جريان البرائة ولو شرعية وحكم العقل بعدم وجوب الاحتياط والفحص ، وبعد كونها مسوقة لاعمال تعبد في المبين يقتضى وجوبه نسبياً لجهة موجبة لحسنه ذاتاً او شرطياً لحجية الاصول النافية ( واما احتمال ) كون الامر بالفحص والتعلم امراً غيرياً ، فيدفعه انتفاء ملاك المقدمة فيه لو ضوح انه لا يكون الفحص وتحصيل العلم بالاحكام مما يتوقف عليه فعل الواجبات وترك المحرمات بوجه لا مكان الاحتياط مع الشك فيها ( نعم ) في فرض يكون ترك الفحص والتعلم موجبا للغفلة عن صورة العمل في موطن ابتلائه ، او عن حكمه ، كما يتصور ذلك بالنسبة الى كثير من اهل البوادي والسواد الذين لم يتعلموا شرايع الاسلام فغفلوا لاجله عن كثير من الواجبات والمحرمات واحكامها ، امكن دعوى مقدمية الفحص ووجوبه غيرياً بمناط المفوتية ( فإنه بدونه ) لغفلته عن صورة العمل او عن حكمه لا يقدر على الاخذ بالاحتياط في فعل الواجبات وترك المحرمات فيستقل العقل في مثله بلزوم الفحص وتحصيل العلم وعدم معذورية المكلف في تفويت القدرة باختياره على فعل المأمورية وترك المنهي عنه ( بل وكذا الكلام ) فيما لا يكون ترك الفحص والتعلم موجبا للغفلة عن صورة العمل او عن حكمه مع كون الواجب من العباديات بناء على القول باعتبار الامثال التفصيلي فيها ، فإنه على هذا القول تكون القدرة على تحصيل الجزم بالامثال منوطة بالفحص وتحصيل العلم ويكون تركه موجبا لتفويت القدرة على تحصيل القيد المزبور ( وعليه ) لا وجه لما عن بعض من اطلاق المنع من كون الفحص والتعلم من المقدمات الوجودية وما يتوقف عليه القدرة على فعل المأمورية خصوصاً على مختاره من اعتبار الامثال التفصيلي مها امكن في صحة العبادة ( نعم ) مع التمكن من الاحتياط في الواجبات الفوسلية وكذا العبادة منها على المختار من عدم اعتبار الامثال التفصيلي فيها لا مجال لدعوى مقدمية الفحص ووجوبه غيرياً ، لاستقلال العقل حينئذ بجواز ترك الفحص والاخذ بالاحتياط في مورد ابتلائه « ولكن » ذلك كله لا ينافي ما ذكرنا من ظهور هذه الاوامر في الارشاد الى حكم العقل بلزوم الفحص عن الادلة في مقام الاخذ بالبرائة للفرار عن العقوبة المحتملة بمناط العلم الاجمالي او بمناط آخر غيره

كما لا ينافي ايضاً ظهورها في الحكم الطريقي ولو باعتبار لازمها الذي هو ايجاب الاحتياط على المسلك الاخر الذي قدمناه كما هو ظاهر « ونتيجة ذلك كله » على كل من المسلكين في الارامر المتعلقة بتحصيل الفحص والتعلم من الارشادية او المولوية الطريقية هو استحقاق العقوبة على مخالفة التكليف الواقعي ان اتفق ، لا على ترك الفحص مطلقاً ، ولا على تركه المؤدى الى الوقوع في مخالفة التكليف الواقعي فاذا شرب العصير العنبي قبل الفحص يستحق العقوبة اذا صادف كونه حراماً في الواقع واذا لم يصادف فلا يستحق العقوبة الا من حيث تجربة على القول به ( ولا فرق ) في ذلك بين ان يكون هناك طريق تعبدى على طبق الواقع او على خلافه بحيث لو تفحص لظفر به ، او لم يكن في الواقع طريق اصلاً ، ( فانه ) على المختار يكون المنجز لواقع هو العلم الاجمالى لا وجود الطريق المنصوب اليه ولا جله بحكم العقل بعدم المعذورية مع التقصير واستحقاق العقوبة على مخالفة الواقع ان صادف ولو كان في الواقع طريق تعبدى يؤدي الى خلافه ( وكذلك الامر ) على المسلك الاخر ايضاً ، فانه عليه يكون المنجز للتكليف الواقعي هو الايجاب الطريقي ولا يفرق فيه بين وجود الطريق في الواقع وعدمه ( نعم ) انما يشمر وجود الطريق في الواقع وعدمه على بعض التقريبات المتقدمة لحكم العقل بعدم معذورية الجاهل ، وهو تقريبه من جهة عدم احراز موضوع القبح لاحتمال وجود البيان في الواقع وتمكن المكلف من الوصول اليه بالفحص عنه مما يديننا من الادلة ( فانه عليه ) تكون العقوبة على الواقع مترتبة على وجدان الطريق المؤدى اليه على تقدير الفحص عنه ، وبدونه لا عقاب على مخالفة الواقع الا من حيث تجربة على القول به فضلاً عن صورة وجود الطريق على خلافه ( كما لا فرق ) بين ان يكون التكليف المحتمل من التكاليف المطلقة المنجزة ، او التكاليف الموقته او المشروطة قبل تحقق اوقاتها وشرائطها ، فعلى ما ذكرنا من الارشاد لا يفرق العقل في لزوم الفحص وعدم معذورية الجاهل مع التقصير في ترك تحصيل الواقع بين تلك الموارد ( وكذلك ) الحال بناء على مقدمة الفحص ووجوبه غيرياً بمناط المفوتية للقدرة على العمل في الموارد التي يتحقق فيها المناط المزبور ( فانه على المختار ) في الواجبات المشروطة من الالتزام فيها بالوجوب الفعلي المنوط قبل حصول شرطها في الخارج ، يجعل الشرط والمنوط به فيها هو الشيء بوجوده في لحاظ الامر المتحقق حالاً حين انشاء الوجوب لا بوجوده العيني الخارجى

وان الوجود الخارجي شرط لمحكمة الامر لا اصل فعليته لا شكال في وجوبه غيرا واستحقاق العقوبة على مخالفة الواجب بتركه ، فانه من قبل الطلب الفعلي المنوط بوجود الشرط في لحاظه الامر يترشح طلب غيري منوط بذلك الشيء في لحاظه الى مقدماته الوجودية التي منها الفحص لحفظ القدرة على الواجب في موطن حصول الشرط ( كما لا اشكال ) ايضاً على مسلك من ارجع المشروطات طراً الى المعلقات كالشيخ قده ، حيث ان فعلية وجوبها حينئذ يستتبع قهراً ترشح الوجوب الغيري نحو المقدمات الوجودية ، وبذلك يجب الفحص بوجوب غيري ( نعم ) بناء على مسلك المشهور في المشروطات من اشتراط الوجوب فيها بجميع مبادئه بوجود الشرط في الخارج بحيث لا وجوب فيها الا بعد تحقق شرطه في الخارج ، يشكل جداً الالتزام بوجوب التعلم والفحص غيريا ، اذ بعد عدم اتصافه بالوجوب الفعلي قبل حصول شرطه يستحيل ترشح الوجوب الغيري الى الفحص والتعلم ، ولازمه هو عدم استحقاق العقوبة على مخالفة التكليف الواقعي بترك الفحص لعدم تعلق تكليف فعلي به لا قبل حصول الشرط لكونه مقتضى اناطة وجوبه بمحصوله في الخارج ، ولا بعده ايضاً لعدم القدرة على المكلف به في موطن تحقق الشرط لاجل الغفلة الناشئة من ترك التعلم والفحص « ولاجل ذلك » التزم بعضهم كصاحب المدارك قده بالوجوب النفسي التهيؤ للتعلم واستحقاق العقوبة على ترك نفسه لا على ما ادى اليه من ترك الواجب « وبعض آخر » بوجوبه عقلاً للقاعدة العقلية المشتهرة من ان الامتناع بالا اختيار لا ينافي الاختيار « بتقريب » ان العقل كما يحكم بقبح تعجيز العبد نفسه عن القيام بالواجب في الواجب المطلق او المشروط بعد حصول شرطه ، كذلك يحكم بقبح تعجيز نفسه قبل حصول شرطه عن القيام بالواجب في موطن حصول شرطه فيجب عليه حفظ القدرة على الواجب في وقت امتثاله ، كما يكون على ذلك ديدن العقلاء فيما يتعلق بهم من المصالح والاعراض فيما يأتي من الزمان « فان » بنائهم على الاحتفاظ بما يتمكنون معه على نيلهم بتلك المصالح والاعراض في موطنها ( ولكنها ايضاً كما ترى ) فان الاول منها غير دافع للاشكال ، اذ بعد ما لا يكون الغرض من الايجاب المزبور بحكم الوجدان هو مطلوبة التهيؤ في نفسه ، وانما كان ذلك من جهة مقدميته للتوصل به الى الايجاب البعدي المعلوم كون الغرض منه ايضاً هو التوصل

به الى وجود المطلوب في موطن حصول شرطه. فلا جرم يعود الاشكال المزبور بانه اذا كان مطلوبية المطلوب منوطة بوجود الشرط في موطن الخارج كيف يعقل وجوب ما هو مقدمة له قبله مع ان تبعيه وجوب المقدمة لوجوب ذبها في الوضوح كالنار على المنار ( واما الثاني ) فبان مورد تلك القاعدة العقلية المشتهرة هو ماذا كان الامتناع ناشئاً عن سوء اختيار المكلف ولا يكون ذلك الا اذا تحقق التكليف الفعلي بالواجب في حقه وقد تساهل المكلف في تحصيل مقدماته حتى عجز عن امتثاله ، واما اذا لم يتحقق التكليف الفعلي في حقه كما هو مفروض البحث من اباطة التكليف بجميع مبادئه بحصول الشرط في الخارج ففي هذه الصورة لا يكون تساهل المكلف في تحصيل تلك المقدمات قبل حصول الشرط في الخارج موجباً لتقصيره ليعكون الامتناع امتناعاً عن سوء اختياره فلا بد حينئذ في جريان تلك القاعدة من اثبات وجوب تلك المقدمات من الخارج عقلاً او نقلاً كي يصدق على ترك تحصيلها التفويت عن تقصير فيترتب عليه استحقاق العقوبة بمقتضى القاعدة المزبورة ، والا فاثبات وجوبها بتلك القاعدة وكون التفويت المذكور عن تقصير دور واضح ( وكيف كان ) فقد تلخص مما ذكرنا كله ان اقوى الوجوه في المسئلة هو ما نسب الى المشهور من كون العقاب على ترك الواقع محضاً ، وان اضعف الوجوه هو ما نسب الى المدارك من كون العقاب على نفس ترك التعلم والفحص مطلقاً وان لم يؤد الى ترك الواقع ، فانه مبنى على كون التعلم واجباً نفسياً تهينياً ، ومثله مع كونه خلاف المنساق من ظواهر النصوص قد عرفت ما فيه بما لا مزيد عليه ، كما ان اردت الوجوه هو القول بكون العقاب على ترك التعلم والفحص المؤدي الى ترك الواقع ، اذ هو مبنى على جعل الامر بتحصيل العلم طريقياً ولو باعتبار لازمه الذي هو ايجاب الاحتياط والنهي عن مخالفة التكاليف الواقعية المحتملة ، مع الالتزام ايضاً بكونه في فرض المطابقة للواقع ايجاباً نفسياً متعلقاً بذات العمل في طول الايجاب الواقعي المتعلق به ليكون العقاب على مخالفة نفسه ( وهو كما ترى ) لما فيه اولاً انه مع استقلال العقل بعدم معذورية الجاهل مع التقصير في ترك الواقع يتعين كون الامر به للارشاد محضاً حيث لا يبقى معه مجال لا عمال المولية ( وثانياً ) ما عرفت من ان الحكم الطريقي المصطلح في باب الامارات والاصول هو ما يكون في لب الارادة

في فرض المطابقة عن الارادة الواقعية القائمة بالمتعلق بحيث يكون امتثاله عين امتثال الامر الواقعي من دون ان يكون تحت انشائه ارادة اخرى وراء الارادة الواقعية ومن المعلوم انه لا ينطبق ذلك على الحكم المذكور الا ان يكون لهذا القائل اصطلاح جديد في الحكم الطريقي

( الجهة الرابعة ) في صحة العمل المأتي به قبل الفحص وفساده ( والتحقق ) في ذلك على ما يقتضيه اصول المخطئة هو كون العبرة في صحة عمل الجاهل وفساده بمطابقة الواقع ومخالفته ، من غير فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات ، فلو اتى الجاهل قبل الفحص بعمل عبادي او معاملي بما يطابق البرائة ، مثل لو اتى بالصلوة بدون السورة او عقد بغير العربية بمقتضى البرائة من جزئية السورة ومن شرطية العربية ، فان انكشف مطابقة العمل للواقع يكون صحيحاً مجزياً ، وان انكشف مخالفته للواقع يكون فاسداً غير مجز ( ولا فرق ) في ذلك بين العبادات والمعاملات ، ولا بين ان يكون في البين طريق منصوب على وفق عمله او على خلافه او لم يكن في البين طريق اصلاً ، فان وجود الطريق المنصوب على الوفاق او الخلاف على اصول المخطئة غير مثمر في هذه الجهة ( ومن هنا لا نفرق ايضاً بين ان يكون العمل الصادر من العامل حال صدوره عن استناد الى طريق متبع من امارة معتبرة او فتوى مجتهد ونحو ذلك ، اولا عن استناد الى طريق متبع ، فان العبرة كليهما في الصحة والفساد تكون بمطابقة العمل للواقع ومخالفته ، فكما كان العمل مطابقاً للواقع كان صحيحاً مجزياً لا محالة وان خالف الطريق المنصوب ، وكليهما كان مخالفاً للواقع كان فاسداً وغير مجز وان وافق الطريق المنصوب الا اذا قام دليل بالخصوص من اجماع او غيره على الاجتزاء به عن الواقع ، والا فلا يثمر مجرد الموافقة لطريق منصوب في صحة العمل واجزائه ( نعم ) انما تثمر الموافقة للطريق المنصوب فيمقام الحكم بالصحة والاجزاء ظاهراً عند عدم انكشاف المخالفة للواقع ، فانه يكفي في صحته مجرد موافقته للطريق المعلوم حجيمته في حقه الواصل اليه ولو بعد عمله ، ولا يلزم في ذلك ان يكون العمل عن اسناد اليه ( ولكن ) ذلك في صورة لم يكن في البين طريق معتبر آخر يقتضى فساد العمل والا فالحكم بالصحة والاجزاء مبنى على اخذ المكلف بالطريق الموافق لعمله ( والسر في هذا التفصيل ) انما هو من جهة احتياج الطرق عند ابتلائها بالمعارض في كونها



حجة فعلية الى الاخذ بها ( فان ) مقتضى القاعدة الاولية في المتعارضين بعد ان كان هو التساقط وعدم الحجية ، فلا جرم بمقتضى القاعدة الثانوية المستفادة من اخبار التخيير يحتاج كل منها في صيرورته حجة فعلية على المكلف الى اخذه به واختياره ليصير بعد الاخذ حجة فعلية ، والا فقبل الاخذ لا يكون واحد منها حجة فعلية عليه ( وعلى ذلك ) فلو اتى المكلف بعمل عبادي او معاملي قبل البحص ثم ظهر بعد ذلك بدليلين احدهما يوافق عمله والاخر يخالفه ، فقبل الاخذ باحدهما لا يكون المأتمى به محكوما بالصحة ولا الفساد ، واما بعد الاخذ باحدهما فان كان الماخوذ هو الطريق الموافق يكون المأتمى به من حين الاخذ محكوما بالصحة والاجزاء من الاول و يترتب عليه الاثر المقصود ( والا ) فيكون محكوما بالفساد وعدم الاجزاء من الاول ( و يترتب ) على ما ذكرنا انه لو عمل الجاهل العامى عملا من غير تقليد ثم بنى على التقليد فان وافق فتوى المجتهد الذي قلده بعد ذلك كان العمل صحيحا مجزيا وتبره ذمته وان كان مخالفا لفتوى من يجب تقليده حال العمل « وان انعكس الفرض بان خالف فتوى المجتهد الذي قلده فعلا كان العمل فاسداً غير مجزى وان وافق فتوى من يجب تقليده حال العمل « لان ذلك » هو الذي تقتضيه الحجة الفعلية والامر بالمعاملة معها معاملة الواقع « وكذلك الكلام » فيما لو كان العمل حال وقوعه عن استناد الى طريق متبع في نفسه ثم انكشف الخلف بالظفر بقيام طريق اقوى من الطريق السابق مؤدي الى خلافه « فان » مقتضى القاعدة على ما هو التحقيق من اعتبار الطرق والامارات من باب الطريقية والكاشفية لا الموضوعية والسببية هو عدم الاجتزاء بما عمل ولزوم اعادته على طبق الطريق الفعلي « حيث لا تجدي » قضية الاستناد الى الطريق السابق الا مجرد المدورية في مخالفة الواقع من حيث العقاب ما دام بقاء الطريق على حجيته وطريقيته ، لا من حيث الحكم التكليفي والوضعي ، فاذا زال حجيته بقيام طريق اقوى منه على خلافه يجب اعادة ما عمل سابقاً على طبق الطريق الفعلي ( وكذلك الكلام ) فيما لو تبدل اجتهاده او تقليده السابق باجتهاده او تقليد آخر مؤدي الى فساد ما عمل سابقاً ، فان اللازم هو اعادة ما عمل على طبق الحجة الفعلية ، الا اذا قام دليل من اجماع او غيره على الاجتزاء بما عمل وترتيب اثار الصحة عليه ، كما في باب العبادات ( فان الظاهر ) هو قيام الاجماع فيها في الجملة على الاجزاء وعدم

وجوب الاعادة والقضاء في الصور التي يكون كشف الخلاف فيها ظنياً اجتهادياً لا قطعياً ، بخلاف المعاملات بالمعنى الاعم فانه لم يثبت فيها اجماع كذلك ( وعلى ذلك ) فلو عقد على امرئة بغير العربية مثلاً معتقداً صحته باجتهاد او تقليد فتبدل اجتهاده او تقليده بعد ذلك الى فساد العقد المزبور يجب عليه تجديد العقد عليها بمقتضى الاجتهاد او التقليد الفعلي ، وكذا فيمن اعتقد اجتهاداً او تقليداً حلية الذبيحة بفري الودجين فتبدل اجتهاده او تقليده بعدم حليتها الا بفري الا وداج الاربعة ، ( فانه ) يجب عليه ترتيب آثار الميتة عليهما من النجاسة وحرمة الاكل وعدم جواز البيع ونحو ذلك من الآثار المبتلى بها فعلاً ( تنبيه ) قد تبين مما ذكرنا سابقاً في الجاهل التارك للفحص من دوران استحقاق العقاب على مخالفة لواقع وعدمه الملازمة بين استحقاق العقاب وفساد العمل واقعاً وكذلك الملازمة بين صحة العمل واقعاً وعدم استحقاق العقاب ( ولكن ) قد انتقض هذه الملازمة في موردين ( احدهما ) الجهر بالقرائة في موضع وجوب الاختفات وبالعكس جهلاً بالحكم ولو عن تقصير ( واثانيها ) الاتمام في موضع وجوب القصر وبالعكس على قول وان كان التحقيق خلافه ( فان الاصحاح ) قدس هم قد افتوا تبعاً للنصوص المتضاربة المروية عن الأئمة عليهم السلام بصحة الصلوة في الموردین مع الجهل بالحكم ولو عن تقصير ، مع التسالم على استحقاق العقوبة ايضاً بمقتضى اطلاق كلماتهم من عدم معذورية الجاهل بالحكم عن تقصير ( ولاجل ذلك ) وقع الاشكال بانه كيف يمكن الجمع بين صحة المأني به واستحقاق العقاب ( بتقريب ) ان المأمور به ان كان هو المأني به كما يشعر به قوله « ع » تمت صلوته فلا معنى لاستحقاق العقاب ، وان كان غيره فلا وجه لصحة المأني به وتمايمته في الوفاء بالفريضة مع فرض انكشاف الخلاف في الوقت والتمكن من الاثيان بما هو الواجب واقعاً ( ولكن ) يمكن الذب عن الاشكال بالالتزام بتعدد المطلوب بان يكون الجامع بين القصر والتمام ، وكذا الجهر والاختفات مشتملاً على مرتبة من المصلحة الملزمة ويكون لخصوصية القصرية وكذا الجهرية مصلحة زائدة ملزمة ايضاً ، مع كون المأني به الفاقد لتلك الخصوصية من جهة وفائه بمصلحة الجامع المتحقق في ضمنه مفوتاً للمصلحة الزائدة القائمة بالخصوصية القصرية او الجهرية بحيث لا يبقى مع استيفائها به مجال لتحصيل مصلحة الزائدة القائمة بالخصوصية ، وذلك ايضاً لا بمناط العلية كي يلزم حرمة وفساده ، بل بمناط

المضادة بين المصلحين ولو من جهة حديهما القائمين بالخصوصيات المفردة للطبيعة ( فانه بهذا البيان ) يمكن الجمع بين صحة المأني به في حال الجهل وتامة في الوفاء بالريضة للفعلية ، وبين استحقاق العقوبة على ترك الواجب « حيث ان » صحة المأني به وتامة انما هو لوفائه بمرتبة من المصلحة الملزومة القائمة بالجامع المتحقق في ضمنه وصيرورته بذلك مأموراً به بمرتبة من الامر المتعلق بالجامع ضمنا « واما استحقاق العقاب فهو من جهة تفويته للمصلحة الزائدة القائمة بالخصوصية القصرية ، او الجهرية والاختفائية « واما توهم » اقتضاء البيان المزبور للاجتزاء بالفاقد للخصوصية مطلقا حتى في صورة العلم بوجوب الخصوصية ، لوضوح عدم كون العلم بوجوبها موجبا لقلب الفاقد عما له من الوفاء بمصلحة الطبيعي والجامع ، ومثله مما يقطع بفساده « فمدفوع » بانه كذلك لولا اختصاص فردية الفاقد بحال الجهل بالامر بالخصوصية والا فينحصر الفرد في حال العلم بخصوص الواجد ، ومعه لا يعقل تحقق المصلحة ولو بمرتبة منها بغير الواجد حتى يتوجه الاشكال المزبور « وبما ذكرنا » يندفع ايضا ما عن بعض من الاشكال على التقريب المزبور بانه ان كان للخصوصية القصرية او الجهرية دخل في مصلحة الواجب في حال الجهل فلا يعقل حصولها وسقوط التكليف عنه بفعل الفاقد لتلك الخصوصية خصوصا مع امكان استيفاء تلك الخصوصية في الوقت كما لو علم بالحكم في الوقت ، لانه لا يعتبر في استيفاء المصالح الا مجرد القدرة على فعل متعلقاتها وهي بالوجدان حاصلة ، الا اذا كان ثبوت المصلحة في الصلوة المقصورة مشروطا بعدم سبق الصلوة التامة من المكلف وهذا خلف ، فان لازمه خلو الصلوة المقصورة عن المصلحة في حال الجهل ولازمه عدم استحقاق العقاب رأسا وان لم يكن لها دخل في مصلحة الواجب ، فاللازم هو الحكم بالتخيير بين القصر والتمام غايته ان يكون القصر افضل فردي التخيير لاشتماله على الخصوصية الزائدة ولا وجه لاستحقاق العقاب « اذ فيه » ان للخصوصية القصرية وان كان دخل في مصلحة الواجب حتى في حال الجهل الا ان دخلها انما هو في كمال المصلحة لا في اصلها او بمرتبة ملازمه منها وهذه المرتبة نحصل لا محالة بفعل الفاقد غايته ان يكون حصولها به موجبا لعدم التمكن من استيفاء الزائد لمدان تضاد المصلحتين ولو بلحاظ حديهما القائمين بالخصوصيات المفردة للطبيعي بنحو لا يمكن اجتماعها في الاستيفاء

وبهذه الجهة قلنا باستحقاق العقوبة على نفوت المصلحة الزائدة ( قوله ) انه لا يعتبر في استيفاء المصلحة الا القدرة على متعلقها وهي حاصلة بالوجدان خصوصاً في الوقت ( فيه ) ان الحاصل بالوجدان انما هو القدرة على الايمان بصورة الصلوة المقصورة ، لا القدرة على الايمان بحقيقتها القائمة بها المصلحة الكاملة ولا ملازمة بين القدرة على صورة الصلوة والقدرة على استيفاء مصلحتها كما هو ظاهر ( واما قوله الا اذا كان ثبوت المصلحة في الصلوة المقصورة مشروطاً الخ ، فقيمه ان الشروط بعدم سبق الصلوة التامة من المكلف انما هو القدرة على استيفاء مصلحة الصلوة المقصورة لا اصل مصلحتها ، وبينها فرق واضح ، والتوالي الفاسدة انما تترتب على الثاني لا الاول ، فانه يكون من قبيل تقرير شرط الواجب لا الوجوب ، فالاشكال المزبور بلزوم الخلف وعدم استحقاق العقاب ناش عن الخلط بينها فتدبر ( وحينئذ ) فعلى ما ذكرنا لا قصور في المقام بالجمع بين استحقاق العقوبة وصحة المأني به بعنوان كونه فريضة فعلية كما هو ظاهر قوله ( ع ) تمت صلواته المنصرف الى كون اتيانه بهذا العنوان ، حيث انه بالالتزام بتعمده المطلوب يكون المأني به صحيحاً ومأموراً به بالامر بالجامع بين الفردين المتحقق في ضمن هذا الفرد ايضاً ، من دون حاجة الى اثبات الامر به من الخارج ( نعم ) انما يحتاج الى ذلك فيما لو كان فردية الفاعل للطبيعة في ظرف الجهل بالامر باصل الطبيعة التي هي مرتبة من المطلوب ، فانه بعد استحالة شمول الامر بالطبيعة لمثل هذا الفرد ، لا محيص في كونه مأموراً به بالامر الفعلي من ان يكون بامر آخر غير الامر بالطبيعي المتحقق في ضمن الخصوصية الا فيما كان فردية ( في ظرف الجهل بالامر بالخصوصية ، فانه حينئذ يمكن كونه مأموراً به فعلاً بنفس الامر بالطبيعي المتحقق في ضمنه خصوصاً اذا قلنا بعدم اختصاص فردية الفاعل للطبيعي بحال الجهل بوجود الخصوصية ايضاً وان غايته هو انحصار فرد الجامع عند العلم بوجوب الخصوصية بخصوصية الواحد ، لاختصاص فردية الفاعل بالجاهل به ( وعليه ) فلا بأس بالايمان به بداعي الأمر بالطبيعي المتحقق في ضمنه ( ولا وجه ) لمنع كونه مأموراً به بالامر الفعلي ، اذ لا يلزم من الالتزام بما ذكرنا محذور بعد سقوط الامر بالخصوصية في ظرف الجهل به عن المحركة الفعلية خصوصاً مع الغفلة عن الواقع لاجل ترك الفحص حيث لا يلزم منه اجتماع الامرين في المحركة الفعلية في زمان واحد كما هو

ظاهر ( وبذلك ) ايضاً نقول انه لا يحتاج في تصحيح الامر الفعلي بالفاقد الى التثبت بقاعدة الترتب المعروف ، كي يمنع عن صحة كبرى القاعدة تارة ، وعن صغرها في المقام اخرى ، وان كان التحقيق هو صحة كبرى القاعدة ، بل وصغرها ايضاً في المقام مع قطع النظر عما ذكرناه ولو بالالتزام بطولية المصلحتين وكون الامر بالفاقد مشروطاً بمخالفة الواقع عن جهل ، فانه بهذا المقدار يمكن الالتزام في المقام بالخطاب الترتبي اذ لا نعني من الخطاب الترتبي الذي هو محل النزاع الا اجتماع الامر المطلق بشيء والمشروط بمخالفته بشيء آخر في زمان واحد كان طولية الامرين من جهة طولية المصلحتين او من جهة طولية القدرة على استيفائها كما هو ظاهر ( وقد يتقضى ) عن الاشكال بوجه آخر ، وحاصله هو انه من الممكن في مسألة الجهر والاخفات ان يكون الواجب على عامة المكلفين هو القدر المشترك بينهما ويكون الجهر والاخفات بالقراءة في موارد وجوبها واجبان نفسيان مستقلان في الصلوة بنحو تكون الصلوة ظرفاً لامثالها كسائر موارد وجوب الشيء في ظرف واجب آخر الا انه بالعلم به ينقلب وجوبه النفسي الى وجوب الغيري ويصير قيماً للصلوة ولا مانع من ان يكون صفة العلم موجبة لتبديل صفة الوجوب من النفسية الى الغيرية ، وبذلك يرتفع اصل الاشكال اما صحة المأتي به فلكونه مأموراً به في حال الجهل ، واما العقاب فهو من جهه ترك الواجب النفسي ، وكذلك الامر في مسألة الآتمام في موضع وجوب القصر فيكون الواجب على المسافر هو احد الامرين من القصر والتام تخيراً ، ولكن في القصر خصوصية تقتضي تعينه لا على وجه القيدية بل على وجه النفسية وبالعلم بالحكم ينقلب وتصير تلك الخصوصية قيماً للصلوة ( وفيه ) مضافاً الى بعده في نفسه ان صفة استقلالية الوجوب بعد ان كانت محفوظة في رتبة سابقة على العلم بها يستحيل صيرورة العلم بها موجبا لانقلاب الوجوب عما هو عليه من الصفة في مرتبة وجوده الى صفة اخرى ( نعم ) الممكن انما هو صيرورة العلم بوجوب الشيء موجبا لاحداث وجوب آخر في المرتبة المتأخرة عنه ، ولكن لازم ذلك في المقام هو الالتزام بتعدد العقوبة عند ترك الجهر بالقراءة مع العلم بوجوب الجهر ، احدهما على ترك الجهر المعلوم وجوبه نفسياً ، وثانيهما على ترك الصلوة المقيدة به في الرتبة المتأخرة عن العلم وهو كما ترى « ولكن » على ما في التقرير عدل عن ذلك فالتمز بان الواجب على المسافر الجاهل

انما هو التمام ولا يصح منه القصر ولو تمشى منه قصد القرية واستظهر ايضاً تسالم الفقهاء على ذلك بعد ما استظهر خلافه سابقاً ومنع عن اصل العقاب « وفيه ايضاً » لا يخفى فانه من غرائب الكلام خصوصاً فيما استظهره من تسالم الاصحاب على ذلك ، اذ هو مع كونه على خلاف ما بنوا عليه من اشتراك الاحكام بين العالم والجاهل وما تقتضيه اطلاق كلامهم باستحقاق الجاهل بالحكم عن تقصير للعقاب الشامل للمقام بل تصريح بعضهم بذلك ، انه لا يستفاد من كلماتهم في المقام الاصححة المأثري به تماماً في حال الجهل بالحكم تبعاً لما في النصوص من انه لا اعادة عليه اذا لم تقرأ عليه آية التقصير ولم يعلمها « واما » ان الواجب واقعا في حق المسافر الجاهل هو التمام بحيث لا يصح منه القصر ولو تمشى منه قصد القرية فلا ، بل الظاهر هو تسالمهم على الصحة قصرآ في الغرض المزبور « هذا تمام الكلام » في الجزء الثالث من الكتاب ويتلوه الجزء الرابع انشاء الله والحمد لله اولاً وآخراً وصلى الله على محمد خير خلقه وآله الطاهرين ولعنة الله على اعدائهم اجمعين الى قيام يوم الدين « وقد وقع الفراغ من تسويده على يد العبد الاثم محمد تقي النجفي البروجردي ابن عبد الكريم في ثلاثة خلون من شهر رجب المرجب سنة ١٣٥٢  
اثنين وخمسين بعد الالف وثلثمائة من الهجرة النبوية  
عليه وعلى اخيه والائمة من ذريته آلف الثناء والتحية

ويتلوه الجزء الرابع في الطبع انشاء الله تعالى

## الفهرست

### المقصد الثالث في احكام الشكوك

- ١٩٦ في حكومة الامارات على الاصول
- ١٩٩ في اصالة البرائة
- ٢٠١ في حكم الشك في التكليف ( في الشبهة الحكمية التحريمية لاجل فقدان النص )
- ٢٠٢ في الاستدلال بالايات على البرائة
- ٢٠٨ في الاستدلال بالاخبار على البرائة
- ٢٠٩ في حديث الرفع
- ٢٢٦ في الاستدلال على البرائة بحديث الحجب
- ٢٣٥ في الاستدلال على البرائة بالاجماع
- ٢٣٥ في الاستدلال على البرائة بدليل العقل
- ٢٣٨ في الاستدلال على البرائة بالاستصحاب
- ٢٣٩ الاستدلال بالاخبار الاخر على البرائة
- ٢٤١ في بيان ادلة وجوب مراعات الاحتياط في الشبهات الحكمية ( الاستدلال بالايات )
- ٢٤٢ في الاستدلال بالاخبار
- ٢٤٧ في الاستدلال بدليل العقل
- ٢٥٥ اعتبار عدم وجود اصل حاكم في جريان اصالة الاباحة في مشتبه الحكم
- ٢٥٨ في رجحان الاحتياط
- ٢٦٢ في الشبهة التحريمية لاجل اجمال النص
- ٢٦٣ في الشبهة التحريمية لاجل تعارض النصين
- ٢٦٤ في ذكر الشقوق المتصورة في الشبهة الموضوعية الوجوبية والتحريمية
- ٢٧٠ في تردد الفاتحة من الصلوة بين الاقل والاكثر
- ٢٧٣ في رجحان الاحتياط وجريانه في التوصليات والتعدييات
- ٢٧٦ في التسامح في ادلة السنن
- ٢٨٧ عموميه ادلة البرائة في الشك في الوجوب التعييني والتخييري
- ٢٩١ في دوران المرابين الوجوب الكفائي والاباحة
- ٢٩٢ في دوران المرابين المحذورين

- الموضع الثاني في الشك في المكلف به مع العلم بالتكليف  
 ٢٩٧  
 في العلم الاجمالي  
 ٢٩٨  
 في شمول ادلة الاصول بذاتها المشبهات المقرونة بالعلم الاجمالي مع قطع  
 النظر عن منجزية العلم  
 ٣٠٠  
 في صلاحية العلم الاجمالي للمنجزية بالنسبة الى حرمة المخالفة لقطعية  
 ٣٠٥  
 في عليية العلم الاجمالي لوجوب الموافقة القطعية على وجه يمنع عن  
 مجيء الترخيص على الخلاف ولو في بعض الاطراف  
 ٣٠٧  
 في ان جعل البديل لا ينافي عليية العلم الاجمالي  
 ٣١٣  
 لازم القول بالاقتضاء هو التخيير في الاصول النافية المشتملة على خلاف الواقع  
 ٣١٧  
 لازم القول بالاقتضاء جواز الرجوع الى الاصل النافي للتكليف في بعض الاطراف  
 عند خلوه عن المعارض في الطرف الاخر  
 ٣٢٠  
 في تنبيهات منجزية العلم الاجمالي  
 ٣٢٢  
 في بيان الضابط لكون الشبهة غير محصورة  
 ٣٢٨  
 في حكم الشك في كون الشبهة غير محصورة  
 ٣٣٥  
 اعتبار دخول جميع الاطراف في محل الابتلاء  
 ٣٣٨  
 حكم الشك في خروج بعض اطراف العلم الاجمالي عن مورد الابتلاء  
 ٣٤١  
 فيما الحق بالخروج عن الابتلاء  
 ٣٤٧  
 في انحلال العلم الاجمالي بالاضطرار الى البعض المعين والى غير المعين وعدمه  
 ٣٥٠  
 حكم ملاقي (بالكسر) بعض اطراف الشبهة المحصورة  
 ٣٥٣  
 حكم الملاقي بالفتح اذا كان نجاسته ناشئة عن العلم بنجاسة الملاقي  
 بالكسر والطرف  
 ٣٥٩  
 في حكم مالمو فقد الملاقي بالفتح  
 ٣٦٣  
 في حكم ما اذا كان لاحد طرفي العلم الاجمالي اثر واحد وللآخر اثران و  
 شك في ان الاثرين عرضيان او طوليان  
 ٣٦٥  
 المبحث الثاني في الشبهة لوجوبية اذا كان الواجب مرددا بين امرين متباينين  
 ٣٦٦  
 في وجوب الاحتياط في موارد الشبهة الموضوعية في الشرائط والموانع وعدمه  
 ٣٦٩  
 في كيفية الاحتياط في العبادة في موارد العلم الاجمالي  
 ٣٧٠  
 حكم ما لو كان المعلوم بالا جمال امرين مترتبين  
 ٣٧١  
 دوران الامر بين الاقل والاكثر  
 ٣٧٣  
 في اقسام الاقل والاكثر  
 ٣٧٤



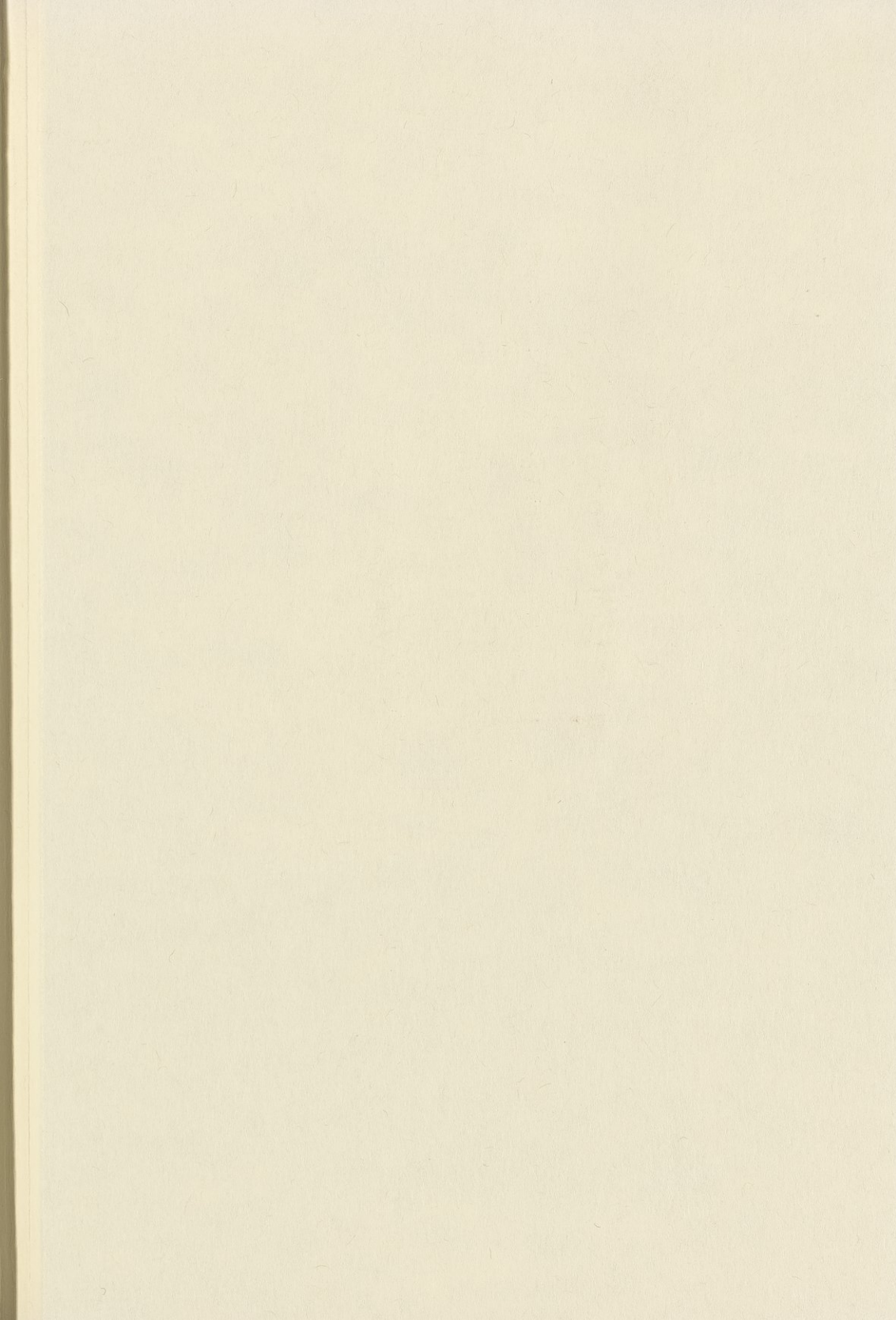
- ٣٨٥ ذكر الوجوه التي استدلت بها في المقام لتقريب الاشتغال والجواب عنها  
في جريان البرائة الشرعية في الاقل والاكثر وعدم صحة التفكيك بينها و  
بين العقلية
- ٣٨٩ فيما لو كان الاقل والاكثر من قبيل الجنس والنوع
- ٣٩٦ في جريان البرائة الشرعية في الاقل والاكثر اذا كانا من قبيل الجنس و  
النوع وعدمه
- ٣٩٨ في دوران الاقل والاكثر في الاسباب والمحصلات فيما كان المأمور به  
عنوانا بسيطا
- ٤٠١ في دوران الامر بين الاقل والاكثر الارتباطي في الشبهة الموضوعية
- ٤٠٨ في بيان المايز بين القاطع والمانع وحكم الشك في القواطع والموانع
- ٤١١ في حكم الشك في المانع
- ٤١٥ في امكان استحباب صحة العبادة عند الشك في طرو المفسد لها
- ٤١٦ اذا ثبت جزئية شيء وشك في ركنيته فهل الاصل يقتضي الركنية او لا
- ٤١٨ في عدم امكان تكليف الفعل بالنسبة الى الجزء المنسي حال نسيانه و  
امكانه بالنسبة بما عداها وعدم امكانه
- ٤١٩ في قيام الدليل على تكليف الناس حال نسيان الجزء بالخالي عن  
الجزء المنسي وعدمه
- ٤٢٣ صحة التمسك بحديث الرفع في عدم الجزئية في حال النسيان وعدمها
- ٤٢٥ في عمومية حديث لا تعاد لصورتي الجهل والنسيان وعدمها
- ٤٣٣ بطلان العمل بالزيادة عمدا وسهوا وتصوير الزيادة الحقيقية في الاجزاء
- ٤٣٦ في حكم الزيادة العمدية والسهوية من حيث صحة العمل وبطلانه  
بحسب ما تقتضيه القاعدة الاولى
- ٤٤٠ فيما تقتضيه القاعدة الثانوية الاستفادة من الادلة على خلاف مقتضى  
القاعدة الاولى
- ٤٤١ مقتضى القاعدة في الاضرار الى ترك الجزء والشرط
- ٤٤٦ في قيام الدليل على ثبوت التكليف بما عدا المتعذر على خلاف ما اقتضته  
القاعدة الاولى
- ٤٤٨ في قاعدة الميسور واثبات ما عدا المتعذر
- ٤٥٥ اذا كان للمركب بدل اضطرارى وتعذر بعض جزائه فهل يلزم الاتيان  
بالناقص او الانتقال الى البديل او التخيير
- ٤٦٠ الخاتمة فيما يعتبر في العمل بالاصول ، في ما يعتبر في الاحتياط
- ٤٦١

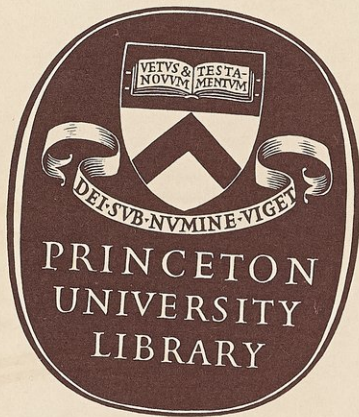
- ٤٤٤ فيما لو عرض في اثناء الصلوة ما يوجب التردد في اتمام العبادة  
٤٤٨ فيما يعتبر في العمل بالبراءة  
٤٧٤ في استحقاق التارك للفحص للعقاب وعدمه  
٤٨٢ في ان العبرة في صحة العمل مطلقا بمطابقة الواقع  
٤٨٤ في حل الاشكال في مسئلة القصر والاتمام والجهر والاختفات











Princeton University Library



32101 060848270

بهاء ۲۰۰۰ ریال

دفتر انتشارات اسلامی

وابسته بجامعه مدرسین حوزه علمیه قم